

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
كلية الدعوة وأصول الدين  
الجمعية العلمية السعودية  
لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب



العدد ٢٣ - السنة الحادية عشرة - رجب ١٤٤٠هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة  
لمجلة الدراسات العقديّة

ردمك: ١٦٥٨-٥١٦X

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٧٦١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنوان المراسلات:

تكون المراسلات باسم مدير التحرير

جوال: ٠٥٥٢٥٣٤٢٨٢

هاتف: ٠١٤٨٤٧١١٥٥

فاكس: ٠١٤٨٤٧٣٠٧٦

البريد الالكتروني

*aqeedaamm@gmail.com*

## تعريف بالمجلة

مجلة الدراسات العقديّة: مجلة علمية محكمة تصدر عن الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، بإشراف الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تختصّ بنشر البحوث والدراسات العلمية والمخطوطات المحقّقة، المتخصّصة في حقل علوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب الفكرية؛ يتولّى تحريرها هيئة علمية مختصة مكونة من عددٍ من أساتذة جامعيّين، تـجـيـز نـشـر البـحـث بموافقة اثنين من المختصّين، صدر أوّل عدد من المجلة في محرّم ١٤٣٠هـ، وتصدر دورياً بواقع عـدـديـن سنوياً.



## قواعد النشر في مجلة الدراسات العقدية

تلتزم المجلة في نشر المواد العلمية بالقواعد الآتية:

- ١ - أن لا تكون منشورة ولا مقدمة للنشر في جهة أخرى.
- ٢ - أن تكون خاصة بالمجلة.
- ٣ - أن تكون أصيلة من حيث الجدة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ٤ - أن تراعى فيها قواعد البحث العلمي الأصيل ومنهجيته.
- ٥ - أن تكون في مجال تخصص الجمعية.
- ٦ - أن لا تكون أجزاء من بحوث مستفيضة قد تم نشرها للباحث، ولا أجزاء من رسالته العلمية في (الدكتوراه) أو (الماجستير).
- ٧ - أن تكون مطبوعة على قرص حاسب آلي.
- ٨ - أن لا يزيد عدد صفحاتها عن مائة صفحة للإصدار الواحد، ولا يقل عن عشر صفحات، ولهيئة تحرير المجلة الاستثناء عند الضرورة.
- ٩ - أن تصدر بنبذة مختصرة - لا تزيد عن نصف صفحة - للتعريف بها.
- ١٠ - أن يُرافقها نبذة مختصرة عن صاحبها تبين عمله وعنوانه وأهم أعماله العلمية.
- ١١ - أن يُقدّم صاحبها خمس نسخ منها.

١٢- تقدم المادة العلمية مطبوعة وفق المواصفات الفنية التالية:

أ- البرنامج: الورد  $xp$  أو ما يماثله.

ب- نوع الحرف: *Lotus Linotype*.

ج- نوع حرف الآيات القرآنية على النحو التالي: ﴿الْيَوْمَ

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

د- مقياس الصفحة الكلي: ١٢ سم × ٢٠ سم = (إعداد

الصفحة: ٥ أعلى، ٧٥، ٤ أسفل، ٥، ٤ أيسر وأيمن).

هـ- حرف المتن: ١٦ غير مسود.

و- حرف الحواشي السفلى: ١٢ غير مسود.

ز- رأس الصفحة: ١٢ أسود.

ح- العنوان الرئيسي: ١٨ أسود.

ط- العنوان الجانبي: ١٦ أسود.

١٣- أن يقدم البحث في صورته النهائية في ثلاث نسخ، منها نسختان

قرصان مستقلان، ونسخة على ورق.

١٤- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر.

١٥- يعطى الباحث ثلاث نسخ من العدد المنشور فيه بحثه

+١٥ مستلّة منه.

# مَجَلَّةُ الدِّرَاسَاتِ الْعَقْدِيَّةِ

## هيئة التحرير

رئيس التحرير:

أ.د. صالح بن محمد العقيل

مدير التحرير:

د. فهد بن عيسى العنزي

الأعضاء:

أ.د. يوسف بن محمد السعيد

أ.د. عبد الله بن عيسى الأحمدي

أ.د. بدر بن مقبل الظفيري

د. ألطاف الرحمن بن ثناء الله

أمين المجلة:

بوفلجة بن عباس

**المواد المنشورة  
في المجلة  
تعبر عن آراء أصحابها**

## محتويات العدد

الموضوع	الصفحة
✿ تحرير حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ: «اجعل لنا ذات أنواط»	
د. أحمد بن محمد اللهيب .....	١٣
✿ مآلات المخلوقات يوم القيامة (دراسة عقديّة)	
د. عارف بن مزيد بن حامد السحيمي .....	٧٣
✿ الرقية الشرعية: حقيقتها، وضوابطها، ومخالفاتها	
د. عبود بن علي بن درع .....	١٢٧
✿ جهود الإمام ابن خزيمة في الردّ على الكلابية	
د. عبد الرحمن بن صالح الذيب .....	٢٨٣
✿ اللطف الإلهي عند المعتزلة: عرض ونقد	
د. عصام السيد محمود عبد الرحيم .....	٣٥٥
✿ التكلف في الحكم على نصوص أهل الكتاب: عرض ومناقشة	
د. أحمد محمد محمد فلاح النمرات .....	٤٥٣



**تحرير حكم قول بعض  
الصحابة للنبي**

**- صلى الله عليه وسلم -  
«اجعل لنا ذات أنواط»**

البحث مدعوم من مركز البحوث  
بكلية التربية جامعة الملك سعود

**د. أحمد بن محمد الهيب**

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم الدراسات  
الإسلامية، جامعة الملك سعود



## ملخص البحث

تُعنى هذه الدراسة بتحرير حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ لَمَّا مروا على قومٍ مشركين يعلقون أسلحتهم بشجرة تبركاً بها: "اجعل لنا ذات أنواطٍ كما لهم ذات أنواط". وتتمثل أهداف البحث في: بيان حقيقة حكم الأفعال التي كانت تفعل عند تلك الشجرة، وتحرير حكم طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم شجرة يتبركون بها؛ أهو من قبيل الشرك الأكبر أم الأصغر؟ وبيان ما يترتب على حقيقة قولهم من أحكامٍ شرعية. وقد اعتمد البحث على المنهج: الاستقرائي التحليلي.

ومن أهم نتائج البحث: خطورة التسرع في مسائل التكفير وإنزالها على الأعيان، وأن مسألة العذر بالجهل من المسائل المهمة ولها أثر في جميع مسائل الدين أصوله وفروعه، وضرورة حمل المتشابهات على المحكمات؛ للوصول إلى الحقائق الشرعية.

ومن أهم التوصيات: الحث على دراسة منهج أئمة الدعوة في مسألة العذر بالجهل؛ لأنه كثيراً ما يُنسب إليهم عدم الإعذار بالجهل في المسائل الظاهرة، وقد تبين من خلال نقل بعض النصوص خلاف ما نسب إليهم، وضرورة جمع الأحاديث التي يتعلق بها أصحاب الاتجاهات التكفيرية ودراستها دراسة موضوعية؛ حتى يتبين لكل متأثرٍ بمقولاتهم أن أئمة السلف لهم توجيه معتبر حيال مدلولات هذه الأحاديث.

الكلمات المفتاحية: الشرك الأكبر، الشرك الأصغر، العذر بالجهل، المسائل الظاهرة والخفية.

د. أحمد بن محمد اللهيبي

aallhaib@ksu.edu.sa

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

أما بعد؛ فإن الشريعة الإسلامية حثت على حسن الاتباع للنبي ﷺ والاجتماع وعدم التفرق، لذلك نجد النصوص المتكاثرة على لزوم الجماعة وعدم الفرقة، ولما كانت الشريعة الإسلامية شريعة حيّة راعت حدود الخلاف والاختلاف بين أفهام الأئمة المجتهدين وتصوراتهم، وجعلت كلاً ممن اجتهد مأجوراً إن أراد إصابة الحق، كما في الحديث الذي رواه عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»<sup>(١)</sup>، لذلك فهم أئمة السلف هذه الخصيصة، فلم يحصل تنازع بين الصحابة في أصول العقيدة<sup>(٢)</sup>، ولم يظهر فيهم التأويل، ولم

(١) أخرجه الإمام مسلم، في "صحيحه"، برقم (١٧١٦).

(٢) لقد وقع بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خلافٌ في جزئيات بعض المسائل، منها على سبيل المثال:

يُذَكَّر عن أحد منهم خلافٌ في ذلك، فإن وقع بينهم اختلاف في الرأي فهو عرضيٌّ، سرعان ما يحسم بالاتفاق ورجوع المخالف إلى الصواب متى ظهر له (١).

وكان من جملة النصوص التي تجاذبتها الآراء ونظَرُ أهل العلم حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد رغبت في تحرير هذا الخلاف وبيان أقوال أهل العلم في.

#### ❁ مشكلة البحث:

وقع بين بعض أهل العلم والباحثين من المنتسبين إلى أهل السنة خلافٌ في تحديد حكم قول بعض الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: «اجعل لنا ذات أنواط»، وذلك في غزوة حنين لما مروا على سدرٍ للمشركين يتعلقون بها، فطلبوا من الرسول ﷺ أن يجعل لهم شجرة مثلهم، فاختلفوا بين ناسبٍ قولهم إلى الشرك الأصغر، وناسبٍ ذلك إلى الشرك الأكبر.

فأردت أن أحرر هذه النسبة، ثم أبين مدى تعلق هذه الحادثة بمسألة العذر بالجهل.

#### ❁ حدود البحث:

سيكون البحث متوجهاً - بإذن الله تعالى - للحديث عن خلاف بعض أهل

اختلافهم في رؤية النبي ﷺ ربه يوم عرج به، وإن كانوا مثبتين لرؤيته في الآخرة. للاستزادة انظر: "شرح الطحاوية" لابن أبي العز (١/٢٢٢).

(١) للاستزادة انظر: "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (٦/٣٩٤)، و"إعلام الموقعين" لابن القيم (٢/٩١).

العلم والباحثين من المتتسبين إلى أهل السنة في تحديد حكم طلب بعض الصحابة اتخاذ ذات أنواط، ومن ثمّ أبين مدى تعلق هذه الحادثة بمسألة العذر بالجهل.

#### ❁ أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع في كونه محاولة لتحديد حكم متعلق ببعض الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وما يترتب على هذا التحديد من بيان مدى تعلق هذه الحادثة بمسألة العذر بالجهل، لا سيما عند وجود تباين في آراء بعض أهل العلم والباحثين من المتتسبين إلى أهل السنة حول حكم هذه المسألة.

#### ❁ الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسةٍ مستقلةٍ تبحث في حديث أبي واقد الليثي روايةً ودرايةً، إلا دراسة واحدة منشورة في (مجلة الدراسات العقدية) في العدد التاسع عشر بعنوان: «اجعل لنا ذات أنواط: دراسة حديثة عقدية»، وعند رجوعي إليها تبين وجود عدة فروق بينها وبين دراستي، وهي على النحو التالي:

١- هذه الدراسة لم يوضح فيها الباحث - وفقه الله تعالى - حقيقة الخلاف في وقت إسلام أبي واقد الليثي - راوي الحديث - أكان إسلامه متقدماً أم متأخراً، في حين أن هذه الدراسة ستعنى بمناقشة هذه المسألة وعرض أقوال أهل العلم فيها.

٢- هذه الدراسة أجمل الباحث فيها قول القائلين بأن طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ "أن يجعل لهم ذات أنواط" من قبيل الشرك الأصغر والشرك الأكبر فقط، في حين أن هذه الدراسة ستعنى ببيان أن القائلين بأن هذا

الطلب هو من قبيل الشرك الأكبر بينهم خلاف جوهرى؛ فبعضهم يرى أن هذا الحديث خرج مخرج الاستثناء لقاعدة عدم العذر بالجهل في المسائل الظاهرة، في حين رأى غيرهم أن هذا الحديث قُصِدَ به المثال لا الحصر، وهو خلاف جوهرى.

٣- الباحث - وفقه الله تعالى - في هذه الدراسة اقتصر على بعض النقول ولم يتتبع أظهر أدلة كل فريق ويناقشها.

٤- ذهب الباحث إلى ترجيح أن طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ "أن يجعل لهم ذات أنواط" هو من قبيل الشرك الأصغر، في حين ترجح لي من خلال هذه الدراسة أن طلبهم هو من قبيل الشرك الأكبر.

وقد أهدت من هذه الدراسة في بعض الجوانب.

#### ❁ أهداف البحث:

- ١- تحديد حكم طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط.
- ٢- توجيه الأقوال المتعارضة حيال حكم هذا الطلب.
- ٣- بيان مدى تعلق هذه الحادثة بمسألة العذر بالجهل.

#### ❁ أسئلة البحث:

- ١- ما حكم طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط؟
- ٢- كيف نوجه الأقوال المتعارضة حيال حكم هذا الطلب؟
- ٣- ما مدى تعلق هذه الحادثة بمسألة العذر بالجهل؟

### ❁ منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي.

### ❁ إجراءات البحث:

١ - الرجوع إلى أقوال أهل العلم والباحثين من المنتسبين إلى أهل السنة حول هذا الحديث.

٢ - تقسيم مواقفهم حول هذا الحديث بناءً على حكمهم على طلب بعض الصحابة أن يجعل لهم ذات أنواع.

٣ - ذكر أهم وأظهر أدلة كل فريق مع مناقشتها.

٤ - بعد ترجيح الرأي الأصوب، أقوم بذكر مسوغات هذا الترجيح.

٥ - التقيد بإجراءات البحث العلمي في توثيق المراجع والمصادر والفهرسة وغيرها.

٦ - عرض النتائج التي توصلت إليها في خاتمة البحث.

وقد سلكت في الحديث عن هذه القضية التقسيم التالي:

المقدمة، وفيها: أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج الذي سرت عليه.

**المبحث الأول: الكلام حول حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.**

**المطلب الأول:** ترجمة أبي واقد الليثي، ومناقشة ما أثير حوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

**المطلب الثاني:** المراد بذات أنواع.

المبحث الثاني: الخلاف في حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط.

المطلب الأول: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأصغر.

المطلب الثاني: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر، وأن مسألة العذر بالجهل تقتصر على صورتين فقط.

المطلب الثالث: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر، وأنهم معذورون بجهلهم.

المطلب الرابع: الترجيح والتوجيه.

الخاتمة. وتشتمل على نتائج وتوصيات البحث.

ختامًا: أحمد الله تعالى وأشكره على تيسيره وتوفيقه وعونه، وأسأله أن يبارك بهذا البحث، وأن ينفع به كاتبه وقارئه إنه جواد كريم.

فهذا جهد المقل، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## المبحث الأول

## الكلام حول حديث أبي واقد الليثي

## نص الحديث:

قال الإمام الترمذي: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، يُعَلَّقُ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ. لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" رقم (٢١٨١) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد في "المسند" (٢١٨/٥)، وابن إسحاق كما في "سيرة ابن هشام" (٨٤/٤)، وعبد الرزاق في "المصنف" رقم (٢٠٧٦٣)، والحميدي في "المسند" رقم (٨٤٨)، والطيالسي في "المسند" رقم (١٣٤٦)، وابن أبي عاصم في "السنة" رقم (٧٦)، والطبري في "التفسير" (٣١/٩)، وابن حبان في "الصحيح" رقم (١٨٣٥) "موارد"، والطبراني في "الكبير" رقم (٣٢٩٠، ٣٢٩٤)، والبيهقي في "الدلائل" (١٢٥/٥)، وابن أبي شيبه في "المصنف" (١٠١/١٥)، والنسائي في الكبرى "كتاب التفسير" (١٠٠/١٠)، وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه كما في "الدر المنثور" (٥٣٣/٣)، والواقدي في "المغازي" (٨٩٠/٣ - ٨٩١)، وابن هشام في "سيرته" (٤٤٢/٢) إلا أن فيها: قال ابن إسحاق: وحدثني ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن أبي واقد الليثي، أن الحارث بن مالك قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين... الخ.

فقوله: (عن أبي واقد الليثي أن الحارث بن مالك) يوهم أنهما اثنان. والصواب: إسقاط "أن" لأن الحارث بن مالك هو أبو واقد الليثي. وقد صححه الشيخ الألباني في "جلباب المرأة المسلمة" (ص ٢٠٢)، وقال: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وصححه الشيخ

ولابن أبي عاصم في كتاب "السنة" زيادة لفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حديثو عهد بكفر وكانوا أسلموا يوم الفتح...»<sup>(١)</sup>.

وعند أحمد في "المسند": «قال أبو واقد: خرجنا مع رسول الله ﷺ قَبْلَ حُنَيْنٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةِ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا هَذِهِ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لِلْكَفَّارِ ذَاتُ أَنْوَاطٍ»<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الأول

### ترجمة أبي واقد الليثي، ومناقشة ما أثير حوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أبو واقد الليثي: من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، واختلف في اسمه، ف قيل: الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث، وقيل: الحارث بن مالك، ولعل الأول أثبت كما قرر ذلك القاضي أبو يعلى وابن الأثير، وقال البخاري وابن حبان وأبو أحمد الحاكم والباوردي: إنه شهد بدرًا.

وقال ابن عبد البر: قيل: شهد بدرًا وردّه الذهبي في "تجريد أسماء

---

شعيب الأرنؤوط في تحقيقه على "صحيح ابن حبان" (٩٤ / ١٥)، وقال: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم، في "السنة"، برقم (٧٦) وقال: ورواه ابن عيينة ومالك أيضًا. وقال الألباني: "إسناده حسن؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير يعقوب بن حميد وهو ثقة فيه ضعف يسير، وقد توبع فالحديث صحيح، والحديث أخرجه الترمذي وأحمد من طرق أخرى عن الزهري به، وقال الترمذي حديث حسن صحيح". انظر: "كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة"، (٣٧ / ١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد، في "المسند"، برقم (٢١٩٠٠).

الصحابة"، فقال: ليس بشيء. وقال المزي: في شهوده بدرًا نظر. وقال ابن حجر في "الإصابة": لا يثبت.

وقد أنكر أبو نعيم - فيما نقله ابن حجر - على من قال: إنه شهد بدرًا، وقال: بل أسلم عام الفتح، أو قبل الفتح، وقد شهد على نفسه أنه كان بحنين، وقال: ونحن حديثو عهد بكفر. وقد وقع في بعض روايات الحديث خارج "المسند": أنهم كانوا حديثي عهد بكفر. ووقع في الرواية الثانية في "المسند": قال أبو واقد: خرجنا مع رسول الله ﷺ قبل حنين، فمررنا بسدرة، فقلت: يا نبي الله، اجعل لنا هذه ذات أنواط كما للكفار ذات أنواط<sup>(١)</sup>.

وهذا يقوي أن أبا واقد كان حديث عهد بكفر، وإلا لما قال ما قال.

وأخرج ابن منده بسند صححه ابن حجر عن سنان بن أبي سنان الدؤلي: أن أبا واقد الليثي أسلم يوم الفتح<sup>(٢)</sup>.

ومستند من قال: إنه شهد بدرًا كما قال الحافظ بن حجر: "ما رواه يونس بن بكير في (مغازي ابن إسحاق) عنه، عن أبيه، عن رجل من بني مازن، عن أبي واقد، قال: إني لأتبع رجلاً من المشركين يوم بدر لأضربه بسيفي، فوقع رأسه قبل

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: "تجريد أسماء الصحابة"، للذهبي (٢/٢١٠)، و"التاريخ الكبير"، للبخاري (٢/٢٥٨)، و"تهذيب الكمال"، للمزي (٣٤/٣٨٦ - ٣٨٧)، و"سير أعلام النبلاء"، للذهبي (٢/٥٧٤ - ٥٧٦)، و"الإصابة"، لابن حجر (٧/٣٧٠ - ٣٧١)، و"الاستيعاب"، لابن عبد البر (٤/٢١١ - ٢١٢)، و"أسد الغابة"، لابن الأثير (٦/٣٢٥ - ٣٢٦).

أن يَصِلَ إليه سيفي، فعَرَفْتُ أن غيري قتله" (١).

وهذه الرواية لا يصح الاستشهاد بها والاعتماد عليها، وذلك لما يلي:

**الأول:** عنعنة ابن إسحاق؛ ولأنه اهتم بالتدليس فلا تقبل روايته بصيغة العنعنة، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر (٢).

**الثاني:** جهالة الرجل من بني مازن، ومن المعلوم أنه باتفاق أهل صناعة الحديث عدم قبول رواية مجهول العين (٣).

**الثالث:** وقد أعلَّ رواية شهوده بدرًا الحافظ ابن عساكر كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر، فقال: "قال ابن عساكر: في سند ابن إسحاق من لا يعرف. والصحيح ما قاله الزهري، عن سنان، والقصة التي ذكرها ابن إسحاق إنما كانت لأبي واقد يوم اليرموك" (٤).

**الرابع:** جميع التواريخ التي اختلف العلماء في تحديد وفاته بها تدل بما لا يدع مجالاً للشك أن أبا واقدٍ الليثي لم يدرك معركة بدرٍ؛ إذ يقول الحافظ ابن حجر: "ويعارض قول من قال إنه شهد بدرًا ما ذكره الواقدي أنه مات سنة ثمان وستين، وله خمس وسبعون، فإنه يقتضي أنه ولد بعد وقعة بدر.

وقيل: مات ابن خمس وسبعين سنة، فعلى هذا يكون في وقعة بدر ابن اثنتي عشرة سنة، وعلى هذا ينطبق قول أبي حسان الزيادي: إنه ولد في السنة التي ولد

(١) "الإصابة في تمييز الصحابة"، لابن حجر (٧/٣٧١).

(٢) "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، لابن حجر (ص ٥١).

(٣) انظر: "توضيح الأفكار"، للصنعاني (٢/١١٥).

(٤) "الإصابة في تمييز الصحابة"، لابن حجر (٧/٣٧١).

فيها ابن عباس<sup>(١)</sup>. ووافق أبو عمر على ما قال الواقدي<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

لعل الأقرب - والعلم عند الله تعالى - أنه من مسلمة الفتح؛ لشهادته على نفسه بقوله: "ونحن حديثو عهدٍ بكُفْرٍ"، ولأن الرواية التي نصت على شهوده معركة بدرٍ متكلمٍ فيها، ولأن التواريخ التي اختلفت في ولادته فيها دلت على صغر سنه حين وقوع معركة بدر، ولجزم الإمام الزهري بأنه من مسلمة الفتح، وموافقة الحافظ ابن حجر له.

وأبو واقد الليثي عداده في أهل المدينة، وكان خرج إلى مكة، فجاور بها سنة ومات بها، وقد اختلفَ في سنة وفاته وسنّه الذي توفي فيه، فقيل: مات سنة ثمان وستين وله خمس وستون سنة، وقيل: وله خمس وثمانون سنة، وقيل: وله سبعون سنة، وقيل: وهو ابن خمس وسبعين. وقيل: مات سنة خمس وستين، وقيل: سنة خمس وثمانين. وقيل: في خلافة معاوية. وصحح ابن حجر في "التقريب" أنه توفي سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وثمانين، إلا أنه في "الإصابة" لم يجزم بذلك، وقال: "وقيل: إنه مات سنة خمس وثمانين"<sup>(٣)</sup>.

وهذا يدل على صعوبة تحديد سنة وفاته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات. "التقريب"، لابن حجر (ص ٣٠٩).

(٢) "الإصابة في تمييز الصحابة"، لابن حجر (٧/ ٣٧١).

(٣) انظر: "تجريد أسماء الصحابة"، للذهبي (٢/ ٢١٠)، و"التاريخ الكبير"، للبخاري (٢/ ٢٥٨)، و"تهذيب الكمال"، للزمي (٣٤/ ٣٨٦ - ٣٨٧)، و"سير أعلام النبلاء"، للذهبي (٢/ ٥٧٤ - ٥٧٦)، و"الإصابة"، لابن حجر (٧/ ٣٧٠ - ٣٧١)، و"الاستيعاب"، لابن عبد البر (٤/ ٢١١ - ٢١٢)، و"أسد الغابة"، لابن الأثير (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٦).

## المطلب الثاني

### المراد بذات أنواط

قال الأزرقى: "حدثني جدي، عن محمد بن إدريس، عن الواقدي، قال: أخبرني ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كانت ذات أنواط شجرة يعظمها أهل الجاهلية، يذبحون لها ويعكفون عندها يوماً، وكان من حج منهم وضع زاده عندها ويدخل بغير زاد؛ تعظيماً لها"<sup>(١)</sup>.

وقال ياقوت الحموي: "ذات أنواط: شجرة خضراء عظيمة كانت الجاهلية تأتيها كل سنة تعظيماً لها فتعلق عليها أسلحتها وتذبح عندها، وكانت قريبة من مكة، وذكر أنهم كانوا إذا أتوا يحججون يعلقون أرديتهم عليها ويدخلون الحرم بغير أردية تعظيماً للبيت، ولذلك سميت أنواط، يقال: ناط الشيء ينوطه نوطاً إذا علّقه"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الأثير: "هي اسم شجرة بعينها كانت للمشركين ينوطون بها سلاحهم؛ أي يعلقونه بها، ويعكفون حولها، فسألوه أن يجعل لهم مثلها، فنهاهم عن ذلك، وأنواط: جمع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط"<sup>(٣)</sup>.

وجميع من تحدث عن هذه القصة ذكر أن عبادة الأشجار كانت منتشرة في ذلك الوقت، وكان جماعات من الناس يتعلقون بأشجار لها أسماء متنوعة.

وقد أشار ابن الكلبي إلى "نخلة نجران"؛ وهي نخلة عظيمة كان أهل البلد

(١) "تاريخ مكة وما جاء فيها من الآثار"، للأزرقى (١ / ١٢٩)،

(٢) "معجم البلدان"، ياقوت الحموي (١ / ٢٧٣)، وانظر: "المغازي، للواقدي (٢ / ٨٩٢).

(٣) "النهاية"، لابن الأثير (٥ / ١٢٨).

يتعبدون لها، لها عيد في كل سنة؛ فإذا كان ذلك العيد علقوا عليها كل ثوب حسن وجدوه، وحلي النساء، فخرجوا يوماً إليها، وعكفوا عليها يوماً<sup>(١)</sup>.

إذن حقيقة ذات أنواط أنها شجرة كبيرة من سدر قريبة من مكة يتعلق بها المشركون، ويعتقدون فيها البركة، وأنها تمدهم بها.

## المبحث الثاني

### الخلاف في حكم قول بعض الصحابة

#### للنبي ﷺ: «اجعل لنا ذات أنواط»

عند الاطلاع على شروح الحديث يجد الباحث خلافاً بين أهل العلم وبعض الباحثين في توجيه حكم طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط، فقد انقسم رأيهم إلى ثلاثة آراء من حيث الإجمال:

**الرأي الأول:** أن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأصغر؛ ذلك أنهم طلبوا مجرد المشابهة في أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح ويستمدون بها النصر وليس منها؛ بسبب ما ينزل من البركة عليها من قبل الله.

**الرأي الثاني:** أن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر إلا أنهم عذروا؛ لأنهم حدثاء عهدٍ جاهلية، وهذا الحديث يعد من الأدلة على العذر بالجهل، وأن مسألة العذر بالجهل تقتصر على صورتين فقط هذا الحديث إحداهما.

(١) انظر: "تاريخ الفكر الديني الجاهلي"، للفيومي (ص ٤٧٣).

**الرأي الثالث:** أن هذا الحديث يدل على العذر بالجهل فيمن وقع في الشرك الأكبر إذا تحقق وصف الجهل المعتبر فيه، ويدخل في هذا الحكم كل من تحقق فيه وصف العذر بالجهل دون قصره على صورتين.

ولعل الباحث يبيّن وجهة نظر كل رأيٍ وأدلته مع المناقشة في المطالب التالية.

### المطلب الأول

#### القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأصغر<sup>(١)</sup>

يرى أصحاب هذا الرأي أنّ التوجيه المطلوب لهذه الواقعة يظهر بوضوح في أنّ بعض أصحاب النبي ﷺ إنما طلبوا مجرد المشابهة للمشركين لا عين الشرك، ويدلّلون على صحة هذا التوجيه بما يلي:

#### ١ - قاعدة أن المشبه أنقص من المشبه به في الحكم:

من المتقرر أن المشبه يشبه المشبه به في وجه أو في بعض الأوجه دون بقيتها ولا يماثله تمامًا؛ وإلا كان فردًا من جنسه، قال الحافظ ابن حجر: "حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل"<sup>(٢)</sup>.

ويرى الكرمانى أن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه، فيقول: "شرط

(١) ممن ذهب إلى هذا الرأي: شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص ٣١٤)، والإمام الشاطبي، في "الاعتصام" (٢/٢٤٥ - ٢٤٦)، وابن عطية في "المحرر الوجيز" (٢/٥١٤ - ٥١٥)، والشيخ أبو العلا المباركفوري في "تحفة الأحوذى" (٦/٣٣٩)، ومحمد بن عبد الوهاب، في "كشف الشبهات" (ص ٤٤ - ٤٥)، ومدحت آل فراج، في "فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد" (ص ١٦٧) وما بعدها... وغيرهم.

(٢) "فتح الباري"، لابن حجر (١/٢٠).

التشبيه أن يكون المشبه به أقوى" (١).

وقال ابن القيم: "ورتبة المشبه به أعلى من رتبة المشبه" (٢).

وجزم بذلك المباركفوري في تعليقه على وجه الشبه، فقال: "لكن لا يخفى ما بينهما من التفاوت المستفاد من التشبيه حيث يكون المشبه به أقوى" (٣).

لذلك فإن سؤالهم للنبي ﷺ "اتَّخَذَ ذَاتِ أَنْوَاطٍ" يشبه سؤال بني إسرائيل لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ اتَّخَذَ الْآلِهَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا أَنَّهُ هُوَ بَعِينُهُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّشَابَهَ فِي وَجْهِهِ أَوْ فَرْدٍ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّشَابَهَ بَيْنَهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَفَرْدٍ، كَتَلَعَّقَ قَلْبَ الْمَدْمَنِ بِالْخَمْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَثْنٍ» (٤)، فوجه التشابه بينهما أَنَّ الْمَدْمَانَ لَا يَكَادُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَدَعَ الْخَمْرَ، كَمَا لَا يَدْعُ عَابِدُ الْوَثْنِ عِبَادَتَهُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ مَدْمَانَ الْخَمْرِ مُشْرِكٌ بِهَذِهِ الْمَشَابَهَةِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ.

ومنه أثر عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَرَّ عَلَى قَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشَطْرَنْجِ قَالَ: «مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ؟» (٥)، فَشَبَّهَهُمُ بِالْعَاكِفِينَ عَلَى التَّمَاثِيلِ، لِذَلِكَ

(١) نقلًا عن "عمدة القاري"، للعيني (٣٠٨/٢٢).

(٢) "عدة الصابرين"، لابن القيم (ص ٩١).

(٣) "تحفة الأحوذى"، للمباركفوري (٦/٣٣٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «الأشربة» باب مُدْمِنِ الْخَمْرِ (٣٣٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤٥٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «مُدْمِنُ الْخَمْرِ إِنْ مَاتَ لَقِيَ اللَّهَ كَعَابِدِ وَثْنٍ». قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/٢٨٩): "فالحديث بمجموع طُرُقِهِ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٣٥٥)، وفي «شُعب الإيمان» (٥/٢٤١)، عن الأصغر بن نباتة عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه البيهقي في «سننه» (١٠/٣٥٥)، وابن أبي الدنيا

فالتشبيه من هذا الوجه لا يلزم منه بالضرورة المشابهة بينهما من كل وجه. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: "هذا وعيدٌ شديدٌ، وتهديدٌ ما عليه مزيدٌ؛ لأنَّ عابد الوثن أشدُّ الكافرين كُفْرًا، فالتشبيه لفاعل هذه المعصية بفاعل العبادة للوثن من أعظم المبالغة والزجر"<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الشاطبي: "وفي الحديث أيضًا عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، - فقال رجل: يا رسول الله! كما فعلت فارس والروم؟ - قال: وهل الناس إلا أولئك»<sup>(٢)</sup> وهو بمعنى الأول، إلا أنه ليس فيه ضرب مثل، فقوله: «حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها» يدل على أنها تأخذ بمثل ما أخذوا به، إلا أنه لا يتعين في الاتباع لهم أعيان بدعهم، بل قد تتبعها في أعيانها وتتبعها في أشباهها، فالذي يدل على الأول قوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» الحديث، فإنه قال فيه: «حتى لو دخلوا في جحر ضب خرب لاتبعتموهم».

والذي يدل على الثاني قوله: «فقلنا يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: هذا كما قالت بنو إسرائيل: اجعل لنا إلهًا». فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله، لا أنه هو بنفسه فلذلك لا يلزم الاعتبار بالمنصوص

في "ذم الملاهي" (٤٧)، من طريق ميسرة بن حبيب. والأثر قال عنه ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٣٢ / ٢٤٤): (ثابت)، وصححه ابن القيم في "الفروسية" (ص ٣١٠)، وضعفه الألباني في "إرواء الغليل" (٨ / ٢٨٨).

(١) "نيل الأوطار"، للشوكاني (١٠ / ١٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه"، برقم (٧٣١٩).

عليه ما لم ينص عليه مثله من كل وجه" (١).

ويفهم من كلام الإمام الشاطبي رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ تشبيه النبي ﷺ من طلب تعليق السيوف بهذه الشجرة بفعل قوم موسى عند طلبهم من موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يجعل لهم آلهة هو من قبيل الزجر والتخويف لا من قبيل المشابهة من كل وجه.

## ٢- أنهم طلبوا ولم يفعلوا:

فبعض الصحابة من مسلمة الفتح طلبوا من النبي ﷺ واستأذنوه ولم يفعلوا، فطلبهم هذا لم يوقعهم في الشرك الأكبر بل هو دون ذلك، لذلك يقول ابن عطية في معرض توجيه طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ ذلك: "... قال القاضي أبو محمد: ولم يقصد أبو واقد بمقالته فساداً، وقال بعض الناس كان ذلك من بني إسرائيل كفرًا ولفظة الإله تقتضي ذلك، وهذا محتمل، وما ذكرته أولاً أصح عندي والله تعالى أعلم" (٢). ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: "إن بني إسرائيل لم يفعلوا ذلك، وكذلك الذين سألوا النبي ﷺ لم يفعلوا ذلك، ولا خلاف أن بني إسرائيل لو فعلوا ذلك لكفروا. وكذلك لا خلاف في أن الذين نهام النبي ﷺ لو لم يطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه لكفروا، وهذا هو المطلوب، ولكن هذه القصة تفيد أن المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها فتفيد التعلم والتحرز" (٣)، فهنا الشيخ محمد رَحْمَةُ اللَّهِ يَعِدُّ طلبهم من قبيل الشرك الأصغر؛ لأنهم لم يفعلوا؛ ولو كان يرى أن مجرد طلبهم ردّة لما علق الكفر على الفعل.

(١) "الاعتصام"، للشاطبي (٢/٧٥٢).

(٢) "المحرر الوجيز"، لابن عطية (٢/٤٤٨).

(٣) "كشف الشبهات"، محمد بن عبد الوهاب (ص ٤٤ - ٤٥).

ويقول أحد الباحثين: "إن الذين طلبوا كانوا حدثاء عهد بالكفر، وطلبوا ولم يفعلوا، وقد نص العلماء على أنهم طلبوا مجرد المشابهة في أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح يستمدون بها وليس منها النصر، بسبب ما ينزل من البركة عليها من قبل الله. ولذلك سألوا النبي ﷺ ذلك، فقالوا: اجعل لنا ذات أنواط. فهم لم يدعوا فيها هذا من قبل نفوسهم، ولكن أرادوا أن يكون ذلك من الله عن طريق نبيه ومصطفاه ﷺ... يستمدون بها النصر وليس منها" (١).

وعليه فأصحاب هذا الرأي يرون أن قصة ذات أنواط من قبيل سد الذرائع والتنبيه على عدم الوقوع في وسائل الشرك.

#### • مناقشة أصحاب هذا الرأي:

#### ويمكن إجمال المناقشة في النقاط التالية:

أولاً: إن حقيقة الممارسات الواقعة عند الشجرة التي طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم مثلها هي من قبيل الشرك الأكبر لا الأصغر، قال الشيخ محمد بن إبراهيم: "وأما الطواف بالقبر، وطلب البركة منه، فهو لا يشك عاقل في تحريمه وأنه من الشرك، فإن الطواف من أنواع العبادات فصرفه لغير الله شرك، وكذلك البركة لا تطلب إلا من الله، وطلبها من غير الله شرك كما تقدم في حديث أبي واقد الليثي" (٢)، فهنا قاس الشيخ رحمه الله طلب البركة والعكوف عند الشجرة - وهما عبادتان مستقلتان - بالطواف والعكوف عند القبور، وأنهما من قبيل الشرك الأكبر؛ لأن العكوف عبادة مستقلة، وطلب البركة عبادة أخرى، فإذا صرف شيئاً من

(١) "العدو بالجهل تحت المجهر الشرعي"، مدحت آل فراج (ص ٢٤٤).

(٢) "فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع: محمد بن قاسم (١/١٢٢).

هاتين العبادتين إما جمعاً وإما استقلالاً لأحدهما دون الآخر = فهو صرف العبادة لغير الله جل وعلا، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: "... أن من عبَدَ فهو إله، لأن بني إسرائيل والذين سألو النبي ﷺ، لم يريدوا من الأصنام والشجرة الخلق والرزق، وإنما أرادوا البركة، والعكوف عندها، فكان ذلك اتخاذاً له مع الله تعالى.

وفيها: أن معنى الإله هو المعبود، وأن من أراد أن يفعل الشرك جهلاً فنهى عن ذلك فانتهى لا يكفر"<sup>(١)</sup>.

**ثانياً:** أن التشبيه هنا هو تشبيه تمثيل لا تشبيه مفرد؛ فقد كان التشبيه بين حقيقة صورة الطلب والطلب لا بين الفعل والفعل؛ ذلك أن النبي ﷺ قاس حقيقة طلبهم بحقيقة طلب قوم موسى، وهو أن يجعل لهم إلهًا يعبدونه، إذ كان المقصد الحقيقي لقوم موسى عند طلبهم أن يجعل لهم ما يألوهونه ويعبدونه من دون الله، ولم يكن قصدهم مجرد العكوف عند تلك الأصنام، لذلك لا يصح إيراد قاعدة "أن المشبه به أقوى من المشبه" هنا؛ لأن تشبيه التمثيل يكون المقصد به تشبيه صفة بصفة أخرى متعددة تشارك معها في الحكم"<sup>(٢)</sup>، لذلك يقول مقاتل بن سليمان في تفسيره: "فمروا على العمالقة يقيمون على أصنام لهم يعبدونها، فقالت بنو إسرائيل: قالوا يا موسى اجعل لنا إلهًا نعبده كما لهم آلهة يعبدونها، قال: إنكم قوم تجهلون"<sup>(٣)</sup>.

وهنا حقيقة طلب قوم موسى هو عين الشرك الأكبر، وهو ما قرره بعض

(١) "تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد"، سليمان بن عبد الله (ص ١٤٩).

(٢) انظر: "علوم البلاغة"، أحمد بن مصطفى المراغي (ص ٢٢٦).

(٣) "تفسير مقاتل بن سليمان"، لمقاتل بن سليمان البلخي (٢/ ٦٠).

المفسرين بأن طلبهم من قبيل الشرك الأكبر، قال ابن جرير الطبري: "إذ مروا على قوم يعكفون على أصنام لهم، يقومون على مثل لهم يعبدونها من دون الله، اجعل لنا يا موسى إلها... نعبده وصنمًا نتخذه إلها، كما لهؤلاء القوم أصنام يعبدونها، ولا تنبغي العبادة لشيء سوى الله الواحد القهار. وقال موسى صلوات الله عليه: إنكم أيها القوم قوم تجهلون عظمة الله وواجب حقه عليكم، ولا تعلمون أنه لا تجوز العبادة لشيء سوى الله الذي له ملك السموات والأرض" (١).

ويقول الشيخ ابن سحمان: "فقوله: «وينوطون بها أسلحتهم»؛ أي يعلقونها للبركة، ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم والعكوف والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبدت الأشجار ونحوها، فظنوا أن هذا الأمر محبوب عند الله، فقصدوا التقرب به، فأقسم ﷺ أن طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، بجامع أن كلاً طلبه أن يجعل له ما يأله ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان، فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة... وإذا كان القصد من الشرك بالشيء - كالتبرك مثلاً - هو القصد من التأله به؛ كان الكل عبادة يتقرب بها إلى الله، فالفرق بين العبادتين لاختلاف اللفظين تحكم بغير دليل" (٢).

وذكر الشيخ عبدالرحمن بن حسن: "أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط. فالمشرك مشرك وإن سمى شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات والذبح والنذر لهم ونحو ذلك تعظيمًا ومحبة، فإن ذلك هو

(١) "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، لابن جرير الطبري (١٠ / ٤٠٨ - ٤٠٩).

(٢) "الضيء الشارق في رد شبهات الماذق المارق"، سليمان بن سحمان (ص ٤١٢ - ٤١٣).

الشرك وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك" (١).

ويؤكد هذا الأمر الشيخ ابن باز بقوله: "الاعتبار بالحقائق والمعنى لا باختلاف الألفاظ، فإذا قالوا: ما نعبدهم وإنما نتبرك بهم، لم ينفعهم ذلك، ما داموا فعلوا فعل المشركين من قبلهم، وإن لم يسموا ذلك عبادة، بل سموه توسلاً أو تبركاً، فالتعلق بغير الله، ودعاء الأموات والأنبياء والصالحين، والذبح لهم أو السجود لهم، أو الاستغاثة بهم، كل ذلك عبادة ولو سموها خدمة، أو سموها غير ذلك؛ لأن العبرة بالحقائق لا بالأسماء كما تقدم.

ومن هذا القبيل قول الجماعة الذين خرجوا مع النبي ﷺ إلى حنين لما رأوا المشركين يعلقون أسلحتهم على سدرة. قالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «الله أكبر قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة». فجعل المقالة واحدة، مع أن هؤلاء قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، فجعل قولهم مثل قول بني إسرائيل؛ لأن العبرة بالمعنى والحقائق، لا بالألفاظ" (٢).

**ثالثاً:** قولهم إنهم طلبوا ولم يفعلوا وبذلك يكونون وقعوا في الشرك الأصغر، فيجاب عن: بأنه لو كان قولهم يُقصد به مجرد طلب البركة من الله تعالى بتعليق أسلحتهم بالشجرة من جهة كونها سبباً لحصول البركة من الله تعالى لكان شرکاً أصغر سواء فعلوا أم لم يفعلوا، فلماذا قلتم: إنهم قالوا ولم يفعلوا؟ لأن من فعل

(١) "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد"، عبدالرحمن بن حسن (ص ١٤٠).

(٢) "مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ"، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر (٣/١٣٩).

بهذه النية يكون وقع في الشرك الأصغر سواء قال أم فعل، ولا عبرة بالتفريق!  
 أما قولكم: إنهم لو فعلوا وقعوا في الشرك الأكبر وكونهم لم يفعلوا وقعوا  
 بالشرك الأصغر فهو قولٌ فيه اضطراب.

لذلك يقول الشيخ عبدالله أبابطين: "فإن قيل: فالنبي ﷺ لم يكفرهم بذلك!  
 قلنا: هذا يدل على أن من تكلم بكلمة كفر جاهلاً بمعناها، ثم نبه فتنبه أنه لا يكفر.  
 ولا شك أن هؤلاء لو اتخذوا ذات أنواط بعد إنكار النبي ﷺ عليهم، لكفروا"<sup>(١)</sup>،  
 ولا شك أن الشيخ عبدالله عدّ طلب بعض الصحابة من قبيل اللفظ المخرج من  
 الملة لولا تلبسهم بمانع من موانع التكفير وهو حدائثة العهد بالإسلام، وقد جرت  
 عادة أهل العلم أن موانع التكفير تذكر في سياق الأعمال المكفرة كفرة أكبر.

## المطلب الثاني

**القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر**

**وأن مسألة العذر بالجهل تقتصر على صورتين فقط<sup>(٢)</sup>**

وأصحاب هذا الرأي يرون الأصل فيمن وقع في مسألة مكفرة وهي من  
 المسائل الظاهرة أنه لا يعذر كائناً من كان إلا في حالتين فقط ورد بهما النص،  
 وهما:

(١) "الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على المجادل عن المشركين"، عبدالله بن أبابطين  
 (ص ٣٥).

(٢) ممن ذهب إلى هذا الرأي: محمد رشيد رضا، في "حاشية مجموعة الرسائل النجدية" (٤/٥١٧).  
 والشيخ أبو العلا بن راشد آل راشد، في كتابه "عارض الجهل"، (ص ٣٦٧) وما بعدها،  
 و"ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب"، (١١٤ - ١٢١).

**الأولى:** حديث العهد بالإسلام، وحديث أبي واقد الليثي دليل عليه.

**الثانية:** من نشأ في بادية بعيدة.

**ويُدَلّلون لهذا الرأي بعدة أدلة، أذكر أهمها:**

**الدليل الأول:** نصوص العلماء الدالة على أن هذا الطلب من قبيل الشرك

**الأكبر:**

يقول الشيخ محمد حامد الفقي في بيان حقيقة طلب بعض الصحابة اتخاذ ذات أنواط: "ليس ما طلبوه من الشرك الأصغر، ولو كان منه لما جعله النبي ﷺ نظير قول بني إسرائيل «اجعل لنا إلهًا» وأقسم على ذلك، بل هو من الشرك الأكبر، كما أن ما طلبه بنو إسرائيل من الأكبر، وإنما لم يكفروا بطلبهم لأنهم حدثاء عهد بالإسلام، ولأنهم لم يفعلوا ما طلبوه، ولم يُقدّموا عليه، بل سألوا النبي ﷺ، فتأمل" (١).

وقد سئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي عن القبوريين الذين يعتقدون في الموتى، ويطلبون منهم، فقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: "هم مرتدون عن الإسلام إذا أقيمت عليهم الحجة، وإلا فهم معذورون بجهلهم، ك(جماعة الأنواط)" (٢).

وهنا الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ينص على أن حقيقة الطلب من بعض الصحابة - مسلمة الفتح - هو من قبيل الشرك الأكبر.

**الدليل الثاني:** نصوص العلماء المتكاثرة في تخصيص الإعذار بهذين الصنفين:

(١) من تعليق الشيخ محمد حامد الفقي على كتاب "فتح المجيد"، (ص ١٤٢).

(٢) "فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي"، جمع وليد منسي وآخرين (ص ٣٧١).

ويستدلون بعدة نصوص؛ من أهمها:

قول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض بيان حكم من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة: "وأما الفرائض الأربع فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة"<sup>(١)</sup>؛ أي لا يكفر<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام النووي: "وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا، كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان والاعتسال من الجنابة وتحريم الزنى والخمر ونكاح ذوات المحارم ونحوها من الأحكام، إلا أن يكون رجلاً حديث عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه"<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن قدامة في معرض بيان حكم من جحد وجوب الصلاة: "ولا خلاف بين أهل العلم في كفر من تركها جاحداً لوجوبها، إذا كان ممن لا يجهل مثله ذلك، فإن كان ممن لا يعرف الوجوب، كحديث الإسلام، والناشئ بغير دار الإسلام أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم، لم يحكم بكفره، وعُرف ذلك، وتثبت له أدلة وجوبها، فإن جحدها بعد ذلك كفر. وأما إذا كان الجاحد لها ناشئاً

(١) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (٧/٦١٠).

(٢) "عارض الجهل"، أبو العلا الراشد (ص ٣٧٥).

(٣) "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، للنووي (١/٢٠٥).

في الأمصار بين أهل العلم، فإنه يكفر بمجرد جحدها، وكذلك الحكم في مباني الإسلام كلها، وهي الزكاة والصيام والحج؛ لأنها مباني الإسلام، وأدلة وجوبها لا تكاد تخفى، إذ كان الكتاب والسنة مشحونين بأدلتها، والإجماع منعقد عليها، فلا يجحدها إلا معاند للإسلام، يمتنع من التزام الأحكام، غير قابل لكتاب الله تعالى ولا سنة رسوله ولا إجماع أمته" (١).

وينص الإمام السيوطي على هذا الاستثناء بقوله: "كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يقبل، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك" (٢).

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: "فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسائل خفية، مثل مسألة الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف. وأما أصول الدين التي وضحها الله، وأحكامها في كتابه، فإن حجة الله هي القرآن، فمن بلغه فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وفهم الحجة" (٣).

ويعلق الشيخ محمد رشيد رضا على قول أبي بطين في معرض كلامه على مسألة الإعذار بالجهل: "علماء الأمة متفقون على أن الجهل بأمور الدين القطعية المجمع عليها التي هي معلومة منه بالضرورة، كالتوحيد، والبعث، وأركان الإسلام، وحرمة الزنى والخمر = ليس بعذر للمقصر في تعلمها مع توفر

(١) "المغني"، لابن قدامة (٩/ ١١).

(٢) "الأشباه والنظائر"، للسيوطي (ص ٢٠٠).

(٣) "الدرر السنية"، جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم (١٠/ ٤٣٤).

الدواعي. وأما غير المقصر كحديث العهد بالإسلام، والذي نشأ في شاهق جبل مثلاً؛ أي حيث لا يجد من يتعلم منه، فهو معذور" (١).

لذلك فإن أصحاب هذا الرأي يرون "أن حادثة ذات أنواط تقع تحت مناطٍ خاصٍّ وواقع معين، وهو حديث عهد بإسلام، فإذا توفر هذا المنط في حق شخص معينٍ أو طائفة معينة وجب إعمال الحكم عليهم، أما تعميم الحكم ليكون قاعدة تنطبق على حديث العهد وغيره، فهذا مما لا ينص عليه لفظ الحديث، ولا يتفق مع كلام أهل العلم الذين تناولوا هذا الحديث، وأوضحوا أنه خاص بحديث العهد بالإسلام، ولم يجعلوه أصلاً عاماً ينطبق على حديث العهد بالإسلام وغيره" (٢).

ونصل من خلال ما سبق إلى أن أصحاب هذا الرأي يرون أن هذه الحادثة وهي سؤال بعض أصحاب النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط من قبيل الشرك الأكبر، أو من باب المشابهة الكلية، وهم لم يستدلوا بها على الإعذار بالجهل مطلقاً، بل اعتبروا أن لها منطاً خاصاً، وهو مناط حديث العهد بالإسلام ومن نشأ في بادية بعيدة.

### • مناقشة أصحاب هذا الرأي:

ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي من بيان حقيقة سؤال بعض الصحابة للنبي ﷺ وأنه من قبيل الشرك الأكبر وجيه، إلا أن النقاش سيكون في تخصيصهم مسألة العذر بالجهل بالصورتين السابقتين، وهما: حادثة العهد بالإسلام، وبُعد

(١) "حاشية مجموعة الرسائل والمسائل النجدية"، لبعض علماء نجد الأعلام (٤/٥١٧).

(٢) انظر: "عارض الجهل"، أبو العلا الراشد (ص ٣٧٢ - ٣٧٣).

المكان عن العلم وأهله، وذلك من خلال النقاط التالية:

**أولاً:** الاستدلال بنقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كان ناقصاً وتاماه: "وأما الفرائض الأربع فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجّة فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها، كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجّة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر، وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجّة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ، ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك؛ كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون"<sup>(١)</sup>.

وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية واضح أنه لا يقصر مسألة عدم قيام الحجّة على صورتي حدائثة العهد بالإسلام ومن نشأ في بادية بعيدة؛ فقد ألحق بهما من تأول تأويلاً خاطئاً فإنه لا يحكم بكفره حتى تقام عليه الحجّة.

وبذلك يتضح خطأ الاستدلال بنقل شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - على قصر مسألة العذر بالجهل على صورتين فقط.

**ثانياً:** أن مسألة العذر بالجهل لا تنحصر بأمثلة محددة، بل تدخل في كل صورة يترتب على عدم الاعذار بالجهل بها بالنسبة للمكلف مشقة كبيرة، لا سيما إذا لم يوجد تقصير من المكلف.

(١) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (٧/٦٠٩ - ٦١٠).

يقول ابن القيم: "لا بدّ في هذا المقام من تفصيل به يزول الإشكال، وهو الفرق بين مقلد تمكن من العلم ومعرفة الحق فأعرض عنه، ومقلد لم يتمكن من ذلك بوجهه، والقسمان واقعان في الوجود، فالمتمكن المعرض مفرط تارك للواجب عليه لا عذر له عند الله، وأما العاجز عن السؤال والعلم الذي لا يتمكن من العلم بوجه فهم قسمان أيضًا؛ أحدهما: مرید للهدى مؤثر له محب له، غير قادر عليه ولا على طلبه؛ لعدم من يرشده، فهذا حكمه حكم أرباب الفترات ومن لم تبلغه الدعوة. الثاني: معرض لا إرادة له، ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه... وكلاهما عاجز، وهذا لا يجب أن يلحق بالأول لما بينهما من الفرق" (١).

ويقرر ذلك ابن اللحام بقوله: "إذا قلنا يعذر، إنما محله إذا لم يُقَصِّر ويفرط في تعلم الحكم، أما إذا قصر وفرط فلا يعذر جزماً" (٢).

ولذلك يقول الشيخ صالح بن حميد: "فالجهل الذي يكون عذراً هو الجهل في المواضع التي يترتب على عدم اعتباره فيها الحرج بالمكلف، وهي المواضع التي لا تقصير فيها، ولا يترتب على اعتباره فيها حرج بغيره" (٣).

ويندرج تحت هذا الضابط عدة صور؛ منها:

**الصورة الأولى:** حداثة العهد بالإسلام؛ ودليله حديث أبي واقد الليثي.

**الصورة الثانية:** النشوء في بادية بعيدة لم ينتشر بها العلم ولا أسبابه، كالأعراب ومن يسكن في أماكن يتعذر وصول العلم إليهم، يقول شيخ الإسلام

(١) "طريق الهجرتين وباب السعادتین"، لابن القيم (ص ٤١٢ - ٤١٣).

(٢) "القواعد"، لابن اللحام (١/١٩٩).

(٣) "رفع الحرج في الشريعة الإسلامية"، د. صالح بن حميد (ص ٢٣٧).

ابن تيمية عاذراً من هذه حاله: " وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علوم النبوات، حتى لا يبقى من يُبلِّغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، فلا يعلم كثيراً مما يبعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر، ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان وكان حديث العهد بالإسلام فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول، ولهذا جاء في الحديث «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صوماً ولا حجاً، إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، يقولون: أدر كنا آباءنا وهم يقولون: لا إله إلا الله، فقيل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم لا إله إلا الله؟ فقال: تنجيهم من النار» (١) (٢).

**الصورة الثالثة:** من نشأ في بيئة غلبت عليها البدعة، ولا قدرة عنده على معرفة الدين الصحيح الذي جاء به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثم بعد ذلك لا يجد سوى علماء الابتداع والانحراف، فلا يعرف الدين إلا من خلالهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكره جملةً من أعمال جهلة أهل البدع الكفرية: "وهؤلاء الأجناس وإن كانوا قد كثروا في هذا الزمان؛ فلقلة دعاة العلم والإيمان، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك. وفي أوقات الفترات وأمكنة الفترات: يثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل ويغفر الله

(١) أخرجه ابن ماجه، في "سننه" برقم (٤٠٤٩). والحاكم، في "مستدرکه" (٤/٤٧٣)، وقال:

"صحيح على شرط مسلم"، ووافقه عليه الذهبي. وصححه الألباني، في "الصحيحه" (١/١٢٧).

(٢) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (١١/٤٠٧ - ٤٠٨).

فيه لمن لم تقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه" (١).

وليس المقصد هنا حصر جميع الصور، بل المقصد ضرب المثال وأن كل من تحقق في شأنه الجهل الذي يتعذر التخلص منه، مع بذل المكلف وسعه في رفع الجهل عن نفسه، فإنه داخل في دائرة العذر بالجهل.

### المطلب الثالث

#### القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر

#### وأنهم معذورون بجهلهم (٢)

وأصحاب هذا الرأي يرون أن كل مسلمٍ تحقق فيه وصف الجهل لا عن تفریطٍ منه أو هوى، ووقع في مخالفة يُكفّر بها، سواء أكانت من باب الشرك الأكبر أو من أي بابٍ من أبواب الكفر = فإنه لا يُعدُّ كافرًا، ولا يخرج عن دائرة الإسلام، ولا يحكم بكفره؛ حتى تقوم عليه الحجة حقيقية أو حكمًا.

ويرون أن مسألة العذر بالجهل لا تنحصر في صورٍ معينة، بل كل من صدق في حقه وصف الجهل المعتبر شرعًا - سواء أكان حديث عهد بإسلام، أو نشأ في بادية بعيدة، أو كان يعيش في بيئة غلبت عليها البدعة والابتعاد عن الدين الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة، ولا يوجد بها سوى علماء الابتداع والانحراف الذين لا

(١) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (٣٠/١٦٥).

(٢) وذهب إلى هذا الرأي جملة من أهل العلم، منهم: ابن حزم، في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" (١/٧٤). والظاهر من كلام ابن القيم، كما في كتابه "الطرق الحكيمة" (ص ١٤٦ - ١٤٧). وكتاب "الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه"، د. عبدالرزاق معاش (ص ٤٢٤). و"إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي"، د. سلطان العميري (ص ٣٣) وما بعدها... وغيرهم.

يعرف الدين والعبادة إلا من خلالهم - فإنه لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية.

ويستدلون على هذا الرأي بعدة أدلة، من أظهرها:

**الدليل الأول:** تشبيه النبي ﷺ قول بعض الصحابة بقول قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد حكم على قول قوم موسى بأنه من قبيل الشرك الأكبر، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: "شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، بجامع أن كلاً طلب أن يجعل له ما يألهه ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة...، وأن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبه بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط. فالمشرك مشرك وإن سمي شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات والذبح والنذر لهم ونحو ذلك تعظيمًا ومحبة، فإن ذلك هو الشرك وإن سماه ما سماه"<sup>(١)</sup>، فهنا قاس الشيخ طلبهم بمن ذبح لغير الله ودعاه وإن سمي فعله تقريبًا، وهذا يدل على أنه عدّ طلبهم من قبيل الشرك الأكبر، وأنهم معذورون بجهلهم إذا لم تقم عليهم الحجة الرسالية، فقال: "ولا يستبعد كون الشرك بالله تعالى يقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسنًا، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فكيف لا يخفى على من دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة؟! بل خفي عليهم عظام الشرك في الإلهية والربوبية، فأكبروا وفعله واتخذوه قرينة"<sup>(٢)</sup>.

(١) "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد"، عبد الرحمن بن حسن (ص ١٣٦ - ١٤٠).

(٢) "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد"، عبد الرحمن بن حسن (ص ١٣٩).

ويؤكد الإمام ابن حزم أن كل من جهل جهلاً معتبراً فإنه يُعذر به حتى تقوم عليه الحججة الرسالية، حيث يقول: "وكل ما قلنا فيه: إنه يفسق فاعله أو يكفر بعد قيام الحججة عليه؛ فهو ما لم تقم عليه الحججة معذور مأجور وإن كان مخطئاً، وصفة قيام الحججة عليه هو أن تبلغه فلا يكون عنده شيء يقاومها"<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثاني:** إعدار النبي ﷺ الصحابة الذين طلبوا منه الشرك في حادثة ذات أنواط، فلا شك في أن إعداره إياهم إنما كان من جهة عدم الفهم لا من جهة عدم بلوغ الحكم إليهم؛ فهم قد سمعوا من النبي ﷺ النصوص الدالة على حرمة الشرك بالله تعالى، ولكنهم لم يدركوا أن ما طلبوه ورغبوا في يدخل في مقتضاها، ومع ذلك عاملهم النبي ﷺ معاملة الجاهل<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أن من بلغه النص ولم يفهم المراد منه فهو كالجاهل به.

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله: "وفيها أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك وإن سمي شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات والذبح لهم والنذر ونحو ذلك تعظيماً ومحبة، فإن ذلك هو الشرك، وإن

(١) "الإحكام في أصول الأحكام"، لابن حزم (١/٧٤).

(٢) لا شك أن كفار قريش قد سمعوا من محمد ﷺ ما قامت عليهم به الحججة، والذين طلبوا منه ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط هم على الصحيح من مسلمة الفتح، وهم عربٌ أقحاح يعرفون على أقل تقدير معنى الشهادة، لذلك يقول الله تعالى حاكياً عن كفار قريش: ﴿أَجْعَلِ الْأَهْلَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥]، لذلك هم يدركون حقيقة دعوة النبي ﷺ من حيث الجملة، إلا أنهم ظنوا أن طلبهم لا يعارض تلك الحقيقة، فبين لهم النبي ﷺ خطأهم وعذرهم لجهلهم.

سمّاه ما سمّاه، وقس على ذلك.

وفيها: أنّ من عبّد فهو إله؛ لأنّ بني إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ، لم يريدوا من الأصنام والشجرة الخلق والرزق، وإنما أرادوا البركة، والعكوف عندها، فكان ذلك اتخاذاً له مع الله تعالى.

وفيها: أنّ معنى الإله هو المعبود، وأنّ من أراد أن يفعل الشرك جهلاً فنهى عن ذلك فاتتهى لا يكفر<sup>(١)</sup>، فهنا الشيخ سليمان جعل الجهل مانعاً من التكفير، والجهل المراد به هنا هو الجهل المعتبر؛ فلحدّثة أبي واقد الليثي في الإسلام عفي عنه لجهله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ، وجماهير أئمة الإسلام، وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها..."<sup>(٢)</sup>.

فشيخ الإسلام يقرر بجلاء أنّ العبد إذا لم يتمكن من فهم الحجة فيما يتعلق بالمكفرات فضلاً عن غيرها، ولم يكن ذلك عن تفریط منه؛ فإنه يعدّ معذوراً، بل يمكن أن يغفر الله تعالى له.

(١) "تيسير العزيز الحميد"، سليمان بن عبد الله (ص ١٤٩).

(٢) "مجموع الفتاوى"، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/٣٤٦).

وشيخ الإسلام ينص في غير موضع على أن مسألة العذر بالجهل ليست مقصورة على حداثة العهد بالإسلام والشوق في بادية بعيدة، بل غرابة الزمان والمكان مدعاة للعذر بالجهل، لذلك يقول رَحْمَةُ اللَّهِ: "ونحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأحدٍ أن يدعو أحداً من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمتة السجود لا لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم بذلك؛ حتى يبين ما جاء به الرسول مما يخالفه" (١).

## المطلب الرابع

### الترجيح والتوجيه

يظهر للباحث من خلال ما تقدم أن الرأي الثالث أحظُّ بالدليل وأوفق، وذلك للأمر التالية:

**الأول:** أن حقيقة الأعمال المناطة بالشجرة وواقعها من باب الشرك الأكبر، قال الأزرقى: «حدثني جدي، عن محمد بن إدريس، عن الواقدي، قال: أخبرني ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كانت ذات أنواط شجرة يعظمها أهل الجاهلية، يذبحون لها، ويعكفون عندها يوماً، وكان من حج منهم وضع زاده عندها ويدخل بغير زاد؛ تعظيماً لها» (٢).

(١) "الاستغاثة في الرد على البكري"، لابن تيمية (ص ٤١١)، وانظر: "مجموع الفتاوى"، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٠٧/١١).

(٢) "تاريخ مكة وما جاء فيها من الآثار"، للأزرقى (١ / ١٢٩).

وقد أيد هذا الرأي جمعٌ ممن كتب في السير، كابن الأثير وغيره<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** قياس النبي ﷺ طلب أبي واقد الليثي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بطلب قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد ذكر بعض المفسرين أن طلب قوم موسى كان من قبيل الشرك الأكبر كما حكى ذلك إمام المفسرين ابن جرير الطبري، حيث قال: "إذ مروا على قوم يعكفون على أصنام لهم، يقومون على مُثُلٍ لهم يعبدونها من دون الله، اجعل لنا يا موسى إلهًا... نعبده وصنمًا نتخذه إلهًا، كما لهؤلاء القوم أصنام يعبدونها، ولا تنبغي العبادة لشيء سوى الله الواحد القهار.

وقال موسى صلوات الله عليه: إنكم أيها القوم قوم تجهلون عظمة الله وواجب حقه عليكم، ولا تعلمون أنه لا تجوز العبادة لشيء سوى الله الذي له ملك السموات والأرض"<sup>(٢)</sup>.

لذلك يؤكد الشيخ ابن باز على هذا التشابه في قوله: "الاعتبار بالحقائق والمعنى لا باختلاف الألفاظ، فإذا قالوا: ما نعبدهم وإنما نتبرك بهم، لم ينفعهم ذلك، ما داموا فعلوا فعل المشركين من قبلهم، وإن لم يسموا ذلك عبادة، بل سموه توسلاً أو تبركاً، فالتعلق بغير الله، ودعاء الأموات والأنبياء والصالحين، والذبح لهم، أو السجود لهم، أو الاستغاثة بهم، كل ذلك عبادة ولو سموها خدمة، أو سموها غير ذلك؛ لأن العبرة بالحقائق لا بالأسماء كما تقدم.

ومن هذا القبيل قول الجماعة الذين خرجوا مع النبي ﷺ إلى حنين لما رأوا

(١) انظر: "النهاية"، لابن الأثير (٥/١٢٨). و"معجم البلدان"، لياقوت الحموي (١/٢٧٣)، و"المغازي"، الواقدي (٢/٨٩٢).

(٢) "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، لابن جرير الطبري (١٠ / ٤٠٨ - ٤٠٩).

المشركين يعلقون أسلحتهم على سدره. قالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «الله أكبر قلمت والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة». فجعل المقالة واحدة، مع أن هؤلاء قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، فجعل قولهم مثل قول بني إسرائيل؛ لأن العبرة بالمعنى والحقائق، لا بالألفاظ" (١).

**الثالث:** أن العذر بالجهل ثابت في كل ما يدين به العبد ربّه، سواء في ذلك مسائل الاعتقاد والتوحيد والشرك، ومسائل الأحكام الفقهية.

فالمسلم الذي ثبت له وصف الإسلام، وأعلن إقراره بالإسلام وتصديقه الكامل بالرسول ﷺ، إذا فعل شيئاً من المكفرات جاهلاً بذلك جهلاً معتبراً فإنه لا يكفر، ولا يرتفع عنه وصف الإسلام حتى تقام عليه الحجة ويبيّن له.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: "فكل من كان مؤمناً بالله ورسوله، مصدقاً لهما، ملتزماً طاعتهما، وأنكر بعض ما جاء به الرسول جهلاً، أو عدم علم أن الرسول جاء به = فإنه وإن كان ذلك كفرًا، ومن فعله فهو كافر، إلا أن الجهل بما جاء به الرسول يمنع من تكفير ذلك الشخص المعين، من غير فرق بين المسائل الأصولية والفرعية، لأن الكفر جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه مع العلم بذلك.

وهذا عرفت الفرق بين المقلدين من الكفار بالرسول، وبين المؤمن الجاحد لبعض ما جاء به جهلاً وضلالاً، لا علمًا وعنادًا" (٢).

(١) "مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ"، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر (٣/١٣٩).

(٢) "الفتاوى السعدية" (ص: ٤٤٣ - ٤٤٧).

**الرابع:** ويدخل في الجهل الذي يعذر به المسلم - حتى وإن فعل مكفرًا - من تلبس بشبهةٍ منعه من الوصول إلى الحق مع تحريره للأدلة، لذلك يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في معرض بيانه موقف أئمة الدعوة من أئمة البدع الذين أدركهم الأجل وهم باقون على بدعتهم المكفرة: "... بل غلط الصحابة وهم جمع، ونبينا ﷺ بين أظهرهم، سار فيهم نوره، فقالوا: «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط».

فإن قلت: هذا فيمن ذهل، فلما نبه انتبه، فما القول فيمن حرر الأدلة، واطلع على كلام الأئمة القدوة، واستمر مصرًا على ذلك حتى مات؟ قلت: ولا مانع أن نعتذر لمن ذكر، ولا نقول: إنه كافر، ولا لما تقدم أنه مخطئ، وإن استمر على خطئه، لعدم من يناضل عن هذه المسألة في وقته، بلسانه وسيفه وسانه، فلم تقم عليه الحجة، ولا وضحت له المحجة؛ بل الغالب على زمن المؤلفين المذكورين التواطؤ على هجر كلام أئمة السنة في ذلك رأسًا، ومن اطلع عليه أعرض عنه، قبل أن يتمكن في قلبه، ولم يزل أكابره منتهى أصاغرهم عن مطلق النظر في ذلك، وصوله الملوك قاهرة لمن وقر في قلبه شيء من ذلك إلا من شاء الله منهم<sup>(١)</sup>.

ولا شك في أن الكلام متوجهٌ هنا إلى التكفير العيني، أما التكفير الوصفي فمحلّه الإطلاق في الحكم، وإنما يأتي الكلام في توفر الشروط وانتفاء الموانع عندما يكون الكلام متوجهًا إلى الحديث عن الأعيان؛ لأن مذهب أهل السنة وسط بين من يقول: لا نكفر من أهل القبلة أحدًا، وبين من يكفر المسلم بكل ذنب دون النظر إلى وجود شروط التكفير وانتفاء موانعه، ويتلخص مذهب أهل

(١) "الدرر السنية"، جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

السنة في أنهم يطلقون التكفير على العموم مثل قولهم: من استحل ما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر، ولكن تحقق التكفير على المعين لا بد له من وجود شروط وانتفاء موانع، فلا يكون جاهلاً ولا متأولاً ولا مكرهاً.. الخ<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن هذا القول يطرُد مع عموم الأدلة الشرعية، وهي على النحو التالي:

### أ) النصوص الشرعية الدالة على إعدار المخطئ:

كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَعَلْتُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

وقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فهذه النصوص تدل على أن كل من خالف ما كُلف به - ناسياً أو جاهلاً -

(١) للاستزادة حول هذا التقسيم، انظر: "مجموع الفتاوى"، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦٥ / ٣٥). و"شرح العقيدة الطحاوية"، لابن أبي العز الحنفي (ص ٣٥٧ - ٣٥٨). و"الرد على البكري"، لابن تيمية (ص ٤٦، ٢٦٠) ... وغيرها.

(٢) أخرجه الإمام مسلم، في "صحيحه"، برقم (١٢٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه، في "سننه"، برقم (٢٠٤٣)، قال الألباني: "والمعروف ما ذكره ابن ماجه... فظاهر إسناده الصحة؛ لأن رجاله كلهم ثقات، وقد اغتر بظاهره صاحب "التاج الجامع للأصول الخمسة" فقال (١ / ٢٥): (سنده صحيح)، وخفيت عليه علته، وهي الانقطاع بين عطاء وابن عباس". "إرواء الغليل" (١ / ١٢٣).

فإنه مُعفى عنه؛ فالمخطئ يشمل الجاهل؛ لأن المخطئ هو كل من خالف الحق بلا قصد.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: "وهذا عام في كل ما أخطأ فيه المؤمنون من الأمور العملية والأمور الخيرية" (١).

وقال الشيخ ابن عثيمين: "والجهل بلا شك من الخطأ، فعلى هذا نقول: إذا فعل الإنسان ما يُوجب الكفر، من قول أو فعل، جاهلاً بأنه كفر؛ أي: جاهلاً بدليله الشرعي، فإنه لا يكفر" (٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقول الله تعالى في القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قال تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»، ولم يفرق بين الخطأ القطعي في مسألة قطعية أو ظنية، والظني ما لا يجزم بأنه خطأ إلا إذا كان خطأ قطعاً، قالوا: فمن قال: إن المخطئ في مسألة قطعية أو ظنية يَأثم؛ فقد خالف الكتاب والسنة والإجماع القديم" (٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: "هذا مع أني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخيرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه

(١) "الإرشاد إلى معرفة الاحكام"، للسعدي (ص ٢٠٨).

(٢) "الشرح الممتع على زاد المستقنع"، لابن عثيمين (٤٤٩/١٤).

(٣) "مجموع الفتاوى"، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٠/١٩).

المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية" (١).  
 وقال ابن العربي المالكي رَحِمَهُ اللهُ: "فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً، فإنه يعذر بالجهل والخطأ، حتى تتبين له الحجة التي يكفر تاركها، بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله" (٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي الشافعي: "فنحن وإن قلنا في صورة من صور السؤال ونحوها: إن هذا دعاءً لغير الله تعالى وعبادةً وشرك، فليس مقصودنا أن كل من فعل ذلك يكون مشركاً، وإنما يكون مشركاً مَنْ فَعَلَ ذلك غير معذور، فأما من فعلها معذوراً، فلعله يكون من خيار عباد الله تعالى، وأفضلهم وأتقاهم" (٣).

### ب) النصوص الدالة على أن حجة الله على العباد لا تقوم إلا بعد العلم:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة لا تقوم إلا بعد العلم والبيان.

فهاتان الآيتان تدلان على أن المكلف ليس مطالباً بالتكاليف الشرعية إلا

(١) "مجموع الفتاوى"، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٢٢٩).

(٢) نقلاً عن "محاسن التأويل"، للقاسمي (٣/١٦١).

(٣) "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني"، عناية: علي العمران وآخرين (٣/٨٢٦).

بعد علمه بها، وإذا لم يعلم بها فإنه يكون معذورًا.

قال الشيخ ابن عثيمين مبينًا فوائد هذه الآية ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: "الفائدة العظيمة الكبرى وهي العذر بالجهل، حتى في أصول الدين؛ لأن الرسل يأتون بالأصول والفروع، فإذا كان الإنسان جاهلاً لم يأت به رسول، فله حجة على الله، ولا يمكن أن تثبت الحجة على الله إلا إذا كان معذورًا"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم: "الأحكام إنما تثبت في حق العبد بعد بلوغه هو، وبلوغها إليه، فكما لا يترتب في حقه قبل بلوغه هو، كذلك لا يترتب في حقه قبل بلوغها إليه"<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كذلك من دعا غير الله وحج إلى غير الله هو أيضًا مشرك، والذي فعله كفر، لكن قد لا يكون عالمًا بأن هذا شرك محرم. كما أن كثيرًا من الناس دخلوا في الإسلام من التتار وغيرهم وعندهم أصنام لهم صغار من لبد وغيره، وهم يتقربون إليها ويعظمونها، ولا يعلمون أن ذلك محرم في دين الإسلام، ويتقربون إلى النار أيضًا ولا يعلمون أن ذلك محرم، فكثير من أنواع الشرك قد يخفى على بعض من دخل في الإسلام ولا يعلم أنه شرك، فهذا ضال، وعمله الذي أشرك فيه باطل، لكن لا يستحق العقوبة حتى تقوم عليه الحجة، قال تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون﴾"<sup>(٣)</sup>.

ج) النصوص التي فيها إعدار من وقع في الشرك أو الكفر وهي كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) "تفسير سورة النساء"، لابن عثيمين (٢/٤٨٥).

(٢) "بدائع الفوائد"، لابن القيم (٤/١٦٨).

(٣) "الرد على الإخنائي"، لابن تيمية، تحقيق: أحمد العنزي (ص ٢٠٦):

### ■ قصة الرجل الذي أمر بإحراق نفسه وأنكر قدرة الله عليه:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «كان رجلٌ يسرف على نفسه فلَمَّا حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر عليَّ ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا.

فلَمَّا مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائمٌ.

فقال: ما حملك على ما صنعت؟

قال: يا ربَّ خشيتك، فغفر له»<sup>(١)</sup>.

فالقول الذي صدر من هذا الرجل كفر أكبر مخرج من الملة؛ لتضمنه إنكار قدرة الله على جمعه بعد الموت، وصفة القدرة من أظهر الصفات وأبينها، وهي من لوازم ربوبية الله وألوهيته، بل هي من أخص أوصاف الرب، ولكنه لم يكفر؛ لأنه كان معذورًا بجهله، أو لأنه ذهل لدهشته وغلبة الخوف عليه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: "اختلف العلماء في معناه، فقال منهم قائلون: هذا رجل جهل بعض صفات الله عَزَّوَجَلَّ وهي القدرة، فلم يعلم أن الله على كل شيء قدير، قالوا: ومن جهل صفة من صفات الله عَزَّوَجَلَّ وآمن بسائر صفاته وعرفها، لم يكن بجهله بعض صفات الله كافرًا، قالوا: وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله.

(١) أخرجه البخاري، في "صحيحه" برقم (٣٤٨١). ومسلم، في "صحيحه" برقم (٢٧٥٦).

(٢) انظر: "فتح الباري"، لابن حجر (٦/٥٢٢ - ٥٢٣).

وهذا قول المتقدمين من العلماء، ومن سلك سبيلهم من المتأخرين<sup>(١)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك. والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول أولى بالمغفرة من مثل هذا"<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: "فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك أو شك وأنه لا يبعثه، وكل من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة، لكنه كان يجهل ذلك ولم يبلغه العلم بما يردّه عن جهله، وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعدّه ووعدّه، فخاف من عقابه فغفر الله له بخشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح لم يكن أسوأ حالاً من الرجل، فيغفر الله خطأه أو يعذبه إن كان منه تفريط في اتباع الحق على قدر دينه، وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم"<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام الشافعي: "لله أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحداً قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة، فمعذورٌ بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية

(١) "التمهيد"، لابن عبد البر (٤٢ / ١٨).

(٢) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (٢٣١ / ٣).

(٣) "الاستقامة"، لابن تيمية (١٦٤ / ١).

والفكر، ولا نكفر بالجهل بها أحدًا، إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها" (١).

### ■ قصة اندراس الإسلام كما يدرس وشي الثوب:

عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدرى ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليُسرى على كتاب الله عَزَّجَلَّ في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدر كنا آباءنا على هذه الكلمة، لا إله إلا الله، فنحن نقولها. فقال له صلة - الراوي عنه - ما تغني عنهم: لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صلاة، ولا صيام، ولا نسك، ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردها عليه ثلاثًا، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صلة، تنجيهم من النار "ثلاثًا" (٢).

هذا الحديث نصٌّ على أن هؤلاء الأقوام لديهم إيمانٌ مجمل بالله تعالى ورثوه عن آبائهم، كان منجياً لهم من النار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علوم النبوات، حتى لا يبقى من يُبلِّغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، فلا يعلم كثيرًا مما يبعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر؛ ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان وكان حديث العهد بالإسلام فأنكر شيئًا من هذه

(١) نقلًا عن "سير أعلام النبلاء"، للذهبي (٧٩/١٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه، في "سننه"، برقم (٤٠٤٩). وصححه البوصيري، في "مصباح الزجاجة"

(٢/ ٢٩١)، وصححه الألباني، في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ١٧١).

الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول، ولهذا جاء في الحديث «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صومًا ولا حجًا، إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، يقولون: أدركنا آباءنا وهم يقولون: لا إله إلا الله، فليل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم لا إله إلا الله؟ فقال: تنجيهم من النار»<sup>(١)</sup> (٢).

وحاصل الأمر: أن الجهل الذي يعذر به المرء يكون رافعًا للإثم، يقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: "الجهل الذي يعذر به الإنسان، بحيث لا يعلم عن الحق، ولا يذكر له: هو رافع للإثم والحكم على صاحبه بما يقتضيه عمله، ثم إن كان ينتسب إلى المسلمين، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإنه يعتبر منهم، وإن كان لا ينتسب إلى المسلمين فإن حكمه حكم أهل الدين الذي ينتسب إليه في الدنيا. وأما في الآخرة فإن شأنه شأن أهل الفترة، يكون أمره إلى الله عَزَّجَلَّ يوم القيامة، وأصح الأقوال فيهم أنهم يمتحنون بما شاء الله، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى منهم دخل النار"<sup>(٣)</sup>.

وبذلك يتضح أن هذا القول أكثر الأقوال انسجامًا مع الأحكام الكلية للشريعة الإسلامية، كما أنه أقلها من تحقق المعارضة؛ لأن فيه اطرادًا في مناطاته، فكل مثالٍ تتحقق فيه المشقة الظاهرة التي يتعذر تجنبها من قبل المكلف، مع عدم تقصير المكلف في دفعها = فإنه يندرج ضمن ما يعذر به، ولا ينحصر في صورٍ محددة.

(١) أخرجه ابن ماجه، في "سننه" برقم (٤٠٤٩). والحاكم، في "مستدرکه" (٤/٤٧٣)، وقال:

"صحيح على شرط مسلم"، ووافقه عليه الذهبي. وصححه الألباني، في "الصحيحه" (١/١٢٧).

(٢) "مجموع الفتاوى"، لابن تيمية (١١/٤٠٧ - ٤٠٨).

(٣) "مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين"، جمع وترتيب: فهد السليمان (٢/١٢٨).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد؛ ففي ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما:

### ✽ أولاً: النتائج:

- ١- أن أصح الأقوال أن أبا واقد الليثي عداه من مسلمة الفتح.
- ٢- أن الذي طلب من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط هو أبو واقد الليثي ومن معه من مسلمة الفتح، أما متقدمو الصحابة فهم أجلُّ من أن يخفى عليهم مثل هذا الحكم، وهذا منصوص عليه في قوله: "ونحن حدثنا عهد بكفر".
- ٣- أن حقيقة الأعمال التي كانت تعمل عند (ذات أنواط) هي من قبيل الشرك الأكبر.
- ٤- يوجد اتجاهات ثلاث من قبل بعض أهل العلم والباحثين من المتتبعين إلى أهل السنة في توجيه دلالة الحديث.
- ٥- أن القول الراجح في طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط هو من قبيل الشرك الأكبر.
- ٦- أن القول الراجح في توجيه حديث أبي واقد الليثي أنه معذورٌ بجهله، ومسألة العذر بالجهل لا تنحصر في صورٍ معينة، بل كل من صدَّق في حقه وصف الجهل المعتبر شرعاً - سواء أكان حديث عهد بإسلام أم نشأ في بادية بعيدة أم كان يعيش في بيئة غلبت عليها البدعة والابتعاد عن الدين الصحيح الذي جاء به

الكتاب والسنة، ولا يوجد بها سوى علماء الابتداع والانحراف الذين لا يعرف الدين والعبادة إلا من خلالهم - فإنه لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية.

٧- خطورة التسرع في مسائل التكفير وإنزالها على الأعيان.

٨- أن مسألة العذر بالجهل من المسائل المهمة، ولها أثر في جميع مسائل الدين أصوله وفروعه.

٩- ضرورة حمل المتشابهات على المحكمات؛ للوصول إلى الحقائق الشرعية.

١٠- أن دائرة تكفير المعين أضيق من دائرة التكفير الوصفي؛ وإذا ما سبرنا الناحية العملية لأئمة السلف نجد أنهم يترشون جداً في مسألة نسبة معينٍ إلى الكفر العيني، وموقف أئمة الدعوة في الحقيقة هو امتدادٌ لمواقف السلف في ذلك، وقصة تعامل الإمام عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب مع أهل البدع والقبورية عند فتحهم للحجاز خير شاهدٍ على ذلك.

### ❖ ثانياً: التوصيات:

١- الحث على دراسة منهج أئمة الدعوة في مسألة العذر بالجهل؛ لأنه كثيراً ما يُنسب إليهم عدم الإعذار بالجهل في المسائل الظاهرة، وقد تبين من خلال نقل بعض النصوص خلاف ما نسب إليهم.

٢- ضرورة جمع الأحاديث التي يتعلق بها أصحاب الاتجاهات التكفيرية، ودراستها دراسة موضوعية؛ حتى يتبين لكل متأثرٍ بمقالاتهم أن أهل العلم لهم توجيه معتبر حيال مدلولات هذه الأحاديث.

٣- ضرورة جمع نصوص الإمام المعتبر في المسألة الواحدة؛ حتى يتوصل إلى حقيقة موقفه تجاه المسألة المراد بحثها؛ فإن بعض الباحثين قد يستند إلى حكم غير محرر نتيجة اعتماده على نصٍّ مجملٍ في المسألة لإمام معتبر، فينسب هذا الحكم إلى هذا الإمام دون تتبعٍ لأقواله وتحريراته للمسألة.

وأخيراً فلست أزعم الكمال ولا المقاربة، وحسبي أني بذلت جهدي واستفرغت طاقتي وأديت ما أرجو أن يكون معذراً لي عند الله تعالى في الخطأ الذي لا أنفيه عن نفسي وعملي.

فإن يكن من صواب فمن الله وحده، وإن يكن من خطأ فهو من نفسي والشيطان والله ورسوله وكتابه منه براء.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



## قائمة المراجع

١. الاستقامة: أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرّانی. تحقیق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقیق: علي محمد البجاوي. دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣. أسد الغابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤. إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي: سلطان العميري. مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٢م.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقیق: علي محمد البجاوي. دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
٦. الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. دار الفكر، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية. تحقیق: مشهور حسن آل سلمان. دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٨. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: أحمد بن عبد الرحيم بن تیمیة. تحقیق: ناصر العقل. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط ٧، ١٤١٩هـ.
٩. التاريخ الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقیق: محمد إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٧هـ.

١٠. تاريخ الفكر الديني الجاهلي: محمد إبراهيم الفيومي. دار الفكر العربي، ط٤، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١١. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: السيد هاشم النوري. دار الفكر، بيروت، ط(بدون)، السنة (بدون).
١٢. تجريد أسماء الصحابة: شمس الدين الذهبي. دار المعرفة، بيروت، ط(بدون)، السنة (بدون).
١٣. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط(بدون)، السنة (بدون).
١٤. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عاصم بن عبدالله القيوتي. مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٥. تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. دار الفكر، بيروت، ط(بدون)، ١٤٠١هـ.
١٦. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد، سوريا، ط٤، ١٤١٢هـ.
١٧. تكملة الإكمال: أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.
١٨. التمهيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بن عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف، المغرب،

ط(بدون)، ١٣٨٧هـ.

١٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب السلفية، القاهرة، ط(بدون)، السنة (بدون)

٢٠. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: أحمد الزبيق، عادل مرشد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢١. تهذيب الكمال: أبو الحجاج يوسف بن زكي المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢٢. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٣. جامع البيان عن تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري. دار الفكر، بيروت، ط(بدون)، ١٤٠٥هـ.

٢٤. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥. الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه: عبدالرزاق معاش. دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٦. حقيقة البدعة وأحكامها: سعيد بن ناصر الغامدي. مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ.

٢٧. الدر المتثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي. دار الفكر،

بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٢٨. درء تعارض العقل والنقل: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. الدار (بدون)، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).

٢٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، الرياض، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، الرياض، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣١. السنّة: أحمد بن حنبل. تحقيق / محمد بن سعيد القحطاني. دار ابن القيم، الدمام، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٣٢. السنّة: عمرو بن أبي عاصم الشيباني. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.

٣٣. السنّة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني: أبو بكر بن أبي عاصم. المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٣٤. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣٥. سنن أبي داود: أبو داود السجستاني. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣٦. سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣٧. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: فواز أحمد

- زمرلي، خالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٣٨. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.
٣٩. السيرة والشمائل: محمد بن إسحاق بن يسار. تحقيق: سهيل زكار. دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
٤٠. شرح العقيدة الطحاوية: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٤١. صحيح ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٤٢. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: مصطفى دياب البغا. دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
٤٣. صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة التريّة العربي لدول الخليج، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٤٤. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٤٥. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٤٦. عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: أبو العلا بن راشد الراشد. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٤٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي. دار

الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

٤٨. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٤٩. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: دائرة المعارف النظامية. تحقيق: مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.

٥٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، محمد عبد الرحمن بن قاسم. مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط (بدون)، ١٤١٦هـ.

٥١. المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٥٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل الشيباني. مؤسسة قرطبة، مصر، ط (بدون)، السنة (بدون).

٥٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي. تحقيق: مكتبة لبنان، بيروت، ط (بدون)، ١٩٩٠م.

٥٤. مصنف بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٥٥. معالم التنزيل: الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: خالد العك، مروان سوار. دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤١٥هـ.

٥٦. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٥٧. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجبيل، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٥٨. المغازي: محمد بن عمر بن واقد السهمي. تحقيق: مارسدن جونس. دار الأعلمي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٥٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٦٠. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي: محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري. تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم. دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٦١. النهاية في غريب الأثر: أبو السعدات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٦٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب. دار الريان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.



## فهرس الموضوعات

- ١٥..... ملخص البحث
- ١٦..... المقدمة
- ٢٢..... المبحث الأول: الكلام حول حديث أبي واقد الليثي
- ٢٣..... المطلب الأول: ترجمة أبي واقد الليثي، ومناقشة ما أثير حوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ...
- ٢٧..... المطلب الثاني: المراد بذات أنواط.....
- المبحث الثاني: الخلاف في حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط
- ٢٨..... لنا ذات أنواط
- المطلب الأول: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأصغر.....
- ٢٩..... المطلب الثاني: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر، وأن مسألة العذر بالجهل تقتصر على صورتين فقط.....
- ٣٧..... المطلب الثالث: القائلون بأن طلب بعض الصحابة من قبيل الشرك الأكبر، وأنهم معذورون بجهلهم.....
- ٤٥..... المطلب الرابع: الترجيح والتوجيه.....
- ٤٩..... الخاتمة.....
- ٦١..... قائمة المراجع.....
- ٦٤..... فهرس الموضوعات.....
- ٧١.....





# مآلات المخلوقات يوم القيامة (دراسة عقديّة)

د. عارف بن مزيد بن حامد السحيمي

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم العقيدة،  
كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية



## ملخص البحث

قسّمت البحث إلى: تمهيدٍ اشتمل على بيان معنى المآلات والمخلوقات يوم القيامة، ثم ذكرت عشرة مباحثٍ عقديّةٍ تتعلّق ببيان مآلات المخلوقات يوم القيامة؛ وهي: بيانُ مآل المؤمنين والمؤمنات في الآخرة، وتشتمل على ذكر مآل من رجحت كفة حسنتهم على سيئاتهم، ومآل أصحاب الأعراف، ومآل أصحاب الكبائر، ثم بيانُ مآل المرأة المؤمنة ومع من تكون في الجنة؟ ومآل الكافرين، ومآل غير المكلفين من الجنّ والإنس في الآخرة؛ وتتضمّن بيانَ مآل المجانين وأطفال المسلمين والكفار، ثم الكلامُ عن مآل أهل الفترة والبهائم والطيور والدوابّ والشّمس والقمر والنجوم والأرض ومن عبّد من دون الله من الجمادات، وبيانُ مآل الموت، وبيانُ ما استثنى من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، والحمد لله أولاً وآخراً.

د. عارف بن مزيد السحيمي

ariff-assuhaimy@hotmail.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله<sup>(١)</sup>.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن من أصول أهل السنة والجماعة الإيمان باليوم الآخر وكل ما يجري فيه مما صح به الخبر، فلا يصح إيمان المرء إلا بذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْآبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. ومن المغيبات التي أخبر الشرع عن وقوعها في الآخرة بيان مآلات المخلوقات يوم

(١) هذه تسمى خطبة الحاجة وقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يعلمها أصحابه، كما يعلمهم التشهد في الصلاة، أخرجها ابن ماجه في «سننه» (١/٦٠٩)، وانظر: «صحيح مسلم» (٢/٥٩٣).

القيامة، فالإيمان بمآلاتها إيمان بالغيب الذي هو أصل الدين الذي جاء من عند الله عزَّوَجَلَّ.

يقول ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ: «والإيمان بالغيب أجل المقامات على الإطلاق»<sup>(١)</sup>.

ويقول في موضع آخر: «والإيمان بالغيب هو الإيمان النافع»<sup>(٢)</sup>.

والإيمان بمآلاتها دليل على عظمة الخالق وضعف المخلوق، فإذا تأمل العبد في عظم المخلوقات ومصيرها وتدبر ذلك عرف عظمة خالقه وحكمته وقدرته ورحمته واستحقاقه للعبادة.

فمن هذا المنطلق آثرت الكتابة في بيان مآلات المخلوقات لأسباب عدة؛ منها:

- (١) أهمية البحث؛ حيث إنه يتعلق بركن من أركان الإيمان وهو الإيمان باليوم الآخر.
- (٢) مآلات المخلوقات من أفعال الخالق جل وعلا، فتقرير ذلك من أنواع أدلة تقرير توحيد الربوبية.

(٣) في بيان هذه المسائل إظهاراً لعظمة الخالق وقدرته وعدله واستحقاقه للحمد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

- (٤) رفع الجهل عن من لم يعلم المسائل المتعلقة بمآلات المخلوقات يوم القيامة.
  - (٥) أنه لم يسبق أن أفرد هذا الموضوع بدراسة عقديّة مستقلة - حسب علمي - .
- أسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل صالحاً، ولوجهه خالصاً، وألا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) «طريق الهجرتين» (ص: ٤٣٧).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (١ / ٤).

## ✿ خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وتسعة مباحث.

**المقدمة:** واشتملت على أهمية البحث، وسبب اختياره، وخطة البحث ومنهجه.

**التمهيد:** واشتمل على بيان مفردات العنوان، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: بيان معنى المآلات.

الفرع الثاني: بيان معنى المخلوقات.

الفرع الثالث: بيان معنى يوم القيامة.

**المبحث الأول:** مآل المؤمنين والمؤمنات في الآخرة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مآل المؤمنين في الآخرة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مآل من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم.

المسألة الثانية: مآل أصحاب الأعراف.

المسألة الثالثة: مآل أصحاب الكبائر.

المطلب الثاني: مآل المرأة المؤمنة ومع من تكون في الجنة؟ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: من تزوجت بأكثر من زوج، فمع من تكون في الجنة؟

المسألة الثانية: مآل من لم يكن لها زوجٌ من أهل الدنيا في حياتها.

**المبحث الثاني:** مآل الكافرين.

**المبحث الثالث:** مآل غير المكلفين من الجن والإنس في الآخرة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مآل المجانين، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مآل من ولد مجنوناً.

المسألة الثانية: مآل من كان عاقلاً ثم أصبح مجنوناً بعد البلوغ.

المطلب الثاني: مآل الأطفال، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مآل أطفال المسلمين.

المسألة الثانية: مآل أطفال الكفار.

المبحث الرابع: مآل أهل الفترة.

المبحث الخامس: مآل البهائم والطيور والدواب.

المبحث السادس: مآل الشمس والقمر والنجوم.

المبحث السابع: مآل الأرض.

المبحث الثامن: مآل من عبد من دون الله من الجمادات.

المبحث التاسع: مآل الموت.

المبحث العاشر: بيان ما استثنى من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧].

❁ منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج الآتي:

١ - كتابة البحث وفق المنهج الوصفي الاستنباطي الذي يقوم على التتبع وينتهي

باستخلاص النتائج والأحكام.

٢- عزوتُ الآيات القرآنية إلى أماكنها بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.

٣- خرجتُ الأحاديث النبوية، فإذا كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وإذا كانت في غيرهما عزوت إلى من خرجها مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجة الحديث.

٤- وثقتُ النقول إلى قائلها بذكر مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.

٥- ذكرتُ القول الراجح في كل مسألة دون التعرض لذكر الخلاف فيها حتى لا يخرج البحث عن مقصوده.

٦- عملتُ الفهارس العلمية اللازمة.



## التمهيد

ويشتمل على بيان مفردات العنوان. وفيه ثلاثة فروع:

### ✽ الفرع الأول: بيان معنى المآلات:

المآلات جمع: مآل، ومادة (أول) في لغة العرب مدارها على الرجوع والعود. قال ابن منظور: «آل الشيء يؤول مآلاً: رجع، وأوّل إليه الشيء: رَجَعَهُ. وأُلْتُ عن الشيء: ارتددت. يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع؛ أي رجع، والأيل من الوحش: الوعل، قال الفارسي: سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه»<sup>(١)</sup>.

### ✽ الفرع الثاني: بيان معنى المخلوقات:

«المخلوقات جمع مخلوق وهو ما أوجد بعد العدم»<sup>(٢)</sup>.

### ✽ الفرع الثالث: بيان معنى يوم القيامة:

يوم القيامة اسم من أسماء اليوم الآخر، وكل ما عظم شأنه تعددت صفاته وكثرت أسماؤه. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «ومنها القيامة قال الله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، وهي في العربية: مصدر قام يقوم، ودخلها التأنيث للمبالغة على عادة العرب»<sup>(٣)</sup>. وبناء على ما سبق يكون المقصود بالبحث: بيان ما يحصل للمخلوقات في يوم القيامة مما أَرَادَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بها.

(١) «لسان العرب» لابن منظور (٣٢ / ١١).

(٢) «حاشية الأصول الثلاثة» لابن قاسم (ص: ٤٣).

(٣) «التذكرة» للقرطبي (٢٤٠ / ١).

## المبحث الأول

## مآل المؤمنين والمؤمنات في الآخرة

وفيه مطلبان:

## المطلب الأول

## مآل المؤمنين في الآخرة

وفيه ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى: مآل من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم:

من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم، فإنهم يدخلون الجنة ابتداءً ويخلدون فيها، كما قال الله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].

قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «فمن ثقلت موازينه بأن رجحت كفة حسناته على سيئاته فأولئك هم المفلحون أي: الناجون من المكروه، المدركون للمحبوب، الذين حصل لهم الربح العظيم، والسعادة الدائمة»<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره لهذه الآية: «﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ يقول:

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (١/٢٨٣).

باقين فيها أبداً بغير نهاية ولا انقطاع، دائماً ذلك لهم فيها أبداً»<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «هذا إخبار عن مآل السعداء في جنات عدن، التي تجري فيها الأنهار في جميع فجاجها ومحالّها وأرجائها حيث شاءوا وأين أرادوا، وهم خالدون فيها أبداً، لا يحولون ولا يزولون ولا يبغون عنها حولاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي رَحِمَهُ اللهُ: «المسألة الثانية: اعلم أنه تعالى ذكر في شرح ثواب المطيعين أموراً؛ أحدها: أنه تعالى يدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار، وقال الزجاج: المراد تجري من تحتها مياه الأنهار، واعلم أنه إن جعل النهر اسماً لمكان الماء كان الأمر مثل ما قاله الزجاج، أما إن جعلناه في المتعارف اسماً لذلك الماء فلا حاجة إلى هذا الإضمار، وثانيها: أنه تعالى وصفها بالخلود والتأبيد»<sup>(٣)</sup>.

#### ✽ المسألة الثانية: مآل أصحاب الأعراف:

من تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة، وتجاوزت بهم حسناتهم عن النار، هؤلاء هم أصحاب الأعراف ومآلهم إلى الجنة.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «واختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف من هم، وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم. نص عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود، وغير واحد من السلف والخلف، رَحِمَهُ اللهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن» (٨/٤٨٨).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢/٣٣٨).

(٣) «التفسير الكبير» و«مفاتيح الغيب» (٥/٢٤١).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٢/٢٧٤).

وقال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ: «والصحيح في أهل الأعراف أنهم قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم حسناتهم عن النار، وقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ: «أصحاب الأعراف: قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فلا يدخلون الجنة ولا يدخلون النار، يحشر أهل النار في النار، ويساق المتقون إلى الرحمن وفدًا إلى الجنة زمراً، فيدخل أهل النار النار، وأهل الجنة الجنة، وأصحاب الأعراف في مكان مرتفع»<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على أن أصحاب الأعراف أمِنوا من دخول النار وأن مآلهم إلى الجنة قول الله تعالى: ﴿وَيَبْنِيهِمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِنْ سَلِمَ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا اغْتَبَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٨﴾ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الأعراف: ٤٩].

قال الإمام الطبري رَحْمَةُ اللَّهِ في تفسيره لهذه الآية: «أي: حلت عليهم أمانة الله من عقابه وأليم عذابه»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «فأدخل الله أصحاب الأعراف الجنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) «أحكام أهل الذمة» (٢/ ١١٢٥).

(٢) «شرح رياض الصالحين» (٣/ ٥٢١).

(٣) «جامع البيان في تأويل القرآن» (١٢/ ٤٥١).

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٤٥٢).

وعن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «فينا هم كذلك، اطلع إليهم ربك تبارك وتعالى فقال: اذهبوا وادخلوا الجنة، فإني قد غفرت لكم»<sup>(١)</sup>.

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وقد يفعل مع سيئاته حسنات توازيها وتقابلها فينجو بذلك من النار ولا يستحق الجنة، بل يكون من أصحاب الأعراف. وإن كان مآلهم إلى الجنة فليسوا ممن أزلفت لهم الجنة أي قربت لهم؛ إذ كانوا لم يأتوا بخشية الله والإجابة إليه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وأما أصحاب الأعراف: فإن النور لم ينزع من أيديهم فيقول الله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ فكان الطمع للنور الذي في أيديهم، ثم أدخلوا الجنة، وكانوا آخر أهل الجنة دخولا»<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره آيات الأعراف: «ومآب جميعهم الجنة بما تلونا من الآيات، وذكرنا من الأخبار الصحيحة في ذلك. وبالله التوفيق»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «أي: قيل لهؤلاء الضعفاء إكرامًا واحترامًا: ادخلوا الجنة بأعمالكم الصالحة لا خوف عليكم فيما يستقبل من المكارة ولا أنتم تحزنون على ما مضى، بل آمنون مطمئنون فرحون بكل خير»<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «حتى أصحاب الأعراف الذين يوقفون في مكان

(١) المصدر السابق (١٢/٤٥٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/١٧٧).

(٣) «طريق الهجرتين» لابن القيم (٥٦٦).

(٤) «البعث والنشور» للبيهقي (ص: ١٠٩).

(٥) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (ص: ٢٩٠).

بين الجنة والنار مآلهم إلى الجنة ولا بد، فلا يمكن لأحد من الورى إلا أن يكون إما في جنة وإما في نار»<sup>(١)</sup>.

### ✽ المسألة الثالثة: مآل أصحاب الكبائر:

من الموحدين قوم لقوا الله تعالى مصرين على كبائر الإثم والفواحش، ومعهم أصل التوحيد والإيمان، فهؤلاء عقيدة أهل السنة والجماعة فيهم أن الله قد يغفر لهم ولا يدخلهم النار أصلاً، وقد يدخلهم النار ويعذبهم بقدر ذنوبهم ثم يخرجهم، وقد يدخلهم النار ويعذبهم، ولكن تكون لهم الشفاعة، فيخرجهم من النار قبل أن يستكملوا ما يستحقونه من العذاب.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهم - أي أهل السنة - في باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد وسط بين الوعيدية؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ويكذبون بشفاعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعد والعقاب بالكلية، فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته»<sup>(٢)</sup>.

وقال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «وأهل الكبائر من أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في النار

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص: ٥٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٧٤ - ٣٧٥).

لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عزَّجَلَّ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يعيهم إلى جنته»<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### مآل المرأة المؤمنة ومع من تكون في الجنة؟

وفيه مسألان:

✽ المسألة الأولى: من تزوجت بأكثر من زوج، فمع من تكون في الجنة:

من مات عنها زوجها ثم تزوجت غيره بعده فالأقرب والعلم عند الله أنها تكون في الجنة مع آخر زوج لها في الدنيا، ويدل عليه حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ، فَهِيَ لِأَخْرِ أَزْوَاجِهَا»<sup>(٢)</sup>.

وقول حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لامرأته: «إِنْ شِئْتَ أَنْ تَكُونِي زَوْجَتِي فِي الْجَنَّةِ فَلَا تَزَوَّجِي بَعْدِي؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ فِي الْجَنَّةِ لِأَخْرِ أَزْوَاجِهَا فِي الدُّنْيَا، فَلِذَلِكَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْكَحْنَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص: ٤١٣).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٧٥)، وصحَّحه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم: (١٢٨١).

(٣) رواه البيهقي في «سننه» (٦٩/٧).

ويشمل الحكم السابق المرأة التي ماتت عن زوج واحد فهي - في الجنة - لزوجها الذي ماتت عنه<sup>(١)</sup>.

✽ المسألة الثانية: مآل من لم يكن لها زوجٌ من أهل الدنيا في حياتها:

دلّت عُمومات النصوص الشرعية على أنّ الله عزَّوجلَّ يُزوّج من لم يكن لها زوجٌ من أهل الدنيا في حياتها بمن شاء في الجنة.

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «...وما في الجنة أعزب» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والمرأة العزب التي لا وصلة بينها وبين أحد»<sup>(٣)</sup>.

فلا توجد في الجنة امرأة عزب، سواء كانت مطلقة أو أرملة أو ماتت ولم تتزوج. واحتج أيضًا بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهُى الْأَنْفُسُ وَتَلْدُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الزَّخْرَف: ٧١].

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: إذا كانت المرأة من أهل الجنة ولم تتزوج في الدنيا، أو تزوجت ولم يدخل زوجها الجنة؛ فمن يكون لها؟ فأجاب بقوله: «الجواب يؤخذ من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾، ومن قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهُى الْأَنْفُسُ وَتَلْدُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، فالمرأة إذا كانت من أهل الجنة ولم تتزوج، أو كان زوجها ليس من أهل

(١) للنظر في الأقوال في المسألة يراجع: «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي» (٢/٢٧٨).

(٢) «صحيح مسلم» (١٣/٤٦٧).

(٣) «إعلام الموقعين» (١/١٨٩).

الجنة، فإنها إذا دخلت الجنة، فهناك من أهل الجنة من لم يتزوجوا من الرجال، وهم - أعني من لم يتزوجوا من الرجال - لهم زوجات من الحور، ولهم زوجات من أهل الدنيا إذا شاءوا، واشتهت ذلك أنفسهم. وكذلك نقول بالنسبة للمرأة إذا لم تكن ذات زوج، أو كانت ذات زوج في الدنيا ولكنه لم يدخل معها الجنة، أنها إذا اشتهدت أن تتزوج، فلا بد أن يكون لها ما تشتهيهِ لعموم هذه الآيات<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### مآل الكافرين

لما كان الكفر بالله العظيم أعظم ذنب عصي الله به اقتضت حكمة الله تخليد الكفرة بشتى طوائفهم في النار كما دلت على ذلك النصوص الصريحة؛ ومنها:  
عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١٦٧) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾ [النساء: ١٦٧-١٦٩].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية: «إن الذين جحدوا رسالة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكفروا بالله بجحود ذلك، وظلموا بمقامهم على الكفر على علم منهم، بظلمهم عباد الله، وحسدًا للعرب، وبغياً على رسوله محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْفِرْ لَهُمْ﴾، يعني: لم يكن الله ليغفو عن ذنوبهم بتركه عقوبتهم عليها، ولكنه يفضحهم بها بعقوبته إياهم عليها ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾، يقول: ولم يكن الله تعالى ذكره ليهدي هؤلاء الذين كفروا وظلموا، الذين وصفنا صفتهم، فيوفقهم لطريق من الطرق التي

(١) «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٥٢ / ٢).

ينالون بها ثواب الله، ويصلون بلزومهم إياه إلى الجنة، ولكنه يخذلهم عن ذلك، حتى يسلكوا طريق جهنم. وإنما كنى بذكر (الطريق) عن الدين. وإنما معنى الكلام: لم يكن الله ليوقفهم للإسلام، ولكنه يخذلهم عنه إلى طريق جهنم، وهو الكفر، يعني: حتى يكفروا بالله ورسله، فيدخلوا جهنم خالدين فيها أبداً، يقول: مقيمين فيها أبداً، وكان ذلك على الله يسيراً، يقول: وكان تخليد هؤلاء الذين وصفت لكم صفتهم في جهنم على الله يسيراً؛ لأنه لا يقدر من أراد ذلك به على الامتناع منه، ولا له أحد يمنعه منه، ولا يستصعب عليه ما أراد فعله به من ذلك، وكان ذلك على الله يسيراً، لأن الخلق خلقه، والأمر أمره»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عجيبة: «فجرى حكمه السابق ووعد الصادق على أن من مات على الكفر مخلد في النار، ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠] لا يصعب عليه ولا يتعاضمه»<sup>(٢)</sup>.

وقال سبحانه في حق من أشرك به: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار؛ وذلك لأنه سوى الخلق بالخالق، وصرف ما خلقه الله له - وهو العبادة الخالصة - لغير من هي له، فاستحق أن يخلد في النار»<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى في المنافقين: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥].

قال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «يخبر تعالى عن مآل المنافقين أنهم في أسفل الدرجات من

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن» (٩/ ٤١١ - ٤١٢).

(٢) «تفسير ابن عجيبة» (٢/ ٢٢).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (ص: ٢٩٠).

العذاب، وأشر الحالات من العقاب، فهم تحت سائر الكفار لأنهم شاركوهم بالكفر بالله ومعاداة رسله، وزادوا عليهم المكر والخديعة والتمكن من كثير من أنواع العداوة للمؤمنين، على وجه لا يشعر به ولا يحس، ورتبوا على ذلك جريان أحكام الإسلام عليهم، واستحقاق ما لا يستحقونه، فبذلك ونحوه استحقوا أشد العذاب، وليس لهم منقذ من عذابه ولا ناصر يدفع عنهم بعض عقابه، وهذا عام لكل منافق إلا مَنْ منَّ الله عليهم بالتوبة من السيئات»<sup>(١)</sup>.

وجاء في أهل الكتاب وغيرهم من باب أولى حديث أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قال النووي رَحْمَةُ اللهِ: «وانما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهاً على من سواهما؛ وذلك لأن اليهود النصارى لهم كتاب، فاذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً فغيرهم ممن لا كتاب له أولى»<sup>(٣)</sup>.

#### ❖ تنبيه:

الجن مكلفون كالإنس كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فالأحكام المتعلقة بالجن مؤمنهم وكافرهم هي عينها المتعلقة بالإنس.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) «صحيح مسلم» (١/٣٦٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٨٨).

وقد خاطب الله عزَّجَلَّ الثقلين الجن والإنس بقوله: ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦].

قال ابن مفلح في الفروع: «الجن مكلفون في الجملة، يدخل كافرهم النار، ويدخل مؤمنهم الجنة، لا أنه يصير تراباً كالبهائم، وثوابه النجاة من النار»<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث

#### مآل غير المكلفين من الجن والإنس في الآخرة

وفيه مطلبان:

##### المطلب الأول

##### مآل المجانين

وفيه مسألتان:

##### ✽ المسألة الأولى: مآل من وُلد مجنوناً:

من ولد مجنوناً من أبوين مسلمين ألحق بهما في الجنة وإن كان من أبوين كافرين فالأقرب أنه يمتحن والعلم عند الله.

وقد بين هذه المسألة وشيئاً من أدلتها الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فقال: «المولود وهو متخلفٌ عقلياً حكمه حكم المجنون ليس عليه تكليف، فلا يحاسب يوم القيامة، ولكنه إذا كان من أبوين مسلمين أو أحدهما مسلم فإن له حكم الوالد المسلم، أي: إن

(١) «الفروع» (٢/٤٢٤).

هذا الطفل يكون مسلماً فيدخل الجنة، وأما إذا كان من أبوين كافرين: فإن أرجح الأقوال أنه يمتحن يوم القيامة بما أراد الله عزَّجَلَّ، فإن أجاب وامتثل أدخل الجنة، وإن عصى أدخل النار. هذا هو القول الراجح في هؤلاء، وهو - أي: هذا القول - منطبق على من لم تبلغهم دعوة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كأناسٍ في أماكن بعيدة عن بلاد الإسلام، ولا يسمعون عن الإسلام شيئاً، فهؤلاء إذا كان يوم القيامة امتحنهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا شَاءَ، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى دخل النار. قد يقول قائل: كيف يمتحنون وهم في دار الجزاء، وليسوا في دار التكليف؟ فجوابنا على هذا:

**أولاً:** أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يفعل ما يشاء، فله أن يكلف عباده في الآخرة كما كلفهم في الدنيا، ولسنا نحن نحجر على الله عزَّجَلَّ.

**ثانياً:** أن التكليف في الآخرة ثابت بنص القرآن، كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٤﴾ خَشَعَةً ابْصَرُوهُمْ تَرَهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [القلم: ٤٣-٤٤]، فدل هذا على أن التكليف قد يقع في الآخرة.

إذاً هذا الذي ولد متخلفاً عقلياً فحكمه حكم المجانين، وليس عليه تكليف، و حكمه حكم أبويه إن كانا كافرين، وإن كانا مسلمين أو أحدهما فهو مسلم. وبهذا الجواب يتبين حكم هذا المولود المتخلف عقلياً، وما ذكرناه فإنه مقتضى دلالة الكتاب والسنة، فإن القلم قد رفع عن ثلاثة: عن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»<sup>(١)</sup>.

(١) «فتاوى نور على الدرب» لابن عثيمين (٤/٢).

### ✽ المسألة الثانية: مآل من كان عاقلاً ثم أصبح مجنوناً بعد البلوغ:

من كان عاقلاً ثم أصبح مجنوناً بعد البلوغ فإنه يكون من لحظة الجنون كأنه قد مات فيحاسب فقط على ما مضى ويمتنح على ما عدا ذلك.

ومن أدلة هذه المسألة حديث الأسود بن سريع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أربعة يحتجون يوم القيامة: رجل أصمُّ لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرْمٌ، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب قد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبرع، وأما الهرم فيقول: رب قد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك رسول، فيأخذ موثيقهم ليطعينه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً»<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة كالأطفال والمجانين وأهل الفترات فهؤلاء فيهم أقوال؛ أظهرها ما جاءت به الآثار أنهم يمتحنون يوم القيامة، فيبعث إليهم من يأمرهم بطاعته، فإن أطاعوه استحقوا الثواب، وإن عصوه استحقوا العذاب»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «.. وقد اختلف الأئمة رحمهم الله تعالى فيها قديماً وحديثاً وهي الولدان الذين ماتوا وهم صغار وآبائهم كفار ماذا حكمهم؟ وكذا المجنون والأصم والشيخ الخرف ومن مات في الفترة ولم تبلغه دعوته وقد ورد في

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٤/٢٤)، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (ح ١٤٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٧١ - ٣٧٢).

شأنهم أحاديث أنا أذكرها لك بعون الله وتوفيقه»<sup>(١)</sup>.

ثم ساق عشرة أحاديث في هذه المسألة، ثم أشار إلى الأقوال فيها، ورجح أنهم يمتحنون يوم القيامة فقال: «... وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة الشاهد بعضها لبعض..»<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### مآل الأطفال يوم القيامة

وفيه مسألتان:

#### ✽ المسألة الأولى: مآل أطفال المسلمين:

حكى طائفة من العلماء الإجماع على أن أطفال المسلمين يبقون على حكم المسلمين وأنهم في الجنة.

وممن نقل الإجماع على ذلك الحافظ ابن عبد البر رَجَمَهُ اللهُ فقال: «قد أجمع العلماء على ما قلنا من أن أطفال المسلمين في الجنة، فأغنى ذلك عن كثير من الاستدلال، ولا أعلم عن جماعتهم في ذلك خلافاً إلا فرقة شذت من المجبرة<sup>(٣)</sup>، فجعلتهم في المشيئة، وهو قول شاذ مهجور مردود بإجماع الجماعة، وهم الحجة الذين لا تجوز مخالفتهم، ولا يجوز على مثلهم الغلط في مثل هذا إلى ما روي عن

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٢٨).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٠).

(٣) الجبرية هم: الذين يزعمون أن العبد مجبور على عمله، وأن حركاته بمنزلة حركة الجماد حيث لا قدرة عليها ولا اختيار. انظر: «الملل والنحل للشهرستاني» (١/١١٠ - ١١١).

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من أخبار الآحاد الثقات العدول»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: «وأجمع المسلمون من أهل السنة وغيرهم - إلا المجبرة - أن أولاد المؤمنين في الجنة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عن الإمام أحمد: «لا يختلف فيهم أحد يعني أنهم في الجنة»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا القول في أطفال المسلمين هو المعروف من قواعد الشرع، حتى إن الإمام أحمد أنكر الخلاف فيه، وأثبت بعضهم الخلاف، وقال: إنما الإجماع في أولاد الأنبياء خاصة»<sup>(٤)</sup>.

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «وقد أنكر بعض العلماء الخلاف فيهم، وهذا فيما عدا أولاد الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فإنه قد تقرر الإجماع على أنهم في الجنة، حكاه أبو عبد الله المازري»<sup>(٥)</sup>.

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة، لأنه ليس مكلفًا، وتوقف فيه بعض من لا يعتد به»<sup>(٦)</sup>.

(١) «التمهيد» (٦/٣٤٨ - ٣٤٩).

(٢) «التمهيد» (١٨/٩٠).

(٣) «طريق الهجرتين» (ص ٦٣٤).

(٤) «أحكام أهل الذمة» (٢/٨١).

(٥) «التذكرة» (ص ٥٩٩).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٦/٢٠٧).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وليعلم أن هذا الخلاف مخصوص بأطفال المشركين، فأما ولدان المؤمنين فلا خلاف بين العلماء كما حكاه أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي عن الإمام أحمد أنه قال: لا يختلف فيهم أنهم من أهل الجنة، وهذا هو المشهور بين الناس، وهو الذي نقطع به إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ»<sup>(١)</sup>.

ومستند الإجماع: النصوص الدالة على أن أطفال المسلمين في الجنة؛ ومنها:

- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «ما من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث<sup>(٢)</sup> إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم»<sup>(٣)</sup>.

- وحديث قرة بن إياس المزني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رجلاً كان يأتي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بآبائه فقال له النبي: «أتجبه». فقال: يا رسول الله أحبك الله كما أحبه، ففقده النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقال: «ما فعل فلان بن فلان». قالوا: يا رسول الله مات، فقال رسول الله لأبيه: «أما تحب ألا تأتي باباً من أبواب الجنة إلا وجدته ينتظرك». قالوا يا رسول الله: أله وحده أو لكلنا. فقال: «بل لكلكم»<sup>(٤)</sup>.

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «صغارهم دعاميص الجنة»<sup>(٥)</sup>، يتلقى أحدهم أباه أو قال أبويه، فيأخذ بثوبه كما أخذ أنا بصنفة

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٢).

(٢) لم يبلغوا الحنث أي: لم يبلغوا فيكتب عليهم الإثم، «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/٢٤٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٤/٤٧٢).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٣/٤٣٦، ٥/٣٥ وهذا لفظه) والنسائي في «سننه» (٤/٢٢، ٢٣، ١١٨) وغيرهما، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٦٢).

(٥) قوله: «دعاميص الجنة»: الدعاميص: جمع دُعموص، وهي دويبة تكون في مستنقع الماء.

ثوبك<sup>(١)</sup> هذا، فلا ينتهي حتى يدخله الله وأبويه الجنة». (٢) رواه مسلم.

### ✽ المسألة الثانية: مآل أطفال الكفار:

الأقرب والله أعلم أن أطفال الكفار يُمتحنون في الآخرة، فمن أطاع الله دخل الجنة، ومن عصى دخل النار. وهو قول معظم أهل السنة والجماعة كما نسبه إليهم أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup>، وأقره ابن القيم عليه<sup>(٤)</sup> وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٥)</sup>، وهو الذي رجحه الحافظ ابن كثير بقوله: «وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها»<sup>(٦)</sup>.

ومما احتج به على ذلك حديث أنس قال، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «يؤتى بأربعة يوم القيامة: بالمولود، والمعتوه<sup>(٧)</sup>، ومن مات في الفترة، والشيخ الفاني، كلهم يتكلم بحجته، فيقول الرب تبارك وتعالى لعُنُقٍ من النار: اُبْرُزْ، ويقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلاً من أنفسهم، وإني رسول نفسي إليكم، أدخلوا هذه (أي النار)، قال: فيقول من كتب عليه الشقاء: يا رب أنى ندخلها ومنها كنا نفرّ، قال: ومن

والدعموص أيضاً: الدخال في الأمور؛ أي أنهم سيّاحون في الجنة دخالون في منازلها لا يمنعون من موضع. «النهاية في غريب الأثر لابن الأثير» (٢/٢٧٩).

(١) قوله: «بصنفة ثوبك» هو «طرفه ويقال لها أيضاً: صنيفة». «شرح صحيح مسلم» (١٦/١٨٢).

(٢) «صحيح مسلم» (١٣/٨٢).

(٣) «مقالات الإسلاميين» (١/٢٩٦).

(٤) «طريق الهجرتين» (ص ٦٥٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٤/٢٤٦ - ٢٤٧).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣١).

(٧) المعتوه: المدهوش من غير مس جنون، وقيل المعتوه الناقص العقل. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٣/٥١٢).

كتب عليه السعادة يمضي فيقتحم فيها مسرعاً، قال: فيقول الله تعالى أنتم لرسلي أشد تكذيباً ومعصية، فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا أعدل الأقوال وبه يجتمع شمل الأدلة وتتفق الأحاديث في هذا الباب... وفي قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»: إشارة إلى أنه سبحانه كان يعلم ما كانوا عاملين لو عاشوا، وأن من يطيعه وقت الامتحان كان ممن يطيعه لو عاش في الدنيا، ومن يعصيه حينئذ كان ممن يعصيه لو عاش في الدنيا، فهو دليل على تعلق علمه بما لم يكن لو كان كيف كان يكون والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وما تقدم من بيان مآل أطفال المسلمين والكافرين هو ما مال إليه العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد وجّه له سؤال هذا نصه:

يقول السائل: «قرأت في كتاب «شفاء العليل»<sup>(٣)</sup> رواية: عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حينما توفي طفل قالت طوبى لك طير من طيور الجنة، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «وما يدريك يا عائشة أنه في الجنة؟ لعل الله اطلع على ما كان يفعل»<sup>(٤)</sup>، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «رفع القلم عن ثلاثة» ذكر منهم: «الطفل حتى يحتلم»<sup>(٥)</sup>، والروايتان صحيحتان فلا أدري كيف الجمع بينهما».

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «هذا الحديث حديث صحيح عند الشيخين، قالت فيه عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: عصفور من عصفير الجنة. قال النبي: «لا يا عائشة إن الله خلق للجنة أهلاً

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» برقم: (٤٢٢٤)، وله شواهد ذكرها الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/٢٩-٣١).

(٢) «حاشية ابن القيم على سنن أبي داود» (٧/٨٧).

(٣) (ص ٢٢).

(٤) «صحيح مسلم»، (١٣/١٣٦).

(٥) رواه أحمد في «مسنده» (١/١٤٠)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط: «صحيح لغيره».

خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»، والمقصود من هذا منعها من أن تشهد لأحد معين بالجنة أو بالنار ولو كان طفلاً لا يشهد له؛ فقد يكون تابعاً لأبويه وأبواه ليسا على الإسلام وإن أظهره، فالإنسان قد يظهر الإسلام نفاقاً، وقد تظهره أمه نفاقاً، فلا يشهد لأحد بالجنة أو بالنار، ولو طفلاً، ولا يقال هذا من أهل الجنة قطعاً؛ لأنه لا يدري عن حالة والديه، والأطفال تبع لأبائهم.

ومن كان مات على الصغر ولم يتبع للمسلمين فإنه يمتحن يوم القيامة على الصحيح، فإذا كان ليس ولدًا للمسلمين بل لغيرهم من الكفار فإنه يمتحن يوم القيامة، فإن أطاع دخل الجنة، وإن عصى دخل النار، كأهل الفترة، فالصحيح أنهم يمتحنون، فهكذا الأطفال، ولهذا لما سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن أولاد المشركين قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وجاء في السنة ما يدل على أنهم يمتحنون، يعني يختبرون يوم القيامة، ويؤمرون بأمر، فإن أطاعوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار، فالمقصود من هذا أنه لا يُشهد لأحد معين بجنة ولا بنار إلا من شهد له الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، هذه قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة. فإنكار الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على عائشة لأنها شهدت بالتعيين؛ لأنها قالت: عصفور من عصافير الجنة، فلماذا أنكر عليها أن تقول هذا؛ لأن هناك شيئاً وراء هذا الأمر قد يكون سبباً لعدم دخوله الجنة، وأنه يمتحن يوم القيامة؛ لأن والديه ليسا على الإسلام.

أما أولاد المسلمين فإنهم تبع لأبائهم عند أهل السنة والجماعة في الجنة، وأما أولاد الكفار فإنهم يمتحنون يوم القيامة وهذا هو الحق، فمن أطاع يوم القيامة دخل الجنة ومن عصى دخل النار، كأهل الفترة، هذا هو الصواب وهذا وجه الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) «فتاوى نور على الدرب لابن باز» (١/١٢٣ - ١٢٤).

## المبحث الرابع مآل أهل الفترة

**الفترة:** «هي ما بين كل نبين كانقطاع الرسالة بين عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»<sup>(١)</sup>.

وقد دلت النصوص الشرعية على أن من عاش في زمن لم يأتهم فيه رسول، أو كانوا في مكان لم تصلهم فيه الدعوة فإنه يمتحن يوم القيامة، فمن أطاع أمر الله كان من أهل الجنة، ومن عصاه كان من أهل النار، وهذا قول جمهور السلف كما حكاه الأشعري عنهم<sup>(٢)</sup>.

### ومن النصوص الدالة على ذلك:

- عموم الآيات الدالة على نفي التعذيب قبل بلوغ الحجة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وغيرها من الآيات الدالة على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم نذير.

قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «والله تعالى أعدل العادلين، لا يعذب أحداً حتى تقوم عليه الحجة بالرسالة ثم يعاند الحجة، وأما من انقاد للحجة، أو لم تبلغه حجة الله تعالى فإن الله تعالى لا يعذبه، استدل بهذه الآية على أن أهل الفترات، وأطفال المشركين، لا يعذبهم الله، حتى يبعث إليهم رسولا؛ لأنه منزّه عن الظلم»<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٢/٣٥).

(٢) «الإبانة» للأشعري (ص: ٣٣).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (٤/٢٦٦).

ومن الأحاديث الدالة على أن أهل الفترة ومن لم تبلغه الدعوة يمتحنون يوم القيامة، ما رواه الأسود بن سريع أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «يكون يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرّم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك رسول، فيأخذ موثيقهم ليطيعته، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردًا وسلامًا»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة مثل هذا غير أنه قال في آخره: «فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن لم يدخلها سحب إليها»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة كالأطفال والمجانين وأهل الفترات فهؤلاء فيهم أقوال؛ أظهرها ما جاءت به الآثار أنهم يمتحنون يوم القيامة، فيبعث إليهم من يأمرهم بطاعته، فإن أطاعوه استحقوا الثواب، وإن عصوه استحقوا العذاب»<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «... وقد اختلف الأئمة رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى فيها قديمًا وحديثًا، وهي الولدان الذين ماتوا وهم صغار وآبائهم كفار ماذا حكمهم؟ وكذا المجنون والأصم والشيخ الخرف ومن مات في الفترة ولم تبلغه دعوته، وقد ورد في شأنهم أحاديث

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٤/٤)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٤٣٤).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٧١ - ٣٧٢).

أنا أذكرها لك بعون الله وتوفيقه»<sup>(١)</sup>. ثم ساق عشرة أحاديث في هذه المسألة، ثم أشار إلى الأقوال فيها، ورجح أنهم يمتحنون يوم القيامة فقال: «... وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة الشاهد بعضها لبعض...»<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الخامس

### مآل البهائم والطيور والدواب

دلت الآثار الصحيحة على أن البهائم والطيور والدواب يجعلها الله عزَّجَلَّ يوم القيامة ترابًا، ومما يدل على ذلك:

- ما جاء عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «إذا كان يوم القيامة مُدَّتْ الأَرْضُ مدَّ الأديم»<sup>(٣)</sup>، وحشر الدواب والبهائم والوحش، ثم يحصل القصاص بين الدواب، يقتص للشاة الجماء<sup>(٤)</sup> من الشاة القرناء نطحتها، فإذا فرغ من القصاص بين الدواب، قال لها: كوني ترابًا، قال فعند ذلك يقول الكافر: ﴿يَلْتَنِي كُتٌّ تُرَابًا﴾<sup>(٥)</sup>.

- وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٨).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٣٠).

(٣) أديمُ الارضِ: وجهها، وأديمُ كل شيءٍ: ظاهره، وزيد في سعتها. انظر: «تاج العروس»، للزبيدي (٣٦/ ١٩).

(٤) الجماء: هي التي لا قرن لها. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢/ ٤٢٤).

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤/ ٥٧٤)، وابن جرير في تفسيره (٢٤/ ١٨٠)، وقال الألباني - رحمه الله تعالى - : «وإسناده جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي المغيرة هذا وهو القواس لا يسمي». انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٦٠٧).

والطير والدواب وكل شيء، فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماة من القرناء، ثم يقول: كوني تراباً»<sup>(١)</sup>.

- وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: «إذا قيل للبهائم: كونوا تراباً، قال الكافر: ياليتني كنت تراباً»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ اللهُ: «للبهائم حياتان وموتتان: الدنيوية ثم الموت بعدها ثم الحياة للقصاص كما جاء في الصحيح ثم يقال لها كوني تراباً فتموت وترجع تراباً»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ حافظ حكيمي رَحِمَهُ اللهُ: «فيقضي بين الوحوش والبهائم حتى إنه ليقضي للجماة من ذات القرن، فإذا فرغ من ذلك فلم تبق تبعة عند واحدة للأخرى قال الله لها: كوني تراباً، فعند ذلك يقول الكافر ياليتني كنت تراباً»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي حفظه الله: «كل من في السماوات والأرض يأتون عبيداً لله، ينتظرون أمره، وتنفذ فيهم قدرته ومشيتته، ولا يخرجون عن إرادته، كل من في السماوات والأرض من الملائكة والادميين والطيور والوحوش والحيوانات، والطيور والوحوش والحيوانات تبعث يوم القيامة ويقتص بعضها من بعض، ثم يقول الله لها كوني تراباً؛ لذلك يقول الكافر: ياليتني كنت تراباً»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه بسنده ابن جرير في تفسيره (٢٤/ ١٨٠)، وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات رجال مسلم غير ابن ثور وهو محمد الصنعاني، وهو وإن كان موقوفاً فإنه شاهد قوي للمرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي». انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٦٠٧).

(٢) تفسير ابن جرير الطبري (٢٤/ ١٨٠).

(٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (١/ ٨٩).

(٤) «معارج القبول» (٢/ ٨٠٤).

(٥) تعليقات على شرح لمعة الاعتقاد (ص: ١٦).

## المبحث السادس

## مآل الشمس والقمر والنجوم

مآل النيران الشمس والقمر يوم القيامة التكوير في النار، وقد دلت على ذلك جملة من النصوص؛ منها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «الشمس والقمر مَكْوَرَانِ يوم القيامة»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «الشمس والقمر نوران مَكْوَرَانِ يوم القيامة»، فقال الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ما ذنبهما؟ فقال: «إنما أحَدْتُكَ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فسكت الحسن»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس ويتبع من كان يعبد القمر ويتبع من كان يعبد الطواغيت»<sup>(٣)</sup>.

قال الخطابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبييت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلاً»<sup>(٤)</sup>.

وأخرج ابن وهب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «كتاب الأحوال» عن عطاء بن يسار في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] قال: «يجمعان يوم القيامة ثم يقذفان في النار»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ٤٧٥).

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١ / ١٧٠) برقم (١٨٣) وعزاه الحافظ في الفتح للبراز (٦ / ٣٤٦)، وعزاه الألباني للبيهقي في البعث والنشور والإسماعيلي والخطابي وصححه على شرط البخاري، انظر: «السلسلة الصحيحة» (١ / ١٢٤).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٠ / ٢٣٨) «صحيح مسلم» (١ / ٤٢٥).

(٤) السابق (٦ / ٣٤٦).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (٦ / ٣٠٠).

وقال الإسماعيلي رَحْمَةُ اللَّهِ: «لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما؛ فإن الله تعالى في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابًا وآلة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك، فلا تكون هي معذبة»<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الألباني رَحْمَةُ اللَّهِ: «وليس المراد من الحديث ما تبادر إلى ذهن الحسن البصري أن الشمس والقمر في النار يعذبان فيها عقوبة لهما، كلا فإن الله عَزَّجَلَّ لا يعذب من أطاعه من خلقه، ومن ذلك الشمس والقمر كما يشير إليه قول الله تبارك وتعالى: ﴿الْمَ تَرَأَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالشُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]، فأخبر تعالى أن عذابه إنما يحق على غير من كان يسجد له تعالى في الدنيا»<sup>(٢)</sup>.

وأما الحكمة من كونهما في النار:

**فقل:** لأن الشمس والقمر خلقا من نار فأعيدا فيها.

**وقيل:** حتى يراهما من عبدهما معه في النار<sup>(٣)</sup>.

ولعل هذا القول - والله أعلم - هو الأقرب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلهةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩].

قال العلامة الألباني رَحْمَةُ اللَّهِ مرجحًا هذا القول: «وهذا هو الأقرب إلى لفظ الحديث، ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى كما في «الفتح» (٦ / ٢١٤):

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٤٦).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (١/١٢٣).

(٣) المصدر السابق (٦/٣٤٦).

«ليراهما من عبدهما»، ولم أرها في «مسنده» والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

## المبحث السابع

### مآل الأرض

دلت النصوص الشرعية على أن الأرض تبدل يوم القيامة.

فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: سألتُ رسول الله عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فأين يكون الناس يومئذٍ، يا رسول الله؟ فقال: «على الصراط»<sup>(٢)</sup>.

والذي يتبدّل هو عينها؛ فتزال بالكلية، وهذا القول هو المروى عن عبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين<sup>(٣)</sup>. ورجح القرطبي رَحِمَهُ اللهُ هذا القول بعد إيراده الأدلة الواردة في ذلك فقال: «فهذه الأحاديث تنصُّ على أن السماوات والأرض تبدّل وتزال، ويخلق الله أرضاً أخرى، ويكون الناس عليها بعد كونهم على الجسر»<sup>(٤)</sup>.

وتتبدل الأرض إلى خبزة بيضاء، يأكل المؤمن من تحت قدميه، وهو قول أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وسعيد بن جبيرة رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١/١٢٣).

(٢) رواه مسلم (١٣/٣٧٩).

(٣) «التذكرة» للقرطبي (١/٢١٥).

(٤) «تفسير القرطبي» (٩/٣١١ - ٣١٢).

(٥) انظر: «جامع البيان في تأويل القرآن» (١٣/٢٥٢)، «تفسير البغوي» (٤/٣٦٢)، «التذكرة» للقرطبي

(١/٢١٥).

وهو الأقرب والله أعلم؛ لما ورد عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها الجبار بيده، كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر، نزلاً لأهل الجنة»، فأتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: «بلى»، قال: تكون الأرض خبزة واحدة - كما قال النبي - فنظر النبي إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه<sup>(١)</sup>.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «ومعنى الحديث أن الله تعالى يجعل الأرض كالظلمة والرغيف العظيم، ويكون ذلك طعاماً نزلاً لأهل الجنة والله على كل شيء قدير»<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الثامن

### مآل من عبّد من دون الله من الجمادات

دلت النصوص الشرعية على أن من عبّد من دون الله من الجمادات فإنه يطرح مع عابديه في نار جهنم.

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَتُولَاءِ ءَالِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية: «يقول تعالى ذكره: إنكم أيها المشركون بالله، العابدون من دونه الأوثان والأصنام، وما تعبدون من دون الله من الآلهة. كما حدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد، قال:

(١) رواه البخاري (١٨١/٢٠)، ومسلم (٣٨١/١٣).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٣٥/١٧).

سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني الآلهة ومن يعبدها، ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ وأما حسب جهنم، فقال بعضهم: معناه: وقود جهنم وشجرها»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ حافظ حكيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما غير العاقل من الأشجار والأحجار وغيرها مما لا يعقل فيشمّلها قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾»، ولكن الأحجار لا أرواح فيها وإنما يعذب بها من عبدها من دون الله»<sup>(٢)</sup>.

وقال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنكم أيها العابدون مع الله آلهة غيره حسب جهنم؛ أي: وقودها وحطبها، أنتم لها واردون وأصنامكم.

والحكمة في دخول الأصنام النار - وهي جماد، لا تعقل، وليس عليها ذنب - بيان كذب من اتخذها آلهة، وليزداد عذابهم، فلهذا قال: لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها، وهذا كقوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]، وكل من العابدين والمعبودين فيها، خالدون، لا يخرجون منها، ولا ينتقلون عنها»<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣].

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «احشروا هؤلاء المشركين وآلهتهم التي كانوا

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن» (١٨ / ٥٣٥).

(٢) «معارج القبول» (٢ / ٤٨٨).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (١ / ٥٣١).

يعبدونها من دون الله، فوجهوهم إلى طريق الجحيم»<sup>(١)</sup>.

## المبحث التاسع

### مآل الموت

ورد في النصوص ما يدل على ذبح الموت على هيئة كبش حقيقة بين الجنة والنار، وأهل الجنة والنار يرونه جميعاً.

فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحٍ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيُشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيُشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ، فَيَذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩]»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ؛ جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ثُمَّ يُذْبَحُ ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، فَيَزِدَادُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزِدَادُ أَهْلَ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا الكبش والإضجاع والذبح ومعاينة الفريقين ذلك:

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن» (٢٨/٢١).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٥٨/١٤)، «صحيح مسلم» (٤٩٩/١٣).

(٣) «صحيح البخاري» (٢١٥/٢٠)، «صحيح مسلم» (١/١٤).

حقيقةً، لا خيال ولا تمثيل كما أخطأ فيه بعض الناس خطأ قبيحاً، وقال: الموت عرض، والعرض لا يتجسّم فضلاً عن أن يذبح، وهذا لا يصح؛ فان الله سبحانه ينشئ من الموت صورة كبش يذبح، كما ينشئ من الأعمال صوراً معاينة يثاب بها ويعاقب، والله تعالى ينشئ من الأعراض أجساماً تكون الأعراض مادة لها، وينشئ من الأجسام أعراضاً، كما ينشئ سبحانه وتعالى من الأعراض أعراضاً، ومن الأجسام أجساماً، فالأقسام الأربعة ممكنة مقدورة للرب تعالى، ولا يستلزم جمعاً بين النقيضين، ولا شيئاً من المحال، ولا حاجة إلى تكلف من قال: إن الذبح لملك الموت، فهذا كله من الاستدراك الفاسد على الله ورسوله والتأويل الباطل الذي لا يوجبه عقل ولا نقل، وسببه قله الفهم لمراد الرسول<sup>(١)</sup>.

### المبحث العاشر

**بيان ما استثنى من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ**

**إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله عز وجل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا**

**فَانٍ \* وَيَبْقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]**

دلّت الآيتان السابقتان بعمومهما على أن كل شيء هالك، ولا يبقى إلا وجهه سبحانه وتعالى، ويستثنى من ذلك من خلقه الله تعالى للبقاء لا للفناء.

والمستثنى من الفناء والهلاك عند أهل السنة ما يلي:

#### ١- الجنة والنار.

فمن عقيدة أهل السنة والجماعة أن الجنة والنار لا يفنيان أبداً فبقاؤهما بقاء مطلق.

(١) «حادي الأرواح» (ص: ٢٨٣، ٢٨٤).

وقد دل على عدم فئتهما الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب الآيات الواردة في تخليد الكفار في نار جهنم، وتخليد المؤمنين في الجنة ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُؤُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «يُوتَى بالموت كهيفة كبش أملح، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة، فيشربون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشربون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩]»<sup>(١)</sup>.

وممن حكى الإجماع على عدم فئتهما أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله تعالى فيما نقله عنهما اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

## ٢- العرش والكرسي<sup>(٣)</sup>.

(١) «صحيح البخاري» (٣٥٨/١٤)، «صحيح مسلم» (٤٩٩/١٣).

(٢) «شرح أصول أهل السنة للالكائي» (ص: ٢٨٣، ٢٨٤).

(٣) العرش: هو الذي استوى عليه الرحمن جل وعلا، والكرسي: هو موضع قدمي الرب تعالى، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨٢)، «القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين» (٢/٥٦٧).

فالله تعالى مستوٍ على عرشه الذي هو سقف الجنة، والكرسي تبع للعرش.

قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ:

والعرش والكرسي لا يفنيهما أيضًا وإنهما لمخلوقان<sup>(١)</sup>

### ٣- عجب الذنب.

يدل على عدم فنائه حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ، قَالَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَيْت، قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَيْت، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَيْت، قَالَ: ثُمَّ يُنْزَلُ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ لَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى إِلَّا عِظْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجَبُ الذَّنْبِ، وَمَنْ يَرْكَبُ الْخَلْقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

### ٤- أجساد الأنبياء.

يدل على ذلك حديث أوس بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنْ صَلَاتِكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَكَيْفَ تَعْرُضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أُرْمَتْ؟ قَالَ: يَقُولُ: بَلَيْت. قَالَ: إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ الْأَرْضَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

### ٥- الروح.

يدل على ذلك حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (ص: ١٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٥ / ٢٦١)، «صحيح مسلم» (١٤ / ٢٠٠).

(٣) «سنن أبي داود» (٣ / ٢٣٩)، «سنن ابن ماجة» (١ / ٣٤٥)، وصححه الألباني.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: قال: «إنما نسمة المؤمن طائر في شجر الجنة حتى يبعثه الله عزَّجَلَّ إلى جسده يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكذلك الأرواح لا تبلى كما تبلى الجسوم ولا بلى اللّحمان<sup>(٢)</sup>

### ٦- اللوح والقلم والصور.

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل شيء كتب عليه الفناء، وليس تفنى الجنة والنار، والعرش والكرسي، واللوحة، والقلم، والصور، ليس يفنى شيء من هذه الأشياء»<sup>(٣)</sup>.

### ٧- الحور العين.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحور العين لا يمُتَنَ عند قيام الساعة ولا عند النفخة ولا أبداً؛ لأن الله عزَّجَلَّ خلقهن للبقاء لا للفناء ولم يكتب عليهن الموت، فمن قال خلاف هذا فهو مبتدع وقد ضل عن سواء السبيل»<sup>(٤)</sup>.

### ٨- خدم الجنة.

ومما يدل على عدم فنائهم قوله تعالى: ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنشُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]. قال قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ أي: لا يموتون»<sup>(٥)</sup>.

(١) «سنن النسائي» (١٠٨/٤)، وصححه الألباني.

(٢) «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (ص: ١٢).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٦٧).

(٤) «عقيدة الإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال» (ص: ٧٧).

(٥) «جامع البيان في تأويل القرآن» (١١٠/٢٤).

## ٩- مآل الملائكة يوم القيامة.

من كان من الملائكة موكولاً إليه تدبير الجنة والنار فيجب الإيمان بعدم فناءه تسليمًا للنص الشرعي، ومنه ما أخبر الله تعالى به عن خزنة جهنم والموكلين بأهلها، ومن كانوا حافين حول العرش ومن يسلم على أهل الجنة ومن يطوفون حول العرش يسبحون بحمد ربهم وغير ذلك مما ورد به الخبر.

ومن عداهم من الملائكة ممن لم يرد النص ببيان حاله ومآله في الآخرة فالسلامة في السكوت عن الخوض في هذه المسألة والله أعلم.



## الخاتمة

بعد ما منّ الله به من إتمام هذا البحث أحمد الله حمداً كثيراً على تيسيره بيان المسائل العقدية المتعلقة ببيان مآلات المخلوقات يوم القيامة.

وبعد؛ فهذا ملخص لما ورد في البحث أبرزه فيما يلي:

١- من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم، فإنهم يدخلون الجنة ابتداءً ويخلّدون فيها.

٢- من تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة، وتجاوزت بهم حسناتهم عن النار، هؤلاء هم أصحاب الأعراف ومآلهم إلى الجنة.

٣- من الموحدين قوم لقوا الله تعالى مصرين على كبائر الإثم والفواحش، ومعهم أصل التوحيد والإيمان، فهؤلاء عقيدة أهل السنة والجماعة فيهم أن الله قد يغفر لهم ولا يدخلهم النار أصلاً، وقد يدخلهم النار ويعذبهم بقدر ذنوبهم ثم يخرجهم، وقد يدخلهم النار ويعذبهم، ولكن تكون لهم الشفاعة، فيخرجهم من النار قبل أن يستكملوا ما يستحقونه من العذاب.

٤- من مات عنها زوجها ثم تزوّجت غيره بعده فلاهل العلم أقوال في المسألة، أقربها والعلم عند الله أنها تكون في الجنة مع آخر زوج لها في الدنيا.

٥- دلت عمومات النصوص الشرعية على أن الله عزَّجَلَّ يزوّج من لم يكن لها زوج من أهل الدنيا في حياتها بمن شاء في الجنة.

٦- لما كان الكفر بالله العظيم أعظم ذنب عصي الله به اقتضت حكمة الله تخليد الكفرة بشتى طوائفهم في النار.

٧- الأحكام المتعلقة بالجن - في هذا الباب - هي عنها المتعلقة بالإنس.

- ٨- من ولد مجنوناً من أبوين مسلمين أُلحق بهما في الجنة، وإن كان من أبوين كافرين فالأقرب أنه يمتحن والعلم عند الله.
- ٩- من كان عاقلاً ثم أصبح مجنوناً بعد البلوغ فإنه يكون من لحظة الجنون كأنه قد مات، فيحاسب فقط على ما مضى ويمتحن على ما عدا ذلك.
- ١٠- حكى طائفة من العلماء الإجماع على أن أطفال المسلمين يقون على حكم المسلمين وأنهم في الجنة.
- ١١- أطفال الكفار يُمتحنون في الآخرة، فمن أطاع الله دخل الجنة، ومن عصى دخل النار. وهو قول معظم أهل السنة والجماعة كما نسبه إليهم أبو الحسن الأشعري.
- ١٢- دلت النصوص الشرعية على أن من عاش في زمن لم يأتهم فيه رسول، أو كانوا في مكان لم تصلهم فيه الدعوة فإنه يمتحن يوم القيامة، فمن أطاع أمر الله كان من أهل الجنة، ومن عصاه كان من أهل النار، وهذا قول جمهور السلف كما حكاه الأشعري عنهم.
- ١٣- البهائم والطيور والدواب يجعلها الله عزَّجَلَّ يوم القيامة تراباً.
- ١٤- مآل النيّرين الشمس والقمر يوم القيامة التكوير في النار.
- ١٥- الأرض تبدل يوم القيامة إلى خبزة بيضاء يأكل منها المؤمن من تحت قدميه، وهو قول أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وسعيد بن جبير رَحِمَهُ اللهُ.
- ١٦- من عبَّد من دون الله من الجمادات فإنه يطرح مع عابديه في نار جهنم.
- ١٧- ورد في النصوص ما يدل على ذبح الموت على هيئة كبش حقيقة بين الجنة والنار، وأهل الجنة والنار يرونه جميعاً.

## فهرس المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم.

- ١- الإبانة عن أصول الديانة لعللي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبي الحسن، تحقيق د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧.
- ٢- أحكام الجنائز لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ٣- أحكام أهل الذمة لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاكرا توفيق العاروري، الناشر: رمادي للنشر - دار ابن حزم - الدمام - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٧.
- ٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣.
- ٥- البحر المديد لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية / ٢٠٠٢ م - ١٤٢٣هـ.
- ٦- البعث والنشور لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٧- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.
- ٨- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي، تحقيق: الدكتور الصادق

بن محمد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٩- تعليقات على شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبدالعزيز الراجحي، جهة النشر: موقع الشيخ على الشبكة [http://www.sh-rajhi.com].

١٠- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة قرطبة.

١٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٣- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤- الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

١٥- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة -

بيروت.

١٦- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٧- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية، ١٤١٥.

١٩- حاشية الأصول الثلاثة لمحمد بن عبد الوهاب (حاشية عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي)، الطبعة: الأولى الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية تاريخ النشر: ١٤١٦هـ.

٢٠- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية - الرياض، ١٤١٩هـ.

٢١- السلسلة الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

٢٢- سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، الناشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٣- سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤.

- ٢٤- سنن النسائي الكبرى لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١.
- ٢٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، ١٤٠٢.
- ٢٦- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر: وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث.
- ٢٧- شرح العقيدة السفارينية، دار النشر مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.
- ٢٨- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار النشر: مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.
- ٢٩- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٣١- طريق الهجرتين وباب السعادتين لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن القيم - الدمام الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
- ٣٢- العقيدة رواية أبي بكر الخلال لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق:

- عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة - دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٣- غريب الحديث لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- ٣٤- الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي لأحمد شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي، دار النشر: دار الفكر.
- ٣٥- فتاوى نور على الدرب للشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الخيرية، الإصدار الأول [١٤٢٧ - ٢٠٠٦].
- ٣٦- فتاوى نور على الدرب للعلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، اعتنى به: أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار - أبو عبد الله محمد بن موسى الموسى، طبعة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- ٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- ٣٨- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٩- القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ.
- ٤٠- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الناشر مكتبة ابن تيمية.

- ٤١ - لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر بيروت الطبعة الأولى.
- ٤٢ - متن القصيدة النونية، لمحمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- ٤٣ - مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا الطبعة الأخيرة - ١٤١٣هـ.
- ٤٤ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (المتوفى: ٤٠٥هـ)، بيروت، الطبعة الهندية، نشر: دار المعرفة، دت.
- ٤٥ - مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المشنى أبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- ٤٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- ٤٧ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول لحافظ بن أحمد حكيمي، حققه: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن القيم - الدمام الطبعة الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠.
- ٤٨ - معالم التنزيل لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٩ - المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن

- عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥.
- ٥٠- مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م الطبعة الأولى.
- ٥١- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٢- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- ٥٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.
- ٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.



## فهرس الموضوعات

٧٥	ملخص البحث
٧٦	مقدمة
٧٨	خطة البحث
٧٩	منهج البحث
٨١	التمهيد
٨١	الفرع الأول: بيان معنى المآلات
٨١	الفرع الثاني: بيان معنى المخلوقات
٨١	الفرع الثالث: بيان معنى يوم القيامة
٨٢	المبحث الأول: مآل المؤمنين والمؤمنات في الآخرة
٨٢	المطلب الأول: مآل المؤمنين في الآخرة
٨٢	المسألة الأولى: مآل من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم
٨٣	المسألة الثانية: مآل أصحاب الأعراف
٨٦	المسألة الثالثة: مآل أصحاب الكبائر
٨٧	المطلب الثاني: مآل المرأة المؤمنة ومع من تكون في الجنة؟
٨٧	المسألة الأولى: من تزوجت بأكثر من زوج، فمع من تكون في الجنة؟
٨٨	المسألة الثانية: مآل من لم يكن لها زوج من أهل الدنيا في حياتها
٨٩	المبحث الثاني: مآل الكافرين
٩٢	المبحث الثالث: مآل غير المكلفين من الجن والإنس في الآخرة
٩٢	المطلب الأول: مآل المجانين

- ٩٢ ..... المسألة الأولى: مآل من وُلد مجنوناً.
- ٩٤ ..... المسألة الثانية: مآل من كان عاقلاً ثم أصبح مجنوناً بعد البلوغ.
- ٩٥ ..... المطلب الثاني: مآل الأطفال يوم القيامة.
- ٩٥ ..... المسألة الأولى: مآل أطفال المسلمين.
- ٩٨ ..... المسألة الثانية: مآل أطفال الكفار.
- ١٠١ ..... المبحث الرابع: مآل أهل الفترة.
- ١٠٣ ..... المبحث الخامس: مآل البهائم والطيور والدواب.
- ١٠٥ ..... المبحث السادس: مآل الشمس والقمر والنجوم.
- ١٠٧ ..... المبحث السابع: مآل الأرض.
- ١٠٨ ..... المبحث الثامن: مآل من عُبد من دون الله من الجمادات.
- ١١٠ ..... المبحث التاسع: مآل الموت.
- المبحث العاشر: بيان ما استثنى من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وقوله عز وجل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ..... ١١١
- ١١٦ ..... الخاتمة.
- ١١٨ ..... فهرس المصادر والمراجع.
- ١٢٥ ..... فهرس الموضوعات.



# الرقية الشرعية حقيقتها - وضوابطها - ومخالفاتها

د. عبود بن علي بن درع

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك، وعضو هيئة التدريس  
في كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد

## ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد؛ فإذا كنا نعيش اليوم في عصر تفشي الأمراض المستعصية - الجسدية والنفسية - فإن الحصانة تكمن في الرقية الشرعية، تُربى عليها النفوس، وتعمر بها البيوت، ويُحصن بها الأولاد. وما انتشر القلق والاضطراب والأرق والاكئاب، وكثر المس والسحر والعين إلا لما غفل كثير من الناس عن الله، وأهملوا أنفسهم عن الحصانة الشرعية.

وإذا كان التداوي مشروعاً، فيجب الحذر كل الحذر من الذهاب إلى المشعوذين والسحرة والدجالين، والكهنة والعرافين، الذين كثروا في هذا الزمان - لا كثرهم الله -، يُعدّون طلّاسمَ وخرافاتٍ، وحرورًا وخزعبلات، يكذبون بها على الناس، ويوهمون أن فيها شفاءً، وهي والله الداء.

ونظرًا لأهمية هذا الأمر في حياة الناس وتعلق الكثيرين بالبحث عن الدواء اخترت الكتابة في موضوع: الرقية الشرعية: حقيقتها وضوابطها ومخالفاتها.

ولقد توصلت في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- الرقية الشرعية هي ما كان من الآيات القرآنية والأدعية المشروعة لطلب الشفاء.

- الرقية الشرعية مشروعة ما لم يكن فيها شرك، فقد رقى رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نفسه وغيره، وأقر الصحابة عليها.

- الرقية الشرعية مندوبة في حق الراقي، وجائزة في حق المرقى، ومكروهة

في حق المسترقي من جهة منافاتها كمال التوكل.

- من الضوابط العامة للرقية الشرعية سلامة الاعتقاد والمقصد، وصدق التوكل على الله، واعتقاد أن النفع والضرر بيد الله، مع بذل الأسباب من الدعاء والأوراد الشرعية.

- يشترط في الراقي أن يكون مسلمًا عدلاً نقيًا، عالمًا بطرق المعالجة بالرقية الشرعية.

- يجوز أخذ الأجرة على الرقية الشرعية، مع مراعاة عدم استغلال حاجة الناس.

- لا مانع من فتح عيادات متخصصة للرقية الشرعية للجنسين بالضوابط الشرعية، مع متابعة الحسبة والجهات الرقابية وجهات الاختصاص لعملها، لأجل التنظيم، ودرءًا للمتطفلين والجهلة والمشعوذين.

- على المرقي أن يعتقد أن الشافي هو الله، وأن الرقية لا تنفع بذاتها، بل بإرادة الله، مع الحرص على صيانة الرقي، والبعد عن المعاصي، مع الصبر والاحتساب.

- أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بإذن الله تبارك وتعالى.

- الأصل مجانية الرقية للشرك والبدع والخرافات، وكذلك المحرمات من الأقوال والأفعال التي يطلبها الراقي من المسترقي، أو أن تتضمن دعاء غير الله، أو استغاثة بالجن أو بالخلق فيما هو حق الله تعالى وحده. ولا تكون بعبارات

محرمّة، وتجارب فردية، وكتابات وطلاسم مجهولة، مع البعد عن الوقوع في المحرمات كالتبرج والخلوة المحرمّة، وتعتمد الرقية في أماكن النجاسات وغيرها.

• يجب مراعاة براءة الرقية من السحر الذي هو الاستعانة بالجن والشياطين بعد التقرب إليها بما يغضب الله تعالى أو تكون من كاهن أو عراف.

د. عبود بن علي بن درع

drderaa5570@gmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونثني عليه الخير كله، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، معيد النعم، ومبيد النقم، وبارئ النسم، وخالق الخلق من عدم، وشافى الأمراض والسقم.

وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، المبعوث إلى الثقلين، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، وأولي الفضل والكرم، والتابعين ومن تبعهم بإحسان ما تعاقبت الأنوار والظلم، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد؛ فإن معيار صحة الإيمان، وميزان صدق اليقين، ثلاثة معالم وبراهين، الشكر على النعماء، والرضا بالقضاء، والصبر على البلاء، فالمؤمن الحق خُلِقَ: الشكر والصبر والرضا، لا تبطره النعم فيطغى، ولا تضجره البلوى فيتصرف تصرف الحمقى، لا يستولي عليه بأس، ولا يخيم عليه قنوط، ولا يعرف الفشل والإحباط إلى نفسه سبيلًا، ولا يجد الوهم والقلق، والاكئاب والأرق، إلى حياته طريقًا، لا تُقَعده أحزان وهموم، ولا تُسيطر عليه أتراح وغموم.

إن المؤمن حقًا من يكون إيمانه درعًا واقياً له عند تعرضه للأزمات، ومن تكون عقيدته بره وقضائه وقدره، حصناً حصيناً عندما تحل به الابتلاءات، يشق طريقه في الحياة بكل جد وتفاؤل، وطمأنينة وسعادة، وراحة وقناعة. فالمؤمن الحق يعتقد يقينًا، أن المصائب كلها يأذن الله: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [التغابن:

وإذا كنا نعيش اليوم في عصر تفشّي الأمراض المستعصية - الجسدية والنفسية - فإن الحصانة تكمن في الرقية الشرعية، تُربّي عليها النفوس، وتعمّر بها البيوت، ويُحصّن بهما الأولاد. وما انتشر القلق والاضطراب والأرق والاكئاب، وكثر المس والسحر والعين إلا لما غفل كثير من الناس عن الله، وأهمّلوا أنفسهم عن الحصانة الشرعية.

وإذا كان التداوي مشروعاً فإنه يجب الحذر كل الحذر من الذهاب إلى المشعوذين والسحرة والدجالين، والكهنة والعرافين، الذين كثروا في هذا الزمان - لا كثرهم الله -، يصنعون طلاسماً وخرافاتٍ، وحروراً وخزعبلات، يكذبون بها على الناس، ويوهمون أن فيها شفاء وهي والله الداء.

• ونظراً لأهمية هذا الأمر في حياة الناس وتعلق الكثيرين بالبحث عن الدواء اخترت الكتابة فيه تحت عنوان: «الرقية الشرعية: حقيقتها وضوابطها ومخالفاتها»، راجياً من الله العليّ القدير الهدى والسداد، والتوفيق والرشاد.

#### ❁ أسباب اختيار الموضوع:

١ - أهمية الكتابة في هذا الموضوع في هذا العصر بالتحديد لكثرة المبتلين بالأمراض النفسية، وكثرة من يدعي الرقية الشرعية في سائر بلاد المسلمين.

٢ - اختلاط المفاهيم الشرعية على كثير ممن يرقون أو يسترقون بسبب الجهل بهذه الأمور، والوقوع في المحذور، فكانت الحاجة ماسة إلى البحث والدراسة والتأصيل.

٣ - حاجة المختصّين وطلبة العلم إلى بحث مسائل الرقية، وخاصة المسائل المعاصرة التي تستخدم بين الفينة والأخرى بحسب استخدام الرقاة للرقية، مع بيان

الحكم الشرعي في هذه الممارسات بالحجة والبرهان؛ ليستفيد منه كل مسلم، ويستفيد منه كل طالب علم ومختص في الرقية الشرعية بعيداً عن الخطأ والانحراف.

٤ - تفرق مسأله مما يجعل الحاجة داعية إلى جمع تلك المسائل وتحريرها، ليسهل الوصول إليها، والإفادة منها.

٥ - إن التأليف في الرقية الشرعية شابها الكثير من البدع والخرافات والتجارب، والخلطات العشبية، مما حدا بالبعض إلى النفرة أو التقليل من أهميتها، وهذا يؤكد الحاجة إلى ضبط الموضوع والعناية به بالمنهج العلمي السليم.

#### ❁ الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات والكتابات في الرقية الشرعية بحسب ما أطلعت عليه، فمنها كتب تتعلق بالعلاج وكيفية الرقية الشرعية وهي كثيرة ومنها:

كتاب العلاج الرباني للسحر والمس الشيطاني لمجدي محمد الشهاوي، والصارم البتار في التصدي للسحرة الأشرار لوحي عبد السلام بالي، والرد المبين على بدع المعالجين وأستلة الحائرين لإبراهيم عبد الله، وغيرها كثير، وهي كتب خصصت للعامة ولا تعني بالدراسة المتخصصة، وينقصها التحقيق والتدقيق والتصحيح والتوثيق، وفيها بعض المخالفات بل بعض البدع والخرافات.

وكتب أخرى تتعلق بأحكام إتيان السحرة أو تصديق الكهنة والعرافين فمنها كتاب لسماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ، وإغاثة اللفهان في التحذير من إتيان السحرة والتقرب إلى الجان للشيخ فريح البهلال، وأحكام الرقى والتمائم لمحمد بن إبراهيم، وكتاب السحر للدكتور مسفر الدميني، والرقى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة للدكتور علي العليان، والرقية الشرعية للدكتور عبد الله الطيار،

وهذه عبارة عن كتيبات صغيرة تهدف إلى نفع المسلمين وتصحيح عقيدتهم وبيان جهالات بعض المعالجين.

ولقد اجتهدت في هذا البحث بمحاولة جمع المسائل وتحقيقها وذكر الضوابط المتعلقة بالرقية والراقي والمسترقي، مع العناية بالمنهج العلمي الأصيل، وتنوع المصادر وتعددتها، وبذلت وسعي في تنقيحه على عقيدة أهل السنة والجماعة في مباحثه بالدليل والبرهان والبعد عن البدع والخرافات الكثيرة في هذا الباب.

ولقد سرت في بحث هذا الموضوع ضمن الخطة التالية، التي اشتملت على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

**المقدمة:** وتحدثت فيها عن الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، إضافة إلى بيان خطة البحث ومنهجه.

**المبحث الأول:** حقيقة الرقية ومشروعيتها.

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** تعريف الرقية في اللغة والشرع.

**المطلب الثاني:** حكم الرقية ومشروعيتها.

**المبحث الثاني:** ضوابط الرقية الشرعية.

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** الضوابط الشرعية العامة للرقية.

**أولاً:** سلامة الاعتقاد، وتصحيح الأعمال القلبية.

**ثانياً:** إخلاص النية وسلامة المقصد.

ثالثًا: صدق التوكل على الله، والاعتماد عليه.

رابعًا: اعتقاد طالب الرقية أن النفع والضرر بيد الله.

خامسًا: الإقبال على الله، مع التوبة النصوح.

سادسًا: الدعاء وأثره العظيم في الرقية.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للراقي.

أولًا: أن يكون الراقي مسلمًا.

ثانيًا: أن يكون الراقي عدلًا في دينه.

ثالثًا: أن يعتقد الراقي أن الله هو الشافي.

رابعًا: أن يكون الراقي عالمًا بطرق المعالجة بالرقية الشرعية.

الفرع الأول: علاج العين.

الفرع الثاني: علاج الصرع.

الفرع الثالث: علاج السحر.

الفرع الرابع: حكم النشرة بالسحر.

الفرع الخامس: حكم أخذ الأجرة على القرآن والرقية الشرعية.

الفرع السادس: حكم التفرغ للرقية الشرعية وفتح عيادات خاصة بها.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية للمرقي.

أولًا: أن يعتقد المرقي أن الشافي هو الله.

ثانيًا: أن يتعاطى المرقي الرقية للعلاج وللوقاية.

ثالثًا: صيانة المرقي للرقية عن الإهانة.

رابعًا: أن يبتعد المرقي عن المعاصي.

خامسًا: على المرقي الإيمان بالقضاء والقدر والصبر والاحتساب.

المبحث الثالث: البدع والمخالفات المتعلقة بالرقى وحال الرقاة.

أولًا: بلع مكتوب القرآن.

ثانيًا: كتابة الآيات على جسم المريض.

ثالثًا: تخصيص رُقَى ليس لها أصل شرعي.

رابعًا: توسد الرقية من القرآن.

خامسًا: اعتقاد مشروعية الرقية بتجربتها.

سادسًا: تعليق التمام.

سابعًا: امتهان القرآن الكريم في الرقية.

ثامنًا: تحريف القرآن الكريم في الرقية.

تاسعًا: تعليق الآيات القرآنية على الجدر للرقية.

عاشرًا: الوقوع في المحرمات الشرعية عند الرقية.

الحادي عشر: تعلق المرضى والمحتاجين بالرقاة.

الثاني عشر: اليأس والقنوط من رحمة الله.

الثالث عشر: فتح باب الشعوذة والدَّجَل.

الرابع عشر: مما شاع واشتهر من حال الرقاة.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج.

✻ منهج البحث:

سرت في بحث هذا الموضوع على المنهج التالي:

- الاقتصار على المذاهب الفقهية المشهورة، بالاعتماد على كتبهم المعتمدة، وقد أضيف إليها المذهب الظاهري إذا اقتضت طبيعة دراسة المسألة ذلك.

- ذكر الأقوال في المسألة، مع توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.

- استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن وجدت.

- الترجيح بين الأقوال مع بيان سببه.

- ترقيم الآيات وبيان سورها، وتخريج الأحاديث مع العناية ببيان درجة الحديث من كتب التخريج المعتمدة.

- ختم البحث بخاتمة فيها ملخص لأبرز النتائج.

- إعداد فهرس للمراجع والموضوعات.

وبعد فأرجو الله عَزَّجَلَّ أن أكون قد وُفِّقت في هذا البحث للصواب، وأن

يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

## المبحث الأول

### حقيقة الرقية ومشروعيتها

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف الرقية في اللغة والشرع.
- المطلب الثاني: حكم الرقية ومشروعيتها.

### المطلب الأول

#### تعريف الرقية في اللغة والشرع

✽ الرُّقِيَةُ فِي اللُّغَةِ:

قيل: هي العُوذَةُ. قال الأزهري: "رقي الراقي رقية ورقياً، إذا عوَّذ ونفث في عوذته"<sup>(١)</sup>. وقال ابن الأثير: "الرُّقِيَةُ: العُوذَةُ التي يرقى بها صاحب الآفة؛ كالحمى والصَّرَع، وغير ذلك من الآفات"<sup>(٢)</sup>. فالرُّقِيَةُ هنا فسرت بالعوذَةِ، وفسرت العُوذَةُ بالرُّقِيَةِ.

وقيل: إن الرُّقِيَةَ هي العزيمة. قال الجوهري: "العزائم هي الرُّقَى"<sup>(٣)</sup>. وقال ابن فارس: "عزمت على الجني: وذلك أن تقرأ عليه من عزائم القرآن، وهي

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٩/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ٣٧٢). وينظر: لسان العرب لابن منظور ١٤/ ٣٣٣ (رقى).

(٣) ينظر: الصحاح ٥/ ١٩٨٥ (عزم).

الآيات التي يرجى بها قطع الآفة عن المؤؤوف" (١)؛ أي: المريض. وقال ابن منظور: "العزائم هي الرقى، وعزم الراقي كأنه أقسم على الداء" (٢). وقال الفيروزبادي: "لعزائم؛ أي الرقى، وهي آيات من القرآن تقرأ على ذوي الآفات رجاء البرء" (٣).

### ✽ الرُّقية شرعاً:

لا يختلف معنى الرُّقية في الشرع عن المعنى اللغوي؛ إذ الرقية هي العوذة في اللغة؛ أي: الملتجأ<sup>(٤)</sup>، فالمرقي يلتجئ إلى الرقية لكي يُشفى مما أصابه، وسواء كانت تلك الرقية مشروعة أم ممنوعة، هذا في اللغة. أما في الشرع فالمراد بالرقية المشروعة: هي ما كان من الأدعية المشروعة أو الآيات القرآنية<sup>(٥)</sup>.

### ○ ومن تعاريفها عند العلماء:

قال بعضهم: الرقية في الشرع: هي العوذة - بضم العين - ؛ أي: ما يُرقي به من الدعاء لطلب الشفاء<sup>(٦)</sup>. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الرُّقى بمعنى التعويد، والاسترقاء طلب الرقية، وهو من أنواع الدعاء"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) ينظر: لسان العرب ١٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: القاموس المحيط (ص ١١٣٧) (عزم).

(٤) ينظر: القاموس المحيط (ص: ٤٢٨).

(٥) أحكام الرقى والتمايم (ص: ٢٩).

(٦) حاشية العدوي (٢/ ٤٥٢) وعون المعبود (١٠/ ٣٧٠).

(٧) مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٨، ١٨٢)، (١٠/ ١٩٥).

والرقي في الحقيقة دعاء وتوسل يطلب فيها من الله شفاء المريض وذهاب العلة من بدنه<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### حكم الرقية ومشروعيتها

ذهب بعض أهل العلم إلى جواز الرقية، وأن النهي عنها قد نسخ. وممن صرح به: الطحاوي<sup>(٢)</sup>، والحازمي<sup>(٣)</sup>، وأبو حامد الرازي<sup>(٤)</sup>، وأبو إسحاق الجعبري<sup>(٥)</sup>.

#### ○ دليل من قال بالنسخ:

أولاً: عن زينب امرأة عبد الله، عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتمايم والتولة<sup>(٦)</sup> شرك» قالت: قلت: لم تقول هذا؟ والله لقد كانت عيني تقذف، فكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني فإذا رقاني سكنت، فقال عبد الله: إنما ذاك عمل الشيطان، كان ينخسها<sup>(٧)</sup> بيده، فإذا رقاها كف عنها، إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: «أذهب البأس

(١) صراع بين الحق والباطل لسعد محمد صادق (ص: ١٤٧). بواسطة أحكام الرقى والتمايم

(ص: ٣٠) للدكتور فهد السحيمي وفقه الله.

(٢) انظر: شرح معاني الآثار ٤/ ٣٢٦، ٣٢٨.

(٣) هو صرح بالنسخ، ونقله عن بعض أهل العلم، ثم تعقبه باحتمال أن النهي كان عن الرقية التي فيها الشرك. انظر: الاعتبار ص ٥٨٣.

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ في الأحاديث ص ١٠٤.

(٥) انظر: رسوخ الأخبار ص ٥٣٤.

(٦) التولة: ما يجيب المرأة إلى زوجها من السحر وغيره. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ١٩٩.

(٧) ينخسها، من النخس، وهو الدفع والحركة. انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/ ٧٢٢.

رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك شفاءً لا يغادر سَقَمًا»<sup>(١)</sup>.

**ثانيًا:** عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِي خَالَ يَرْقِي مِنَ الْعُقْرَبِ، فَهَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّقِيِّ، قَالَ: فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرَّقِيِّ، وَأَنَا أَرْقِي مِنَ الْعُقْرَبِ، فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٢)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّقِيِّ، فَجَاءَ آلُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ كَانَتْ رُقِيَةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعُقْرَبِ، وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرَّقِيِّ، قَالَ: فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا أَرَى بِأَسَاءٍ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»<sup>(٣)</sup>.

**ثالثًا:** عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «أَرْخَصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رُقِيَةِ الْحَيَةِ لِبَنِي عَمْرٍو»<sup>(٤)</sup>.

**رابعًا:** عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الرُّقِيَةِ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ص ٥٨٤، كتاب الطب، باب في تعليق التمام، ح (٣٨٨٣) وابن ماجه في سننه ص ٥٨٩، كتاب الطب، باب تعليق التمام، ح (٣٥٣٠)، وأحمد في المسند ٦/ ١١٠، والحاكم في المستدرک ٤/ ٤٦٣، قال الحاكم: (صحيح الإسناد على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي. وصححه كذلك الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ص ٥٨٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٧/ ٣٠١، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، ح (٢١٩٩) (٦٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٧/ ٣٠١، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، ح (٢١٩٩) (٦٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٧/ ٣٠١، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، ح (٢١٩٩) (٦١).

(٥) الحمة، السم، ويطلق على إبرة العقرب للمجاورة؛ لأن السم منها يخرج. النهاية في غريب الحديث، ١/ ٤٣٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ٧/ ٢٩٨، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة

**خامساً:** عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرِّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ، وَالْحَمَّةِ (١)، وَالنَّمْلَةِ (٢)» (٣).

**سادساً:** عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ إِنْسَانٌ، مَسْحَةً يَبْمِينَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبِ الْبَأْسَ رَبِّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يَغَادِرُ سَقَمًا» (٤). وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أَتَى بِهِ إِلَيْهِ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَذْهَبِ الْبَأْسَ رَبِّ النَّاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يَغَادِرُ سَقَمًا» (٥).

**سابعاً:** عن عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرَضُوا عَلَيَّ رِقَامًا، لَا بَأْسَ بِالرَّقِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرِكٌ» (٦).

=

والحمة والنظرة، ح (٢١٩٣) (٥٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٩٨/٧، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، ح (٢١٩٣) (٥٢).

(٢) النملة: قروح تخرج في الجنب. النهاية في غريب الحديث ٧٩٨/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٠٠/٧، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، ح (٢١٩٦) (٥٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٢٣٣، كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ ح (٥٧٤٣)، ومسلم في صحيحه - واللفظ له - ٢٩٥/٧، كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، ح (٢١٩١) (٤٦).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٢٢١، كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، ح (٥٦٧٥).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٠٢/٧، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، ح (٢٢٠٠) (٦٤).

ويستدل منها على النسخ: بأن حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ أَنَّ الرُقِيَةَ شَرِكٌ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الرُّقِيَةِ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَهَى عَنِ الرُّقِيَةِ. وَالْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَقَى، وَأَمْرٌ بِالرُّقِيَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِالرُّقِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرِكٌ»، فَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الرُّقِيَةِ. فَتَكُونُ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى جَوَازِ الرُّقِيَةِ نَاسِخَةً لِلْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنْهَا؛ لِتَأْخُرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَنْسَ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الرُّقِيَةِ، وَالرُّخْصَةُ تَكُونُ بَعْدَ النَّهْيِ. كَمَا أَنَّ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِذْنَ بِالرُّقِيَةِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْهَا. فَثَبَتَ بِذَلِكَ تَأْخُرَ أَحَادِيثِ الْجَوَازِ عَنِ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ، وَالْمَتَأَخَّرُ يَكُونُ نَاسِخًا لِلْمَتَقَدِّمِ<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن نهي النبي ﷺ عن الرقية يحتمل أنه كان عن الرقية التي فيها شرك، ولم يكن عن مطلق الرقية، فعن الزهري قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، وهم يرقون رقى يخالطها الشرك، فنهى عن الرقى، فلدغ رجل من أصحابه لدغته حية، فقال النبي ﷺ: «هل من راقٍ يرقية؟» فقال رجل: إني كنت أرقى برقية فلما نهيت عن الرقى تركتها، قال: «فاعرضها علي»، فعرضها عليه فلم يربها بأسًا، فأمره فرقاها<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية عنه قال: بلغني عن رجل من أهل العلم أن النبي ﷺ نهى عن الرقى حين قدم المدينة، وكانت الرقى في ذلك الزمان فيها كثير من كلام الشرك، فانتهى الناس، فبينما هم على ذلك لدغت رجلاً من الأنصار حية، فقال: «التمسوا

(١) انظر: شرح معاني الآثار ٤/ ٣٢٦، ٣٢٨؛ الاعتبار ص ٥٣٨؛ الناسخ والمنسوخ في الأحاديث

ص ١٠٤، رسوخ الأخبار، ص ٥٤٠.

(٢) أخرجه الحازمي في الاعتبار ص ٥٤٠.

راقبها»، فقيل له: إنه كان آل حزم يرقون منها، حتى نهيت عنها، فقال: «ادعوا لي عمارة بن حزم<sup>(١)</sup>»، فقال: «اعرض عليّ رقيتك»، فعرض عليه فلم ير بها بأساً، فأذن لهم وقال: «من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان النهي عن الرقية التي فيها شرك فقط، فلا يكون في المسألة نسخ؛ لأن النهي عنه باق، فتحمّل الأحاديث الناهية عن الرقية على التي فيها شرك، وما يدل على جوازها يُحمّل على الرقية التي ليس فيها شرك<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عنه: بأن ما روي عن الزهري ليس فيه أن النهي كان عن الرقية التي كان فيها الشرك فقط، بل يدل كذلك على أن النهي كان عن مطلق الرقية؛ إذ لو كان النهي عن الرقية الشركية فقط لم يكن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ينتهون عنها مطلقاً.

هذا كان قول من قال بالنسخ، ودليله.

هذا وقد ذهب جمهور أهل العلم ومنهم أهل المذاهب الأربعة، إلى جواز الرقية ما لم يكن فيها شرك، ولم يعتقد أنها تؤثر بذاتها، وكانت بكلام معروف<sup>(٤)</sup>.

(١) هو عمارة بن حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو، الأنصاري، شهد العقبة، والمشاهد كلها، وكانت معه راية بني مالك بن النجار يوم الفتح واستشهد يوم اليمامة. انظر الإصابة ٢/ ١٣٠٢.

(٢) أخرجه الحازمي في الاعتبار، ص ٥٤٠. وقال ابن حجر في الإصابة ٢/ ١٣٠٢: "روى البخاري في التاريخ الصغير بإسناد جيد، عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال لعمارة بن حزم: (اعرض عليّ رقيتك)، فلم ير بها بأساً، فهم يرقون بها إلى اليوم وهذا مرسل".

(٣) انظر الاعتبار، ص ٥٤.

(٤) انظر الموطأ لمحمد ص ٣١٢، كتاب الآثار ٣/ ٨٤٩، شرح معاني الآثار ٤/ ٣٢٦ - ٣٢٩؛ المعونة ٣/ ١٧٣٠؛ التمهيد ١٥/ ٣٦٥، ٣٦٦؛ الاستذكار ٧/ ٤١٨، الاعتبار ص ٥٣٨ - ٥٤١؛ المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٣٥٧، ٧/ ٢٩٧؛ رسوخ الأخبار ص ٥٣٠ - ٥٣٤؛

وذلك لأحاديث كثيرة صحيحة، قولية وفعلية، تدل على جوازها، وقد سبق ذكر بعضها في دليل القول بالنسخ<sup>(١)</sup>. ويضاف إليها ما يلي:

١ - قوله: ﴿ وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٣].

### وجه الدلالة:

القرآن الكريم شفاء للإنسان من جهتين: من جهة القلب فهو يشفيه من الجهل والريب والضلال، لما فيه من العلم اليقيني والحكمة، ومن جهة البدن فهو يشفيه من الأمراض التي تصيبه لما فيه من البركة<sup>(٢)</sup>.

### والأدلة على جواز الرقية الخالية من الشرك كثيرة، ومن ذلك:

١- ما جاء من نفث النبي ﷺ على نفسه وعلى غيره بالمعوذات وسورة الإخلاص.

فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات ومسح عنه بيده، فلما اشتكى وجعه الذي توفي فيه، طففت أنفث على

فتح الباري ١٠/٢٢٧، ٢٤٦؛ الشرح الكبير ١٤/٣٨٣؛ الفروع ٧/١٥٢؛ الإنصاف

١٤/٣٨٣؛ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ١١٩، ٨٧.

(١) انظر: الموطأ لمحمد ص ٣١٢، شرح معاني الآثار ٤/٣٢٦ - ٣٢٩؛ المعونة ٣/١٧٣٠،

التمهيد ١٥/٣٦٥، ٣٦٦؛ الاعتبار ص ٥٣٨ - ٥٤١؛ المنهاج شرح صحيح مسلم ٧/٢٩٧؛

فتح الباري ١٠/٢٢٧، ٢٤٦؛ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ١١٩، ٧٨.

(٢) بتصرف من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣١٦، تفسير الماوردي ٢/٤٥٣، زاد

المسير لابن الجوزي ٥/٧٩.

نفسه بالمعوذات التي كان ينفث وأمسح بيد النبي ﷺ عنه»<sup>(١)</sup>.

ولقد كان ﷺ يفعل ذلك أيضًا إذا أوى إلى فراشه كل ليلة.

فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات، فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه؛ لأنها كانت أعظم بركة من يدي<sup>(٢)</sup>.

٢- ما روته أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها سعة، فقال: استرقوا لها فإن بها النظرة<sup>(٣)</sup>.

٣- ما روته عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضًا، أو أتى به قال: «أذهب البأس رب الناس، اشف وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقمًا»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية قالت: كان يعوذ بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول: «اللهم رب الناس، أذهب البأس، اشفه وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقمًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه البخاري في المغازي - باب مرض النبي ﷺ ووفاته - رقم ٤٤٣٩، ومسلم في السلام -

باب رقية المريض بالمعوذات والنفث - رقم ٢١٩٢.

(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن - باب فضل المعوذات - رقم ٥٠٨١، ورواه مسلم في السلام

- باب رقية المريض بالمعوذات والنفث - رقم ٢١٩٢.

(٣) رواه البخاري في الطب - باب رقية العين - رقم ٥٧٩٣، ومسلم في السلام - باب استحباب

الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٧.

(٤) رواه البخاري في المرضى - باب دعاء العائد للمريض - رقم ٥٦٧٥، ومسلم في السلام -

باب استحباب رقية المريض - رقم ٢١٩١.

(٥) رواه البخاري في الطب - باب رقية النبي ﷺ - رقم ٥٧٤٣.

وفي رواية قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى منا إنسان مسحه بيمينه ثم قال: «أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقمًا». فلما مرض رسول الله ﷺ وثقل، أخذت بيده لأصنع به نحو ما كان يصنع، فانتزع يده من يدي ثم قال: «اللهم اغفر لي واجعلني مع الرفيق الأعلى». قالت: فذهبت أنظر، فإذا هو قد قضى<sup>(١)</sup>.

٤ - ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استصفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً. فصالحوهم على قطع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فكانما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبه، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا. فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فنظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية؟» ثم قال: «قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهمًا»، فضحك ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه مسلم في السلام - باب رقية المريض بالمعوذات والنفث - رقم ٢١٩١.

(٢) رواه البخاري في الإجارة - باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب - رقم

٥ - ما ثبت من رقية جبريل للنبي ﷺ، فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ رقاها جبريل، قال: «باسم الله يريك، ومن كل داء يشفيك، ومن شر حاسد إذا حسد وشر كل ذي عين»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: «يا محمد اشتكيت؟»، فقال: «نعم»، قال: «باسم الله أريك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، باسم الله أريك»<sup>(٢)</sup>.

٦ - ما ثبت عنه من أدعية تقال في الرقية، فعن عثمان بن أبي العاص الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه شكّا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل: باسم الله، ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان النبي ﷺ يقول في الرقية: «تربة أرضنا وريقة بعضنا يشفى سقيمنا بإذن ربنا»<sup>(٤)</sup>.

- 
- ٢٢٧٦، ومسلم في السلام - باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار - رقم ٢٢٠١.
- (١) رواه مسلم في السلام - باب الطب والمرض والرقى - رقم ٢١٨٥.
- (٢) رواه مسلم في السلام - باب الطب والمرضى والرقى - رقم ٢١٨٦.
- (٣) رواه مسلم في السلام - باب استحباب وضع يده على موضع الألم عند الدعاء - رقم ٢٢٠٢. وأبو داود في الطب - باب كيف الرقى - رقم ٣٨٩١، والترمذي في الطب - باب ما جاء في دواء ذات الجنب - رقم ٢٠٨٠، وابن ماجه في الطب - باب ما عوذ به النبي ﷺ.
- (٤) رواه البخاري في الطب - باب رقية النبي ﷺ - رقم ٥٧٦٤، ومسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٤.

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشتكى منكم شيئاً، أو اشتكاه أخ له، فليقل: ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع؛ فيبرأ»<sup>(١)</sup>.

٧ - تعويد النبي ﷺ للحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين، ويقول: «إن أباكما كان يعوذ بها إسماعيل وإسحاق: أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة»<sup>(٢)</sup>.

٨ - أمر النبي ﷺ بالاسترقاء من العين، فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أمرني رسول الله ﷺ، أو أمر أن يسترقي من العين<sup>(٣)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: رخص النبي ﷺ لآل حزم في رقية الحية، وقال لأسماء بنت عميس: «مالي أرى أجسام بني أخي ضارعة تصيبهم الحاجة؟» قالت: لا، ولكن العين تسرع إليه. قال: «ارقيهم»، قالت: فعرضت

(١) رواه أبو داود في الطب - باب كيف الرقى - رقم ٣٨٩٢.

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء - باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ - رقم ٣٣٧١ / وأبو داود في السنة - باب في القرآن - رقم ٤٧٣٤، والترمذي في الطب - باب ما جاء في الرقية من العين - رقم ٢٠٦٠، وابن ماجه في الطب - باب ما عوذ به النبي ﷺ وما عُوذ به - رقم ٣٥٢٥.

(٣) رواه البخاري في الطب - باب رقية العين - رقم ٥٧٣٨، ومسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٥.

عليه، فقال: «أرقيهم»<sup>(١)</sup>.

٩ - ترخيص النبي ﷺ في الرقية. فعن الأسود بن يزيد قال: سألت عائشة عن الرقية من الحمة، فقالت: رخص النبي ﷺ في الرقية من كل ذي حمة<sup>(٢)</sup>.

وتقدم حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَخَصَ لَأَلِ حِزْمٍ فِي رِقِيَةِ الْحِيَةِ.

وفي رواية قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرقي، فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إنه كانت عندنا رقية نرقي بها من العقرب، وإنك نهيت عن الرقي، قال: فعرضوها عليه فقال: «ما أرى بأساً، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية قال: لدغت رجلاً منا عقرباً، ونحن جلوس مع رسول الله ﷺ، فقال رجل: يا رسول الله، أرقني؟ قال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»<sup>(٤)</sup>.

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرِقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ وَالنَّمْلَةِ<sup>(٥)</sup>.

وعن الشفاء بنت عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ

(١) رواه مسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٨.

(٢) رواه البخاري في الطب - باب رقية الحية والعقرب، رقم ٥٧٤١، ومسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٣.

(٣) رواه مسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٩.

(٤) رواه مسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٩.

(٥) رواه مسلم في السلام - باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة - رقم ٢١٩٦.

والنملة: قروح تخرج في الجنب. شرح النووي لصحيح مسلم ١٤/١٨٤.

حفصة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فقال لي: «ألا تعلمين هذه الرقية النملة كما علمتها الكتابة»<sup>(١)</sup>.

فهذه النصوص دالة دلالة صريحة على جواز الرقية، وأنها من أسباب التداوي التي جاءت الشريعة بإقرارها، إلا أن ما كان منها متضمناً للشرك فهو منهي عنه.

وفي تلك النصوص جواز الرقية، سواء كان ذلك لدفع البلاء قبل وقوعه أو لرفعه بعد وقوعه.

يقول الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى"<sup>(٢)</sup>.

وذهب قوم إلى كراهة الرقية<sup>(٣)</sup>.

ودليله ما يلي:

أولاً: عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال: «عرضت عليّ الأمم، فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد، ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق فرجوتُ أن تكون أمتي، فقيل هذا موسى وقومه، ثم قيل لي: انظر: فرأيت سواداً كثيراً سدَّ الأفق، فقيل لي: انظر

(١) رواه أبو داود في الطب - باب ما جاء في الرقى - رقم ٣٨٨٧، وأحمد في المسند ٦/٣٧٢.

(٢) فتح الباري ١٠/٢٠٦.

(٣) انظر: شرح معاني الآثار ٤/٣٢٦؛ فتح الباري ١٠/٢٤٦.

هكذا وهكذا، فرأيت سوادًا كثيرًا سدَّ الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب» ففرق الناس ولم يبين لهم، فتذاكر أصحاب النبي ﷺ فقالوا: أما نحن فولدنا في الشرك، ولكننا آمنّا بالله ورسوله، ولكن هؤلاء أبناؤنا، فبلغ النبي ﷺ فقال: «هم الذين لا يتطيرون، ولا يكتون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون»، فقام عكاشة بن محصن، فقال: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: «نعم»، فقام آخر فقال: أمنهم أنا؟ فقال: «سبقك بها عكاشة»<sup>(١)</sup>.

**ثانيًا:** عن عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا بغير حساب»، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الأحاديث تدل على كراهة الرقية<sup>(٣)</sup>.

**واعترض عليه:** بأنه ليس المراد بهما الدلالة على كراهة الرقية، بل على كمال تفويض هؤلاء إلى الله تعالى، وكمال توكلهم بحيث لا يسألون غيرهم أن يرقئهم<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٥١٢٣٤، كتاب الطب، باب من لم يرق، ح (٥٧٥٢)، ومسلم في صحيحه ٣٥٨/٢، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، ح (٢٢٠) (٣٧٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٥٦/٢، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، ح (٢١٨) (٣٧١).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار ٣٢٦/٤؛ فتح الباري ٢٤٦/١٠؛ فتح المجيد ص ٧٨.

(٤) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم ٣٥٦/٢، فتح الباري ٢٤٦/١٠، فتح المجيد ص ٧٨.

## الراجع:

الذي يترجح عندي - والله أعلم بالصواب - ما يلي:

**أولاً:** جواز الرقية من غير كراهة؛ وذلك لأحاديث كثيرة صحيحة وصریحة قولية وفعلية، تدل على جواز الرقية، كما سبق ذكره.

**ثانياً:** أن القول بنسخ ما يدل على النهي عن الرقية قوي؛ لأن الأمر بالرقية متأخر عن النهي عنها، كما سبق بيانه.

ويدل على صحة قول النسخ بأن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فهموا من النهي في تلك الأحاديث، النهي عن الرقية مطلقاً، ولو كان النهي خاصاً بالرقية الشركية لما انتهوا عنها مطلقاً، ولبيّن لهم رسول الله ﷺ حينما قالوا له: «إنك نهيت عن الرقى» بأنه إنما نهى عما فيها الشرك.

**فالذي يظهر - والله أعلم -** أن النبي ﷺ لما قدم المدينة وهم كانوا يرقون، وكانت بعض تلك الرقى مختلطة بالشرك، كما في رواية الزهري، نهى عن الرقية مطلقاً، وذلك سداً للذرائع، كما نهى عن زيارة القبور مطلقاً، ثم أذن لهم في الرقية التي لا شرك فيها، فقال: «اعرضوا على رقاكم»، وقال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»، كما قال: «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك». فثبت النهي عن الرقية الشركية كما كان، ونسخ النهي عن الرقية التي لا شرك فيها، لما عرفوا الفرق بينهما، والله أعلم.



## المبحث الثاني ضوابط الرقية الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية العامة للرقية.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للراقي.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية للمرقي.

### المطلب الأول

#### الضوابط الشرعية العامة للرقية<sup>(١)</sup>

أولاً: سلامة الاعتقاد، وتصحيح الأعمال القلبية.

ثانياً: إخلاص النية وسلامة المقصد.

ثالثاً: صدق التوكل على الله، والاعتماد عليه.

رابعاً: اعتقاد طالب الرقية أن النفع والضرب بيد الله.

خامساً: الاقبال على الله، مع التوبة النصوح.

سادساً: العمل بالقرآن الكريم وتدبر ألفاظه.

سابعاً: الدعاء وأثره العظيم في الرقية.

(١) الضابط في اللغة: لزوم الشيء وحبسه، والضبط حفظ الشيء بالحزم، لسان العرب،

٣٤٠/٧، والمصباح المنير ٣٥٧.

والضابط في الاصطلاح: حكم كلي ينطبق على جزئياته، انظر غمز عيون البصائر ٢/٥.

✽ أولاً: سلامة الاعتقاد، وتصحيح الأعمال القلبية:

تتحقق سلامة الاعتقاد بأن يتعد العبد كلَّ البعد عن الوقوع في الأمور الشركية أو البدعية، التي توصل صاحبها إلى ما لا تُحمد عقباه، وأن يسير في هذا المعتقد على منهج عقيدة السلف الصالح من هذه الأمة.

والمتأمل في نصوص الكتاب والسنة، يجدها تحث على التوحيد، وتؤكد حماية جنبه عن كل ما يشوبه، أو يخل به من الأقوال والأفعال؛ ليحقق العباد بذلك تمام العبودية لله عَزَّوَجَلَّ، فيحصل لهم بذلك الخير والفلاح والسعادة في الدارين.

ومن سلامة الاعتقاد صدق التوجه إلى الله - تبارك وتعالى - والتوكل عليه في جميع الأمور؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

ومن سلامة الاعتقاد - أيضاً - أن يعلم العبد أن النفع والضرر بيد الله عَزَّوَجَلَّ، فليس لأحد من المخلوقين أمر المنفعة أو المضررة إلا بإذن الله.

✽ ثانياً: إخلاص النية وسلامة المقصد:

إن للنية أثراً في القراءة - بإذن الله تعالى - خصوصاً إذا استحضرها القارئ، واستصحابها في قراءته. فهو لا يريد بما يقرأ أمور الدنيا من المال أو السمعة والشهرة، بل يريد بذلك ما عند الله والدار الآخرة، وحصول المنفعة، ورفع الأذى والمضررة.

قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث<sup>(١)</sup>،

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

والأحاديث في هذا الباب كثيرة ومعلومة.

وقد ذكر الزركشي - يرحمه الله - أنه لا يحصل الانتفاع بخواص القرآن الكريم إلا من قد أخلص لله قلبه ونيته<sup>(١)</sup>. ويتضح من كلام الزركشي أهمية الإخلاص لله في هذا العمل، وارتباطه الوثيق في حصول المنفعة.

وقد توسع كثير من الناس في طلب المال وأصبح هو المقصد، حتى دخلت نياتهم بعض الشوائب التي لم تجعل لهذه القراءة بركة.

والواجب في هذا كله تقوى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن لا يجعل المال أو الدنيا أكبر همه، وغاية قصده، فليثق الله في نفسه، ويراعي أحوال المحتاجين.

فمن هذا الباب يتعذر حصول المنفعة، ويدخل الشيطان بوسائله المتشعبة، وتتأثر النية، فالحذر الحذر من اختلاف النية والمقصد؛ حتى يحصل بإذن الله تعالى النفع والفائدة.

❁ ثالثاً: صدق التوكل على الله، والاعتماد عليه، وتفويض الأمر إليه،

مع الصبر والتحمل وتذكر الأجر:

الواجب على العبد أن يصدق في التوكل على ربه عَزَّوَجَلَّ، ويعتمد كل الاعتماد على ربه في جميع الأمور، ويفوض أمره إليه عَزَّوَجَلَّ، مع الصبر والتحمل وتذكر الأجر العظيم عند الله، ويعلم أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يرفع البلاء ويدفعه.

رقم (١)، وأخرجه في مواضع أخرى من الصحيح؛ وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب إنما الأعمال بالنية، رقم (١٩٠٧)، كلاهما من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٦٦/٢.

وحقيقة التوكل على الله اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولا بُدَّ مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عاجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً<sup>(١)</sup>.

قال الله تعالى: ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]، فالملتجأ إلى الله جلا وعلا هو العاصم من كل شيء، وأمور العباد لديه عَزَّجَلَّ، فهو المعتمد عليه في كل الأمور من الحصول على المصالح والمنافع ودفع المضار والشُرور على وجه العموم.

ومن توكل على الله، واعتمد عليه، وفوض أمره إليه كفاه، وحصل له بإذن الله تعالى الانتفاع في سائر الأمور.

فهو سبحانه الكافي<sup>(٢)</sup> والمعافي والشافئ لمن توكل عليه، واعتمد وفوض أموره إلى خالقه سبحانه دون سواه.

وليس بيد أحد من المخلوقين إلا ما قدر الله وكتبه، وأراده سبحانه وقضاه في سابق علمه، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلٍ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

ومع ذلك كله يجب على العبد لزوم الصبر، وقوة العزيمة، والثقة بالله

(١) ينظر: زاد المعاد ٤/ ١٥.

(٢) يقول السعدي يرحمه الله: "الكافي) عباده جميع ما يحتاجون ويضطرون إليه، الكافي كفاية خاصة، من آمن به، وتوكل عليه، واستمد منه حوائج دينه ودنياه". ينظر: مقدمة تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٢٠.

عَزَّجَلَّ، وأن لا يستعجل الشفاء والنفعة، ويتذكر الأجر العظيم عند الله الذي أعده عَزَّجَلَّ للصابرين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وكل ذلك يقوي العزيمة والصبر، وقد وعد الله المريض الصابر المحتسب أن يُذهب خطاياهم كما تذهب النار خبث الذهب والفضة<sup>(١)</sup>، والمرأة التي كانت تصرع، ويؤذيها ذلك الصرع في نفسها وحالها قال لها النبي ﷺ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ»<sup>(٢)</sup>. وهذا مما يثبت في النفس الاحتساب والصبر، واللجوء إلى الله بما يحب ويرضى، ويجعل التوكل والاعتماد على الخالق سبحانه، دون الاعتماد على النفس أو على أحد من الخلق.

وقد صدق في التوكل خليل الرحمن إبراهيم - عليه أفضل الصلاة والسلام - لما ألقى في النار فقال: حسبنا الله ونعم الوكيل، فصدق الله معه، وكفاه ونجّاه من كيد الظالمين، وقالها محمد ﷺ يوم أحد فكفاه الله المشركين وصدّهم عنه<sup>(٣)</sup>.

وروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»، قالها إبراهيم

(١) الحديث أخرجه أبو داود، في كتاب الجنائز، باب عيادة النساء، رقم (٣٠٩٢) من حديث أم العلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الحديث أخرجه البخاري، في كتاب المرضى، باب من يصرع من الريح، رقم (٢٥٥٢)؛ وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والأدب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك، حتى الشوكة يشاكها، رقم (٢٥٧٦)، كلاهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) ينظر: كتاب التوكل لابن أبي الدنيا (ص ٨٠)؛ والبداية والنهاية ٥/٤٥٩، وينظر للزيادة: مدارج السالكين ٢/١٣٩ - ١٦٧ (منزلة التوكل، ومنزلة التفويض)؛ ومختصر منهاج القاصدين للمقدسي (ص ٤٤٠)، (بيان فضيلة التوكل).

حين ألقى في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا له: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] (١).

❁ رابعاً: اعتقاد طالب الرقية أن النفع والضرر بيد الله تعالى:

فالواجب على العبد أن لا يعتقد أن القراءة تنفع بذاتها دون الله، بل يعتقد أنها سبب لا تنفع إلا بإذن الله، وأن يتوجه إلى الله عَزَّجَلَّ بإخلاصٍ وصدقٍ، مع إظهار الافتقار إلى الله عَزَّجَلَّ ورحمته ولطفه، والصدق في طلب كشف الضر والبلاء.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].  
يقول الحافظ ابن كثير - يرحمه الله - عند هذه الآية: "وقوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ الآية، فيه بيان بأن الخير والشر والنفع والضرر إنما هو راجع إلى الله تعالى وحده، لا يشاركه في ذلك أحد، فهو الذي يستحق العبادة وحده لا شريك له" (٢).

قال السعدي - يرحمه الله - عند هذه الآية مانصه: "هذا من أعظم الأدلة على أن الله وحده المستحق للعبادة، فإنه النافع الضار، المعطي المانع، الذي إذا مس بضر؛ فكفر ومرض ونحوها ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾؛ لأن الخلق لو اجتمعوا على أن ينفعوا بشيء، لم ينفعوا إلا بما كتبه الله، ولو اجتمعوا على أن يضروا أحداً لم يقدروا على شيء من ضرره إذا لم يرده. ولهذا قال: ﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾؛ أي: لا يقدر أحد من الخلق أن يرد فضله وإحسانه، كما قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢].

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب تفسير سورة آل عمران، رقم (٤٥٦٣).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٤٠٧/٧.

﴿يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ أي: يختص برحمته من يشاء من خلقه، والله ذو الفضل العظيم ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾ لجميع الزلات، الذي يوفق عبده لأسباب مغفرته، ثم إذا فعلها العبد، غفر الله ذنوبه، كبارها وصغارها ﴿الرَّحِيمُ﴾ الذي وسعت رحمته كل شيء، ووصل جوده إلى جميع الموجودات، بحيث لا تستغني عن إحسانه طرفة عين، فإذا عرف العبد بالدليل القاطع أن الله هو المنفرد بالنعم، وكشف النقم، وإعطاء الحسنات، وكشف السيئات والكربات، وأن أحدًا من الخلق، ليس بيده من هذا شيء، إلا ما أجراه الله على يده، جزم بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل" (١).

فالواجب على العبد أن يتعلق قلبه بالله عزَّجَلَّ دون غيره من المخلوقين، فالله عزَّجَلَّ هو الذي بيده كل شيء، وهو على كل شيء قدير. فالقراءة لا تؤثر بذاتها بل بإذن الله عزوجل فيكون تعلق القلب الكامل بالله عزَّجَلَّ دون تعلقه بالناس أو غيرهم.

### ✽ خامساً: الإقبال على الله عزَّجَلَّ مع التوبة النصوح، والتخلص من المعاصي والآثام والمظالم:

إن الإقبال على الله عزَّجَلَّ والتوبة إليه من كل ذنب وخطيئة، مستوفية شروطها الأربعة (٢) - وهي: الإقلاع عن الذنب، والندم على ما مضى وسلف من

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٣٣١).

(٢) ينظر لهذه الشروط: رياض الصالحين للنووي (ص ٣٣)، باب التوبة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومدارج السالكين ١/٣٠٦، وإحياء علوم الدين ١/٣٥٨، فتح الباري ح (٦٣٠٩) باب التوبة.

المعاصي والآثام، والعزم الصادق على عدم الرجوع إليها، ورد الحقوق التي أخذت بالظلم والعدوان إلى أهلها ومستحقيها - كل ذلك سبب رئيس في رفع البلاء، وحصول النفع للعبد في دنياه وآخرته، والعكس بالعكس، نسأل الله العافية والسلامة.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]، فإن كثيراً من الشرور، وعدم القبول الذي يحصل للعبد، إنما يكون بسبب الذنوب والمعاصي، وظلم العبد نفسه وغيره، والتوبة إلى الله من ذلك كله ترفع البلاء بإذن الله تعالى.

ومن الإقبال على الله، حفظ الله في كل شيء؛ باتباع الأوامر واجتناب النواهي، فمن حفظ الله، حفظه الله من كل سوء ومكروه.

وفي الحديث عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف النبي ﷺ فقال: «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفت الصحف»<sup>(١)</sup>.

(١) الحديث أخرجه الترمذي، في أبواب صفة القيامة، حديث رقم (٢٥١٦)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وفي رواية غير الترمذي: (احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً).

ف قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «احفظ الله» يعني: احفظ حدوده، وحقوقه، وأوامره، ونواهيه، وحفظ ذلك: هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب، وعند حدوده، فلا يتجاوز ما أمر به وأذن فيه إلى ما نهى عنه، فمن فعل ذلك فهو من الحافظين حدود الله الذين مدحهم الله في كتابه.

ومن الإقبال على الله عَزَّجَلَّ الاستقامة على دين الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠].

ذكر أهل العلم من معاني الاستقامة في هذه الآية: أن لا يشرك العبد بالله شيئاً، وأن يستقيم على الأمر والنهي، وأن يخلص العمل لله، وأن يستقيم على أداء الفرائض<sup>(١)</sup>.

ومن الإقبال على الله الإقبال بالعمل الصالح، من بذل للصدقة والمعروف، والإصلاح بين الناس، والقيام بحاجاتهم، والمحافظة على الصلوات المكتوبات؛ ليكون في ذمة الله في الصباح والمساء، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية في هذه الأبواب الصالحة كثيرة ومعلومة.

فيمثل هذه الأعمال الصالحة يوفق العبد لكل خير، ويتنفع بكل عمل، ويدفع الله بها عنه كل شر ومكروه.

ويشهد لهذا كله الواقع والحال فيمن يحرص على تلك الأعمال الصالحة.

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم (ص ٤٥٩) وما بعدها، بتصرف. وينظر للزيادة: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص ١٥٦) فصل: الذنوب والمعاصي.

❁ سادساً: العمل بالقرآن الكريم وتدبر ألفاظه:

يقول ابن القيم - يرحمه الله - : "وأما التأمل في القرآن؛ فهو تحديق نظر القلب إلى معانيه، وجمع الفكر على تدبره وتعقله. وهو المقصود بإنزاله، لا مجرد تلاوته بلا تفهم ولا تدبر، قال الله تعالى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَىٰ لِسَانِكَ مُبَرَكٌ مَّبْرُكٌ لَا يُدَبَّرُونَ ﴾ [ص: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]. وقال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نزل القرآن ليتدبر ويعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً.

فليس شيء أنفع للعبد في معاشه ومعاده وأقرب إلى نجاته من تدبر القرآن وإطالة التأمل له وجمع الفكر على معاني آياته؛ فإنها تطلع العبد على معالم الخير والشر بحذافيرها، وعلى طرفاتها وأسبابها وغاياتها وثمراتها ومآل أهلها، فلا تزال معانيه تنهض العبد إلى ربه بالوعد الجميل، وتحذره وتخوفه بوعيده من العذاب الويبيل، وتحثه على التضمر والتخفف للقاء اليوم الثقيل، وتهديه في ظلم الآراء والمذاهب إلى سواء السبيل، وتصدده عن اقتحام طرق البدع والأضاليل، وتثبت قلبه عن الزيغ والميل عن الحق والتحويل، وتسهل عليه الأمور الصعاب والعقبات الشاقة غاية التسهيل<sup>(١)</sup>.

ويقول الزركشي: "هذا النوع والذي قبله<sup>(٢)</sup> لن ينتفع به إلا من أخلص لله

(١) ينظر: معالم التنزيل ٧/ ١٧٢، والتفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ٢٧/ ٥٦٠، ومدارج السالكين ٥٣٣/١.

(٢) يعني بهذا النوع: (خواص القرآن - النوع السابع والعشرون)، والنوع الذي قبله (فضائل

قلبه ونيته، وتدبر الكتاب في عقله وسمعه، وعمر به قلبه، وأعمل به جوارحه، وجعله سميره في ليله ونهاره، وتمسك به وتدبره. هنالك تأتيه الحقائق من كل جانب، وإن لم يكن بهذه الصفة كان فعله مكذباً لقوله..<sup>(١)</sup>.

### ❁ سابعاً: الدعاء وأثره العظيم في الرقية:

الدعاء هو سلاح المؤمن، وهو عدته في الشدة والرخاء، والله تعالى هو المستعان والمستغاث، وهو ظهير المؤمنين ونصيرهم، والمدافع عنهم، والمتولي لهم بالحفظ والرعاية، والهداية والإعانة، والنصر والتمكين، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء، ويفرج الكربات، ويقضي الحاجات، ويبلغ الآمال.

قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

ولهذا فإن الإنسان مضطر إلى دعاء الله تعالى وسؤاله، وبث الشكوى إليه، ولا غنى له عن اللجوء إلى ربه، والانكسار بين يديه، ورفع أكف الضراعة إليه، وخصوصاً عند نزول الشدائد والبلايا، وحلول المصائب والرزايا، فإنه لا ملجأ له من الله إلا إليه، ولا منقذ له سواه، ولا كاشف لضره غيره. قال الله تعالى في يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ لما عظمت عليه المحنة بفقدته لولديه: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٨٦].

القرآن - النوع السادس والعشرون).

(١) البرهان في علوم القرآن، ٢/٦٦.

و"الدعاء من أنفع الأدوية وهو عدو البلاء يدافعه ويعالجه، ويمنع نزوله ويدفعه، أو يخففه إذا نزل وهو سلاح المؤمن"<sup>(١)</sup>. ويزداد نفع الدعاء عند الإلحاح فيه، لذا فإن من الآفات التي تمنع ترتب أثر الدعاء "أن يستعجل العبد، ويستبطئ الإجابة"<sup>(٢)</sup>، ففي البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدعْ بإثم أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل، قيل: يا رسول الله ما الاستعجال؟ قال: يقول: قد دعوت وقد دعوت، فلم أر يستجاب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء»<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثاني

### الضوابط الشرعية للراقي

أولاً: أن يكون الراقي مسلماً.

ثانياً: أن يكون الراقي عدلاً في دينه.

ثالثاً: أن يعتقد الراقي أن الله هو الشافي.

رابعاً: أن يكون الراقي عالماً بطرق المعالجة بالرقية الشرعية.

الفرع الأول: علاج العين.

الفرع الثاني: علاج الصرع.

الفرع الثالث: علاج السحر.

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

(٣) صحيح البخاري، ٨ / ٩٢. كتاب الدعوات، باب يستجاب للداعي ما لم يعجل.

الفرع الرابع: حكم النشرة بالسحر.

الفرع الخامس: حكم أخذ الأجرة على القرآن والرقية الشرعية.

الفرع السادس: حكم التفرغ للرقية الشرعية وفتح عيادات خاصة بها.

❁ أولاً: أن يكون الراقي مسلماً:

يشترط فيمن يعالج المرضى بالرقى أن يكون مسلماً، فلا يجوز لغير المسلم أن يعالج بها عند الإمام مالك بن أنس في رواية الربيع بن سليمان الشافعي<sup>(١)</sup>؛ لأن غير المسلم سواء أكان يهودياً أم نصرانياً لا يعلم بحقيقة الرقى الإسلامية التي توافق كتاب الله تعالى وسنة نبيه، وإذا مارس هذا العلم سيرقي بكتابه من التوراة أو الإنجيل أو بالسحر. فإذا رقى بكتابه فلا يجوز؛ لأن ذلك الكتاب دخله التحريف، بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]. وقد يقع التبديل لكتب أهل الكتاب بغير قصد بسبب ترجمتهم لكتبهم من لغة إلى لغة كما هو معلوم من حالهم بالضرورة. ومن المعلوم أن إبدال كلام الله بغير اللفظ الذي أنزل به ممنوع؛ لما يؤدي إليه من تغيير المعاني الكثيرة وانتهاك حرمة وعظمته، وحينئذ لم يتبق فائدة في رقايم البتة<sup>(٢)</sup>. وإذا رقى غير المسلم بالسحر فلا يجوز كما بينت عند ذكر الضوابط الشرعية للرقية.

(١) المتقى للباي ٧/٢٥٨، أسهل المدارك للكشناوي ٣/٢٦٧، الأم للشافعي ٧/٢٢٨.

(٢) بتصرف من زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم لمحمد بن حبيب الله الشنقيطي

وقد خالف في ذلك الإمام الشافعي فأجاز لغير المسلم أن يرقى المسلم<sup>(١)</sup>، وهو رواية ثانية للإمام مالك، رواها عنه ابن وهب<sup>(٢)</sup>. لما روى الإمام مالك عن عمرة بنت عبدالرحمن أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة، وهي تشتكي ويهودية ترقىها فقال أبو بكر: «ارقيها بكتاب الله»<sup>(٣)</sup>.

والذي أميل إليه ما ذهب إليه الإمام مالك، وهو اشتراط الإسلام في الراقي، فلا يجوز للمسلم أن يقصد غير المسلم من أجل الرقية، بعد أن استقر الطب الروحاني عند المسلمين وتحددت معالمه في القرآن الكريم، وبينه النبي ﷺ بفعله وقوله. وقد قال أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان، وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا أخذ بهما وترك ما سواهما»<sup>(٤)</sup>. وأما ما روي عن أبي بكر فهو غير ثابت، لكونه مرسلًا؛ لأن عمرة بنت عبدالرحمن لم تدرك أبا بكر، وعلى فرض صحته فإنه يحمل على أنه كان في بدء الإسلام، وقبل تحديد معالم الطب الروحاني الإسلامي، أما بعد استقراره فلا يجوز للمسلم أن يسترقى بما عند غير المسلمين من رقى.

❁ ثانيًا: أن يكون الراقي عدلاً في دينه:

نبه كثير من العلماء إلى ضرورة تحقق العدالة والصلاح في الراقي الذي

(١) المجموع للنووي ٥٦/٩، فتح الباري ١٠/١٩٧، الإفادة لما جاء في المرض والعيادة لابن

حجر الهيتمي ٧٧، الأم للشافعي ٧/٢٢٨.

(٢) الجامع لابن رشد ٣٠٩، المتقى للباقي ٧/٢٥٨.

(٣) الموطأ مع تنوير الحوالك ٢/٢٢٠.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الطب، باب الرقية بالمعوذتين ٤/٣٩٥ وقال: حسن غريب.

يرقي بذكر الله تعالى وأسمائه وصفاته؛ لأن الشفاء الذي يأذن به الله تعالى يحصل على لسان الراقي الصالح دون الطالح. قال ابن التين: "الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله" (١). وقال الخطابي: "الرقية التي أمر بها رسول الله ﷺ هو ما يكون بقوارع القرآن، وبما فيه ذكر الله على ألسن الأبرار من الخلق الطاهرة النفوس، وهو الطب الروحاني، وعليه كان معظم الأمر في الزمان المتقدم الصالح أهله. فلما عز وجود هذا الصنف من أبرار الخليقة مال الناس إلى الطب الجسماني، حيث لم يجدوا للطب الروحاني نجوعاً في الشفاء، لعدم المعاني التي كان يجمعها الرقاة المقدمة من البركات" (٢).

ولأنّ لنفس الراقي أثراً في نفس المرقي، فالنفس الصالحة الطيبة إذا التقت بنفس المريض (المرقي) حصل بينهما فعل وانفعال كالذي يحصل بين الداء والدواء، فإذا أصاب الدواء الداء برئ بإذن الله تعالى. قال ابن قيم الجوزية: "ونفس الراقي تفعل في نفس المرقي، فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال، كما يقع بين الداء والدواء، فتقوي نفس المرقي وقوته بالرقية على ذلك الداء، فيدفعه بإذن الله. ومدار تأثير الأدوية والأدواء على الفعل والانفعال، وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء الروحانيين" (٣).

**وحقيقة عدالة الراقي: هي صفة في الإنسان تحمله على أداء ما وجب عليه**

(١) فتح الباري لابن حجر ١٠/١٩٨.

(٢) عمدة القاري للعيني ٢١/٢٦٥ وما بعدها.

(٣) الطب النبوي لابن القيم ١٣٩.

من فرائض وواجبات؛ كالقيام بالصلاة والصيام والزكاة، والتحلي بالأخلاق الفاضلة من صدق وأمانة وتقوى ومروءة، كما تحمله على اجتناب الكبائر من شرك بالله وسحر وكذب وبدعة مكفرة، وإصرار على صغائر الذنوب، وتجنب ما فيه خسة من التصرفات<sup>(١)</sup>.

فإذا ترك شيئاً مما وجب عليه، أو أتى شيئاً مما يجب عليه اجتنابه فليس يعدل، ولا يجوز للمسلم أن يسترقيه؛ لأنه غير أهل أن يجري الله على يديه الشفاء بالرقى. ولذا لا يجوز استرقاء العصاة من السحرة والكهنة والعرافين أو من يستعمل وسائلهم، كما نبه إلى ذلك الإمام مالك ونبه عليه الباجي، "كأن يرقى وفي يده حديدة أو ملح أو عقد في ضبط، ووجه ذلك عند الباجي أنه لم يعرف وجه منفعته، فإنه يكره استعماله لما يضاف إليه"<sup>(٢)</sup>. ومما يدل على عدم جواز استرقاء الكهنة والعرافين ما روى البخاري - بسنده - عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «سأل ناس رسول الله ﷺ عن الكهان فقال: ليس بشيء، فقالوا: يا رسول الله إنهم يحدثوننا أحياناً بشيء فيكون حقاً، فقال رسول الله ﷺ: تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنى، فيقرها في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة»<sup>(٣)</sup>. فهو يدل على النهي عن إتيان الكهان، قال القرطبي: "يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذلك من الأسواق، وينكر عليهم أشد النكير وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال

(١) انظر: التعريفات للجرجاني ١٩١، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٥٠٥٨.

(٢) المنتقى للباجي ٢٥٨/٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الكهانة ٢٨/٧، صحيح مسلم ١٧٥٠/٤.

بما في إتيانهم من المحذور" (١).

وروى مسلم - بسنده - عن صفية عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة» (٢). وفي رواية لأبي داود قال ﷺ: «من أتى كاهناً فصدقة بما يقول فقد بريء مما أنزل الله على محمد» (٣).

فالعدالة والتقوى من أولويات صفات الأبرار من الخلق، ولا أظنّ يصح وصف غير أهل الإسلام والإيمان والتقوى بكونهم أبراراً، وتكون نفوسهم طاهرة، وأنهم صالحون، فإنهم موطن الخرافات والشركيات والوثنيات فضلاً عن النجاسات وغيرها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "والأدعية والتعوذات بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه لا يحده فقط، فمتى كان السلاح تاماً لا آفة فيه والساعد قوياً والمانع مفقوداً؛ حصلت به النكاية في العدو، ومتى تخلف واحدٌ من هذه الثلاثة تخلف التأثير" (٤).

❁ ثالثاً: أن يعتقد الراقي أن الله هو الشافي (٥):

اتفق العلماء على أنه ينبغي على الراقي أن يعتقد اعتقاداً جازماً أن الشافي هو

(١) فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٢٢١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان ٤/ ١٧٥١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب الكاهن ٤/ ١٥، وسكت عنه.

(٤) انظر الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم (ص ٢٥).

(٥) الشافي اسم من أسمائه سبحانه الثابتة بالسنة الصحيحة لحديث "واشف أنت الشافي" رواه

البخاري (٥٧٤٢)، ومسلم (٢١٩١). ولقوله تعالى: (وإذا مرضت فهو يشفين)

الشعراء: ٨٠.

الله سبحانه وتعالى، وأن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بإذن الله تعالى وقدرته؛ لأن الذي أنزل الداء هو الذي أنزل الدواء، وهو الذي يرفع البلاء ويدفعه<sup>(١)</sup>، وإلا وقع الراقي في شرك الأسباب الذي أشرنا إليه سابقاً، فمن قال: إن الأسباب بما فيها الرقى تؤثر بطبعها في المريض فتشفيه فقد أشرك بالله تعالى وكفر، ويدل على ذلك ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

فالآية تخاطب المشركين الذين كانوا يعترفون أن الله عزَّوجلَّ هو الخالق للأشياء كلها، لكنهم يتوجهون بالدعاء والعبادة إلى غير الله ليرفع عنهم الضر، ويدفع البلاء مع أنه لا يملك لهم ضراً ولا نفعاً.

٢ - وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعُوذُ بِبَعْضِ أَهْلِهِ يَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهَبِ الْبَأْسَ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاؤُكَ لَا يَغَادِرُ سَقَمًا»<sup>(٢)</sup>. فقد أشار النبي ﷺ إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوي إن لم يصادف تقدير الله عزَّوجلَّ لم ينجح<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ٦/٣٦٤، الذخيرة للقرافي ١٣/٣١١، المجموع للنووي ٩/٥٦، فتح

الباري ١٠/١٩٥، الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٤٥٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ ٧/٢٤.

(٣) عمدة القاري للعيني ٢١/٢٦٨.

❁ رابعاً: أن يكون الراقي عالماً بطرق المعالجة بالرقيّة الشرعية.

ينبغي أن يستعان في كل شيء بأعلم أهله أو بالمختصين فيه، وعلم الرقيّ الشرعية أو الطب النبوي أصبح علماً قائماً بذاته وهو: "علم باحث عن الطب الذي ورد في الأحاديث النبوية الذي داوى به المرضى"<sup>(١)</sup>. وقد أفرد بكتب خاصة في مجامع السنة النبوية، ففي صحيح البخاري كتاب الطب، وفي سنن الترمذي كتاب الطب، وفي سنن أبي داود كتاب الطب، إلى غير ذلك. كما أفرد بمؤلفات مستقلة مثل: الطب النبوي لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠هـ)، والطب النبوي لجعفر بن محمد المستغفري (٤٢٣هـ)، والطب النبوي لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، هذا بالإضافة إلى كتب الأذكار والدعوات التي أفردتها المصنفون بكتب مستقلة، وقد اشتملت هذه الكتب وغيرها على وصفات لعلاج عدد من الأمراض، وطرق متعددة للمعالجة، وعوارض لبعض الأمراض وأسبابها وغير ذلك.

واستيعاب ما في هذه الكتب من معلومات يحتاج إلى همة عالية وذكاء؛ لأن العلم بالتعلم. ونبه النبي ﷺ إلى أن علم الرقيّ يحتاج إلى التعلم في حديث الشفاء بنت عبد الله، حيث قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا عند حفصة فقال: «ألا تعلمين هذه رقية النملة، كما علّمتها الكتابة»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان الناس متفاوتين في استعداداتهم وأفهامهم ومداركهم واستيعابهم، فلا بدّ أن يتفاوتوا في تحصيلهم العلمي لهذا العلم وإتقانهم له، وإذا كان الأمر

(١) أبجد العلوم لصديق حسن ٢ / ٣٦٠.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب الرقيّ ٤ / ١١ وسكت عنه.

كذلك فلا بد من الاستعانة في علاج الأمراض بالرقى الشرعية بأعلم الناس بها وأحذقهم وأتقاهم وأورعهم وأكثرهم خشية من الله تعالى، وهؤلاء يفرزهم المجتمع ويعرفهم الناس بسلوكهم وعلمهم، ولا يحتاجون إلى الإعلان عن أنفسهم، سواء بالنشر في الصحف أو بفتح محلات خاصة بهم للقيام بالقراءة على المرضى، كما أنهم لا يحتاجون إلى من ينصبهم من الحكام والخلفاء والرؤساء لتولي وظيفة القراءة على المرضى، وعلاجهم بالرقى.

وإيضاح الرقية الشرعية وكيفية العلاج يظهر فيما يلي:

### ✽ الفرع الأول: علاج العين<sup>(١)</sup>:

للعين علاج قبل وقوعها، وآخر بعده، وقد فصل ذلك العلامة ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ تَفْصِيلاً حَسَنًا. وخلاصة ذلك أن تستر محاسن من يخاف عليه العين، وأن يذكر من رأى شيئاً أعجبه الله تبارك وتعالى، كأن يقول: اللهم بارك عليه، ما شاء الله لا قوة إلا بالله، فإن ذلك يدفع شر العين بإذن الله، وأن يكون المرء متحصناً بذكر الله تعالى، وقد شبه ابن القيم أثر العين بالسهم التي تصوب نحو المرء، وقال: "فإن صادفته مكشوفاً لا وقاية عليه أثرت فيه ولا بد، وإن صادفته حذراً شاكي السلاح، لا منفذ فيه للسهم، لم تؤثر فيه، وربما ردت السهم على صاحبها، وهذا بمثابة الرمي الحسي سواء، فهذا من النفوس والأرواح، وذاك من الأجسام والأشباح"<sup>(٢)</sup>. وهذا كلام جيد، لكن لا يقطع بالإصابة وإن صادفته

(١) العين في اللغة من عان فلان فلاناً إذا أصابه بالعين، لسان العرب ١٣ / ٣٠١. وفي الاصطلاح:

الأثر الحاصل من تأثير النفس العائنه بالنظر أو غيره. إحكام الأدوية د/ الفكي ص ٤٦٧،

والعين عينان عين إنسية وعين جنية، زاد المعاد ٤ / ١٦٤.

(٢) المصدر السابق (٤ / ١٦٨ - ١٧٤).

مكشوفاً، وإنما يقال: من كان كذلك فهو أكثر عرضة من غيره.

وأما بعد وقوع العين، فعلاج ذلك بإحدى طريقتين:

### الطريقة الأولى: طريقة الاغتسال:

وذلك إذا عرف العائن، فإنه يؤمر بالاغتسال في إناء، ويصب الماء على المريض. وقد ثبت ذلك في السنة، وأقتصر هنا على حديثين:

**الأول:** حديث ابن عباس وفيه: «وإذا استغسلتم فاغسلوا»<sup>(١)</sup>، أي إذا طلب من العائن الاغتسال فعليه الامتثال. والأمر فيه للوجوب، كما قال المازري: "وهذا أمر يحمل على الوجوب، ويتضح عندي الوجوب، ويبعد الخلاف فيه إذا خشى على المعيون الهلاك... ولم يمكن زوال الهلاك عن المعيون إلا بوضوء هذا العائن، فإنه يصير من باب من تعين عليه إحياء نفس مسلم"<sup>(٢)</sup>.

**والثاني:** حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف<sup>(٣)</sup>، قال: رأى عامر ابن ربيعة<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه مسلم، ج ٢١٨٨.

(٢) المعلم (٣/٩٢).

(٣) أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي المدني الفقيه المعمر الحجة، اسمه = أسعد باسم جده لأنه النقيب السيد أسعد بن زرارة، ولد في حياة النبي ﷺ قبل موته بعامين، وأتى له به فدعا له وسماه باسم جده، قال ابن عبد البر: لم يسمع من النبي ﷺ ولا صحبه وإنما ذكرناه لإدراكه النبي ﷺ بمولده. انظر: الاستيعاب (١/٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٣/٥١٧).

(٤) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك، وفي سياق نسبه أقوال أخرى، العنزي العدوي حليف لهم، أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة ثم المدينة، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، مختلف في وفاته، فقيل: ٣٢هـ، وقيل: ٣٣هـ، وقيل: ٣٦هـ، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب (٢/٧٩٠)، وتهذيب التهذيب (٢/٢٦٢).

سهل بن حنيف يغتسل، فقال: والله ما رأيت كاليوم ولا جلد مُخبّأة<sup>(١)</sup>! قال: فلبط سهل، فأتى رسول الله ﷺ عامراً، فتغيظ عليه، وقال: "علام يقتل أحدكم أخاه؟ ألا بركت؟ اغتسل له"، أخرجه مالك في الموطأ<sup>(٢)</sup>.

وقد جاءت **صفة الاغتسال** في رواية مالك: فغسل له عامر وجهه، ويديه، ومرفقيه، وركبتيه، وأطراف رجليه، وداخلة إزاره في قدح، ثم صب عليه. وجاء عند أحمد<sup>(٣)</sup>: ثم يصب ذلك الماء رجل من خلفه على رأسه وظهره، ثم يكفأ القدح. وفيه صفات أخرى قريبة منها، منها ما ذكره الزهري، وقال: إنه أدرك علماء يصفونه: أن يؤمر الرجل العائن بقدح، فيدخل كفه فيه، فيتمضمض ثم يمجّهُ في القدح، ويغسل وجهه في القدح، ثم يدخل يده اليسرى، فيصب على ركبته اليمنى في القدح، ثم يدخل يده اليمنى، فيصب على ركبته اليسرى، ثم يغسل داخلة إزاره، ولا يوضع القدح في الأرض، ثم يصب على رأس الرجل الذي تصيبه العين من خلفه صبة واحدة<sup>(٤)</sup>.

وأما **غسل داخلة الإزار فليل**: المراد به إدخال الإزار وغمسه في القدح، وقيل: داخلة الإزار هنا المثزر، والمراد بداخلته ما يلي الجسد منه، وقيل: المراد موضعه من الجسد، وقيل: المراد مذاكيره كما يقال: عفيف الإزار؛ أي: الفرج، وقيل: المراد: ورکه إذ هو معقد الإزار. قال المازري: "وقد ظن بعضهم أن داخلة الإزار كناية عن الفرج، وجمهور العلماء على ما قلناه. وكان قد قال: إنه الطرف

(١) المخبّأة، مثل مُكْرَمَة: الجارية المخدّرة لم تتزوج. القاموس، ص ٤٤٨.

(٢) الموطأ، ص ٥١٨ - ٥١٩، كتاب الجامع، باب الوضوء من العين، ج: ١٧٠٢.

(٣) انظر: المسند (٣/٤٨٦).

(٤) زاد المعاد (٤/١٦٤). وانظر: إكمال المعلم (٧/٨٣)، وشرح النووي لمسلم (١٤/١٧٢).

المتدلي الذي يلي حقوه الأيمن<sup>(١)</sup>، وهو قريب من القول الذي صدرت به. قال أبو عبيد: "وأما قوله: فيغسل داخله إزاره فقد اختلف الناس في معناه، فكان بعضهم يذهب وهمه إلى المذاكير، وبعضهم إلى الأفخاذ والورك، وليس هو عندي من هذا في شيء، وإنما أراد بداخله إزاره: طرف إزاره الداخل الذي يلي جسده"<sup>(٢)</sup>، وهو الظاهر من الحديث والله أعلم.

وهذا العلاج النبوي مما لا يمكن معرفته من غير طريق الوحي، هو علاج ناجع شافي بإذن الله. وقد جاء في الحديث أن سهل بن حنيف ما إن صب عليه حتى قام من حينه يمشي، وكأنه لم يكن مصابًا، وهذا أسرع ما يكون من أنواع العلاج.

قال المازري: "وهذا المعنى مما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه، وليس في قوة العقل الاطلاع على أسرار المعلومات كلها، فلا يدفع هذا أن لا يعقل معناه"<sup>(٣)</sup>. وقال ابن العربي: "فإن قيل: وأي فائدة في الاغتسال وصب مائة على المعين، وأي مناسبة بينهما؟ قلنا: إن قال هذا مشرع، قلنا له: الله ورسوله أعلم. وإن قاله متفلسف، قلنا له: انكص القهقري، من كل معرفة مفلس، أليس عندكم أن الأدوية قد تفعل بقواها وطباعها، وقد تفعل بمعنى لا يعقل في الطبيعة، ولا ينتهج على سبيل الصناعة، وتدعونها الخواص؟! اهـ المقصود منه"<sup>(٤)</sup>.

(١) المعلم (٣/٩٢).

(٢) غريب الحديث (٢/١١٢). وانظر: سنن البيهقي (٩/٣٥٢)، والمجموع للنووي (٩/٦٧٩).

(٣) المعلم (٣/٩٢).

(٤) عارضة الأحوذى (٨/٢١٧ - ٢١٨). وانظر: القيس (١/١١٢٥)، والفتح (١٠/٢١٥).

قال ابن القيم: "وهذا مما لا يناله علاج الأطباء، ولا ينتفع به من أنكره، أو سخر منه، أو شك فيه، أو فعله مجربًا، لا يعتقد أن ذلك ينفعه - قلت: وفي بعض هذه القيود نظر - قال: وإذا كان في الطبيعة خواص لا تعرف الأطباء عللها البتة، بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة تفعل بالخاصية، فما الذي ينكره زنادقتهم وجهلتهم من الخواص الشرعية، هذا مع أن المعالجة بهذا الاستغسال مما تشهد له العقول الصحيحة، وتقر لمناسبته"<sup>(١)</sup>. وأطال رَحِمَهُ اللهُ في بيان المناسبة بما قد ينازع في بعضه، ويكفي ثبوت هذا العلاج عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، ولا يلزم أن تظهر مناسبته.

### الطريقة الثانية: طريقة الرقية:

وهذه الطريقة أيسر، لعدم تعلقها بالعائن، وقد أمر النبي ﷺ بالرقية من العين في غير ما حديث، وقد تقدم ذكرها، فأغنى عن الإعادة، بل تقدم ذكر النص على أن العين أولى ما يعالج بالرقية، وقد ذكر ابن القيم جملة الأذكار والرقى في ذلك في كتابه زاد المعاد<sup>(٢)</sup>. وقال: "من جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها، وشدة الحاجة إليها، وهي تمنع وصول أثر العائن، وتدفعه بعد وصوله، بحسب قوة إيمان قائلها، وقوة نفسه واستعداده وقوة توكله وثبات قلبه، فإنها سلاح والسلاح بضاربه".

ومما لم يرد في صحيح السنة ولا هو من الالتجاء إلى الله ما يدخل تحت الأدعية المجربة، فهذا باطل مردود، ومن أمثلة هذا ما أورده ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في

(١) انظر: الزاد (٤/ ١٧١، ١٧٢).

(٢) ينظر منه (٤/ ١٦٨ - ١٧٠).

زاد المعاد<sup>(١)</sup> في هذا الشأن، وعمل به كثير من الراقيين في هذا الزمن، وذكره في مصنفاتهم، قال رَحْمَةُ اللَّهِ: "ومن الرقى التي ترد العين، ما ذكر عن أبي عبد الله الساجي، أنه كان في بعض أسفاره للحج أو الغزو على ناقة فارهة، وكان في الرفقة رجل عائن، قلما نظر إلى شيء إلا أتلفه، فقبل لأبي عبد الله: احفظ ناقتك عن العائن، فقال: ليس له إلى ناقتي سبيل، فأخبر العائن بقوله، فتحين غيبة أبي عبد الله فجاء إلى رحله فنظر على الناقة فاضطربت وسقطت، فجاء أبو عبد الله، فأخبر أن العائن قد عانها، وهي كما ترى، فقال: دلوني عليه، فدل، فوقف عليه، وقال: بسم الله، حبس حابس، وحجر يابس، وشهاب قابس، رددت عين العائن عليه، وعلى أحب الناس إليه: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ \* ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٣-٤]، فخرجت حدقتا العائن، وقامت الناقة لا بأس بها، هكذا ذكره ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ، ولم يعلق عليه، وكذا المحقق. وهو مردود لا يعمل به، وذلك لأمر:

أولها: أنه مروى عن الساجي بغير إسناد، وبصيغة التمريض، ومثل هذا مريض ساقط لا يعتد به.

والثاني: أنه مع ذلك ليس خبراً مرفوعاً، ولا قول صحابي، فلا حجة فيه، ولو صح.

والثالث: أنه مشتمل على جمل لا دلالة على كونها رقية تؤثر في العين، كقوله: حبس حابس، وحجر يابس، وشهاب قابس. ومعلوم أن علاج العين مما

(١) زاد المعاد (٤/ ١٧٤).

عرف عن طريق الوحي، وهذا المذكور ليس وحيًا، فهو سبب غير شرعي، من قبيل تعليق الودع والتمائم لدفع العين.

**الرابع:** قوله: رددت عين العائن عليه، لا فائدة فيه، إذ هو لا يملك ذلك.

**الخامس:** لو قدر أن لها أثرًا، لكان متضمنًا عدوانًا، فلا يجوز، إذ كيف يطلب مع معاقبة الجاني، معاقبة غيره؟ أعني قوله: أحب الناس إليه، ما ذنب هذا؟

**السادس:** قوله: فخرجت حدقتا العائن، يحتمل أحد أمرين؛ أحدهما: خرجتا من رأسه، كما هو ظاهر العبارة، وفي هذا شيان:

أولهما: لم يعهد مثل هذا الأثر بسبب كلام يقوله قائل، بل هذا مخالف لسنة الله الكونية، ومعارض لبدائه العقول، ولو كان مثل هذا صحيحًا لكان الناس لا يزالون يستخدمونه لكيد أعدائهم، بحق، أو بغير حق. والشيء الآخر: كيف يسلك أحد من أهل العلم مثل هذا السبيل، على فرض جوازه عقلاً، أعني كيف يتسبب في نزع عيني معصوم، لا لشيء إلا أنه قد عان ناقته، فإنه لو قتلها، ما صح ذلك في حقه، بل هذا والحال ما ذكر معتدٍ، يلزمه القصاص.

**الأمر الثاني:** الذي يحتمله هذا القول، خروج حدقتي العائن من الناقة، تأكيدًا لسلامتها من العين، وكأن علامة الشفاء من العين إنما تكون بظهور حدقتين تخرج من المعين، على مرأى من الناس، على التفصيل السابق، وهذا باطل بداهة.

**وخلاصة القول:** أن مثل هذا باطل لا يعمل به، وإن ذكره أفاضل أهل العلم، وابن القيم رَحِمَهُ اللهُ من أُمِيزَ أَهْلَ الْعِلْمِ تَحْقِيقًا وَإِتْقَانًا، لكنه غير معصوم، وإنما

العصمة لكتاب الله ورسوله ﷺ، والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

### ✽ الفرع الثاني: علاج الصرع<sup>(٢)</sup>:

إن كان الصرع روحياً فعلاجه بالرقى الشرعية، وعلى رأسها كلام الله تبارك وتعالى. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وهو يتكلم على علاج مس الشياطين: "ومن أعظم ما ينتصر به عليهم، آية الكرسي، فقد ورد في الصحيح<sup>(٣)</sup> أن من قرأها إذا أوى إلى فراشه لا يزال عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح. قال: ومع هذا فقد جرب المجربون الذين لا يحصون كثرة، أن لها من التأثير في دفع الشياطين، وإبطال أحوالهم ما لا ينضب من كثرته وقوته، فإن لها تأثيراً عظيماً في دفع الشياطين عن نفس الإنسان وعن المصروع، وعمن تعينه الشياطين"<sup>(٤)</sup>. فالقرآن أعظم ما تستدفع به الشياطين عن المصروع، وكذلك الأدعية والرقى النبوية التي تقدمت الإشارة إليها. وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "وأما صرع الأرواح، فأئمتهم - يعني: الأطباء - وعقلاؤهم يعترفون به، ولا يدفعونه، ويعترفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية، لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة، فتدفع

(١) أحكام الأدوية د. حسن الفكي ص ٥١٠ - ٥١١.

(٢) الصرع في اللغة الطرح بالأرض، والصرع المجنون. الصحاح ٣/ ١٢٤٣. وأما في الاصطلاح فعرف بأنه نوبات تحدث نتيجة خلل مؤقت في وظيفة الجهاز العصبي، وأما المس فهو أذية الجن للإنسان من خارج الجسد أو داخله أو منهما معاً (فيتنج عنه الصرع غير العضوي). انظر: الصرع د. لطفي عبد الغني، ص ٩، العلاقة بين الجن والإنس د. كمال أدهم، ص ٣٣٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً، ح: ٢٣١١، الفتح (٤/ ٥٦٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٥٥).

آثارها، وتعارض أفعالها وتبطلها، وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه، فذكر بعض علاج الصرع، وقال: هذا إنما ينفع في الصرع الذي سببه الأخلاط والمادة، وأما الصرع الذي يكون من الأرواح، فلا ينفع فيه هذا العلاج".

قال ابن القيم: "وعلاج هذا النوع يكون بأمرين: أمر من جهة المصروع، وأمر من جهة المعالج، فالذي من جهة المصروع يكون بقوة نفسه، وصدق توجهه إلى فاطر هذه الأرواح وبارئها، والتعوذ الصحيح الذي قد تواطأ عليه القلب واللسان، فإن هذا نوع محاربة، والمحارب لا يتم له الانتصاف من عدوه، بالسلاح إلا بأمرين: أن يكون السلاح صحيحاً في نفسه جيداً، وأن يكون الساعد قوياً. فمتى تخلف أحدهما، لم يغن السلاح كثير طائل. فكيف إذا عدم الأمران جميعاً يكون القلب خراباً من التوحيد، والتوكل، والتقوى، والتوجه، ولا سلاح له. والثاني من جهة المعالج، بأن يكون فيه هذان الأمران أيضاً"<sup>(١)</sup>.

### ✽ الفرع الثالث: علاج السحر<sup>(٢)</sup>:

في هذا حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في قصة سحر النبي ﷺ كما روى ذلك البخاري ومسلم في صحيحيهما عنها قالت: سحر رسول الله ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له لبيد بن الأعصم<sup>(٣)</sup>، حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أن كان

(١) زاد المعاد (٤/٦٦، ٦٧، ٦٨).

(٢) السحر في اللغة الأخذة، وكل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر - الصحاح ٢/٦٧٩. وفي الاصطلاح له معنيان الأول: ما لطف ودق. والثاني: ما يقع بخدع وتخييلات بمعاونة الشياطين، فهي عقد وعزائم تؤثر بإرادة الله عزَّجَلَّ في الأبدان والقلوب فتفرق وتمرض. انظر: التفسير الكبير، مفاتيح الغيب للرازي ٣/٢٠٦، والسحر للدميني، ص ١٥.

(٣) لبيد بن الأعصم رجل من بني زريق حليف اليهود، ولهذا قيل له: يهودي، وقيل: بل هو

يفعل الشيء، وما فعله. حتى إذا كان ذات يوم، أو ذات ليلة، وهو عندي دعا الله، ودعاه، ثم قال: «يا عائشة أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ فقال: مطبوب<sup>(١)</sup>. قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة<sup>(٢)</sup>، وجف<sup>(٣)</sup> طلع نخلة ذكر. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان<sup>(٤)</sup>. فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه. فجاء فقال: يا عائشة كأن ماءها نقاعة<sup>(٥)</sup> الحناء، وكأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين». قلت: يا رسول الله

=

كذلك، وقيل: هو منافق، وبنو زريق بطن من الأنصار من الخزرج. انظر: الفتح (١٠/٢٣٦).  
(١) مطبوب: مسحور، يقال: طُب الرجل إذا سُحر، كنوا عن السحر بالطب تفاعلاً، كما كنوا عن اللديغ بالسليم، والطب منه مثلثة الطاء. انظر: الصحاح (١/١٧٠)، وغريب الحديث لأبي عبيد (٣/٤٠٦، ٤٠٥).

(٢) المشط بضم الميم: واحد الأمشاط التي يمشط بها، قاله الجوهري يعني الآلة المعروفة التي يسرح بها الشعر. انظر: الصحاح (١/١١٦٠)، وشرح النووي على مسلم (١٤/١٧٧)، وفتح الباري (١٠/٢٤٠، ٢٣٩). وانظر: المفهم (٥/٥٧٢). والمشاطة ما يخرج من الشعر فتح الباري (١٠/٢٤٢).

(٣) قال أبو عبيد: جف طلعة يعني طلع النخل، وجُفّه وعاؤه الذي يكون فيه. وقال النووي: في أكثر نسخ بلادنا (جب) بالجيم، وبالباء الموحدة، وفي بعضنا (جف) بالجيم والفاء، وهما بمعنى؛ وهو وعاء طلع النخل، وهو الغشاء الذي يكون عليه، ويطلق على الذكر والأنثى، ولهذا قيده في الحديث بقوله: (طلعة ذكر)، وهو بإضافة طلعة إلى ذكر. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/١١٥، ١١٨)، والمفهم (٥/٥٧٢)، وشرح النووي على مسلم (١٤/١٧٧)، وفتح الباري (١٠/٢٤٠)، والصحاح (٢/٨٠٨).

(٤) بئر بالمدينة في بستان بني زريق. انظر: شرح النووي (١٤/١٧٧)، وفتح الباري (١٠/١٤٠).

(٥) النقاعة بضم النون: الماء الذي ينقع فيه الحناء. وكان قد تغير بماء خالطه من الأشياء التي ألقيت فيه. انظر: شرح النووي (١٤/١٧٧)، والفتح (١٠/١٤٠).

أفلا استخرجه؟ قال: «قد عافاني الله، فكرهت أن أثير على الناس فيه شرًا». فأمر بها فدفنت<sup>(١)</sup>.

### وأعظم علاج للسحر: اللجوء إلى الله تعالى وطلب العون منه:

وشاهده من الحديث قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «حتى إذا كان ذات يوم، أو ذات ليلة، وهو عندي دعا الله، ودعاه»، فاستجاب الله تبارك وتعالى دعوته، وأرسل إليه من دله على علاجه، وكذلك ينجي الله المؤمنين، فمن صدق في لجوئه إلى ربه، وأحسن الدعاء، فلينتظر الإجابة من الكريم سبحانه وتعالى، فخير طريق لمعالجة السحر هو اللجوء إلى الله تبارك وتعالى، والاستعانة بالعلاج الإلهي، من الرقى والتعاويد المشروعة، وعلى رأسها كلام الله تبارك وتعالى، الذي من أحسن المعالجة به ضمن العلاج، فإنه لا يتخلف أثره. قال ابن القيم: "وهذه هي أدويته النافعة، فإنه من تأثيرات الأرواح الخبيثة، ودفع تأثيرها يكون بما يعارضها ويقاومها من الأذكار والآيات والدعوات التي تبطل فعلها وتأثيرها، وكلما كانت أقوى وأشد كانت أبلغ، والقلب إذا كان ممتلئاً من الله مغموراً بذكره، وله من التوجهات والدعوات، والأذكار والتعوذات ورداً لا يخل به، يطابق فيه قلبه لسانه، كان هذا من أعظم الأسباب التي تمنع إصابة السحر له، ومن أعظم العلاجات له بعدما يصيبه"<sup>(٢)</sup>.

ويتعلق بهذا: الكلام على حكم النشرة في الفرع التالي.

(١) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب السحر، ح: ٥٧٦٣، النف ح (١٠/٢٣٢)، وصحيح

مسلم (٤/١٧١٩)، كتاب السلام، باب السحر، ح: ٢١٨٩. والمذكور لفظ البخاري.

(٢) زاد المعاد (٤/١٢٦، ١٢٧).

### ✽ الفرع الرابع: حكم النشرة بالسحر:

النشرة هي: ضرب من العلاج والرقية يعالج من كان يظن أن به مساً من الجن، سميت نشرة؛ لأن المريض ينشر بها عنه ما خامره من الداء، أي: يكشفه ويزال.

جاء في مختار الصحاح: "والتنشير من النشرة، وهي كالتعويد والرقية، وفي الحديث أنه قال: فلعل طباً أصابه - يعني: سحرًا - ثم نشره بـ"قل أعوذ برب الناس"؛ أي: رقاها، وكذا إذا كتب له النشرة"<sup>(١)</sup>.

وفي القاموس: "والنشرة بالضم: رقية يعالج بها المجنون والمريض"<sup>(٢)</sup>.

فالنشرة نوع من الرقية، لكن لعلها ارتبطت بعلاج السحر لكثرة استعمالها فيه.

ولذلك قال الإمام ابن الجوزي في تعريفها: "النشرة: حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر"<sup>(٣)</sup>. وعرفها الإمام ابن القيم بمثل ذلك كما سيأتي.

ولما كان أكثر السحرة يحل بعضهم سحر بعض، لجأ كثير من الناس إليهم، وقد حذر أهل العلم من ذلك، وصار منهم من يطلق أن حل السحر لا يكون إلا بسحر لأجل هذا الأمر، والله أعلم. كما نقل عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ:

(١) مختار الصحاح ١/ ٢٧٥.

(٢) القاموس المحيط ٦٢١.

(٣) غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٤٠٨.

"لا يحل السحر إلا ساحر"<sup>(١)</sup>.

وكلام ابن الجوزي المتقدم يفيد ذلك.

إلا أن حل السحر عن المسحور قد يكون بسحر مثله، وهذا هو المنهي عنه، وقد يكون برقى مباحة، فهذا جائز.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "والنشرة: حل السحر عن المسحور، وهي

نوعان:

حَلَّ السحر بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان؛ فإن السحر من عمله، فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يحب فيبطل عمله عن المسحور.

والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة، فهذا جائز

بل مستحب.

وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن: «لا يحل السحر إلا ساحر»<sup>(٢)</sup>.

والنشرة بالسحر محرمة في الشرع، وقد سئل عنها النبي ﷺ فقال: «هي من عمل الشيطان»<sup>(٣)</sup>، وهذا إخبار يفيد النهي الشديد.

وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى جوازها؛ لما فيها من انتفاع المسحور بزوال السحر عنه، وهذا مما ينفع ولا يضر، أما ما يضر فهو المنهي عنه.

وعمدة أصحاب هذا القول تجويز سعيد ابن المسيب رَحِمَهُ اللهُ لذلك.

(١) أخرجه الخطابي في معالم السنن ٤/٢٠٤.

(٢) إعلام الموقعين ٤/٣٩٦.

(٣) رواه أبو داود في الطب - باب في النشرة - رقم ٣٨٦٨، وأحمد في المسند ٣/٢٩٤.

ففي صحيح البخاري: "قال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طب ويؤخذ عن امرأته أيحل عنه أو ينشر؟ قال: لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع الناس فلم ينفعه عنه" (١).

وكذلك ما روي عن الإمام أحمد أنه مال إلى جوازه مع توقيفه فيه (٢).

ولا شك أن حل السحر بسحر مثله هو في الحقيقة تعاطٍ للسحر، والأدلة صريحة في النهي عن ذلك دون تفريق حالة عن حالة، فليس من دليل يبيح لأحد أن يستعمل السحر أو يأتي السحرة.

### الأدلة على تحريم النشرة بالسحر:

١ - حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنِ النَّشْرَةِ، فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» (٣).

قال الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: "وهذا الحديث بين فيه النبي ﷺ حكم النشرة، وأنها من عمل الشيطان، وهذا يغني عن قوله إنها حرام، بل هذا أشد من قوله إنها حرام؛ لأن ربطها بعمل الشياطين يقتضي تقييحها، والتنفير عنها، فهي محرمة، ودلالة النصوص على التحريم ليس أن تقول هذا حرام فقط، بل إذا ذكرت العقوبات، أو قرنت بأمر مكروه عند الله دل ذلك على أنه محرم" (٤).

٢ - أنها من الرقى التي لم يرخص بها النبي ﷺ، بل هي من الرقى الشركية

(١) صحيح البخاري - باب هل يستخرج السحر (فتح الباري ١٠/٢٤٣).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي ١٠/٣٥٢.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد ٢/٧١.

التي تدخل في عموم قوله ﷺ: «إن الرقى والتمايم والتولة شرك»<sup>(١)</sup>، ولقد قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عندما استأذنه في الرقى: «عرضوا عليّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»<sup>(٢)</sup>.

ومعلوم أن السحر فيه من الشركيات ما يجعل الرقية به ملحقة بتلك التي نهى النبي ﷺ عنها.

٣ - عموم الأدلة الناهية عن السحر، والوعيد الشديد المترتب عليه، ولم يأت من النصوص ما يخصص حالة من حالاته بالجواز، ومن أدلة ذلك:

أ - ما ذمه الله تعالى من حال السحر والسحرة، وأنه كفر وتعلم لما يضر ولا ينفع، وأن من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانِ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هُرُوتَ وَمُرُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِن أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۗ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ۗ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ أُشْرِبَهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ ۗ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فهذه الآية تضمنت أموراً:

▪ التصريح بأن تعلمه كفر، قال الشيخ صديق حسن خان: "والآية دليل على أن تعلم السحر كفر، وظاهره عدم التفريق بين المعتقد وغير المعتقد، وبين

(١) تقدم تخريجه (ص ١٤١).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٤٢).

من تعلمه ليكون ساحراً، ومن تعلمه ليقدر على دفعه" (١).

▪ أن السحر ضرر لا نفع فيه، وما كان كذلك فشأنه التحريم.

▪ الحكم على من اشتراه بأن لا خلاق له في الآخرة، وهذا شأن من تولى عن ذكر ربه ولم يرد إلا الحياة الدنيا، وهو الكافر.

▪ واستدل بهذه الآية من يرى كفر الساحر (٢).

ب - وقال تعالى: ﴿...وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]، فنفي الفلاح عن المرء وعيد شديد، يدل على شدة ما هو واقع فيه.

وكذلك في الآية دليل على عدم جواز النشرة؛ لأن الساحر منفي عنه الفلاح حيث أتى، وإذا انتفى الفلاح انتفت المنفعة، فلم يكن في النشرة موجباً لإباحتها.

وعلى كل حال، فالكلام في النشرة من حيث الإباحة وعدمها يجب أن يرجع إلى القاعدة التي جعلها النبي ﷺ في عموم الرقى بقوله: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك» (٣).

فمتى ما كانت النشرة متضمنة شرراً - كالأستعاذة بالجن والشياطين والاستغاثة بهم، وهذا حالها حين تكون بالسحر - فهي داخله في عموم النهي، أما إذا خلت من ذلك فالدليل على إباحتها.

قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ فِي تقرير ذلك: "والقول فيما يكره من النشرة

(١) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، محمد صديق حسن خان الفتوحي ص ٢١.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ١/ ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٤٢).

وفيما لا يكره كالقول في الرقية<sup>(١)</sup>.

### ✽ الفرع الخامس: حكم أخذ الأجرة على القرآن والرقية به وبالآذكار:

تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله تعالى - على جواز أخذ الجعل<sup>(٣)</sup> على الرقية بالقرآن وبالآذكار، واستدلوا: بحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا فِي سَفَرٍ فَمَرُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَلَمْ يَضِيفُوهُمْ، فَقَالُوا لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ رَاقٍ؟ فَإِنْ سِيدَ الْحَيِّ لَدَيْغٍ أَوْ مِصَابٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ؛ فَأَتَاهُ فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَبَرَأَ الرَّجُلَ فَأَعْطَى قِطْعًا مِنْ غَنَمٍ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا وَقَالَ: حَتَّى أَذْكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا رَقِيتُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَتَبَسَّمَ وَقَالَ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ؟ ثُمَّ قَالَ: خَذُوا مِنْهُمْ وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ مَعَكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

فالحديث صريحٌ في جواز أخذ الجعل على الرقية لإقرار النبي ﷺ لهم.

(١) السنن الكبرى ٣٥١/٩.

(٢) نقل الاتفاق: النووي في شرح صحيح مسلم (١٨٨/١٤)، وينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/٤٥٧)، والمغني (١٣٩٨). والإنصاف (٦/٤٤)، وكشاف القناع (٤/١٣).

(٣) الجعل: مأخوذ من جعل يجعله جعلاً. والجعل والجعالة والجعالة: ما جعله له على عمله. وبالفتح الرشوة. وهي في الاصطلاح: أن يقول: من رد عيدي أو لقطتي أو بني لي هذا الحائط فله كذا. ينظر: لسان العرب (٢/٣٠٠ - ٣٠١)، والمقنع مع شرحه المبدع (٥/١١٣).

(٤) أخرجه البخاري حديث رقم (٢٢٧٦ - ٥٧٤٩) كتاب: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على إحياء العرب بفاتحة الكتاب، ومسلم حديث رقم (٥٦٩٧) كتاب: السلام، باب: جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والآذان.

٢ - وبقول النبي ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذا الحديث صريح في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن<sup>(٢)</sup>. وكذلك الرقية<sup>(٣)</sup>.

٣ - وعن خارجة بن الصلت التميمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن عمه أنه أتى رسول الله ﷺ فأسلم ثم أقبل راجعاً من عنده فمر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد، فقال أهله: إنا حُذِّثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تداويه؟ فرقيته بفاتحة الكتاب فبرأ، فأعطوني مائة شاة، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «خذها فلعمري لمن أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق»<sup>(٤)</sup>.

٤ - وعن يعلى بن مرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ ومعها صبي لها به لممٌ فقال النبي ﷺ: «أخرج عدو الله أنا رسول الله»، قال: فبرأ. وفي رواية: ثم قال لها رسول الله ﷺ: «إذا رجعنا فاعلمينا ما صنع»، فلما رجع رسول الله ﷺ استقبلته، قال: فأهدت إليه كبشين وشيئاً من أقط وشيئاً من سمن. قال: فقال رسول الله ﷺ: «خذ الأقط والسمن وأحد الكبشين ورد عليها الآخر»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري حديث رقم (٢٢٧٥) كتاب: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/٤٥٣).

(٣) المغني، ٨/١٣٧.

(٤) رواه أبو داود في سننه وسكت عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٨٩٦) وفي التعليقات الرضية (٢/٤٤٨)، والشوكاني في نيل الأوطار (٦/٣١)، والرباعي في فتح الغفار (٣/١٢٦١).

(٥) رواه أحمد في مسنده (١٧١-١٧٢/٤) حديث ١٧٥٨٤ و ١٧٥٩٩، والبخاري في دلائل

قلت: وفي هذا دليل بين على جواز ما يُعطى للراقي كما فعل النبي ﷺ، حيث أخذ من أم الصبي كبشاً وشيئاً من أقط وشيئاً من سمن.

قلت وفي هذا ما يكفي على جواز أخذ الأجرة كما أقرها النبي ﷺ لصحابته الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفي رواية: «كل؛ لعمرى لمن أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق»<sup>(١)</sup>.

٥ - لأن الحاجة تدعو إلى ذلك إذا لم يوجد متبرع بذلك، فيحتاج إلى بذل الأجر فيه<sup>(٢)</sup>.

٦ - لأنه استتجار لعمل معلوم ببذل معلوم فيجوز<sup>(٣)</sup>.

٧ - لأنه نفع يصل إلى المستأجر، فجاز أخذ الأجرة عليه كسائر المنافع<sup>(٤)</sup>.

٨ - لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية، فجاز للحاجة<sup>(٥)</sup>.

النبوة (٦/٢٢)، والحاكم في مستدركه (٤٢٣٢/٦٧٤/٢) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٩): رجاله رجال الصحيح، وقال البوصيري في مختصر الالتحاق (٩/١٠٧): رواه ثقات، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٦/١٤٦): طريقه جيد، وقال العراقي في تخريج الإحياء (٤/٢٥٥): إسناده جيد، وقال ابن عثيمين في مجموع فتاواه (١/٢٩٧): إسناده ثقات. واللمم: طرف من الجنون. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٤٣).

(١) رواه أحمد في مسنده (٢١١/٥ حديث ٢١٨٨٥)، وأبوداود في سننه وسكت عنه، وصححه

الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٩٠١)، واحتج به ابن حزم في المحلى (٩/٤٩٩).

(٢) المغني (٨/١٣٨).

(٣) مغني المحتاج (١/١٩٥)، والعزیز شرح الوجيز (١/٤٢٤).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٠/٢٠٧).

(٥) الهداية للمرغيناني مع البناية (٩/٣٤٢)، وحاشية ابن عابدين (٩/٦٥).

وسئلت اللجنة الدائمة للإفتاء - وكانت برئاسة الشيخ ابن باز، ونائب الرئيس عبد الرزاق عفيفي وعضوية كل من: عبد الله بن غديان وعبد الله بن قعود رحمهم الله تعالى - فتوى رقم (٢٧٣٤) عن جواز أخذ الأجرة على الرقية، فأجابت: "فعملك جائز وسعيك مشكور ومأجور عليه إن شاء الله ولا بأس بأخذك أجرًا، لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ".

وسئل ابن باز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن ذلك فأجاب: "لا حرج في أخذ الأجرة على رقية المريض لما ثبت في الصحيحين"<sup>(١)</sup>.

### ضوابط أخذ الأجرة على الرقية الشرعية:

١ - الأصل في تعليم القرآن والرقية هو الاحتساب، وعدم أخذ العَوَض عليه، وهو علم الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

قال ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "أما تعليم القرآن والعلم بغير أجرة، فهو أفضل الأعمال، وأحبها إلى الله، وهذا مما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ليس هذا مما يخفى على أحد ممن نشأ بديار الإسلام. والصَّحابة والتَّابعون وتابعو التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقهِ إنَّما كانوا يعلمون بغير أجرة، ولم يكن فيه مَنْ يعمل بأجرة أصلاً... وتعليم القرآن والحديث والفقهِ وغير ذلك بغير أجرة لم يتنازع العلماء في أنه عمل صالح، فضلاً من أن يكون جائزاً"<sup>(٢)</sup>.

٢ - إذا كان ميسور الحال ترك أخذ الأجرة، عملاً بأحاديث المنع، وجعل

(١) مجموع فتاوى ابن باز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١٩/٣٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/٢٠٤ - ٢٠٥).

تعليمه زكاةً لعلمه، أمّا إذا كان غير ميسور الحال فلا بأس أن يأخذ على ذلك الأجرة، عملاً بأحاديث الجواز<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "ومن فرّق بين المحتاج وغيره - وهو أقرب - قال: المحتاج إذا اكتسب بها أمكنه أن ينوي عملها لله، ويأخذ الأجرة ليستعين بها على العبادة؛ فإنّ الكسب على العيال واجب أيضاً، فيؤدّي الواجبات بهذا"<sup>(٢)</sup>.

٣ - إذا جاز للراقي أن يأخذ الأجرة على رقيته مع حاجته إلى هذه الأجرة، فليس معناه أن يستغلّ ظروف الناس وحاجتهم إليه، كأن يكون وحيداً في قرية، أو منطقة ما، ولا منافس له من الرقاة، ويجد إقبال الراغبين في الرقية فيطلب ويغالي في طلبه، ولكن يأخذ بعفاف، ويقنع الكفاف، ولا يعرض الرقية للمساومة.

#### ✽ الفرع السادس: حكم التفرغ للرقية الشرعية وفتح عيادات خاصة بها:

إذا كانت الرقية مشروعاً، وأخذ الأجرة عليها مشروعاً؛ فإن التفرغ لها واتخاذها وظيفة وحرفة لا يجوز عند بعض الباحثين للأموال التالية<sup>(٣)</sup>:

١ - لأن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن سار على هديهم لم ينصبوا أحداً من العلماء للقيام بهذه المهمة، كما نصبوا القضاة والمفتين والمحتسبين وغير ذلك، وإنما كان المريض يقرأ على نفسه إذا قدر على ذلك أو يستعين بأهل العلم ممن يتقنون ذلك.

(١) انظر: الشَّر الداني في فضائل القرآن وأحكامه، إبراهيم المُنَاوي (ص ٨٧).

(٢) المصدر السابق (٣٠/٢٠٧).

(٣) انظر: الرقي على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة للدكتور علي العلياني ٧٥ - ٨٩. بتصرف واختصار.

٢ - ولأن التفرغ للرقية كالتفرغ للدعاء، فلم يرد عن السلف الصلاح ممن دعا لهم الرسول ﷺ أن يُستجاب لدعائهم - كسعد بن أبي وقاص وأويس القرني - أنهم تفرغوا للدعاء للناس، ولم يؤثر عن المسلمين أنهم تراحموا على أبوابهم لطلب الدعاء مع الحاجة إلى ذلك، فلا يجوز التفرغ للرقية واتخاذها حرفة ووظيفة عامة<sup>(١)</sup>.

٣ - ولأن التفرغ للرقية من بعض العلماء يؤدي إلى كثير من المفاسد نتيجة تراحم الناس على بابه، ومن ذلك:

أ- ضياع العلم الشرعي الذي تعلمه وعدم القدرة على مراجعته والتأليف فيه، وذلك لكثرة المرضى الذين يطرقون بابه، فلا يجد الوقت الكافي لمراجعة العلم.

ب - إصابة العالم بالعجب والكبر وغير ذلك من الآفات الخلقية نتيجة تراحم الناس على بابه<sup>(٢)</sup>.

ج - ابتداء كيفية مستحدثة من الرقية لم تكن معروفة عند السلف: كالقراءة على مئات من الناس جميعاً بقراءة واحد والنفث في أوعيتهم جميعاً.

د - إيهام الناس أنه هو الشافي للمرضى، وليس بفضل الله تعالى وفضل القرآن الذي قرأه.

٤ - ولأن فتح باب هذه الحرفة يؤدي إلى تسلق كثير من المشعوذين أسوارها والدخول إليها، ومن ثم تضليل الناس والكذب عليهم واستعمال

(١) انظر: الحكم الجديد بالإذاعة لابن رجب ص ٥٤.

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد ١٨٦، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/٨.

وسائل السحر والكهانة وغير ذلك من الوسائل الجاهلية، فتفسد عقائد الناس. ولذلك يغلق هذا الباب سدًا للذريعة<sup>(١)</sup>.

**قلت:** هذا ما ظهر للباحث د.علي العلياني وفقه الله كما تقدم، والذي يظهر لي أنه لا مانع من اتخاذ وفتح عيادات للرقية الشرعية بالضوابط الشرعية والنظامية، مع الأخذ بالاعتبار متابعة الحسبة والجهات الرقابية ذات الاختصاص لهذه العيادات الخاصة بالجنسين، بدلاً من العمل العشوائي غير منضبط، الذي هدفه في الغالب تحصيل الأموال بأيسر الطرق، ولو بالرقية الشرعية عبر الهاتف والقنوات الفضائية، فطمع فيها الجهلة، وانتشرت العيادات لهؤلاء المعالجين المشعوذين حتى في الأماكن الخالية، والاستراحات البعيدة عن الرقابة والجهات ذات الاختصاص.

إن التنظيم بالطرق الشرعية لأي عمل كان مما نحتاج إليه في عصرنا الحاضر، ومن الأهمية العناية بأمر ديننا والحفاظ على أبداننا، ولا نجعل الطريق مفتوحاً لكل من هب ودب لعمل التجارب في الناس بكل ضارّ ومفسد لعقيدتهم وأبدانهم. مع العناية بالزيارات الدورية للجهات ذات الاختصاص لمعرفة سير عمل هؤلاء الرقاة ومتابعة أوضاعهم بين فترة وأخرى.

وما ذكره الباحث د.علي العلياني في أسباب المنع من تصرفات بعيدة عن المنهج الحق في الرقى الشرعية إنما هي تصرفات بعض المعالجين الجهلة، فلا يعني ذلك غلق الباب بسبب ذلك، بل هذا يؤكد الحاجة إلى التنظيم والإشراف، لكف عبث العابثين، وردع المتطفلين، حتى لا يفتح الباب على مصراعيه، والله المستعان.

(١) انظر: فتح المجيد ١٣٢، ومعارج القبول ١/ ٣٨٢ ومجلة البحوث الإسلامية العدد ٢٥/ ص ٤٠. والرقى في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، ص ٨٦ وما بعدها للدكتور علي العلياني.

## المطلب الثالث

## الضوابط الشرعية للمرقي

أولاً: أن يعتقد المرقي أن الشافي هو الله.

ثانياً: أن يتعاطى المرقي الرقية للعلاج وللوقاية.

ثالثاً: صيانة المرقي للرقية عن الإهانة.

رابعاً: أن يبتعد المرقي عن المعاصي.

خامساً: على المرقي الإيمان بالقضاء والقدر والصبر والاحتساب.

المُرقي هو محل الرقية، وقد ذكر العلماء ضوابط تتعلق بالمرقي؛ ومنها:

✽ أولاً: أن يعتقد المرقي أن الشافي هو الله:

ينبغي على المرقي أن يعتقد اعتقاداً جازماً أن الشافي هو الله سبحانه وتعالى، كما بينت في اعتقاد الراقي؛ لأن ذلك الاعتقاد أنفع علاج له، فإن وجد الراقي إيمان المرقي واعتقاده في ذلك ضعيفاً قواه بإعطائه درساً في العقيدة، يبين فيه أن كمال التلقي للعلاج يحصل بالإيمان بالله تعالى، والإذعان له، والاعتقاد بأنه الشافي ولا شفاء بعده، وأن هذه الرقى لا تؤثر بذاتها، وإنما بقدر الله، ولذا فلا ينتفع بها من أنكرها أو سخر منها، أو شك فيها، أو فعلها مجرباً لا يعتقد أن ذلك ينفعه<sup>(١)</sup>.

(١) بتصرف من الطب النبوي لابن القيم ١٣٤، فتح الباري لابن حجر ٢٠٥/١٠، الآداب الشرعية ٩٨/٣.

✽ ثانياً: أن يتعاطى المرقي الرقية للعلاج وللوقاية من الأمراض:

الرقى يتعاطاها المريض لعلاج الأمراض، فلا يجوز أن يتعاطاها الصحيح للوقاية من الأمراض والاحتراز منها عند الإمام مالك في رواية وأحمد في رواية الخلال<sup>(١)</sup>. لقول عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: "التائم ما علق قبل نزول البلاء، وما علق بعد نزول البلاء فليس بتميمة"<sup>(٢)</sup>؛ أي أن التيممة المنهي عنها ما علقت قبل نزول البلاء، وأما ما علق بعد نزول البلاء، فليس من التائم المنهي عنها.

وخالف في ذلك الشافعية ومالك في رواية أشهب وأحمد في رواية، حيث ذهبوا إلى عدم اشتراط هذا الشرط، فأجازوا الرقية للصحيح والمريض لعموم أدلة جواز الرقية<sup>(٣)</sup>.

والراجح ما ذهب إليه الشافعية ومن معهم من عدم اشتراط هذا الشرط؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما أنه كان يقرأ بالمعوذات قبل النوم احترازاً من الشيطان والجن، ومن الأدلة كذلك على جواز الرقية قبل وقوع البلاء:

١ - ما روى البخاري عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين، ويقول إن أباكما كان يعوذ بهما إسماعيل وإسحاق: «أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة»<sup>(٤)</sup>.

(١) الجامع لابن رشد ٣١٠، القوانين لابن جزي ٤٨٦، الآداب الشرعية لابن مفلح ١/ ٤٦٠.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب التائم ٩/ ٣٥٠، وقال صحيح.

(٣) المراجع السابقة، الإفادة لابن حجر الهيتمي ٧٧، فتح الباري ١٠/ ١٩٦.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب (١٠) (٤/ ١١٨).

٢ - وروى البخاري أيضاً عن النبي ﷺ أنه كان إذا أوى على فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ...﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾، ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات<sup>(١)</sup>.

٣ - وروى مسلم عن النبي ﷺ قال: «إذا نزل أحدكم منزلاً فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لا يضره شيء حتى يرتحل منه»<sup>(٢)</sup>.

٤ - وروى أحمد عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال في أول يومه أو في أول ليلته: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، ثلاث مرات، لم يضره شيء في ذلك اليوم أو في تلك الليلة»<sup>(٣)</sup>.

#### ✽ ثالثاً: صيانة المرقى للرقية عن الإهانة:

ينبغي على المرقى أن يحافظ على الرقى التي يستعملها ويصونها عن الإهانة؛ لأنها تتضمن آيات من القرآن الكريم وأسماء الله وصفاته. وإن كانت سائلاً مقروءاً عليه أعدّ للشرب سمي الله تعالى على كل نفس، وعظم النية فيه، فإن الله يؤتيه على قدر نيته، ويحمد عند الانتهاء، وإن كان معداً للاغتسال فلا يصبه على كنانة، أو في حفرة نجاسة، أو على موضع يوطأ، ولكن يصبه ناحية من الأرض في بقعة لا يطأها الناس، ويحفر حفرة في موضع طاهر ويصبه فيها<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب النفث في الرقية ٧/ ٢٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من سوء القضاء ٤/ ٢٠٨١.

(٣) مسند الإمام أحمد ١/ ٦٦، وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح ابن ماجه، ٢/ ٣٣٢.

(٤) نواذر الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٥.

### ❖ رابعاً: أن يبتعد المرقى عن المعاصي:

ينبغي على المرقى أن يبتعد عن المعاصي صغيرة كانت أو كبيرة في جميع الأوقات، وبخاصة في أثناء العلاج، فلا يستمع للغناء، ولا يتناول الدخان، ولا يهمل في صلاته، وإذا كانت امرأة فلا تتبرج، ولا تخرج كاسية عارية<sup>(١)</sup>؛ فإن فعل الطاعات واجتناب المعاصي من أعظم العلاجات كما قال ابن القيم: "من أعظم علاجات المرض فعل الخير والإحسان، والذكر والدعاء والتضرع والابتهاج إلى الله والتوبة، ولهذه تأثير في دفع العلل، وحصول الشفاء أعظم من الأدوية الطبيعية"<sup>(٢)</sup>.

### ❖ خامساً: على المرقى الإيمان بالقضاء والقدر والصبر على أقدار الله:

فيجب على المسلم أن يسلم لقضاء الله وقدره، خيره وشره، وليعلم علم اليقين أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وليعلم أن ما يحدث في هذا الكون الفسيح إنما هو بقضاء الله وقدره. قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ \* لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣]، وقال ﷺ: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفت

(١) الصارم البتار لوحيه عبدالسلام بالي ص ٨٦.

(٢) الطب النبوي لابن القيم ص ١١٤.

الصحف»<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَكَثِيرَ الصّٰدِرِيْنَ \* الَّذِيْنَ اِذَاۤ اَصَابَتْهُمُ مُصِيْبَةٌ قَالُوۡا اِنَّا لِلّٰهِ وَاِنَّا اِلَيْهِ رٰجِعُوۡنَ \* اُوۡلٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلٰوٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَّاُوۡلٰٓئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُوۡنَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧]، فالحياة مليئة بالآسى والجراح والمصائب، فما تكاد تضحك يوماً إلا وتبكي أياماً، ودار هذه حالها تحتاج إلى مواجهة بسلاح وعدة قوية، وذلك كله بالصبر والاحتساب، فكل مصيبة دون مصيبة الدين سهلة بإذن الله.

ومن أسباب الصبر على المرض: العلم بأن المرض مُقدر من عند الله عَزَّوَجَلَّ فليصبر وليحتسب، قال تعالى: ﴿قُلْ لَن يُّصِيْبَنَاۤ اِلَّا مَا كَتَبَ اللّٰهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَاۤ اَصَابَ مِنْ مُّصِيْبَةٍ فِىۤ الْاَرْضِ وَلَا فِىۤ اَنْفُسِكُمْۙ اِلَّا فِىۤ كِتٰبٍ مِّنۭ قَبْلِۙ اَنْ نَّبْرٰهَا﴾ [الحديد: ٢٢]. وفي الحديث: «كتب الله عَزَّوَجَلَّ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث آخر: «إن أول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب، قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»، وفي لفظ: «اكتب القدر ما كان وما هو كائن إلى الأبد»<sup>(٣)</sup>.

نسأل الله رب العرش العظيم للمسلمين السلامة والعافية في الدنيا والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) رواه الترمذي (٥٦/٩)، وصححه الألباني في سنن الترمذي (١٦/٦) رقم (٢٥١٦).

(٢) مسلم (٢٦٥٣). وأحمد ٤/١١.

(٣) اللفظ الأول لأبي داود (٤٧٠٠) والثاني للترمذي (٢١٥٥) وأحمد (٣١٧/٥).

## المبحث الثالث

### البدع والمخالفات المتعلقة بالرقى

#### وحال الرقاة

أولاً: بلع مكتوب القرآن.

ثانياً: كتابة الآيات على جسم المريض.

ثالثاً: تخصيص رُقَى ليس لها أصل شرعي.

رابعاً: توسد الرقية من القرآن.

خامساً: اعتقاد مشروعية الرقية بتجربتها.

سادساً: تعليق التمام.

سابعاً: امتهان القرآن الكريم في الرقية.

ثامناً: تحريف القرآن الكريم في الرقية.

تاسعاً: تعليق الآيات القرآنية على الجدر للرقية.

عاشراً: الوقوع في المحرمات الشرعية عند الرقية.

حادي عشر: فتنة النساء.

ثاني عشر: تعلق المرضى والمحتاجين بالرقاة.

ثالث عشر: اليأس والقنوط من رحمة الله.

رابع عشر: فتح باب الشعوذة والدجل.

خامس عشر: مما شاع واشتهر من حال الرقاة.

## \* تمهيد:

إن بلاء الأمة - قديماً وحديثاً - يكمن في سوء فهم التنزيل ونصوص الوحي، وما يترتب عليه من سوء التطبيق الذي هو فرع لازم لسوء الفهم. إن التنزيل كان وما زال غصّاً طريّاً محفوظاً من كل تحريف وتبديل وزيادة ونقصان، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وهو غاية في الوضوح.

يقول الإمام البرهاري رَحِمَهُ اللهُ: "واحذر صغار المحدثات من الأمور، فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيراً، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة، كان أولها صغيراً يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظم وصارت ديناً يدان بها، فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام" (١).  
ويقول الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "فالبدع تكون في أولها شبراً، ثم تكثر في الاتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ" (٢).

وإن حال الرقية والرقاة كحال بقية أبواب الدين والإيمان، مما فارق فيه كثير من الناس الحق الذي جاء في كتاب الله وسنة رسوله، واتبعوا غير سبيل المؤمنين من الصحابة ومن تبعهم بإحسان في تحقيقه وتطبيقه، فتنكبوا عن الصراط، وابتعدوا عن نور الوحي.

وقد حصل في الرقى والتعاويد عدد من البدع والمحدثات، أذكر منها ما يلي:

- 
- (١) "شرح السنة" للبرهاري (ص ٦٧)، طبعة دار السلف (١٩٩٧م)، تحقيق خالد الراددي.  
(٢) "مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٢٥) طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف في المدينة سنة (١٩٩٥).

### ✽ أولاً: بلع مكتوب القرآن:

وذلك بكتابة بعض الآيات القرآنية أو التعويذات الشرعية في قرطاس ثم ابتلاعها طلباً للشفاء ببركة القرآن أو التعويد الشرعي.

والتحقيق أن الواجب على المؤمن بأثر الآيات الشرعية والأدعية النبوية أن يتبع هديهما في طلب الشفاء والعافية، ومثل هذا الابتلاع لا مستند له من الكتاب ولا من السنة، وليس هو من عمل الأئمة المهديين والخلفاء الراشدين، فلا يجوز نسبته إلى الرقية الشرعية بحال، بل هو من المحدثات في التعامل مع كلام الله لما يلي:

أولاً: لم يرد في رُقى النبي ﷺ أنه أرشد إلى هذه الطريقة أو فعلها، وهو ﷺ أعلم الناس بكلام الله وتأثيره، وقد رقى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَرُقِيَ.

ثانياً: (الابتلاع للمكتوب) ليس من كفيات الرقية الشرعية، وقد تقدم تعريفها وكيفيتها، فهي بالقراءة والنفث، أو وضع اليد على موضع الألم، أو المسح على الجسد بعد القراءة... وهذه الكيفيات ثابتة بأسانيد صحيحة من عمل النبي ﷺ وإقراره وإرشاده، وأما الابتلاع فهو غير داخل في معنى الرقية الشرعية أو التداوي الشرعي.

ثالثاً: في هذه الكيفية وضع للقرآن في غير موضعه، ومن لازمه ملاقة الآيات لما في المعدة، فيحصل به التقذر والامتهان، وكلام الله يصاب عن مثل ذلك لما له من الجلال والتعظيم.

رابعاً: في تجويز التداوي بهذا الابتلاع بواقع تجربته فتح لباب البدع، فكل سيدعي في باب الرقى ما يرى فيه الشفاء ثم يكون بعد ذلك مشروعاً؟! فإحاطة الرقية بسياج المشروع تمنع دخول المحدث فيها، لاسيما ونحن في زمن

أصبحت دور الرقى ظاهرة في كل بلد!

وقد صرّح العز بن عبدالسلام بتحريم بلع قرطاس كُتب فيه قرآن، لملاقاته النجاسة<sup>(١)</sup>.

أما ما ذكره ابن القيم من الاستشفاء بنحو مكتوب القرآن من داء الحمّى المثلثة وذلك بالكتب على ثلاث ورقات: (بسم الله مرّت)، (بسم الله قرّت)، (بسم الله قلّت) ويأخذ المريض كل يوم ورقة ويجعلها في فمه ويتلّعها بماء<sup>(٢)</sup> = فما ذكره لا يقوم على مستند من الشرع، وفي القول به إقرارٌ لكتاب الحروز والتعاويد الذين يُرشدون مرضاهم إلى جعلها في موضع كذا، أو وضعها تحت الوسادة عند النوم، وغير ذلك من المواقيت الزمانية والمكانية التي لم يأذن بها الله ولا رسوله ﷺ، وكلُّ يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ.

### ❁ ثانياً: كتابة الآيات على جسم المريض:

خصص بعض العلماء آيات معينة تكتب لأعراض مخصوصة ومن ذلك:

١ - كتاب للرّعاف، وذلك أن يكتب على جبهة المريض قوله تعالى:

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَيَكْسِمَاكِ الْقَلْبِي وَغِيَضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

وخصصوا له أيضاً كتابة قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّطُ وَعِنْدَهُ أُمُّ

الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٢) انظر: زاد المعاد ٤/ ٣٢٩، الطب النبوي: ٢٧٨.

(٣) انظر: زاد المعاد ٤/ ٣٢٨، وانظر: الآداب الشرعية ٢/ ٤٤٢.

٢ - كتابٌ لمرض الحزاز<sup>(١)</sup>: قال ابن القيم: "يكتب عليه: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] <sup>(٢)</sup>.

وخصَّصُوا أَنْ يَكْتُبَ لَهُ عِنْدَ اصْفَرَارِ الشَّمْسِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَجَعَلَ لَكُم نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَعْرِفَر لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨] <sup>(٣)</sup>.

٣ - كتابٌ لوجع الضرس: وذلك أن يكتب على الخد الذي يلي الوجع: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿... وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وإن شاء كتب: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي آيِلٍ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١٣] <sup>(٤)</sup>.

٤ - كتابٌ للخراج: وذلك أن يكتب عليه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا \* فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا \* لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥-١٠٧] <sup>(٥)</sup>.  
وذكر غير ذلك من الآيات التي تكتب لأعراض مخصوصة<sup>(٦)</sup>.

وقد نُقِلَ فَعَلَ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ بِهِ عَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ<sup>(٧)</sup> وَابْنِ الْقَيْمِ<sup>(٨)</sup>

(١) الحزاز: مرض يصيب الرأس، انظر: تاج العروس ١٥/١٠٦، مختار الصحاح ١/٥٦، وقد

يكون المقصود به غير ذلك وهو الثآليل (الحزاة).

(٢) انظر: زاد المعاد ٤/٣٢٨.

(٣) انظر: زاد المعاد ٤/٤٢٩.

(٤) انظر: زاد المعاد ٤/٣٢٩.

(٥) انظر: زاد المعاد ٤/٣٢٩، تفسير القرطبي ١١/١٦٣.

(٦) السنن والمبتدعات للقشيري ص ٣٢١.

(٧) انظر: زاد المعاد ٤/٣٢٨، الآداب الشرعية ٢/٤٤٢.

(٨) انظر: زاد المعاد ٤/٣٢٩، ٣٢٨.

وذكره ابن مفلح عن شيخه<sup>(١)</sup>، ولم أقف على دليل يُصرِّح به، ومن قاله لم يذكره دليلًا، فالقول بمنعه هو الأولى لما يلي:

**أولاً:** أن هذه الرقى تتعلق بعبادة شرعها وأقرها النبي ﷺ، ولم يرد في شريعته العمل بها، فلا مستند لهذه الرقى من نصوص الكتاب أو السنة، ولا يمكن أن تضبط الرقى إلا باتباع الأثر فيها.

**ثانياً:** فيه تخصيص لآيات معينة كما تقدم، وكل آية تتعلق بمرض معين وتكتب في جهة معينة، بل ذكروا لبعضها وقتاً معيناً كما ذكر ابن القيم في مرض الحزاز أن يكتب له عند اصفرار الشمس...، ومعلوم أن مثل هذا التوقيت يفتقر إلى دليل، ولا دليل في المسألة! مع كونه توقيتاً لا يعقل معناه!!

**ثالثاً:** فيه وضع للقرآن في غير موضعه، فكتابه في الجبهة توجب السجود عليه وإصاقه في الأرض، والكتابة على الخراج تُعرض المكتوب للإهانة إما لمكان الخراج أو لتقرُّحه وسيلانه على المكتوب، بل نُقل عن من قال بترخيص مثل هذه الكتابة تجويز كتابة آيات الرعاف في جبهة المريض بدم الرعاف<sup>(٢)</sup>، وهذا مناقض لاحترام كلام الله وجلاله، ولم تأت الشريعة بتداوٍ كهذا، ولذا لما ذكره شيخ الإسلام قال: "ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعل الجهال، فإن الدم نجس، فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى"<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً:** استدل شيخ الإسلام وغيره لجوازه بواقع التجربة كما يظهر من

(١) انظر: الآداب الشرعية ٢/ ٤٤٢.

(٢) نُقل عن بعض الأحناف، انظر: الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٦.

(٣) زاد المعاد ٤/ ٣٢٨، الآداب الرعية ٢/ ٤٤٢.

كلامه، إذ قال بعد كتاب الرِّعاف: "كتبته لغير واحد فبراً"<sup>(١)</sup>.

ولا دليل في مثل ذلك؛ لأن الشريعة لا تستمد من التجارب، ولو قيل بوقوعه لفتح باب شر عظيم، كالدعاء عند القبور، فإن أصحاب تلك العبادات يتمسكون بهذه العبادة عند القبور لظهور نتائجها، فهم يزعمون أنه يستجاب لهم، وقد يستجاب لهم، لا لمعنى في القبر، وإنما لمعانٍ آخر كما ذكر شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>. قال الشوكاني: "وقبول دعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجاً"<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك فهم لا يُقرون على عملهم ولا يعتمد على تجاربهم لمخالفتها الشريعة.

فالمستمسك في باب الرقى هو بما جاء في الكتاب والسنة والاعتصام بهما والتوكل على الله وحده في جلب النفع ودفع الضر بل هو أجل مقصود الرقى، وسيأتي مزيد كلام على التجارب في الرقية ومذاهب العلماء فيه - إن شاء الله - في الفقرة الخامسة.

### ❁ ثالثاً: تخصيص رُقى ليس لها أصل شرعي:

من القواعد المقررة أن التخصيص الشرعي مرده إلى الكتاب والسنة في كل أبواب الشرع، فلا يجوز نسبة شيء مخصص إلى الدين وليس له في الدين أصل، وفي باب الرقى ثبت أن النبي ﷺ حصَّ بعض السور في الرقية لخاصية يعلمها الله،

(١) زاد المعاد ٤/ ٣٢٨.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ٤٥٩ - ٤٦٢.

(٣) تحفة الذاكرين: ١٨٣.

كسورة الفاتحة، وذلك في قصة السيّد الذي لدغ فراقه أحد أصحاب النبي ﷺ بالفاتحة، فقام كأنما نشط من عقال، قال النبي ﷺ: "وما يدريك أنها رقية" (١)، وكان ﷺ يرقى بالمعوذات كما في حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا المتفق على صحته (٢)، ولآية الكرسي فضلٌ عام على سائر الآيات، فقد صحّ كونها أعظم آية في كتاب الله (٣).

والذي يُنكر في هذا الباب زعم بعض الرقاة أن لبعض الآيات خصائص لبعض الأمراض، فيُخصص لداٍ معين الرقية بسورة البقرة مثلاً، وربما قيدت القراءة بها في مجلس واحد، أو بفواتح سور القرآن أو بفواتح الحواميم وهكذا، وبعضهم يُقسّم الرقى إلى ثلاثة أقسام: رُقية موجزة، ورُقية متوسطة، ورُقية مطوّلة، ومنهم من يخصّ المرض برقية معينة كقولهم: يُكتب للمرأة إذا عسر عليها ولدها في جام أبيض أو شيء نظيف: بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلُغْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦] (٤) ثم تُسقى منه، ويُنضح ما بقي على صدرها. أو تخصيص الحمى بكتابة قوله تعالى: ﴿يَنَارُ كُوْنِي﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطي في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢١١٥).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٤٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٨٠).

(٤) ذكر ذلك عن الإمام أحمد، ذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ٢/٤٤١، ٣/٩٨، وذكره ابن القيم في الوابل الصيب: ٣٥٢، وفي زاد المعاد ٤/٣٢٧، وفي الطب النبوي ١/٢٧٧، والنووي في الأذكار: ٤٦٣، وصديق حسن خان في نزل الأبرار: ٣٦، ولا يصح فيه حديث عن النبي ﷺ.

بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ \* وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ ﴿٦٩﴾ [الأنبياء: ٦٩-٧٠] (١).

ونحو ذلك من الرقى المخصصة، وهذه الرقى ليس فيها محذور من حيث لفظها لكونها آيات من القرآن أو تعويذات شرعية سالمة من الشرك، إلا أن المحذور فيها هو تخصيصها وانتقاؤها لهذه الأمراض أو حصر الرقية بالآيات الشرعية فيها، وقد وصف الله كتابه كله بالشفاء، فقال سبحانه: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ [يونس: ٥٧]، وتتأكد الرقية بما رقى به النبي ﷺ أو أشار أنه الرقية، كما في سورة الفاتحة والمعوذتين، ثم إن الرقية تعود بعد إرادة الله سبحانه في تأثيرها لصديق الرقي وقوة إيمانه بآيات الله، قال ابن القيم: "ومن عرف هذا كما ينبغي تبين له أسرار الرقى وميز بين النافع منها وغيره... وتبين له أن الرقية براقبها وقبول المحل كما أن السيف بضاربه مع قبول المحل للقطع" (٢). وقال: "وإذا أحسن العليل التداوي به - أي: القرآن - ووضعه على دائه بصدق وإيمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه لم يقاومه الداء أبدًا، وكيف تقاوم الأدوية كلام رب الأرض والسما الذي لو نزل على الجبال لصدعها أو على الأرض لقطعها" (٣).

والحاصل أن ما خصَّ من الرقى مما ليس له أصل، لا تصح نسبة تخصيصه إلى الشريعة وإن صحَّت الرقية به لسلامته من الشرك، وقد أدَّى هذا التخصيص لجمع بعض الآيات في أوراق وتداولها باسم الرقية الشرعية، فجعلوا من الآيات القرآنية في

(١) وانظر: الآداب الشرعية ٢/ ٤٤٠.

(٢) مدارج السالكين ١/ ٥٧.

(٣) زاد المعاد ٤/ ٣٢٢، ٣٢٣.

الرقية فاضلاً ومفضولاً! ومن ذلك: رقية الحامل ورقية السحر ورقية المصروع... وإذا ثبت لبعض الرقاة في بعض الآيات أثراً فإنه لا يصح جعل هذا الأثر من فضائل السورة أو من خصائص الآية، ولا يحق له أن يجعله شرعاً لغيره ما لم يرد لتخصيصه دليل؛ إذ إن التأثير بآية من آي القرآن قد يكون له أسباب أخرى كيقين الراقي والمرقي بشفاء القرآن أو قبول المحل المرقي للقراءة... وفي المقابل فإنه لا يسوغ منع الراقي من الرقية بما يراه من الآيات حتى لو اقتصر على بعضها ما لم يزعم أن لها فضيلة أو خاصية لم ترد بها السنة.

#### ❁ رابعاً: توسد الرقية من القرآن:

يعتقد بعض المسلمين أن توسد المصحف أو شيئاً منه تعويذاً يقي من الشرور، ولم يرد مثل هذا العمل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بل اتفق أهل العلم على المنع من توسد المصحف؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً لكلام الله<sup>(١)</sup>، وكذا كل ما اشتمل على ذكر شرعي، فإنه لا يحل امتهانه بتوسده، وأما ما رُوي في حِرْز أبي دجانة الطويل من أنه شكى إلى النبي ﷺ أذية الجن في داره فدعا بإداوة وقرطاس، وأمر علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكتب، فأملى عليه تعويذاً اشتمل على شيء من القرآن، فأخذه أبو دجانة وحمله على داره وجعله تحت رأسه ونام ليلته فأمن وأحرق الجن... = فهو خبر لا يصح ولا يجوز التعويل عليه، قال ابن الجوزي في الموضوعات: "هذا حديث موضوع بلا شك

(١) انظر: المجموع ٢/ ٨٣، أسنى المطالب ١/ ٦٢، الغرر البهية شرح البهجة الوردية ١/ ١٤٩، البرهان للزركشي ١/ ٤٧٨، الآداب الشرعية ٢/ ٢٧٤.

وإسناده مقطوع... وأكثر رجاله مجاهيل لا يعرفون" (١).

وقد ثبت تعويد النبي ﷺ نفسه بالمعوذات قبل النوم ونفثه في يده ومسح سائر جسده (٢)، وفي الصحيحين من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: "من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه" (٣).

#### ✽ خامساً: اعتقاد مشروعة الرقية بتجربتها:

العمل بالتجريب معناه: أن تتخذ بعض الرُّقى أو الدعوات والتعوذات المخصوصة لعوارض معينة؛ وحجة تعيينها التجربة، مثال ذلك: من يعين قراءة سورة القدر لحفظ المال أو للأمن من اللدغ ثم يقول: تجربتها فوجدت أثرها.

وقد أخذ بعض أهل العلم ببعض المجربات فقالوا بها، منهم المنذري (٤)، وابن عطية (٥)، والقرطبي (٦)، وابن تيمية (٧)، وابن القيم (٨)، وابن الجزري (٩)، والسيوطي (١٠)، وابن عقيلة المكي (١١)، وذكره الشوكاني عن الحاكم والبيهقي

(١) الموضوعات ٢/ ٣٥١، وقد أخرجه بسنده.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٤٦٣٠).

(٣) أخرجه البخاري مع الفتح ٩/ ٩٤ - ومسلم ١/ ٥٥٤.

(٤) انظر: الترغيب والترهيب ١/ ٢٧٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٤٤٥.

(٦) انظر: تفسيره ١١/ ١٦٣.

(٧) انظر: زاد المعاد ٤/ ٣٢٨، الآداب الشرعية ٢/ ٤٤٢.

(٨) انظر: زاد المعاد ٤/ ٣٢٨، ٣٢٩، مدارج السالكين ١/ ٥٧، ٢/ ٥٠٣.

(٩) انظر: عدة الحصن الحصين مع تحفة الذاكرين: ١٨٣، ١٩٩.

(١٠) انظر: الإتيان ٢/ ١١٥٣.

(١١) انظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٠.

والواحدي<sup>(١)</sup>.

ودليل القائلين بالتجربة عموم ما روى مسلم في صحيحه من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٢)</sup>، قال ابن حجر: "وقد تمسك قومٌ بهذا العموم فأجازوا كل رُقِيَةٍ جُرِّبَتْ مَنْفَعَتُهَا وَلَوْ لَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهَا"<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة اعتماد بعض العلماء على المجربات ما ذكر المنذري في الترغيب والترهيب حيث أثبت حديثاً موضوعاً لقضاء الحاجة<sup>(٤)</sup> قال بعد ما ذكر علته: "والاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد والله أعلم"<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر قبل ذلك من رواه من جرّبه فوجده حقاً.

وكذا ما ذكر ابن عطية في قول يحيى بن أبي كثير: "من قرأ سورة يس ليلاً لم يزل في فرح حتى يصبح"، قال: "ويصدق ذلك التجربة"<sup>(٦)</sup>.

وتقدّم تجربة ابن تيمية وابن القيم<sup>(٧)</sup> لكتابة الرقى مما لم يرد له عملٌ أو إقرار نبوي كرقية الرُعاف ووجع الضرس والخراج... قال ابن تيمية في رقية الرُعاف المكتوبة: "كتبتها لغير واحد فبراً"<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: تحفة الذاكرين: ١٨٣.

(٢) سبق تخريجه (ص ١٤١).

(٣) فتح الباري ١٠ / ١٩٥.

(٤) الترغيب والترهيب ١ / ٢٥٧.

(٥) الترغيب والترهيب ١ / ٢٥٧.

(٦) المحرر الوجيز ٤ / ٤٤٥.

(٧) سبق ذكره (ص ٢٠٥).

(٨) زاد المعاد ٤ / ٣٢٨.

وقال القرطبي عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا \* فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا \* لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥-١٠٧]: "قلت: وهذه الآية تدخل في باب الرقى، ترقى بها الثآليل وهي التي تسمى عندنا بـ(البرايق) واحدها (بروقه) تطلع في الجسد وخاصة في اليد، تأخذ ثلاثة أعواد من تبين الشعير، يكون في طرف كل عود عقدة، تُمرُّ كل عقدة على الثآليل، وتقرأ الآية مرّة، ثم تدفن الأعواد في مكان نديّ، تعفن وتعفن الثآليل، فلا يبقى لها أثر، جرّبت ذلك في نفسي وفي غيري فوجدته نافعا إن شاء الله تعالى" (١).

والتحقيق أن إثبات مشروعية العمل بالتجارب لا يجوز ولا يسوغ شرعياً لما يلي:

أولاً: أن استحباب العمل أو اتخاذه ديناً لا يثبت إلا بنصوص الكتاب والسنة، ونتائج التجارب المجردة من دليل الكتاب والسنة لا يجوز نسبتها إلى الشريعة، قال شيخ الإسلام: "وإنما يثبت استحباب الأفعال واتخاذها ديناً بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وما كان عليه السابقون الأولون، وما سوى هذه من الأمور المحدثه فلا يستحب، وإن اشتملت أحياناً على فوائد؛ لأننا نعلم أن مفسدها راجحة على فوائدها" (٢).

وقال الشوكاني: "لا يقول قائل إن ما وقع مجرباً يثبت عن الشارع أو عن أهل الشرع" (٣). وقال: "السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء

(١) الجامع لأحكام القرآن ١١/١٦٣.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم: ٤٦٢.

(٣) تحفة الذاكرين: ١٩٩ (بتصرف يسير).

معتقداً أنه سنة عن كونه مبتدعاً" (١).

وأما حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»، فلا دليل فيه لجواز الرقى المجربة، إنما ينفعه بالأسباب المشروعة كالرقية الشرعية الخالية من الشرك والبدع، قال ابن حجر في رده على المستدلين بهذا الحديث: "وما لا يعقل معناه -يعني من الرقية- لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك" (٢).

**ثانياً:** أن القول بالتجربة استدراك على الشارع واعتماد طريقة في الدين ليس لها أثر شرعي، وهذا هو شأن البدعة، وقد تقدم أن من آثار القول بالتجربة اعتماد بعض الفضائل لسور القرآن كالفرح حتى الصباح بقراءة سورة يس ليلاً ونحو ذلك، وربما جدّت فضائل لسور القرآن لتجربة معينة، وما كان النبي ﷺ ليفرط في بيان فضل كتاب الله وآثاره، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقد بلغ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ البلاغ المبين بشهادة الله في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

**ثالثاً:** في القول بأعمال التجارب ونتائجها هجرٌ للمشروع من العمل، فمن يلجأ في باب الرقى للمجربات وهيئاتها وطرقها فإنه يترك الرقية الشرعية وهيئاتها، لا سيما أن النفس البشرية تتبّع أيسر الطرق للعلاج، والمريض المحتاج قد يُصدّق - مع قلة الإيمان - كل ما يسمع من أبواب العلاج، وما لجأ من لجأ من المسلمين إلى السحرة والمشعوذين إلا بسبب هذا.

(١) المرجع السابق: ١٨٣.

(٢) فتح الباري ١٠/١٩٥.

رابعاً: في القول بنتائج التجربة في الرقية ذريعة للتشكيك في النصوص التي جاءت في الرقية وكونها شفاء، فقد يُرقى المريض رقية شرعية ولحكمة يقدرها الله ويعلمها لا يبرأ من مرضه فيتعلق بالتعاويد المجربة هبثاتها المخصوصة، حتى إذا شاء الله رفع ضره اطمأن قلبه للمجربات دون المشروع، فكانت التجربة هي برهان الرقية والمثبتة له، وفي ذلك تعلق بغير المشروع.

خامساً: القول ببرهان التجربة ذريعة للبدع والشركيات، فأرباب المبتدعة من أهل التوسل بالقبور وعباد الأضرحة والجمادات يعتقدون في شركياتهم أنها تجلب نفعاً أو تدفع ضرراً، أو يعتقدون أن العبادة والدعاء عند أضرحتهم أرجى في القبول، وحجة بعضهم: أنا جربنا الدعاء عند هذا الضريح فوجدناه يستجاب، فاستمروا في صرف هذه العبادة في هذا المكان ببرهان التجربة، وهذا العمل صارف عن المشروع وموجب للوقوع في المحذور، قال شيخ الإسلام: "وبمثل هذه الأمور كانت تُعبد الأصنام"<sup>(١)</sup> فبدأ الشيطان بهم في تعظيم مكان الضريح وصرف العبادة لله، حتى إذا تمكّن منهم صرفهم لعبادة غير الله.

سادساً: القول بالتجارب يُفضي إلى نسبة ما لا يعقل معناه من التداوي إلى الشريعة، والشرع لا يحتمل باطلاً بوجه من الوجوه، فليس من الدين وضع ثلاث لفائف في الفم يكتب فيها البسمة أو التسمية ثم يبتلعها بالماء ليصرف داء الحمى، ولم يرد في الشرع كتابة القرآن على الوجه أو اليدين أو الرجلين لطلب الشفاء، ولم يرد لداء الثآليل تعيين ثلاثة أعواد من تبن الشعير يكون في طرف كل عود عقدة تمر كل عقدة على الثآليل وتقرأ آية: ﴿وَسَأَلُونَا عَنِ الْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]،

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ٣٢٠.

مرة ثم تدفن الأعواد في مكان ندي... إلخ، ولا يخفى ما في هذا التداوي الموضوع من تعريض الآيات القرآنية للامتهان.

**سابعاً:** أن تحقّق المطلوب لأحد العلماء أو الصالحين بآيات معينة أو رُقية محدّدة لا يجوز جعله دليلاً لاستحسان عمله، فقد يقع مطلوبه لما قام في قلبه من صدق التوجه وحسن الرغبة، حتى وإن كان عملاً لم يشرع، كما يحصل ممن يدعو عند القبر فيستجاب له، فإن الداعي قد يكون مضطراً ضرورة لو دعى بها مشرك عند وثن لاستجيب له كما ذكر شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، إلا أن بعض المسلمين يحفظ بعض الأوراد والرقى التي كان يتعوذ بها أحد الصالحين فيحافظ عليها أشد من محافظته على المشروع ويعتقد أنها مشروعة؛ لأن من جمعها وألفها لم يصبه داء أو أنه برئ من مرضه.

**قال شيخ الإسلام:** "ومن هنا يغلط كثير من الناس، فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة أو دعوا دعاءً ووجدوا أثر تلك العبادة وذلك الدعاء، فيجعلون ذلك دليلاً على استحسان تلك العبادة والدعاء، ويجعلون ذلك العمل سنة كأنه قد فعله نبي... خصوصاً إذا كان ذلك العمل إنما كان أثره بصدق قام بقلب فاعله حين الفعل، ثم تفعله الأتباع صورة لا صدقاً فيُضرّون به لأنه ليس مشروعاً"<sup>(٢)</sup>.

**وقد أنكر القول بمشروعية التجربة الشوكاني فقال:** "لا يقول قائل: إن ما وقع مجرباً يثبت عن الشارع أو عن أهل الشرع"<sup>(٣)</sup>، وقال المعلّمي: "والمقصود أن

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ٣٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٣٥٠.

(٣) تحفة الذاكرين: ١٩٩ بتصرف، وانظر: ١٨٣، وانظر: نيل الأوطار ١٠٦/٩.

الاستناد إلى التجربة ليس حجة ولا شبه حجة، ولم يقل بأنه حجة أحد من سلف الأمة ولا أحد من الأئمة والعلماء الراسخين<sup>(١)</sup>، وقال الألباني: "نجاح التجربة لا يكفي للدلالة على شرعيتها ولا بد، أن يكون هناك دليل يؤيد الشريعة وإلا فلا"<sup>(٢)</sup>.

ولما تقدم، فإن باب الرقية باب شرعي يلزم فيه الاتباع والامتثال، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وأما نسبة القول بالتجربة إلى بعض العلماء فهو دليل قاطع على أن الكمال لله ولشرعه، وكلُّ يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ، ولا ندعي العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، وتعظيم الدين وحرماته أحبُّ وأكمل من تعظيم الأشخاص والأقوال.

#### ❁ سادساً: تعليق التمام:

هي التعاويذ التي تعلق على الإنسان وغيره لدفع الآفات والضَّر ورجاء الفرج والبرء، وهي لا تخلو من آيات تُكتب، وربما كان بعضها منفردًا بكتابة سورة أو سور من القرآن دون أدعية، وأحياناً يكتب فيها آيات من كل سورة كآية الكرسي وغيرها، فإذا كتبت أحيطت بجلدٍ صغيرٍ يُعلق على الصدر.

وبعضهم يجعل التميمة بتعليق مصحف صغير، وفي تعليق هذه التمام على

(١) تحقيق البدعة: ٣٣.

(٢) تنبيه الأنام ببدع وضلالات المعالجين بالقرآن لأحمد الزغبى: ٣٦.

اختلافها خلافاً بين السلف من الصحابة والتابعين على قولين<sup>(١)</sup>:

**القول الأول:** جواز تعليق التمام، وممن قال به عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وهو ظاهر ما روي عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وبه قال أبو جعفر الباقر والإمام أحمد في رواية عنه<sup>(٢)</sup>. واستدلوا بدليلين:

**الأول:** حملوا أحاديث النهي عن التمام على ما اشتملت عل الشرك.

**الثاني:** ما روى أبو داود في سننه والترمذي في جامعه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ فِي النَّوْمِ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمْزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونَ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ» وكان عبد الله بن عمرو يلقنهما من بلغ من ولده، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك ثم علّقها في عنقه<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** منع تعليق التمام، وبه قال ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وعبدالله بن عكيم<sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وهو رواية عن أحمد اختارها أكثر أصحابه وجزم بها المتأخرون<sup>(٥)</sup>. واستدلوا بما يلي:

(١) أما التمام التي تشتمل على شركيات وطلاسم فمتفق على تحريمها.

(٢) انظر: فتح الحميد للتميمي ٥١٣/٢، تيسير العزيز الحميد: ١٣٠، فتح المجيد: ١٣٨.

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٤٥١) اللفظ له، وأبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقي، رقم (٣٣٩٥)، وحسنه الألباني في صحيح الكلم الطيب رقم (٣٨).

(٤) هو: عبدالله بن عكيم - بالتصغير - الجهني، أبو معبد الكوفي، سمع كتاب النبي ﷺ إلى جهينة، صلى خلف أبي بكر الصديق، وحدث عنه وعن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، توفي سنة ٨٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٥١١/٣، تهذيب التهذيب ٥/٢٨٣.

(٥) انظر: فتح الحميد للتميمي ٥١٦، تيسير العزيز الحميد: ١٣٠، فتح المجيد: ١٣٨.

أولاً: عموم النهي الوارد في تحريم التمام، وقد ثبت في نصوص عدة؛ منها:

١ - ما خرَّج الشيخان من حديث أبي بشير الأنصاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسولاً أن لا يبقينَّ في رقبة بغير قلادة من وتر أو قلادة إلا قُطعت<sup>(١)</sup>.

٢ - ما روى أبو داود عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتمام والتولة شرك»<sup>(٢)</sup>.

٣ - ما روى الترمذي في جامعه عن عبد الله بن عكيم أن النبي ﷺ قال: «من تعلَّق شيئاً وُكِّلَ إليه»<sup>(٣)</sup>.

قالوا: وهي نصوص عامة لم يرد لها تخصيص، فبقى على عمومها<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: أن المنع منها مع دلالة هذه النصوص فيه سدٌّ للذريعة المفضية إلى تعليق غيرها<sup>(٥)</sup>، أو تعليقها مع تمام التوكُّل عليها.

ثالثاً: أن تعليقها يُفضي إلى امتهائها وقد حوت الآيات، فهي مع من تعلَّقها حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، رقم (٢٧٨٣)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، رقم (٣٩٥١).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٤١).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التعليق، رقم (١٩٩٨)، وصححه الألباني في غاية المرام رقم (٢٩٧).

(٤) انظر: فتح المجيد: ١٣٨.

(٥) المرجع السابق، وانظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ١/ ٩٥ - ٩٨.

(٦) فتح المجيد: ١٣٨.

ولعل هذا القول - والله أعلم - هو الراجح للأسباب التالية:

**أولاً:** قوة أدلتهم وصراحتها وظهور الحجة فيها.

**ثانياً:** أن القول بالمنع هو المتفق مع المشروع؛ إذ لم يرد عن النبي ﷺ أنه أرشد إلى تعليق التمام أو التعويد بها، إنما كان النبي ﷺ يعوِّذ بالقول كما في تعويذه الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>، ولما اشتكى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ترقيه<sup>(٢)</sup> ولم يأمرها بكتابة آياتٍ وتعليقها، يتأكد ذلك مع أحاديث النهي عن التمام، مما يدل أن تعليقها مُحدث.

**ثالثاً:** أن في التمام انصراف توكل القلب على هذه التميمة، فإن مُعلقها لا يكاد ينزعها خوفاً من البلاء، وإن نزعها زعم أن البلاء أدركه، وهذا مخالف لما أمر الله من التوكل عليه وحده ﴿... وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

قيل للإمام أحمد: هل تُعلق شيئاً من القرآن؟ قال: "التعليق كله مكروه ومن تعلق شيئاً وُكل إليه"<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً:** في التعويد بها تعطيل للتعويد الشرعي الذي ثبت عن النبي ﷺ، فالعبد إذا علق تميمة اكتفى بها عن أذكار الصباح والمساء، وعن ذكر نزول المنزل ودخول البيت والخروج منه وغير ذلك.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الآداب الشرعية ٢/ ٤٤٣.

خامساً: في القول بجوازها امتهان لها وقد تقدم.

سادساً: في المنع منها سد للذريعة، قال الشيخ ابن باز: "وهذا أصل عظيم في الشريعة، ومعلوم أنا إذ جَوَّزنا التمام من الآيات القرآنية والأحاديث المباحة انفتح باب الشرك، واشتبهت التميمة الجائزة بالمنوعة، وتعذر التمييز بينهما إلا بمشقة عظيمة، فوجب سدُّ الباب وقفل هذا الطريق المفضي إلى الشرك"<sup>(١)</sup>.

ورجح هذا القول من المتأخرين جمع من أهل العلم، منهم الشوكاني<sup>(٢)</sup>، والشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب والشيخ عبدالرحمن بن حسن<sup>(٣)</sup> والشيخ عبدالرحمن بن سعدي<sup>(٤)</sup>، والشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(٥)</sup> والشيخ عبدالعزيز بن باز<sup>(٦)</sup> والشيخ الألباني<sup>(٧)</sup> والشيخ محمد بن عثيمين<sup>(٨)</sup> وهو الذي تفتي به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء<sup>(٩)</sup>.

ويمكن معه الجواب عن أدلة القائلين بالجواز فيما يلي:

(١) فتاوى الرقى والتمائم: ١٢٨، وانظر: فتح المجيد: ١٣٨، فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٩٥ / ٩٨.

(٢) تحفة الذاكرين: ١٩٩.

(٣) انظر: فتح المجيد: ١٣٨.

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد: ٤٦.

(٥) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم ٩٥ / ٩٨ - ٩٨.

(٦) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٢ / ٣٨٤، ٣٨٥.

(٧) انظر: السلسلة الصحيحة ١ / ٦٤٨.

(٨) انظر: فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ١ / ١٠٧، القول المفيد ١٨٥ / ١.

(٩) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة ١ / ٣٢٠.

أولاً: حملهم نهي النبي ﷺ عن التمايم على ما فيه شرك تخصيص دون مخصص، فلم يرد ما يدل على أن المنهي عنه هو ما اشتمل على شرك! وعلى ذلك تبقى الأدلة على عمومها في تحريم التمايم، قال الشيخ سليمان بن عبد الله في أحاديث النهي عن التمايم: "فإن ظاهرها العموم، فلم يفرق بين التي من القرآن وغيرها، بخلاف الرقى فقد فرق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رويوا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود" (١).

ثانياً: استدلالهم بفعل عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما وتعليقه التعويد في أعناق صغار أبنائه لا يصح؛ لأن الحديث ضعيف، قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: "لم يصح إسناده إلى ابن عمرو؛ لأن فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه، فلا يجوز الاحتجاج به على جواز تعليق التمايم من القرآن؛ لعدم ثبوت ذلك عن ابن عمرو، لاسيما وهو موقوف عليه" (٢).

وبعض المسلمين يعلّق هذه التمايم بصورٍ مختلفة وأغراض متعددة، وينسب هذا التعليق إلى التعويد الشرعي، وهي نسبة لا تصح؛ لأن الشرع لم يأت بصورة من صور هذا التعليق، ومن ذلك:

أولاً: تعليق التمايم على صدور الأطفال، لحفظهم أو خشية العين أو الجن ونحو ذلك، وهو خلاف سنة النبي ﷺ؛ ففي البخاري من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قال: كان النبي يعوذ الحسن والحسين ويقول: «إن أباكما كان يعوذ بها إسماعيل وإسحاق، أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين

(١) تيسير العزيز الحميد: ١٣٠ بتصرف يسير.

(٢) انظر: تعليقه على الكلم الطيب رقم (٣٤) عن أحكام الرقى والتمايم للسحيمي: ٢٥٠.

لامّة»<sup>(١)</sup>، ولم يعوذهما بالتعليق.

ثانياً: تعليق مصحف صغير لقضاء الحوائج ونحوها، قال الشقيري: "فيُجنب الرجال وتحيض النساء، ويدخلون المراحيض والمصحف معلق عليهم، وهذا ممنوع شرعاً"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: تعليق الآيات على المواشي لتحلب لبناً كثيراً أو لتدفع عنها العين ونحوه، وفعله مخالف لنهي النبي ﷺ؛ فقد روى الشيخان عن قيس بن عبيد أن النبي ﷺ أرسل رسولاً وقال: «لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: "قال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار لئلا تصيبها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها؛ إعلماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً، وكذا قال ابن الجوزي وغيره، قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه: «من تعلق تميمه فلا أتم الله له» رواه أبو داود، وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك"<sup>(٤)</sup>.

وأما ما ذكره ابن مفلح أن من كان هارباً من عدوه فليكتب بسوطه بين أذني دابته: ﴿... لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧] "أمنه الله من ذلك الخوف"<sup>(٥)</sup> فإنه

(١) سبق تخريجه (ص ١٤٩).

(٢) السنن والمبتدعات: ٣٣١.

(٣) سبق تخريجه (ص ٢١٩).

(٤) فتح المجيد: ١٣٦، وانظر: الآداب الشرعية ٣/ ١٣٩ - ١٤٢، وفتح الباري ٢١/ ٣١٩، ومعارج القبول ١/ ٣٧٣.

(٥) الآداب الشرعية ٣/ ٦٤، ١٠٠.

ذكره عن ابن عباس ولم يعزه إلى كتاب مسند، فقال: "ذكره ابن عقيل في الفنون" (١) ولم أقف على من ذكره غيره، وليس فيما ذكر ما يُعتمد عليه، والسنة جاءت بخلاف ذلك كما تقدم من قطع الأوتار والتعاويد، مع ما في كتابته على البهائم من امتهانه وتعريضه للنجاسة، والقرآن لم ينزل لمثل ذلك.

**رابعاً:** تعليق المصحف أو بعض آيات القرآن في السيارة للأمن، وهذا مُشاهد في واقع اليوم، وهو من جنس ما سبق، وقد خرّج الدارمي من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «اقرأوا القرآن ولا يغرنكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لن يعذب قلباً وعى القرآن» (٢)، ومراده أن أثر القرآن لمن عمل به ووعاه دون من تحرز بتعليقه أو تزيّن به، ومن كره من الأئمة تعليق المصحف فهو لأجل ذلك (٣)، مع اشتغال هذا التعليق على ثلاثة محاذير:

**الأول:** كون هذا العمل مفضياً إلى هجر القرآن وترك قراءته، فهو في مقدّم السيارة أو آخرها يُمسي ويُصبح دون أن يُفتح، وبعض الناس ينتقي أجمل المصاحف وأغلاها من أجل أن يزيّن به مركبه، وهذه مخالفة أخرى.

**الثاني:** قد يجتمع مع تعليقه أو وضعه لهو أو محرّم كالصور أو الغناء أو الدُّخان، وربما وُضع عليه شيء من تلك المحرمات أو أُغطيها، وفي ذلك امتهان لحرمة المصحف (٤).

(١) المرجع السابق: ٦٤.

(٢) أخرجه الدارمي: كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، رقم (٣١٨٥).

(٣) انظر: المصاحف لأبي داود السجستاني وحاشية المحقق: ٦٦٦، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، وانظر: المتحف في أحكام المصحف: ٢٣٦، ٤٣١، ٤٣٢.

(٤) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبدالرزاق عفيفي ١/١٦٦.

الثالث: فيه ذريعةٌ للتعلُّق بغير الله، فالذي يتخذ المصحف حرزاً يتعلق به في جلب النفع ودفع الضر ويعتقد أنه إذا لم يضحبه في سيارته فسيحدث له مكروه، وهذا محذور شرعي مخالف لأمر الله بالتوكل عليه وحده، وقد اشترط أهل العلم لأسباب التداوي المشروعة أن يعتقد المؤمن أنها لا تنفع ولا تضر بذاتها، بل هي مجرد سبب مشروع والشفاء بيد مشرعه سبحانه.

**فإن قال قائل:** أنا أعتقد أن المسبب والنافع والضار هو الله وحده وأتوكل عليه في ذلك، وإنما علّقت المصحف أو وضعته من باب السبب، قيل: إن هذا السبب لم يشرعه الله ولا رسوله ﷺ، بل صحَّ النهي عنه<sup>(١)</sup>، فلا سبيل إلا باتخاذ الأسباب المشروعة الأخرى كدعاء الركوب وأذكار طرفي النهار، ثم التوكل بعد ذلك على مشرّعها.

**قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:** "وضع المصحف في السيارة للتبرك ليس له أصل وليس بمشروع، أما إذا وضعه في السيارة ليقراً فيه بعض الأحيان أو ليقراً فيه بعض الركاب فهذا طيب ولا بأس"<sup>(٢)</sup>.

**وقال الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٣)</sup>:** "حكم وضع المصحف في السيارة دفعاً للعين أو توقياً للخطر بدعة، فإن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لم يكونوا يحملون المصحف دفعاً للخطر أو للعين، وإذا كان بدعة فإن النبي ﷺ قال: «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: عموم الأدلة المانعة من تعليق التمام: ٤٢٤.

(٢) البدع والمحدثات وما لا أصل له: ٢٦٠. والحديث في سنن النسائي ٣/١٨٨.

(٣) البدع والمحدثات وما لا أصل له: ٢٥٩.

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح ٦/١٥٣ كتاب الجمعة، باب تحقيق الصلاة والخطبة ح (٨٦٧).

### ❁ سابعاً: امتهان القرآن الكريم في الرقية:

المراد بامتهان القرآن الكريم: إساءة التصرف معه بما يتنافى مع عظّمته وجلاله وقدسّيته، فهو كلام رب العالمين، المُنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين. وقد أجمع أهل العلم من السلف والخلف على وجوب احترام القرآن الكريم (المصحف) وتعظيمه وتكريمه، كما أجمعوا على حرمة امتهانه، وأفتوا بكفر من تعمد إلقاءه في قاذورة استخفافاً به وبقدرة وجلالته.

يقول ابن مفلح يرحمه الله: "أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق وتنزيهه وصيانته، وأجمعوا على أن من جحد حرفاً أو زاد حرفاً لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر" (١).

ونقل أيضاً: "اعلم أن من استخفّ بالقرآن أو بالمصحف أو بشيء منه، أو جحد حرفاً منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر أو ثبت ما نفاه أو نفى ما أثبته وهو عالم بذلك، أو شك في شيء من ذلك، فهو كافر بإجماع المسلمين، وكذلك إن جحد التوراة أو الإنجيل، أو كتب الله المنزلة، أو كفر بها، أو سبّها فهو كافر" (٢).

وقد نقل إجماع المسلمين على وجوب صيانة المصحف واحترامه، ولو ألقاه مسلم - والعياذ بالله - في القاذورات صار الملقى كافراً، ونقل تحريم توسّده، بل توسد آحاد كتب العلم حرام (٣).

(١) ينظر: الآداب الشرعية ٢/ ٤١٠، عن أبي زكريا النووي يرحمه الله.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٤١٠، نقله عن القاضي عياض يرحمه الله.

(٣) ينظر: التبيان (ص ١٥٣)، (فصل صيانة المصحف)، وينظر أيضاً: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٢٤٣).

وامتهان المصحف والاستخفاف به من الأمور العقيدية العظيمة التي تؤدي إلى الكفر والعياذ بالله، فقد يقع البعض في ذلك متهاوناً أو متساهلاً بالقرآن الكريم، فيحبط عمله في الدنيا والآخرة.

ومن صور الامتهان والاستخفاف بالقرآن الكريم أن يلقي في القاذورات، أو يوضع تحت الأقدام بقصد الإهانة، أو تمزيقه وإلقاء النجاسات عليه بقصد إسقاط حرمة والاستخفاف به، وكذا رميه، أو تلوينه أو تمزيقه واستخدام النجاسات معه، وفي أثناء القراءة به، بقصد الإهانة وعدم الحرمة.

وقد يحصل مثل هذا من بعض ضعاف النفوس أو الجهلة، في أثناء العمل بخواص القرآن الكريم، وهم يدعون بذلك الإسلام والإخلاص في العمل، ويصدقهم بعض الجهلة بأحكام حرمة القرآن الكريم وقدسيته، فيطيعونهم أوامرهم، أو يفعلون مثل فعلهم، نسأل الله العافية والسلامة.

فالقرآن الكريم أعلى وأجل من هذا كله، وتحقق منفعته لا يكون بهذه الطريقة المحرمة، بل التعامل معه في أعلى درجات الحرمة والتقدير والقدسية، كما دلت على ذلك الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة.

يقول الشيخ حافظ الحكمي يرحمه الله: "تالله ما استهان بكتاب الله أحد من أعدائه استهانة هؤلاء الزنادقة -المدعين الإسلام- به.

والله ما نزل القرآن إلا لتلاوته، والعمل به، وامتهال أو امره، واجتناب نواهيه، وتصديق خبره، والوقوف عند حدوده، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بقصصه، والإيمان به، كلُّ من عند ربنا، وهؤلاء قد عطلوا ذلك كله ونبذوه وراء ظهورهم ولم يحفظوا إلا رسمه؛ كي يتأكلوا به ويتكسبوا به كسائر الأسباب التي يتوصلون

بها إلى الحرام لا الحلال، ولو أن ملكًا أو أميرًا كتب كتابًا إلى من هو تحت ولايته أن افعل كذا، واترك كذا، وأمر من في جهتك بكذا، وانهم عن كذا، ونحو ذلك، فأخذ ذلك الكتاب ولم يقرأه ولم يتدبر أمره ونهيه ولم يبلغه إلى غيره ممن أمر بتبليغه إليه، بل أخذه وعلّقه في عنقه أو عضده، ولم يلتفت إلى شيء مما فيه البتة = لعاقبه الملك على ذلك أشد العقوبة ولسامه سوء العذاب.

فكيف بتنزيل جبار السموات والأرض الذي له المثل الأعلى في السموات والأرض، وله الحمد في الأولى والآخرة، وإليه يرجع الأمر كله، فاعبده وتوكل عليه، هو حسبي لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم<sup>(١)</sup>.

وحول هذا الموضوع، وصور امتهان القرآن الكريم، سئل فضيلة الشيخ محمد العثيمين -يرحمه الله- ما نصه:

هل تجوز كتابة بعض آيات القرآن الكريم، مثل آية الكرسي على أواني الطعام والشراب لغرض التداوي بها؟

الجواب: أولاً: يجب أن نعلم أن كتاب الله عَزَّجَلَّ أعز وأجل من أن يُمتهن إلى هذا الحد، ويتذلل إلى هذا الحد، كيف تطيب نفس مؤمن أن يجعل كتاب الله عَزَّجَلَّ وأعظم آية في كتاب الله وهي آية الكرسي أن يجعلها في إناء يشرب فيه ويُمتهن ويرمى في البيت ويلعب به الصبيان؟!

هذا العمل لا شك أنه حرام، وأنه يجب على من عنده شيء من هذه الأواني أن يطمس هذه الآيات التي فيها، بأن يذهب بها إلى الصانع فيطمسها، فإن لم يتمكن من

(١) ينظر: معارج القبول ٢/٦٣٩، ٦٤٠. وينظر للزيادة: التذكار في أفضل الأذكار، (الباب الثالث والثلاثون) في الآداب التي تلزم حامل القرآن وقارئه من التعظيم للقرآن وحرمة (ص ١٧١).

ذلك فالواجب عليه أن يحفر لها في مكان طاهر ويدفنها، وأما أن يبقئها مبتدلة ممتهنة يشرب بها الصبيان ويلعبون بها فإن هذا لا يجوز، حتى وإن قصد بذلك الاستشفاء؛ فإن الاستشفاء بالقرآن على هذا الوجه لم يرد عن السلف الصالح<sup>(١)</sup>.

### ❁ ثامناً: تحريف القرآن الكريم في الرقية:

المراد بتحريف القرآن الكريم كتابة السور أو الآيات وتكرارها مرات عديدة، بهيئات مختلفة فيجعلون أول السورة آخرها، أو العكس، أو يجعلون أوسطها في الأول، أو في الآخر، وهكذا.

أو تكتب السورة والآيات على هيئة حروف مقطعة، كل حرف على حدة، ويزعمون أن لهذه الهيئة خصوصية ليست لغيرها في تحقيق النفع، أو دفع الضر، أو رفع الأذى، ونحو ذلك.

وأخطر من هذا تحريف السور والآيات القرآنية نفسها بزيادة بعض الألفاظ أو حذفها، فيضيفون على القرآن الكريم من عندهم ما شاءوا، أو يحذفون ما شاءوا، وهكذا.

يقول ابن مفلح - يرحمه الله - حول هذا الموضوع ما نصه:

"وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع الأقطار المكتوب في المصحف الذي بأيدي المسلمين ما جمعه الدفتان من أول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ = كلام الله وحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك، أو

(١) ينظر: الفتاوى الذهبية، إعداد: خالد الجريسي، (ص ٩٧).

بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع، وأجمع عليه أنه ليس بقرآن عامداً بكل هذا فهو كافر<sup>(١)</sup>.

وهذا حال بعض الجهلة الذين يفعلون هذا التحريف بالقرآن الكريم، عند العمل بخواص القرآن الكريم كما يزعمون، أو حال من يصدقهم ويعمل بعملهم، ويزعمون أن لهذه الهيئات من التحريف في القرآن الكريم خصوصية مع مراعاة أحوال الكون والكواكب، ولا شك في تحريم هذا العمل، وأنه في غاية السفه والجهل، ولا يعرف له أصل في القرآن أو السنة المطهرة، ولم ينقل عن أحد من أهل الدين والإيمان.

فخواص القرآن الكريم، وطلب حصول منفعته - على وجه العموم - تؤخذ من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ على ضوء الكتاب والسنة، من غير تحريف أو تبديل، أو اعتقاد في تلك الهيئات والطرق الضالة، والصور المنحرفة، المفضية إلى تحريف كلام الله جل وعلا، المحفوظ بحفظه من تحريف الضالين، أو عبث العابثين.

ومن أشد هذه الصور تحريماً كتابة السورة وحذف بعض الألفاظ منها، ووضع كلمات أخرى ليست من القرآن الكريم، ومن ذلك ما يسمى بحجاب القرينة، حيث بدلوا وغيروا سورة الفيل، وهذا نصها:

ألم تر كيف فعل ربك بالقرينة، ألم يجعل كيد القرينة في تضليل، وأرسل على القرينة طيراً أباييل، ترميهم بحجارة من سجيل، فجعل القرينة كعصف مأكول<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الآداب الشرعية ٢/ ٤١١.

(٢) ينظر: السنن والمبتدعات للشقيري، (ص ٣٣٢).

وأيضاً: ما كتب في علاج رمد العين:

"قل هو الله أحد، إن في العين رمد، احمرار في البياض حسبي الله الصمد، يا إلهي باعترافي في اعتزالك عن ولد، عاف عيني يا إلهي اكفني شر الرمد، ليس لك شريك لا ولا كفواً أحد" (١).

ولا يخفى ما في هذه الصورة والنص المزعوم من تبديل وتحريف كلام الله، عياداً بالله من ذلك.

### ✽ تاسعاً: تعليق الآيات القرآنية على الجدر للرقية:

يتخذ بعض المسلمين في مجالسهم لوحةً يكتب عليها آيات قرآنية وتُعلق في حائط المجلس، وبعضهم يتخذها من خرقة، والغرض من اتخاذها وتعليقها يعود في الجملة إلى أمرين:

**الأول:** أن تتخذ تعويذاً للبيت.

**الثاني:** أن تكون لوناً من ألوان الزينة والرسوم.

ولذا كره أهل العلم تلك التعاليق وذكروها من جملة المحدثات التي شاع عملها بعد زمن التشريع.

قال ابن مفلح: "قال المروذي: سألت أبا عبد الله عن السّتر يكتب عليه القرآن؟ فكره ذلك، وقال: لا يكتب القرآن على شيء منصوب ولا ستر ولا غيره... قال القاضي: إنما يكره ذلك؛ لأن فيه ابتذالاً له ونقصاً من حرمة، فإنه

(١) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

يُفعل به كما يفعل بالمتاع" (١).

وقال القرطبي: "ومن حُرّمته ألا يكتب على الأرض ولا على حائط كما يفعل به في المساجد المُحدّثة" (٢) وذكر أن عمر بن عبدالعزيز رأى ابناً له يكتب القرآن على حائط فضربه (٣).

قال النووي: "مذهبنا أنه يكره نقش الحيّطان والثياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى" (٤).

وذكر الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: أن هذه الكتابات والتعليق كثر في الناس على أوجه متعدّدة (٥)، وذكر أن معلقها لا يخلوا من قصد أحد ستة أمور: الأول: التبعّد لله، الثاني: تعظيم القرآن، الثالث: دفع الشرور، الرابع: التبرُّك، الخامس: تذكُّر القرآن، السادس: العبث والنظر.

ثم ردّ هذه المقاصد بقوله: "فأما إن قصد التبعّد لله لذلك فهو من البدع المُحدّثة التي لم ترد عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ولا عن التابعين، وإن قصد دفع الشرور عنه فإن ذلك ليس وسيلة له، وإنما الوسيلة أن يقرأ الإنسان، ما ورد في السنة بأنه يدفع الشر فيقرأه بلسانه كآية الكرسي، وأما تعليقها أو غيرها من الآيات فلا يغني عنه شيئاً، وإن قصد التبرُّك فإن التبرُّك بالقرآن على هذا الوجه ليس

(١) الآداب الشرعية ٢ / ٢٧٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) التبيان: ١٧٢.

(٥) انظر: البدع والمحدثات وما لا أصل له: ٥٤٦.

مشروعاً، وإنما يكون التبرك بتلاوته نطقاً باللسان وإيماناً بالقلب وعملاً بالجوارح، لقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ \* لِيُؤْفِقَهُمْ أَجْرَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩-٣٠]. فهذه طريقة المؤمنين وهي تلاوة كتاب الله، وأما قصد تذكّر القرآن إذا رآه فإن هذا الأمر إذا طُبّق على الواقع لم يوجد له أثر، فلا يرى أحد من الجالسين يرفع رأسه ليتلو هذه الآية أو ليتذكر ما فيها من الحكم والأسرار، وأما قصد العبث والمنظر فإن القرآن لا ينبغي أن يتخذ عبثاً ومنظراً يكون زينة فقط؛ لأنه أجلُّ شأنًا وأعظم قدرًا من أن يتخذ للزينة والتحلي به في الجدران<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ أن المجالس التي يُعلّق فيها القرآن قد تكون مجالس لغو محرم أو مشتملة عليه كالغيبة أو النميمة أو الكذب، وقد يحصل في بعضها سماع للموسيقى والغناء، فيكون ذلك استهزاء بكتاب الله، حيث يكون معلقاً فوق رؤوس الحاضرين وهم يعصون الله أمام آياته<sup>(٢)</sup>.

وفي ذلك يقول ابن مفلح: "ما أخوفني أن يكون المصحف في بيتك وأنت مرتكب لنواهي الحق سبحانه فيه، فتدخل تحت قوله: ﴿فَنَبِّدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]"<sup>(٣)</sup>.

(١) جزء من خطبة للشيخ نقلها د: الحجيلان في الأحكام الفقهية المتعلقة بالقرآن: ٥٦٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، وانظر: البدع والمحدثات وما لا أصل له: ٥٤٧.

(٣) الآداب الشرعية ٢/ ٣٤٠.

وقد أجابت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في أكثر من فتوى<sup>(١)</sup> بالمنع من كتابة القرآن على الجدر أو كتابته على الساعات الحائطية ونحوها، كما منعت من بيع الخرق والتعليق المشتملة على الآيات أو على الأحاديث النبوية، ومن ذلك قولهم: "ومن كتبه - أي: القرآن - على الجدران أو على خرق تعلق عليها ونحو ذلك زينة أو حرزاً وصيانة للسكان والأثاث وسائر المتاع فقد انحرف بكتاب الله أو بآياته أو بسورة منه عن جادة الهدى، وحاد عن الطريق السوي والصراط المستقيم، وابتدع في الدين ما لم يأذن به الله ولا رسوله ﷺ قولاً أو عملاً، ولا عمل به الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، ولا أئمة الهدى في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بأنها خير القرون"<sup>(٢)</sup>، وفي بيان محاذير تلك الكتابات والمعلقات ذكروا ما نصّه: "لا يجوز اتخاذ هذه الخرق ولا تعليقها في البيوت أو المدارس أو النوادي أو المحلات التجارية ونحوها زينة لها أو تبركاً بها مثلاً؛ للأمر الآتية:

أ - لما في ذلك من الانحراف بالقرآن عما أنزل من أجله من الهداية والموعظة الحسنة والتعبد بتلاوته ونحو ذلك.

ب - لمخالفته ما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فإنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، والخير كل الخير في اتباعهم لا في الابتداع.

ج - سد ذريعة الشرك، والقضاء على وسائله من الحروز والتمايم وإن كانت من القرآن، لعموم حديث النهي عن ذلك، ولا شك أن تعليق هذه الخرق

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة ٤/٤٦ - ٦٠.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ٤/٤٧.

وأمثالها يفضي إلى اتخاذها حروزاً، لصيانة ما علفت فيه، كما دلّ على ذلك التجربة وواقع الناس.

د - ما في الكتابة عليها من اتخاذ القرآن وسيلة لترويج التجارة فيها والزيادة في كسبها، فإنها خرقة لا تساوي إلا ثمناً زهيداً، فإذا كتب عليها القرآن راجت وارتفع سعرها، وما أنزل القرآن ليتخذ آلة ووسيلةً للروج التجاري وزيادة الأسعار، فيجب أن يُرتفع به عن ذلك.

هـ - في ذلك تعريض آيات القرآن وسوره للاستهان والأذى عند الانتقال من بيت إلى آخر، حيث ترمي مع أثاث البيت المتراكم على اختلاف أنواعه، وكذلك عند بلاها فتطرح هذه الخرقة بما فيها من القرآن فيما ينبغي وما لا ينبغي.

وبالجملة: إغلاق باب الشر والسير على ما كان عليه أئمة الهدى في القرون الأولى التي شهد لها النبي ﷺ بالخيرية أسلم للمسلمين في عقائدهم وسائر أحكام دينهم من ابتداء بدع لا يدري ما تنتهي إليه من الشر"<sup>(١)</sup>.

#### عاشراً: الوقوع في المحرمات الشرعية عند الرقية:

المراد بالمحرمات الشرعية هي الأمور التي يقع فيها بعض الناس عند العمل بالرقية وهي محرمة شرعاً، كالتبرج، وكشف العورة، والخلوة المحرمة؛ وسماع الأغاني والمعازف، والتداوي بالمحرّم، ونحو ذلك من المحرمات الشرعية.

فكل هذه الأمور ونحوها من المحاذير الشرعية يقع فيها كثير من الناس حال الانتفاع بنحو القرآن الكريم، أو يطلب منهم بعض الجهلة القيام بها

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٤/٤٨ - ٤٩.

وفعلها، أو قد يظن بعض الجهلة أنها حق، وسبب في الحصول على الانتفاع بالقرآن الكريم في دفع الضر، ورفع الأذى، وتيسير العسير ونحو ذلك.

والمراد هنا التنبيه على وجوب الترفع عن الوقوع في مثل هذه المحرمات، وتنزيه القرآن الكريم وتقديسه عن مثل هذه المحظورات، ووجوب التعامل مع القرآن الكريم والانتفاع بما فيه على ضوء الكتاب والسنة المطهرة، ومنهج السلف الصالح في العمل بخواص القرآن الكريم.

والحاصل أن كثيرًا من الناس يتوسع في هذه المحرمات بحجة حصول المنفعة، وذريعة الوصول إلى المطلوب، والنفس بطبعها ضعيفة إلا من رحم الله، والشيطان حريص كل الحرص على الإضلال والغواية، ومن ثم الوقوع في المحرمات، وفعل المنكرات، نسأل الله العافية والسلامة.

أو قد يظن بعض الجهلة أنه لا يتحقق النفع، ودفع الضر، إلا بالوقوع في المحرم، ويتخذ هذه الوسيلة ذريعة إلى الحرام، والوقوع في المحذور الشرعي.

يقول ابن القيم - يرحمه الله - في المنع من التداوي بالمحرمات:

" روى أبو داود في سننه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا، ولا تتداووا بالمحرم»<sup>(١)</sup>.

وذكر البخاري في صحيحه: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٤)، ولفظ الحديث:

(ولا تتداووا بحرام) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب شرب الحلواء والعسل، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي السنن عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث»<sup>(١)</sup>.

وفي السنن - أيضًا - أنه ﷺ سئل عن الخمر يجعل في الدواء، فقال: «إنها داء، وليست بالدواء»<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضًا: "المعالجة بالمحرمات قبيحة عقلاً وشرعاً، أما الشرع فما ذكرناه من هذه الأحاديث وغيرها، وأما العقل، فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لخبثه، فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيباً عقوبة لها، كما حرمه على بني إسرائيل بقوله: ﴿فِظَلَمُوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، وإنما حرم على هذه الأمة ما حرم لخبثه، وتحريمه له حمية لهم، وصيانة عن تناوله، فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل"<sup>(٣)</sup>.

ويقول أيضًا: "وها هنا سر لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها، فإن شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول، واعتقاد منفعتها، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، فإن النافع هو المبارك، وأنفع الأشياء أبركها، والمبارك من الناس أينما كان هو الذي ينتفع به حيث حلّ، ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها، وبين حسن ظنه بها، وتلقي طبعه لها بالقبول، بل كلما كان العبد أعظم إيماناً، كان أكره لها، وأسوأ اعتقاداً فيها، وطبعه

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٣)، والترمذي في كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التداوي بالمسكر، رقم (٢٠٤٦) من حديث طارق بن سويد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

(٣) ينظر: زاد المعاد ٤/١٥٦.

أكره شيء لها... " (١).

فالمحرمات الشرعية كلها معدومة النفع والبركة، والوقوع فيها يورث الذنب والعقوبة، ومعلوم تمام العلم أن النفع والبركة فيما شرع الله ﷻ وليس فيما حرم الله عز وجل ونهى عنه، وأمر بالبعد عنه.

### ❁ حادي عشر: فتنة النساء:

من أخطر هذه المحاذير - في هذا المبحث - فتنة النساء، فالمرأة كلها فتنة، في صورتها، وجسدها، ومظهرها، قال ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء» (٢).

وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم منكن» (٣).

فليحذر من الدخول على النساء، والخلوة بهن، مع لزوم غص البصر عن محاسن ومفاتن النساء، ومن التساهل على وجه العموم في التعامل معهن في باب

(١) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) الحديث أخرجه البخاري، في كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، حديث رقم (٥٠٩٦)؛ ومسلم في كتاب التذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتنة بالنساء، حديث رقم (٢٧٤٠)، كلاهما من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الحديث أخرجه البخاري، في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات رقم (٨٠)، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرقية، وطلب الانتفاع بها إما على سبيل القراءة، أو الرقية، أو التداوي ونحو ذلك من الأمور التي لا تخفى.

ولا يعني ذكر خطر هذا المحذور - دون غيره - التساهل في باقي المحاذير الأخرى؛ ولكن كان التنبيه على هذا المحذور خاصة من باب الحرص على التذكير به، لكثرة الوقوع فيه، فهو من أوسع أبواب الشيطان في دخوله على الإنسان، والله المستعان.

### ومن نماذج فتوى أهل العلم حول هذا الموضوع (فتنة النساء):

سئل ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: كما تعلمون فإن كثيرًا من الناس يعانون من بعض الأمراض التي لا يجدون لها علاجًا طبيًا فيلجؤون إلى بعض أهل العلم وبعض حملة كتاب الله من أهل التقوى والصلاح ليرقوهم بالرقية الشرعية، وقد يكون المرضى من النساء، ويكون مكان الوجع عندهم في رؤوسهن أو صدورهن أو أيديهن أو أرجلهن، فهل يجوز كشف هذه الأماكن للقراءة عند الضرورة؟ وما هي حدود الكشف - إن كان جائزًا - عند القراءة؟

**الجواب:** إذا كان الأمر كما قلت في السؤال، أن الرجل من أصحاب التقى والصلاح وليس متهمًا في دينه وأخلاقه وقال لا بُدَّ من كشف موضع الألم حتى أقرأ عليه مباشرة فلا بأس بالكشف، ولكن لا بد أن يكون هناك محرّم حاضر بحيث لا يخلو بها القارئ؛ لأنه لا يجوز الخلوة إلا مع ذي محرم<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الفتاوى الذهبية (ص ٩٦).

## ❁ ثاني عشر: تعلق المرضى والمحتاجين بالرقاة:

من أعظم هذه الفتن والشُرور تعلق المرضى والمحتاجين بالرقاة، وخاصة من لا يميزون بين الحق والباطل، ولا بين السني والبدعي، ولا همّ لهم إلا ما هم فيه من أوهام وأمراض، فيعتقدون أن تحقّق الشفاء معلق برقاة بأعيانهم، خاصة بمن يكثر الزحام عليه من الرقاة، مع مدح الناس له، وانتفاع بعضهم به، أو حصول منفعة للبعض وقت القراءة عليهم، فيظن أنها بسبب القراءة، أو تلفظ بعض الجن على لسان من به مس أو صرع، فيعلن خوفه وفزعه من هذا القارئ صادقاً أو كاذباً، والحقيقة أن شفاء ذلك المريض كان مما قدره الله تعالى له في هذا الوقت.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه، أو يرزقوه، أو أن يهدوه؛ خضع قلبه لهم، وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك، وإن كان في الظاهر أميراً متصرفاً بهم، فالعاقل ينظر إلى الحقائق لا إلى الظواهر، فالرجل إذ تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له؛ يبقى قلبه أسيراً لها تحكّم فيه وتتصرف بما تريد، وهو في الظاهر سيدها؛ لأنه زوجها، وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها، تحكّم فيه بحكم السيد القاهر الظالم في عبده المقهور الذي لا يستطيع الخلاص منه. فإن أسر القلب أعظم من أسر البدن، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استعبد بدنه واسترقّ لا يبالي إذا كان قلبه مستريحاً من ذلك مطمئناً. وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقاً مستعبداً متيمماً لغير الله؛ فهذا هو الذل والأسر المحض، والعبودية لما استعبد القلب...، ومن أعظم هذا البلاء إعراض القلب عن الله، فإن القلب إذا ذاق طعم عبادة الله

والإخلاص له؛ لم يكن عنده شيء قط أحلى من ذلك، ولا ألد ولا أطيب" (١).

وقال الإمام ابن القيم: "أعظم الناس خذلاً من تعلق بغير الله، فإن ما فاته من مصالحه وسعادته وفلاحه؛ أعظم مما حصل له ممن تعلق به، وهو معرض للزوال والفوات. ومثل المتعلق بغير الله كمثل المستظل من الحر والبرد ببيت العنكبوت أو هن البيوت" (٢).

وقال أيضاً: "تعلق القلب بغير الله واشتغاله به والركون إليه؛ عكوف منه على التماثيل التي قامت بقلبه، وهو نظير العكوف على تماثيل الأصنام، ولهذا كان شرك عبّاد الأصنام بالعكوف بقلوبهم وهممهم وإراداتهم على تماثيلهم، فإذا كان في القلب تماثيل قد ملكته واستعبدته بحيث يكون عاكفاً عليها؛ فهو نظير عكوف الأصنام عليها، ولهذا سماه النبي ﷺ عبداً لها، ودعا عليه بالتعس والنكس" (٣).

يقول الشيخ حافظ الحكمي - يرحمه الله - حول هذا الموضوع عند كلامه على التماثيل وتعليقها، وتعلق قلوب الناس بها، دون تعلقهم بالله سبحانه وتعالى، الذي بيده الشفاء والخير كله: "ولا شك أن منع ذلك (يعني: تعليق التماثيل التي من الآيات القرآنية) أسدٌ لذريعة الاعتقاد المحذور، لا سيما في زماننا هذا، فإنه إذا كرهه أكثر الصحابة والتابعين في تلك العصور الشريفة المقدسة والإيمان في قلوبهم أكبر من الجبال، فلأن يكره في وقتنا هذا وقت الفتن والمحن أولى وأجدرٌ بذلك، كيف وهم قد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات وجعلوها

(١) مجموع الفتاوى، (١٠/١٨٥ - ١٨٧).

(٢) مدارج السالكين، (١/٤٥٨).

(٣) الفوائد، (ص ٢١٧).

حيلة ووسيلة إليها، فمن ذلك أنهم يكتبون في التعاويذ آية، أو سورة، أو بسملة أو نحو ذلك، ثم يضعون تحتها من الطلاسم الشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتبهم، ومنها أنهم يصرفون قلوب العامة عن التوكل على الله عَزَّوَجَلَّ إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتبوه، بل أكثرهم يرجفون بهم ولم يكن قد أصابهم شيء.

فيأتي أحدهم إلى من أراد أن يحتال على أخذ ماله مع أنه قد أولع به، فيقول له: إنه سيصيبك في أهلك أو في مالك أو في نفسك كذا وكذا، أو يقول له إن معك قريناً من الجن أو نحو ذلك، ويصف له أشياء ومقدمات من الوسوسة الشيطانية، موهمًا أنه صادق الفراسة فيه، شديد الشفقة عليه، حريص على جلب النفع إليه، فإذا امتلأ قلب الغبيّ الجاهل خوفاً مما وصف له حينئذ أعرض عن ربه، وأقبل على ذلك الدجال بقلبه وقالبه، والتجأ إليه وعوّل عليه دون الله عَزَّوَجَلَّ، وقال له: فما المخرج مما وصفت، وما الحيلة في دفعه؟ كأنما بيده الضرر والنفع، فعند ذلك يتحقق فيه أمله، ويعظم طمعه فيما عسى أن يبذله له، فيقول له: إنك إن أعطيتني كذا وكذا كتبت لك من ذلك حجاباً طوله كذا وعرضه كذا، ويصف له ويزخرف له في القول، وهذا الحجاب علّقه من كذا وكذا من الأمراض.

أترى هذا - مع هذا الاعتقاد - من الشرك الأصغر؟ لا بل هو تأله لغير الله، وتوكل على غيره، والتجاء إلى سواه، وركون إلى أفعال المخلوقين وسلب لهم من دينهم، فهل قدر الشيطان على مثل هذه الحيل إلا بوساطة أخيه من شياطين الإنس: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ۗ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٢] (١).

(١) ينظر: معارج القبول ٢/ ٦٣٨، ٦٣٧، بتصرف يسير.

ويقول الشيخ محمد العثيمين يرحمه الله: "قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، جملة شرطية تفيد بمنطوقها أن من يتوكل على الله فإن الله يكفيه مهماته، ويسر له أمره، فالله حسبه، ولو حصل له بعض الأذية فإن الله يكفيه الأذى فلا يبلغ الغاية، والرسول ﷺ سيد المتوكلين ومع ذلك يصيبه الأذى، ولا تحصل له المضرة؛ لأن الله حسبه فالنتيجة لمن اعتمد على الله. والآية تفيد بمفهومها: أن من توكل على غير الله خذل؛ لأن غير الله لا يكون حسبًا كما تقدم، فمن توكل على غير الله تخلى الله عنه وصار موكلاً إلى هذا الشيء ولم يحصل له مقصوده، وابتعد عن الله بمقدار توكله على غير الله" (١).

### ❁ ثالث عشر: اليأس والقنوط من رحمة الله:

إن حسن الظن بالله عزَّجَلَّ من تمام الرضا بقدر الله، فما أصاب الإنسان من قدر الله لزمه الرضا به، والتسليم له، في جميع أحواله وأقواله.

فالكثير من الناس - إلا من رحم الله - يقع في اليأس والقنوط من رحمة الله بكلامه أو أفعاله؛ فتجده يستبعد النفع والظن الحسن بالله تعالى، فيقول: دعوت فلم يستجب لي، وفعلت الأسباب فلم يقدر الله الخير لي، إلى غير ذلك من الأقوال والأفعال التي توقع العبد في اليأس والقنوط من رحمة الله، نسأل الله العافية والسلامة.

وقد يحصل هذا لمن يعمل بالرقية الشرعية، ثم لا يتحقق له ما يريد من رفع للضر، أو دفع للأذى، أو جلب للمنفعة، فيقول: فعلت هذا بالقرآن الكريم، فلم

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد ١٩٦/٢. وينظر للزيادة أيضاً: ١٨٥/٢ - ١٨٩، باب

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾.

أحصل على ما أريد! فيقال لمثل هذا:

الواجب حسن الظن بالله، والرضا بقدر الله، وعدم اليأس والقنوط من رحمة الله، مع تمام العلم أن الله عند ظن عبده به، قال ﷺ: «قال الله تعالى: إنا عند ظن عبدي بي...» الحديث<sup>(١)</sup>.

يقول ابن القيم - يرحمه الله - عند هذا الحديث: "يعني ما كان في ظنه فإني فاعله به، ولا ريب أن حسن الظن إنما يكون مع الإحسان، فإن المحسن حسن الظن بربه أنه يجازيه على إحسانه ولا يخلف وعده، ويقبل توبته..."<sup>(٢)</sup>.

ويقول - أيضًا - في هذا الموضوع: "وأكثر الناس يظنون بالله غير الحق ظن السوء فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم، ولا يسلم عن ذلك إلا من عرف الله، وعرف أسماءه وصفاته، وعرف موجب حمده وحكمته، فمن قنط من رحمته، وأيس من روحه، فقد ظن به ظن السوء"<sup>(٣)</sup>.

ويقول أيضًا: "فأكثر الخلق بل كلهم - إلا ما شاء الله - يظنون بالله غير الحق ظن السوء، فإن غالب بني آدم يعتقد أنه مبخوس الحق، ناقص الحظ، وأنه يستحق فوق ما أعطاه الله"<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَيَحذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمُ﴾ رقم (٧٤٠٥)؛ ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله، رقم (٢٦٧٥)، كلاهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: الجواب الكافي (ص ٣٣).

(٣) ينظر: زاد المعاد ٣/٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/٢٣٥.

فلا تيأس عبدالله من رحمة الله، وانتظر الفرج، واليسر بعد العسر، يقول ربنا جل وعلا: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا \* إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، يقول السعدي - يرحمه الله - عند هاتين الآيتين: "بشارة عظيمة، أنه كلما وُجد عسر وصعوبة فإن اليسر يقارنه ويصاحبه، حتى لو دخل العسر جحر ضب، لدخل عليه اليسر، فأخرجه كما قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]."

وتعريف (العسر) في الآيتين، يدل على أنه واحد، وتنكير (اليسر) يدل على تكراره، فلن يغلب عسر يسرين<sup>(١)</sup>.

#### ❁ رابع عشر: فتح باب الشعوذة والدجل:

من أعظم الفتن والمفاسد أيضًا: أنها فتحت بابًا للمشعوذين والدجالين الذين يمارسون هذه المهنة بأنواع الدجل والشرك والاستعانة بالجن والشياطين، إلى غير ذلك من أساليبهم وترهاتهم وخرافاتهم، مما يزيد في صد الناس عن الحق، واللجوء إلى الله تعالى، والاطمئنان إليه، والتعلق به سبحانه وتعالى، وبالمقابل يحملهم على التعلق بالشركيات والوثنيات وجميع المحرمات، طلبًا للاستشفاء ورفع البلاء عن أنفسهم ومحبيهم، دون اعتبار المشروع أو التمييز بين ما يباح وما يحرم، الأمر الذي ينافي أو يقدرح في توكلهم على الله تعالى، ومن ثم ينقص من توحيدهم أو ينقضه والعياذ بالله.

قال الأستاذ الدكتور عبدالله الطيار عند حديثه عن المشعوذين والدجالين ما

نصه:

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٤/ ١٩٧٩.

## "من أهم الصفات التي نراها في هؤلاء المعالجين هي:

- ١- ادعاء معرفة الغيب؛ حيث يخبرون من يعالجون عن أمور غيبية يكذبون في غالبها، وقد يصدقون في قليل منها بتقدير الله تعالى، وهذا ينافي قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].
- ٢- الاستعانة بالجن والشياطين؛ وذلك بعد طاعتهم فيما يأمرونهم به من شركيات، كوضع المصحف تحت القدم والسير عليه، أو الاستنجاء باللبن، أو سب الله تعالى، أو الكفر به، وغير ذلك من الأشياء التي يأتي بها من يتعامل مع الجن، وكل هذا ينافي الإيمان لقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].
- ٣- الكذب على المرضى، وذلك بإخبارهم بأشياء غير حقيقية تنافي الواقع، كمن يخبر المريض بأن فلاناً من أسرته هو الذي قام بعمل السحر له، أو أن هذا المريض معمول له عمل، وغير ذلك من الأمور.
- ٤- تركهم للصلوات مع المسلمين في بيوت الله، حيث إن غالبهم لا يصلون في المساجد، وكيف يصلون لله وهم كافرون به والعياذ بالله.
- ٥- تلبسهم بأشياء مخالفة للفطرة الإنسانية، كإطلاقهم شواربهم وشعور رؤوسهم حتى تطول، وترك أظافرهم، فإذا نظرت إليهم فكأنهم أشباح شياطين.
- ٦- الإتيان بحركات غريبة، واستعمالهم البخورَ ذا الرائحة الكريهة، وإظلام الغرفة التي يجلسون فيها مع المرضى.
- ٧- الإنفراد بالنساء بدون محارم.
- ٨- طلب ذبح بعض الحيوانات أو الطيور ذات الأشكال الغريبة، وعدم ذكر

الله عليها.

٩- أخذ الأموال الكثيرة من المرضى.

ومن أخطائهم:

- ١- لا يحسنون القراءة.
- ٢- البحث عن الكسب المادي.
- ٣- عدم درايتهم بحالة المريض الحقيقية.
- ٤- التشخيص الكاذب الذي يخالف حالة المريض الأصلية.
- ٥- الاطلاع على عورات النساء ككشف وجه المرأة، ولمس أجزاء من جسدها.
- ٦- صعق المريض بالكهرباء.
- ٧- تحضير بعض الأشياء لمجلسه مثل جلد الذئب وغيره.
- ٨- ادعاء قتل الجنى، وهل قتله أمر سهل؟ ثم إذا كان مسلماً فما حكم قتله، وما هو المستند في ذلك؟

كيفية معرفتهم، والحذر منهم:

هناك علامات ودلالات يعرف بها هؤلاء ممن يغرق في هذا المستنقع الآسن، وحتى لا يذهب المسلم ضحية هؤلاء فيخسر بذلك دينه وعقيدته وماله، فإني أعرض بعض العلامات التي يستدل بها على هؤلاء الأثمين، ومن ذلك:

١- السؤال عن اسم الأم، وهذا هو الأصل عندهم، وربما سألوا عن اسم أبيه للتمويه.

٢- طلب أثر من آثار المريض كالغتر، أو الثوب، أو غطاء المرأة أو غير

ذلك مما يرتبط بالمريض.

٣- التمتمة بكلام غير معروف ولا يفقه معناه، وربما قرأ المشعوذ بعض آي القرآن ليموه على الناس.

٤- إعطاء عزائم وتمائم وأحجبة تحتوي على حروف مقطعة، وعلى مربعات، وبعض الرسومات، وربما كتب معها شيئاً من القرآن لإيهام المقابل أن ما يقوم به هذا المشعوذ من الشرع.

٥- طلب أمور تخالف الشرع، كطلب عدم مس الماء مدة معينة، أو عدم الاغتسال، أو اعتزال الناس.

٦- إعطاء المريض بعض الأشياء ليقوم بدفنها في المنزل أو مكان معين<sup>(١)</sup>. ويقول الشيخ وحيد بالي: "إذا وجدت علامة واحدة من هذه العلامات في أحد المعالجين فهو ساحر بلا أدنى ريب، وهذه العلامات هي:

١- يسأل عن اسمه واسم أمه.

٢- يأخذ أثراً من آثار المريض (ثوب - قلنسوة - منديل - فانلة...).

٣- أحياناً يطلب حيواناً بصفات معينة ليذبحه ولا يذكر اسم الله عليه، وربما لطنخ بدمه أماكن الألم من المريض، أو يرمي به في مكان خرب.

٤- كتابة الطلاسم.

٥- تلاوة العزائم والطلاسم غير المفهومة.

٦- إعطاء المريض حجائباً يحتوي على مربعات بداخلها حروف أو أرقام.

(١) الرقية الشرعية وجهالات بعض المعالجين، ص ٢٢ وما بعدها.

٧- يأمر المريض بأن يعتزل الناس مدة معينة في غرفة لا تدخلها الشمس ويسميتها العامة: (الحِجبة).

٨- أحياناً يطلب من المريض ألا يمسه ماء لمدة معينة غالباً تكون أربعين يوماً، وهذه علامة تدل على أن الجن الذي يخدم هذا الساحر نصراني.

٩- يعطى المريض أشياء يدفنها في الأرض.

١٠- يعطى للمريض أوراقاً يحرقها ويتبخر بها.

١١- يتمم بكلام غير مفهوم.

١٢- أحياناً يخبر الساحر المريض باسمه واسم بلده ومشكلته التي جاء من أجلها.

١٣- يكتب للمريض حروفاً مقطعة في ورقة (حجاب) أو في طبق من الخزف الأبيض ويأمر المريض بإذابته وشربه<sup>(١)</sup>.

ومما هو منتشر بين المشغوذيين والسحرة عمل الطلاسم السحرية وكتابة الحروف والأرقام بأشكال هندسية، وطرق مختلفة ومن ذلك:

ب	ط	د	١٢	
ز	هـ	ج		٣٢
و	ا	ح		١٧

وهذه الطريقة باطلة من أربعة وجوه<sup>(٢)</sup>:

(١) الصارم البتار، ص ٧٧.

(٢) الرد المبين (ص ١٦٢).

أولاً: أنه ليس لها أي دليل من الشرع.

ثانياً: أنها تستعمل كحجاب يعلق مع المريض، وهذه في الشرع تسمى تميمة، والتيممة هي الشيء الذي يعتقد فيه الإنسان النفع والضرر من دون الله، فعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «فقد أشرك».

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: "قوله ﷺ: «من تعلق تميمة»؛ أي علقها متعلقاً بها قلبه في طلب خير أو دفع شر"<sup>(٢)</sup>.

وجاء في قرّة العيون: "وهذا الحديث فيه التصريح بأن تعليق التمام شرك لما يقصده من علقها لدفع ما يضره أو جلب ما ينفعه"<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أنها فيها إهانة للقرآن من حيث طريقة الكتابة، وحذف كلمات من الآيات وكتابتها بطريقة غامضة.

رابعاً: أن هذا كله عبارة عن طلسم من السحر، والدليل لهذا كتابة هذه الحروف المتفرقة التي لا يفهم معنى لها وبهذه الكيفية، فهذا كله موجود في كتب السحر<sup>(٤)</sup>.

ومن طرقهم في العلاج بالسحر:

(١) رواه أحمد (٤/١٧٤٤٠)، وتقدم تخريجه.

(٢) نقلاً عن كتاب فتح المجيد ص ١٠٢.

(٣) نقلاً عن هامش فتح المجيد ص ١٠٢.

(٤) الرد المبين على بدع المعالجين ص ١٦٢.

أ- إمساك الجزء المريض، أو تدليكه مع تلاوة تعازيم، ورقى خاصة تنفث على المريض أو في فمه<sup>(١)</sup>.

ب- تعليق سن ثعلب، أو هرة، للتحصن من الجن<sup>(٢)</sup>.

ج- تعليق الحلي لمدة سبعة أيام على الملسوع<sup>(٣)</sup> ليفيق معافى<sup>(٤)</sup>.

د- تعليق كعب الأرنب، لضمان عدم الإصابة بالعين أو السحر<sup>(٥)</sup>.

هـ- إذا خيف على الرجل من الجنون عن طريق الأرواح الشريرة، فإنهم يعالجونه بتنجيسه، وذلك بتعليق الأقدار عليه، وأنفع ما يفيد من الأقدار عظام الموتى<sup>(٦)</sup>، وإذا ما أصيب الرجل فعلاً بالجنون، فإنه يعالج بضربه بالعصا، وسقيه بعض الأشربة السحرية، وتدليك جسمه وغسله، ثم إدخاله غرفة مظلمة مع نوع من البخور يتبخر به، وتعلق عليه تمائم وأحجية<sup>(٧)</sup>.

ن- استخدام نباتات وأعشاب معينة، يستخرج منها الساحر أدوية،

(١) جواد علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - ج - ٦ - ٧٤٣.

(٢) شهاب الدين أحمد النويري (٦٧٧هـ - ٧٧٣هـ) نهاية الأدب في فنون الأدب - ج - ٣ - ص ٢٤. بلوغ الأدب في معرفة أحوال العرب - ج - ٣ - ص ٣٢٥.

(٣) الملسوع: الذي لسعته العقرب والحية، انظر: محمد بن أبي بكر الرازي: (ت ٦٦٦هـ) مختار الصحاح، (ص ٥٩٧)، لمزيد من الاطلاع انظر: لسان العرب ابن منظور - ج - ٨ - ص ١٨.

(٤) شهاب الدين أحمد النويري. المرجع السابق ص ١٢٤، انظر: نصرت عبدالرحمن: فوائد من أوابد العرب، منقولة من كتاب، نثر الدر للوزير منصور بن الحسين الآبي ت (٤٢١هـ) ص ٧٨٦.

(٥) شهاب الدين النويري - المرجع السابق - ص ١٢٣.

(٦) أنظر محمود شكري الألوسي. المرجع السابق. ص ٣١٩.

(٧) أنظر جواد علي - المرجع السابق، ص ٧٤٢ - ٧٤٣.

تستخدمها الزوجة بوضعها سرّاً في شراب زوجها لشربه، فيبقى حبها مشتعلًا في قلبه.

و- وللوصول إلى الغاية السابقة، يستعين الساحر أيضًا بالجمر، بأن يقرأ عليه، ثم يرميه في الممرات التي يمر بها الرجل المراد سحره<sup>(١)</sup>.

ي- استخدام التولة، وتكون إما خيطًا يقرأ عليه الساحر، أو قرطاسًا يكتب عليه شيئًا من السحر للمحبة بين المرأة وزوجها<sup>(٢)</sup>.

٣- استخدام (السلوان) لمعالجة العاشق من عشقه، وهو عبارة عن شيء من تراب قبر، أو خرزة شفافة تدفن في الرمل حتى تسود، ثم تستخرج وتسحق، أو يحكها العاشق بماء، ثم يشرب ماءها، أو يغتسل به، فيسلو، ويصبر، وقد يكتفي بصب ماء يصب على الخرزة، أو تسحق فيه، أو تحك به يسمى السلوان<sup>(٣)</sup>.

### ومن المخالفات والشركيات عند هؤلاء المشعوذين:

- تعليق الودعة وما شابهها<sup>(٤)</sup>، والودعة: أصداف تخرج من البحر أو ما شابهها يتقى بها من العين<sup>(٥)</sup>.

- تعليق القلائد المحلاة بالخرز الأزرق، أو الحدائد التي على شكل هلال،

(١) انظر: جواد علي - المرجع السابق، ص ٧٤١.

(٢) أبو الطيب محمد آبادي، والحافظ ابن قيم الجوزية - عون المعبود شرح سنن أبي داود. تحقيق: عبدالرحمن عثمان، م ١، ص ٣٦٧.

(٣) انظر: جواد علي - المرجع السابق - ص ٧٤٢.

(٤) العين حق، للشيخ أحمد الشميمري ص ٨٤.

(٥) انظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ١٢٤.

أو السبع العقود السليمانية، أو ناب ضبع، أو عظم من نسر، أو ما شابه ذلك، على الصبيان والحيوانات، يدعون أنها حرز من العين.

- تعليق الأوتار على رقاب الدواب أو أيدي الأطفال ورقابهم وأرجلهم ردًا للعين. وقد روى البخاري ومسلم عن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسولاً أن «لا ييقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قُطعت»<sup>(١)</sup>.

- تعليق صور القروذ أو وضع حدوة حصان أو حمار أو تعليق سنابل من الحنطة أو غيرها، ووضع كف من نحاس بداخله عين إنسان<sup>(٢)</sup>، كل ذلك على أبواب البيوت والدواب والسيارات، مما هو من حال الجاهلية المنهي عنه أشد النهي، وقد يصل إلى حد الشرك الأكبر عند بعضهم حين يعتقد فيه أنه هو الذي يدفع حقيقة الضرر والسوء<sup>(٣)</sup>.

- اتخاذ الخواتم المحلاة بالخرز الأزرق يكتب عليها بعض الألفاظ، مثل خاتم سليمان، أو ألفاظ أخرى كي ترد العين وتقي شرها.

- تبخير وذر الملح في أنحاء البيت الجديد طردًا للجن وإسقاطاً لأثر العين.

- تعليق الجماجم ورؤوس الحيوانات في البيت والزرع لدفع العين، وهذا ما يفعله أشباه المشركين مستدلين بالحديث المردود أنه ﷺ أمر بالجماجم في

(١) أخرجه البخاري ١٤١/٦ ومسلم (١٦٧٢).

(٢) الكف يمثل عندهم خمس آيات بسورة الفلق، كل أصبع يمثل آية، أما العين التي بداخله فهي عين الحاسد، فيقولون خمسة في عين الحسود فترد عينه، انظر: فتح المجيد (٢٤).

(٣) انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي الهامش ص ١٢٤.

الزرع من أجل العين<sup>(١)</sup>.

- تبديل ذكر الله عزَّوجلَّ والتبريك بألفاظ غريبه دخيلة يُعتقد أنها ترد أثر العين، مثل قولهم: خمسة وخميسة في عين الحسود<sup>(٢)</sup>، أو قولهم: أمسك الخشب<sup>(٣)</sup>.

- الصلاة على النبي ﷺ اعتقاداً أنه يرد العين ويسقط أثرها، وهذا من المحدثات في دين الله، التي قد تصل إلى الشرك الأصغر إن اعتقد قائلها أن ذكر اسم الرسول ﷺ أو الصلاة عليه تضر وتنفع.

- رسم دائرة من الكحل على الجبين أو وشم الكف أو الوجه؛ اعتقاداً بأن ذلك يرد العين، لذلك نهى عنه الرسول ﷺ عند ذكر العين، قال ﷺ: «العين حق»، ونهى عن الوشم<sup>(٤)</sup>.

### ومن فتاوى اللجنة الدائمة:

عن حكم ذبح حيوانات بأوصاف معينة لعلاج أمراض معينة:

السؤال: يقال لبعض الناس: طبيب عربي، وقد يؤتى بالمريض إليه مثل

(١) الحديث رواه البزار وهو ضعيف جداً، النهج السديد، ص ٩٦.

(٢) خمسة وخميسة في عين الحسود: المقصود بها خمس آيات سورة الفلق، فبدل أن يقرؤها تجدهم يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، فيقولون هذه المقالة اختصاراً، انظر: العين حق ص ٨٥.

(٣) أمسك الخشب: أصلها من عبادة الأشجار الهندية القديمة، فقد كان الهنود يقدسون الأشجار، فإذا خافوا من شر تمسكوا بها أو بأي شيء صنع من خشب؛ لاعتقادهم أنها تدفع الضرر عنهم. انظر المرجع السابق ص ٨٥.

(٤) أخرجه البخاري ٢٠٣/١٠ في الطب باب العين حق.

مريض من جان أو غيره، فيأمرهم الطبيب بذبح نوع من الدجاج، كأن يقول: لون الديك أسود أو أبيض، ويوضع دمه على الإنسان، وقد لا يذكر اسم الله عليه، فما حكم الإسلام فيه؟

**الجواب:** "الذبح لغير الله شرك أكبر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ. وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، وقد لعن النبي ﷺ من ذبح لغير الله، ويحرم إتيان مثل هذا من المشعوذين والكهنة ونحوهم ممن يفعل الشركيات، كما يحرم سؤالهم وتصديقهم" (١).

❁ **خامس عشر:** مما شاع واشتهر من حال الرقاة من البدع والمخالفات، ما يلي (٢):

▪ منهم: من توسع في تقنين العيادات بتحديد المواعيد وإعطاء تذاكر الدخول، وتحديد الأسعار والتكاليف، وعدد الجلسات اللازمة، ومدة العلاج، وكيفيات استعمال الدواء وأوقاته وأحواله، وإعطاء الوصفات من: مياه وعسل وزيت وأعشاب وحبوب وملح وغيرها من الأشياء، وتوزيع الجداول لأنواع القراءات والأمراض.

(١) اللجنة الدائمة (٥٨٩٥).

(٢) انظر: الرقي الشرعية بن التنزيل والتطبيق د/ فلاح مندكار مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت العدد ٦٧. وللاستزادة: بدع وأخطاء ومخالفات شائعه للشيخ أحمد السلمي - مكتبة المعارف ص ٥٠. والرد المبين على بدع المعالجين ص ١٧١، ومهلاً أيها الرقاة - ص ١٣٣.

▪ ومنهم: من يجمع العشرات وربما المئات من المرضى والمتمازيين في المكان الواحد، ثم يقرأ ما زعموه (القراءة والرقيّة الجماعية) مستخدماً مكبر الصوت، وربما عن طريق جهاز التسجيل، خاصة إن كان لا يحسن القراءة والحفظ، أو بحجة أن حسن الصوت والأداء أوقع في الأثر على الجن والأرواح الشريرة.

▪ ومنهم: من يذكر تقسيماً وتحديداً لمواطن خروج الجن من الأنس، وتحديداً للأضرار الناتجة عن ذلك، فيزعم مثلاً: أنه إن خرج من فتحة الأذن أصمها، أو خرج من عين المريض أعماها، أو من جهة رأسه أصابه الخبل، أو من دبره فكذا وكذا... إلخ، ثم يقوم هو بتحديد موقع خروجه، فيأمره أن يخرج من جهة قدميه أو قدمه اليسرى، ولا أدري لماذا لا يصاب بالعرج أو الشلل من جراء ذلك، قياساً على تقسيماتها السابقة.

▪ ومنهم: من يستخدم موادّ كيميائية وأحماضاً حارقة، أو تركيبات وخلطات من مواد يحتفظ بعناصرها لنفسه، كبعض الأعشاب والزيوت والحبوب وغيرها، أو أنياب بعض الوحوش أو جلودها أو محنطاتها، كل ذلك يزعمون أنه طارد للجن، قاهر له وقاتل.

▪ ومنهم: من توسع كثيراً بإجراء حوارات مع بعض الجن ومقابلات يتجاذب فيها أطراف الأحاديث عن الأمور الغيبية، وأسئلة خاصة عن أحوالهم، وربما عن كيفية أصابتهم الإنس، ثم أمرهم بالخروج وتهديدهم، وأخذ العهد عليهم بما يزعمونه عهد سليمان النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إلى غير ذلك من الهراء الكثير، والأخبار الغيبية، وتحديد الساحر والعائن والحاسد الذي تسبب بهذه الأمراض، ومصدره في ذلك؛ إخبار الجن له، ومعلوم أن الأصل عدم تصديقهم.

▪ ومنهم: من اشتهر بين الناس ببعض الأوصاف والألقاب المثيرة، ترويضاً لعيادتهم وجذباً للعامة والمرضى لهم دون غيرهم، مع فرحهم بتلك الألقاب والأوصاف التي لا تخلو من تركية للنفس، فضلاً عن الكذب والدجل مثل: طارد الجان، قاهر الشياطين، وملك الرقاة... إلخ.

▪ ومنهم: من يجالس النساء في ساعات متأخرة، ويتلمس مواضع المرض بزعمه ويتحسس تحرك الجن في جسدها، أو يضع يده على رأسها وربما مع التحريك. ومنهم من يطلب من المرأة أن تضع عينها في عينه لا تفارقه بحجة التأثير على الجني أو تخويفه، أو يضغط بيده على بطنها أو صدرها أو موضع عفتها بحجة التضييق على الجني وغيره، فضلاً عن تكشف العورات حين اضطراب كثير من النساء وتحركهن بفعل الجن بزعمهم، مما هو من دواعي الفتنة ومقدمات الوقوع في المحرمات والعياذ بالله، هذا كله، عدا ما يسلكه بعضهم من تعمد الخلوة ببعضهن. ولعل بعض هذه الأمور تكون أمام محارمهن وذويهم ولا يحركون ساكناً.

▪ ومنهم: من يتفنن ويجهتد في زيادة الوهم عند المرضى باستعمال الخنق بالضغط على الأوداج، الأمر الذي يحبس الدماء عن المخ حتى يفقد المريض وعيه لثوان معدودة، وأهل المريض أو المرضى الآخرون يرون ذلك فيؤمنون بأنه الجن، وأنه الصرع، ولحظات المس والدخول والخروج، أو الاتصال بالعالم الآخر إلى غير ذلك من الخرافات والأوهام، ثم ما يلبث أن يعود إليه وعيه فيكبر ويهلل الراقي، ويهلل الجميع وسط ذهول المريض الذي يصاب بصدمة ويتساءل عما حدث له، فيطلب منه الراقي التهليل والتكبير والتحميد، وكأنه قد سلك به أول طريق العلاج والخلاص من آثار الجن وغيره.

▪ ومنهم: من يستعمل أساليب أخرى توهم المرضى وتزيد أهل الوهم وهمًا وأهل الوسوسة وسوسةً، يشعرون بالحاجة الماسة إلى الراقي والقارئ، وأنه لا غنى لهم عنه، وعن حضور مجالسه والدفع له، ومن أساليبهم في ذلك إخبارهم بالمغيبات وادعاء الخوارق مثل: حرق الجن المتلبس، أو صرعه، أو قتله، أو رد السحر على الساحر بإصابته، أو بالتفريق بين الجن وأهله وعشيرته بحبسه أو نفيه، والأغرب أن بعض هؤلاء يستخدم مشرطاً أو إبرة يوخز بها مريضه أو مريضته في جهة أصابع القدمين أو أنامل اليدين أو غير ذلك لإخراج شيء من الدم ليستدل به على قتل أو جرح الجن!

▪ ومنهم: من يستعمل الضرب - بحجة مشروعيته - فيتوسع بالضرب في أماكن متفرقة من جسد المرأة متلمسًا عورتها ومفاتنها، ومتحسسًا ما يستحسنه من جسدها، إشباعًا لرغبته وكبحًا لجماح شهوته.

▪ ومنهم: من يستعمل الصعق الكهربائي بكشف مواطن من جسد المرأة وربط الأسلاك بها استعدادًا لتمرير التيار بها للتضييق على الجن أو إحراقه بزعمهم.

وقد سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ عن حكم استعمال الخنق والضرب لمن يعتقد أن فيه جنًا؟

فأجاب رفع الله درجته: "هذا يفعله بعض الناس، والذي ينبغي تركه، لأنه قد يتعدى عليه ويضره على غير بصيرة، ولقد ورد عن بعض الأئمة فعل ذلك مثل الضرب، وهذا يحتاج إلى نظر؛ فإن الضرب أو الخنق قد يترتب عليه هلاك المريض، والمشروع والمعروف هو القراءة فقط بالآيات والدعوات الطيبة وهذا هو الذي ورد عن النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، ولا نعرف منهم أنهم

كانوا يضربون.

أما فعل بعض العلماء فليس بحجة؛ لأن هذا فيه نظر، فقد يأتي إنسان يدعي الرقية والطب ويؤذي الناس بالضرب والخنق، وربما قتله وهو يريد نفعه، فالواجب عدم فعل ذلك وعدم التعرض لهذا الخطر العظيم، ولو كان خيراً لبيته النبي ﷺ وبينه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم هذا في الغالب تخرصات، فقد تفضي إلى هلاك المريض<sup>(١)</sup>.

أما استخدام الكهرباء فخطرها عظيم فإن أثرها وضررها قد يعم البدن جميعه أو معظمه، ولا تقاس على الضرب المحدود الأثر والأذى.

يقول الدكتور/ حلمي عبد الحافظ داود<sup>(٢)</sup>:

التيار الكهربائي عند مروره في جسم الإنسان يمكن أن يؤدي إلى نوبات صرع متكررة، وأيضاً إلى توقف عمل القلب وضخ الدم إلى الجسم، وبعد انتهاء التيار قد يحدث موتٌ مفاجئ ناتج عن عدم انتظام ضربات القلب، ويمكن حدوث شلل في الأعصاب الخارجية في الأطراف العلوية والسفلية.

فأقول: إن استخدام الكهرباء ضرره متحقق الوقوع أكثر من ضرر وجود الجن، فلا يدفع الضرر الأعظم المتحقق الوقوع، بالضرر الأقل الذي في وقوعه نظر.

وقد سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز عن استخدام الكهرباء في علاج

(١) مجلة البحوث عدد (١٥٤٣) في ١٣/١/١٤١٧.

(٢) استشاري أمراض عصبية في مجمع الرياض الطبي. انظر: مهلاً أيها الرقاة ص ٧٩.

## المسّ

فقال رَحْمَةُ اللَّهِ: "لا أعلم له أصلاً"<sup>(١)</sup>.

وأما ما يتعلق بالخنق فيقول الدكتور/ حلمي عبد الحافظ داود: "قد يؤدي الخنق إلى:

١ - إغلاق مجاري الهواء العليا عن طريق الضغط على الحنجرة، وذلك يؤدي إلى انقطاع مفاجئ في كمية الهواء المتدفقة إلى الرئتين، وبالتالي عدم أكسدة الدم وانخفاض كمية الأكسجين الموجودة في الهيموجلوبين، وبالتالي نقص الأكسجين المتدفق على الدماغ من خلال الدم، مما يؤدي إلى الموت اختناقاً.

٢ - إغلاق شرايين الدم التي تحمل الدم إلى الدماغ (الشريان السباتي الأيمن والأيسر) مما يؤدي إلى ما يسمى بالموت الدماغى، عند انقطاع تدفق الدم أكثر من ثلاث دقائق، ويكون بصورة تلف في خلايا الدماغ.

وفي بعض الأحيان قد يحدث جلطة في المخ تؤدي إلى شلل نصفي كامل بسبب انفصال بعض جلطات الدم الموجودة على جدران الشريان"<sup>(٢)</sup>.

ومن المخالفات أن بعضاً ممن يرقى بالرقية الشرعية يقرأ مرة واحدة وينفث على عدة أوعية جوالين للمياه أو الزيت، والبعض منهم يقرأ على خزان مياه المنزل أو ما يسمى بالوايت، ويقدمه للمرضى بعد ذلك! وقد أفتى ابن جبرين

(١) من تعليقاته على محاضرة "الرقى وأحكامها" لمعالي الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله.

(٢) انظر: مهلاً أيها الرقاة ص ٨١ وما بعدها.

رَحْمَةُ اللَّهِ فَقَالَ: لا صحة لهذا العمل، ولا يقرّون على مثل هذا العمل، ولا تفيد هذه الرقية عادة إلا أن تكون قليلة كإناء أو اثنين يقرأ الآية ثم ينفث في هذا ثم هذا، ويقرأ الآية الأخرى وينفث في هذا ثم هذا.

فأما قراءته في عدة جوالين أو أوعية فلا أظنه يفيد، وبطريق الأولى قراءته في خزان الماء أو الوایت، والغالب أن هؤلاء قصدهم كسب المال والاحتیال على تحصيله بهذه الظواهر، وهو محرم عليهم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ومن فتاوى اللجنة الدائمة حول بعض المخالفات في الرقى:

"بسم الله الرحمن الرحيم"

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛ فقط اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والمرفق به المحضر المعد من قبل مندوب فرع وزارة الشؤون الإسلامية ومندوب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقصيم، والمحال إلى اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (١٣٩/س) وتاريخ (٨/١/١٤١٨هـ) وقد تضمن المحضر عدة فقرات أجابت اللجنة عنها بما يلي:

❖ الفقرة الأولى: (القراءة على ماء فيه زعفران، ثم غمس الأوراق فيه، ثم تجفيفها، ثم حلها بعد ذلك بماء ثم شربها).

الجواب: القراءة في ماء فيه زعفران ثم تغمس الأوراق في هذا الماء، وتباع

(١) الفتاوى الذهبية ص ٤٨.

على الناس لأجل الاستشفاء بها: هذا العمل لا يجوز ويجب منعه؛ لأنه احتيال على أكل أموال الناس بالباطل، وليس هو من الرقية الشرعية التي نص العلماء على جوازها: هي كتابة الآيات في ورقة أو في شيء طاهر كتابة واضحة، ثم غسل تلك الكتابة وشرب غسيلها.

❖ الفقرة الثانية: (مدى صحة تخيل المريض للعائن من جراء القراءة، أو طلب الراقي من القريب أن يخيل للمريض من إصابة بالعين).

الجواب: تخيل المريض للعائن أثناء القراءة عليه، وأمر القارئ له بذلك، هو عمل شيطاني لا يجوز؛ لأنه استعانة بالشياطين، فهي التي تتخيل له في صورة الإنسي الذي أصابه، وهذا عمل محرم؛ لأنه استعانة بالشياطين؛ ولأنه يسبب العداوة بين الناس، ويسبب نشر الخوف والرعب بينهم، فيدخل في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

❖ الفقرة الثالثة: (مسّ جسد المرأة - يدها أو جبهتها أو رقبتها - مباشرة من غير حائل، بحجة الضّغط والتّضييق على ما فيها من الجان، خاصّة أن مثل هذا اللمس يحصل من الأطباء في المستشفيات/ وما هي الضوابط في ذلك).

الجواب: لا يجوز للراقي مس شيء من بدن المرأة التي يرقئها؛ لما في ذلك من الفتنة، وإنما يقرأ عليها بدون مس. وهناك فرق بين عمل الراقي وعمل الطبيب، لأن الطبيب لا يمكنه العلاج إلا بمسّ الموضع الذي يريد أن يعالجه، بخلاف الراقي، فإن عمله - وهو القراءة والتنفث - لا يتوقف على اللمس.

❖ الفقرة الرابعة: (وضع أختام كبيرة الحجم مكتوب فيها آيات أو أذكار، منها شيء مخصص للسحر، ومنها ما هو للعين، ومنها ما هو للجان، ثم يغمس

بالختم ماء فيه زعفران، ثم يختم على أوراقٍ تُحل بعد ذلك وتُشرب).

**الجواب:** لا يجوز للراقي كتابة الآيات والأدعية الشرعية في أختام تغمس بماء فيه زعفران، ثم توضع تلك الأختام على أوراقٍ ليقوم ذلك مقام الكتابة، ثم تغسل تلك الأوراق وتُشرب؛ لأن من شرط الرقية الشرعية نية الراقي والمرقي الاستشفاء بكتاب الله حال كتابته.

✽ **الفقرة الخامسة:** (شمُّ جلد الذئب من قبل المريض بدعوى أنه يُفصح عن وجود جان أو عدمه، إذ إن الجان - بزعمهم - يخاف من الذئب وينفر منه ويضطرب عند الإحساس بوجوده).

**الجواب:** استعمال الراقي لجلد الذئب لكي يشمه المصاب حتى يعرف أنه مصاب بالجنون: عمل لا يجوز؛ لأنه نوع من الشعوذة والاعتقاد الفاسد، فيجب منعه بتاتاً.

وقولهم: (إن الجني يخاف من الذئب) خرافة لا أصل لها.

✽ **الفقرة السادسة:** (قراءة القرآن أثناء الرقية بمكبر الصوت، أو عبر الهاتف مع بعد المسافة، والقراءة على جمع كبير في آن واحد).

**الجواب:** الرقية لا بد أن تكون على المريض مباشرة، ولا تكون بواسطة المكبر، ولا بواسطة الهاتف، لأن هذا يُخالف ما فعله النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأتباعهم بإحسان في الرقية، وقد قال ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد).

✽ **الفقرة السابعة:** (الاستعانة بالجان في معرفة العين أو السحر، وكذلك تصديق الجني المتلبس بالمريض بدعوى السحر والعين والبناء على دعواه).

**الجواب:** لا تجوز الاستعانة بالجن في معرفة نوع الإصابة ونوع علاجها؛ لأن الاستعانة بالجن شرك، قال عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وقال عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُحْشِرُهُمُ جَمِيعًا يَلْمَعُشَرُ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَلْهِنَا الَّذِي أَجَلْتَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَانِكُمْ خَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وعنى استمتاع بعضهم ببعض: أن الإنس عظموا الجن وخضعوا لهم واستعاذوا بهم، والجن خدموهم بما يريدون وأحضروا لهم ما يطلبون، ومن ذلك إخبارهم بنوع المرض وأسبابه مما يطلع عليه الجن دون الإنس، وقد يكذبون فإنهم لا يؤمنون، ولا يجوز تصديقهم.

❖ **الفقرة الثامنة:** (تشغيل جهاز التسجيل على آيات من القرآن لعدة ساعات عند المريض، وانتزاع آيات معينة تخص السحر، وأخرى للعين، وأخرى للجان).

**الجواب:** تشغيل جهاز التسجيل بالقراءة والأدعية لا يُغني عن الرقية؛ لأن الرقية عمل يحتاج إلى اعتقاد ونية حال أدائها، ومباشرة للنفث على المريض، والجهاز لا يتأتى منه ذلك.

❖ **الفقرة التاسعة:** (كتابة أوراق فيها القرآن والذكر وإصاقها على شيء من الجسد كالصدر ونحوه، أو طيها ووضعها على الضرس، أو كتابة بعض الحروز من الأدعية الشرعية وشدها بجلد، وتوضع تحت الفراش أو في أماكن أخرى، وتعليق التمام إذا كانت من القرآن والذكر).

**الجواب:** إصاق الأوراق المكتوب فيها شيء من القرآن أو الأدعية على

الجسم أو على موضع منه، أو وضعها تحت الفراش ونحو ذلك لا يجوز، لأنه من تعليق التمام المنهي عنه بقوله ﷺ: «من تعلق تميمة فلا أتم الله له»<sup>(١)</sup>. قوله ﷺ: «إن الرقى والتمام والتولة شرك»<sup>(٢)</sup>.

✽ الفقرة العاشرة: (بعض الأدعية لم ترد مثل: حجر يابس، شهاب قابس، ردت عين الحاسد عليه وعلى أحب الناس إليه).

الجواب: هذا الدعاء لا أصل له، وفيه عدوان على غير المعتدي، فلا يجوز استعماله؛ لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٣)</sup>.

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء"<sup>(٤)</sup>.



(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٤) (١٦٩٥١).

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٨٨٣) وابن ماجه (٣٥٣٠).

(٣) رواه مسلم (١٧١٨) (١٨).

(٤) ينظر: بدع وأخطاء ومخالفات شائعة ص ٥١. وقرار هيئة كبار العلماء رقم ١٣٩/س وبتاريخ ١٤١٨/١/٨هـ.

## الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد؛ فلقد توصلت في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- الرقية الشرعية هي ما كان من الآيات القرآنية والأدعية المشروعة لطلب الشفاء.

- الرقية الشرعية مشروعة ما لم يكن فيها شرك، فقد رقى رسول الله ﷺ نفسه وغيره، وأقر الصحابة عليها.

- الرقية الشرعية مندوبة في حق الراقي، وجائزة في حق المرقي، ومكروهة في حق المسترقي من حيث كمال التوكل.

- من الضوابط العامة للرقية الشرعية سلامة الاعتقاد والمقصد، وصدق التوكل على الله، واعتقاد أن النفع والضرر بيد الله، مع بذل الأسباب من الدعاء والأوراد الشرعية.

- يشترط في الراقي أن يكون مسلمًا عدلًا نقيًا، عالمًا بطرق المعالجة بالرقية الشرعية.

- يجوز أخذ الأجرة على الرقية الشرعية، مع مراعاة عدم استغلال حاجة الناس.

- لا مانع من فتح عيادات متخصصة للرقية الشرعية للجنسين بالضوابط الشرعية، مع متابعة الحسبة والجهات الرقابية وجهات الاختصاص لعملها؛

لأجل التنظيم، ودرءاً للمتطفلين والجهلة والمشعوذين.

• على المرقي أن يعتقد أن الشافي هو الله، وأن الرقية لا تنفع بذاتها، بل بإرادة الله، مع الحرص على صيانة الرقي، والبعد عن المعاصي، مع الصبر والاحتساب.

• أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بإذن الله تبارك وتعالى.

• تحريم التمايم المشتملة على الشرك ولو تضمنت بعض الآيات والأحاديث.

• الأصل مجانية الرقية للشرك والبدع والخرافات، وكذلك المحرمات من الأقوال والأفعال التي يطلبها الراقي من المسترقي، أو أن تتضمن دعاء غير الله، أو استغاثة بالجن أو بالخلق فيما هو حق الله تعالى وحده، ولا تكون الرقية بعبارات محرمة، وتجارب فردية، وكتابات وطلاسم مجهولة، مع البعد عن الوقوع في المحرمات كالتبرج والخلوة المحرمة، وتعهد الرقية في أماكن النجاسات وغيرها.

• يجب مراعاة براءة الرقية من السحر، وعلامة كونها منه أن تحصل بالاستعانة بالجن والشياطين بعد التقرب إليها بما يغضب الله تعالى، أو تكون من كاهن أو عراف.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

## فهرس المصادر والمراجع

### (١) كتب التفسير:

١- أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى.

٢- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، تحقيق: علي محمد البيحاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان..

٣- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ، دار الكتب العلمية ط: ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

٤- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للعلامة محمد الرازي فخر الدين، المتوفى سنة ٦٠٤ هـ، دار الفكر، الطبعة الثالث سنة ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.

٥- الجامع لأحكام القرآن: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

### (٢) كتب الحديث وشروحه وعلومه:

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: تأليف محمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.

٢- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: للعلامة أبي العلي محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المبار كفوري، المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ، راجع أصوله

وصححه: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣- التلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الله هاشم اليماني المدني بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، مكتبة ابن تيمية سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥- الثقات: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، الدار السلفية، الطبعة الأولى.

٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه: فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل، دار الريان للتراث، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي، حققه وصححه: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٨- سنن الدارقطني: للإمام علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، عني بتصحيحه: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة.

٩- سنن الدارمي: للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل

الدارمي، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

١٠- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١١- السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، توزيع مكتبة: دار الباز، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.

١٢- سنن ابن ماجة القزويني: للإمام محمد بن يزيد القزويني، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ بحاشية الإمام أبي الحسن السندي، دار الجيل- بيروت.

١٣- سنن النسائي: للعلامة أحمد النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ، بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية السندي، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ- ١٩٣٠ م.

١٤- شرح السنة: للإمام الحسين بن مسعود البغوي، المتوفى سنة ٥١٦ هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديث: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م.

١٥- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردبة البخاري الجعفي، دار الفكر سنة ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

١٦- صحيح سنن أبي داود: تأليف محمد ناصر الدين الألباني، علق عليه وفهرسة: زهير الشاويش، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م، الناشر: مكتب التربية العربية لدول الخليج.

١٧- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار المعرفة.

١٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

### ٣) كتب الفقه:

#### أ- الفقه الحنفي:

١- الاختيار لتعليل المختار: للإمام عبد الله بن محمود مورد الموصلي الحنفي، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ.

٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية.

٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٧ هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٤- البناية في شرح الهداية: للعلامة أبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٥- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: للعلامة فخر الدين بن عثمان بن علي الزيلعي، مكتبة مدادية، ملتان - باكستان.

## ب- الفقه المالكي:

١- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للعلامة أحمد بن محمد الصاوي المالكي على الشرح الصغير للدردير، والمعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير، مطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٧٢هـ.

٢- البهجة في شرح التحفة: لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي على الأرجوزة المسماة بتحفة الحكام لابن عاصم الأندلسي، دار الفكر سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٣- جواهر الإكليل بشرح مختصر الشيخ خليل: للعلامة صالح عبد السميع الأبي الأزهري- دار المعرفة.

٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للعلامة شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي دار الفكر- بيروت، توزيع المكتبة التجارية.

٥- حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: للعلامة الشيخ علي الصعيدي العدوي، دار الفكر سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

## ج- الفقه الشافعي:

١- الإشراف على مذاهب أهل العلم: للعلامة أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، قدم له وخرج أحاديثه عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية- مكة المكرمة.

٢- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: للعلامة أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

- ٣- روضة الطالبين وعمدة المفتين: للإمام يحيى بن شرف النووي، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٤- المجموع شرح المذهب: للشيخ يحيى الدين يحيى بن شرف النووي، والتكملة الثانية للشيخ محمد بخيت المطيعي، دار الفكر - بيروت.
- ٥- مغني المحتاج على معرفة معاني ألفاظ المنهاج: للعلامة محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- ٦- المذهب: للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، الناشر: دار الفكر.
- ٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: للعلامة شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

#### د- الفقه الحنبلي:

- ١- إعلام الموقعين عن رب العالمين: للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، رتبة وضبطه: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرदाوي، صححه محمد الفقي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.
- ٣- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع: للعلامة عبد الرحمن بن قاسم النجدي الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ولم تذكر دار النشر ولا بلد النشر.

- ٤- زاد لمعاد في هدي خير العباد: للعلامة مجد الدين بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، حققه: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة عشر سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٥- الشرح الممتع على زاد المستقنع: للعلامة محمد بن صالح العثيمين، حققه: الدكتور سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخيل، والدكتور خالد بن علي المشيقح، مؤسسة آسام بالرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ.
- ٦- شرح منتهى الإرادات المسمى بـ «دقائق أولي النهى لشرح المنتهى»: للعلامة منصور بن يونس البهوتي، مصححة على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب، دار الفكر.
- ٧- العدة شرح العمدة: للعلامة بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، حققه: الشيخ خليل مأمون، دار المعرفة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٨- الفروع: للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبدالله محمد بن مفلح، عالم الكتب بيروت- الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٩- القواعد في الفقه الإسلامي: للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٠- كشف القناع عن متن الإقناع: للعلامة منصور بن يونس البهوتي، علق عليه: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال، عالم الكتب سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن تيمية.

١٢- المغني مع الشرح الكبير على متن المقنع: للإمامين موفق الدين وشمس الدين ابن قدامة، دار الفكر، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

#### هـ- الفقه الظاهري:

المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البغدادي، دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

#### ٤- كتب اللغة

(١) الصحاح في اللغة والعلوم: إعداد وتصنيف نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤م.

(٢) القاموس المحيط: للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر بيروت، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣) لسان العرب: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور ابن منزو الإفريقي المصري، دار صادر- بيروت، نشر مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) متن اللغة: للعلامة أحمد رضا، دار مكتبة الحياة- بيروت ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

(٥) مختار الصحاح: للعلامة محمد بن أبي بكر الرازي، عني بترتيبه: محمود خاطر، دار الحديث بالقاهرة.

(٦) المصباح المنير في غريب الرافعي الكبير: للعلامة أبي العباس أحمد بن محمد بن علي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، دار الكتب العلمية.

٧) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٦٦ هـ، دار صادر الكتب العربية، بيروت- لبنان، سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م، توزيع دار الباز- مكة المكرمة.

#### ٥- كتب متنوعة:

١- أحكام الأدوية. د/ حسن الفكي - مكتبة دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٢- إغاثة اللفهان في التحذير من إتيان السحرة والتقرب إلى الجان. للشيخ فريح بن صالح الهلال. دار ابن خزيمة، ط: الأولى ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٣- إقامة البراهين على حكم من استغاث بغير الله أو صدق الكهنة والعرافين لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز. ط: الرئاسة العلمية للإفتاء والبحوث، ١٤٠٤ هـ.

٤- الإيضاح لكشف حيل السحرة والمشعوذين للشيخ الصادق بن الحاج التوم. ط: الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء. ط: ٣- ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٥- تحضير الأرواح- وتسخير الجان بين الحقيقة والخرافة للشيخ مجدي محمد الشهاوي، مكتبة القرآن. ط: الأولى ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٦- الثبات على دين الله، د/ الأمين الصادق- دار ابن الجوزي ط: الأولى ١٤٢٥ هـ.

٧- الجن- صفاتهم، وسبل الوقاية من شرهم- د/ عبد الحميد السحيباني، دار القاسم، ط: الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٨- الرد المبين على بدع المعالجين وأسئلة الحائرين، للشيخ إبراهيم عبد

- العليم. دار القبليتين، ط: الثانية ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٩- الرقى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، د/ علي بن نفيح العلياني، مدار الوطن. ط: الثانية، ١٤١٩هـ.
- ١٠- الرقية الشرعية وجهالات بعض المعالجين، أ. د. عبد الله محمد الطيار، مدار الوطن ط: الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ١١- السحر. د. مسفر الدميني - مكتبة المغني، ط: الثانية ١٤٢٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١٢- السنن والمبتدعات، للشيخ / محمد عبد السلام الشقيري، دار الكتب العلمية، بيروت ط: ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ١٣- الصارم البتار في التصدي للسحرة الأشرار، للشيخ وحيد عبد السلام، مكتبة الصحابة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٤- عالم الجن والشياطين أ. د / عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، ط: الخامسة عشرة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.
- ١٥- العلاج الرباني للسحر والمس الشيطاني للشيخ مجدي محمد الشهاوي، مكتبة القرآن، ط: الأولى.
- ١٦- العين حق، للشيخ أحمد عبد الرحمن الشميري، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- ١٧- موقف الإسلام من السحر، د/ حياة سعيد عمر، دار المجتمع، ط: الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ١٨- مهلاً أيها الرقاة، للشيخ علي بن محمد ياسين، مدار الوطن. ط: الأولى

١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

- ١٩- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د/ ناصر العقل، دار إشبيلية، ط: ١٤١٩هـ.
- ٢٠- الآداب الشرعية للإمام محمد بن مفلح، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١٤١٨هـ.
- ٢١- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ، مكتبة السنة المحمدية.
- ٢٢- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع الشيخ أحمد الدويش طبع الرئاسة العامة ط: الأولى ١٤١١هـ.



## فهرس الموضوعات

١٢٨	ملخص البحث
١٣١	المقدمة
١٣٢	أسباب اختيار الموضوع
١٣٣	الدراسات السابقة
١٣٧	منهج البحث
١٣٨	المبحث الأول: حقيقة الرقية ومشروعيتها
١٣٨	المطلب الأول: تعريف الرقية في اللغة والشرع
١٣٨	الرقية في اللغة
١٣٩	الرقية شرعاً
١٤٠	المطلب الثاني: حكم الرقية ومشروعيتها
١٥٤	المبحث الثاني: ضوابط الرقية الشرعية
١٥٤	المطلب الأول: الضوابط الشرعية العامة للرقية
١٥٥	أولاً: سلامة الاعتقاد، وتصحيح الأعمال القلبية
١٥٥	ثانياً: إخلاص النية وسلامة المقصد
	ثالثاً: صدق التوكل على الله، والاعتماد عليه، وتفويض الأمر إليه،
١٥٦	مع الصبر والتحمل وتذكر الأجر
١٥٩	رابعاً: اعتقاد طالب الرقية أن النفع والضرر بيد الله تعالى
	خامساً: الإقبال على الله عزَّجَلَّ مع التوبة النصوح، والتخلص من
١٦٠	المعاصي والآثام والمظالم

- سادسًا: العمل بالقرآن الكريم وتدبر ألفاظه..... ١٦٣
- سابعًا: الدعاء وأثره العظيم في الرقية..... ١٦٤
- المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للراقي ..... ١٦٥
- أولاً: أن يكون الراقي مسلمًا ..... ١٦٦
- ثانيًا: أن يكون الراقي عدلاً في دينه..... ١٦٧
- ثالثًا: أن يعتقد الراقي أن الله هو الشافي..... ١٧٠
- رابعًا: أن يكون الراقي عالمًا بطرق المعالجة بالرقية الشرعية..... ١٧٢
- المطلب الثالث: الضوابط الشرعية للمرقي ..... ١٩٦
- أولاً: أن يعتقد المرقي أن الشافي هو الله..... ١٩٦
- ثانيًا: أن يتعاطى المرقي الرقية للعلاج وللوقاية من الأمراض..... ١٩٧
- ثالثًا: صيانة المرقي للرقية عن الإهانة ..... ١٩٨
- رابعًا: أن يتعد المرقي عن المعاصي ..... ١٩٩
- خامسًا: على المرقي الإيمان بالقضاء والقدر والصبر على أقدار الله . ١٩٩
- المبحث الثالث: البدع والمخالفات المتعلقة بالرقى وحال الرقاة** ..... ٢٠١
- تمهيد..... ٢٠٢
- أولاً: بلع مكتوب القرآن ..... ٢٠٣
- ثانيًا: كتابة الآيات على جسم المريض ..... ٢٠٤
- ثالثًا: تخصيص رُقَى ليس لها أصل شرعي..... ٢٠٧
- رابعًا: توسد الرقية من القرآن..... ٢١٠
- خامسًا: اعتقاد مشروعة الرقية بتجربتها..... ٢١١
- سادسًا: تعليق التمام ..... ٢١٧
- سابعًا: امتهان القرآن الكريم في الرقية..... ٢٢٦

- ٢٢٩ ..... ثامنًا: تحريف القرآن الكريم في الرقية
- ٢٣١ ..... تاسعًا: تعليق الآيات القرآنية على الجُدر للرقية
- ٢٣٥ ..... عاشرًا: الوقوع في المحرمات الشرعية عند الرقية
- ٢٣٨ ..... حادي عشر: فتنة النساء
- ٢٤٠ ..... ثاني عشر: تعلق المرضى والمحتاجين بالرقاة
- ٢٤٣ ..... ثالث عشر: اليأس والقنوط من رحمة الله
- ٢٤٥ ..... رابع عشر: فتح باب الشعوذة والدجل
- ٢٥٥ ..... خامس عشر: مما شاع واشتهر من حال الرقاة من البدع والمخالفات
- ٢٦٦ ..... الخاتمة
- ٢٦٨ ..... فهرس المصادر والمراجع
- ٢٧٩ ..... فهرس الموضوعات





# جهود الإمام ابن خزيمة في الرد على الكلابية

د. عبد الرحمن بن صالح الذيب

أكاديمي سعودي، أستاذ مساعد، ورئيس قسم  
الدراسات الإسلامية بكلية التربية، جامعة المجمعة



## ملخص البحث

الإمام ابن خزيمة من كبار حفاظ الحديث ومن أعيان أئمة السنة، وقد جرى له مع بعض تلامذته نزاع بسبب الخلاف العقدي؛ ذلك أن مذهب الكلائية بدأ بالتسلل إلى بعض المشتغلين بالحديث والفقهاء من أصحابه، بزعم أن هذا المذهب ينصر قول السلف في مسائل الاعتقاد، فكان للإمام ابن خزيمة جهودٌ عظيمة في إنكار هذا المذهب الكلامي والتحذير منه، إلا أن كتابات بعض المتأثرين بهذا المذهب أبرزت كلام الكلائية في نقل وقائع هذا الخلاف، وحكت عن الإمام ابن خزيمة ما يحتاج إلى التدقيق لغرابة صدوره عنه.

فرايت أهمية جمع أخبار هذه الفتنة، وتمحيص رواياتها، ودراسة جهود هذا الإمام في الإنكار على المتأثرين بهذا المذهب الكلامي؛ اظهاراً لمكانة الإمام ابن خزيمة، وحفظاً لجهوده العلمية والعملية في نصر معتقد السلف والذود عنه، وتحذيراً من أشباههم من المذاهب الكلامية التي تتحلل مذهب السلف، وهي أبعد ما تكون عنه.

فجاء بناء هذا البحث المختصر في مبحثين، بعد أن مهّدت لهما بترجمة مختصرة للإمام ابن خزيمة، وبيان مكانته العلمية. ثم التعريف بأعلام الكلائية الخائضين في هذه الخصومة. ثم سرد موجز للأحداث التاريخية التي وقعت بنيسابور بين الإمام ابن خزيمة وبعض أعلام الكلائية فيها، مع التدقيق في الروايات التي تحدثت عن ذلك.

وأما المبحثان الرئيسان في هذا البحث فأولهما في إبراز جهود الإمام ابن خزيمة العلمية في التحذير من الكلائية، والرد عليها. والآخر: في بيان جهوده العملية في ذلك.

د. عبدالرحمن بن صالح الذيب

a.s.altheeb@mu.edu.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

أما بعد؛ فإن لجهود أئمة الإسلام في محاربة البدع والرد على دعواتها أثرًا كبيرًا في بقاء العقيدة الإسلامية صافية نقية، ومن تتبع سير علماء السلف وجد نماذج مشرقة كثيرة لتلك الجهود، التي تنير للمنتمين لهذه العقيدة المسار لسلك منهجهم، والبناء على طريقتهم علمًا وعملاً ودعوة.

وإن من تلك الجهود العظيمة التي لم أر من درسها أو أفردتها بالبحث والكتابة، جهود إمام الأئمة وأحد حفاظ عصره ونقاده ممن جمع النبوغ في علوم الإسلام، الإمام ابن خزيمة؛ فهو المحدث الناقد صاحب كتاب الصحيح، وهو الفقيه المبرز المعدود من كبار فقهاء الشافعية ومجتهديه، وهو أحد الأئمة الكبار في الدفاع عن عقيدة أهل السنة وصاحب كتاب التوحيد في تقرير معتقدها والرد على مخالفاتها. ولو لم يكن في بيان منزلته إلا تلك العبارات الصادقة التي يصفه بها تلميذه وأعرف الناس به الحافظ أبو حاتم البستي، فيقول: "ما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها،.. حتى كأن السنن كلها نصب عينيه، إلا محمد بن إسحق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط" (١) لكفى، كيف وعبارات الأئمة في مدحه كثيرة، كما ستراه في هذا

(١) المجروحين (١/٩٣).

البحث المختصر، بل الثناء عليه محل اتفاق عند علماء الأمة، إلا من خالفهم ممن هو مغمور بالبدعة، مائل عن نهج أهل السنة والأثر، وقد قال الحافظ الخليلي: "اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة"<sup>(١)</sup>.

وقد تضمنت هذه الدراسة - بفضل الله - تسليط الضوء على فتنة وقعت في عصر هذا الإمام وتأثر بلظاها، حتى بعد وفاته<sup>(٢)</sup>، ذلك أن غالب تلك الكتابات حول تلك الفتنة إنما كتبت بأقلام مناوئيه، فصارت سلماً للطعن فيه عند هؤلاء المخالفين، ومن تأثر بهم ممن جهل تفاصيل ما وقع فيها<sup>(٣)</sup>. لهذا كله رأيت أن أجمع تفاصيل تلك الواقعة، وأدرس جهود الإمام ابن خزيمة في الرد على الكلابية خاصة؛ لصلتهم بالفتنة المذكورة. فجاء هذا البحث - بفضل الله - مبيناً تلك الأحداث بدراسة نقدية فاحصة لمرويات ما حدث، مظهرة جهود هذا الإمام في الدفاع عن عقيدة أهل السنة.

وفيما يلي بيان بعض الأمور المهمة المتعلقة بالبحث:

#### ❁ أهداف البحث:

١ - بيان أن معتقد الكلابية مخالف لما عليه أهل السنة في كثير من أبواب الاعتقاد.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٣١).

(٢) ذلك أن بعض المخالفين لمعتقد أهل السنة صاروا يطعنون على هذا الإمام لمواقفه العظيمة التي حذر فيها من مذاهبهم المبتدعة المخالفة لما عليه أهل السنة والأثر.

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٢) وتأييب الخطيب للكوثري (ص ٢٩) والتجسيم في الفكر الإسلامي لصهيب السقار (ص ١١٥).

٢ - معرفة حقيقة النزاع الحاصل بين الإمام ابن خزيمة ومن خالفه من بعض علماء عصره.

### ❁ أهمية البحث وأسباب اختياره:

١ - إبراز جهود علماء السلف في الانتصار لعقيدة أهل السنة، والرد على المخالفين لها.

٢ - إظهار تنوع النشاط العلمي والعملية للإمام ابن خزيمة.

### ❁ الدراسات السابقة:

لم أجد - فيما أطلعت عليه - من تناول الخصومة التي وقعت بنيسابور بين الإمام ابن خزيمة ومخالفيه من الكلائية، ولا من تناول جهود الإمام ابن خزيمة في رده عليه.

ومن البحوث النافعة التي لها تعلق بهذا البحث:

١ - نبذة لطيفة في رد بعض تشغييات المعطلة على الإمام ابن خزيمة للدكتور صادق سليم، وهو كتاب مفيد تضمن الرد على أقوال بعض المبتدعة فيما شنعوا به على الإمام ابن خزيمة وكتابه التوحيد، فهو لم يتعرض للخصومة التي وقعت للإمام مع تلامذته الكلائية إلا عرضاً، ولم يتتبع جهود الإمام ابن خزيمة في رده عليهم، وإنما تولى - وفقه الله - الردّ على تشغييات المعطلة وشبههم.

٢ - منهج ابن خزيمة في تقرير العقيدة والرد على المخالفين، للباحثة هالة بنت علي أحمد كماخي، وهي رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، بجامعة

طيبة. والبحث تضمن بيان منهج ابن خزيمة في تقرير العقيدة، ومنهجه في استدلاله بالنصوص، وفي رده على المخالفين، والأخير أقرب لمضمون هذا البحث، إلا أن الباحثة اقتصر عملها على إبراز منهج الإمام فيما ذكر، دون تتبع جهوده، كما لم تتعرض للخصومة التي وقعت بين ابن خزيمة ومن خالفه من الكلابية إلا ما نقلته من كلام أبي إسماعيل الهروي<sup>(١)</sup> - الآتي ذكره - دون الكلام حولها ولا بيان أطرافها، ولذا لم يأت ذكر الكلابية في بحثها فيما رأيت إلا في موضع واحد<sup>(٢)</sup>، ولم يرد ذكر أطراف النزاع في رسالتها باستثناء ذكرها لبعضهم في عداد تلامذة ابن خزيمة.

#### ✽ منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية المتعلقة بجهود الإمام ابن خزيمة في موقفه من الكلابية، وعلى المنهج التاريخي في سرد الوقائع التي حدثت بين الإمام ابن خزيمة ومخالفيه من الكلابية ومناقشتها.

#### ✽ إجراءات البحث:

- ١ - عزوت الآيات القرآنية وخرجت الأحاديث الواردة في البحث.
- ٢ - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، فمن كان من أطراف النزاع أو ممن نقل الروايات الواردة في وقائع هذه الخصومة، فإني أتوسع في بيان حاله، ومن لم يكن كذلك فإني أكتفي بذكر اسمه ووفاته وبعض ثناء أهل العلم

(١) (ص ٣٦٢ - ٣٦٣) من رسالة الباحثة.

(٢) في كلام الباحثة على (منهج ابن خزيمة في إثبات صفة الكلام) (ص ٣٥٥).

عليه وذكر مصدر ترجمته، على أني تركت ترجمة بعض أعلام هذا القسم لشهرتهم كالأئمة الأربعة وأبي يوسف والبخاري ومسلم والدراقطني.

٣ - وثقت النصوص بذكر مصادرها في الهامش.

### ✿ خطة البحث:

تألفت هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرس لموضوعات البحث.

فأما التمهيد، فتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام ابن خزيمة، وبيان ثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: التعريف بالكلاية، وذكر بعض أعلامها.

المطلب الثالث: موجز الأحداث التاريخية للفتنة التي وقعت بنيسابور بين الإمام ابن خزيمة وبعض أعلام الكلاية فيها.

وأما المبحث الأول، فذكرت فيه جهود الإمام العلمية في الرد على الكلاية والتحذير منهم. وقد تضمن ثلاثة مطالب أيضًا:

المطلب الأول: تحذيرهم من الخوض في علم الكلام

المطلب الثاني: الكشف عن فساد قولهم والرد العلمي عليهم.

المطلب الثالث: تأليف الكتب في الرد عليهم.

وأما المبحث الثاني: في جهود الإمام العملية، وتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحذير من دعواتهم.

المطلب الثاني: كتابته إلى العلماء بشأن بدعتهم.

المطلب الثالث: إظهار الإنكار عند العامة تحذيرًا من البدع.

المطلب الرابع: تبليغ الولاية عن بدعتهم ليكفوهم عن نشرها.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

فهرس موضوعي للبحث.

وأحمد الله تعالى أن يسر لي إتمام هذه الدراسة، وأسأله سبحانه أن يجعلها لي ذخراً عنده، والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



## التمهيد

### المطلب الأول

#### تعريف موجز بالإمام ابن خزيمة،

#### وذكر ثناء العلماء عليه

هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري. ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وعُني في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والانتقان.

قال محمد بن الفضل<sup>(١)</sup>: سمعت جدي يقول: "استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى آذن لك. فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة. ففعلت، فلما عيدنا، آذن لي، فخرجت إلى مرو"<sup>(٢)</sup>. روى عنه جماعة من مشايخه الذين اختلف إليهم وأخذ العلم عنهم، منهم: محمد بن إسماعيل البخاري. قال الحاكم: "قد رأيت في كتاب مسلم بن الحجاج بخط يده: حدثني محمد بن إسحاق أبو بكر صاحبنا"<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري<sup>(٤)</sup>: حدثنا ابن خزيمة قال: "كنت

(١) محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري حفيد ابن خزيمة، توفي سنة سبع وثمانين وثلاث مائة، انظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٤٩٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧١).

(٣) التقييد لابن نقطة (ص ٣٧).

(٤) سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري، نعتة الذهبي بالإمام المحدث الواعظ القدوة، شيخ الاسلام، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين، انظر في ترجمته تاريخ بغداد (٩ / ٩٩) سير أعلام

إذا أردت أن أصنف الشيء أدخل في الصلاة مستخيراً حتى يفتح لي، ثم أبتدىء التصنيف".

ثم قال أبو عثمان: "إن الله ليدفع البلاء عن أهل هذه المدينة لمكان أبي بكر محمد بن إسحاق" (١).

وقال محمد بن الفضل: "كان جدي أبو بكر لا يدخر شيئاً جهده، بل ينفقه على أهل العلم" (٢).

وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم - وسئل عن ابن خزيمة -، فقال: "ويحكم هو يُسأل عنا ولا يُسأل عنه، هو إمام يقتدى به".

وقال أبو حاتم ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط" (٣).

وقال أبو الحسن الدارقطني: "كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير" (٤).  
وقال أبو العباس بن سريج (٥) - وذكر له ابن خزيمة - فقال: "...يستخرج

=

النبلاء (٦٢ / ١٤). وهو والد أبي بكر أحد أعلام الكلايين الآتي ذكره.

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٩ / ١٤).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٢٣ / ٢٣).

(٣) المجروحين (٩٣ / ١)، وانظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ٢٠٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٧٢ / ١٤).

(٥) أحمد بن عمر ابن سريج أبو العباس البغدادي، نعتة الخطيب البغدادي بإمام أصحاب الشافعي في وقته، توفي سنة ست وثلاثمائة، انظر: تاريخ بغداد (٤ / ٢٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠١ / ١٤).

النكت من حديث رسول الله بالمنقاش" (١).

وقال فيه الحافظ أبو عبد الله الحاكم في ترجمته في تاريخه: "إمام الحديث في عصره... العالم الأوحّد المقدم، باتفاق أهل عصره على تقدمه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ" (٢).

وقال في كتابه معرفة علوم الحديث: "فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذا الموضوع، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء" (٣).

ولا يبعد أن يكون منها ما له تعلق بهذه الخصومة، إلا أنه لم يصلنا منها شيء، ولم يذكر من ترجم له مؤلفًا خاصًا بالرد على مذهب الكلابية (٤).

قال الخليلي في كتابه الإرشاد: "اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة".

ونعته الذهبي في سير أعلام النبلاء بـ"الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة... صاحب التصانيف"، وقال: "ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب لعلمه ودينه، واتباعه السنة" (٥).

وقال الحافظ ابن كثير: "الامام أبو بكر ابن خزيمة الملقب بإمام الأئمة، كان بحرًا من بحور العلم، طاف البلاد ورحل إلى الآفاق في الحديث وطلب العلم، فكتب الكثير وصنف وجمع، وكتابه الصحيح من أنفع الكتب وأجلّها، وهو من

(١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٣).

(٢) تاريخ نيسابور (ص ٥١) الملخص.

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٥).

(٤) يأتي الكلام على مؤلفاته في الرد على الكلابية في المطلب الثالث من المبحث الأول.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٤).

المجتهدين في دين الاسلام" (١).

توفي ليلة السبت الثامن من ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (٢).

## المطلب الثاني

### التعريف بالكلايين، وذكر بعض أعلامها

#### في زمن الإمام ابن خزيمة

الكلايين فرقة كلامية، تنسب إلى إمام مذهبهم أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (٣)، وهم يعدون من جملة الفرق المثبتة للصفات (الصفاتية) لإثباتهم بعضها، إلا أنهم عطلوا جميع الصفات الفعلية وأنكروها، وخطوا في مسائل القدر ومباحث الإيمان، ومع هذا يعد مذهبهم - في الجملة - من المذاهب القريبة إلى مذهب أهل السنة والجماعة، لمحاولتهم نصر مذاهب السلف في مسائل الاعتقاد بالعقل، إلا أن تقصيرهم في النقل وجهلهم بمذاهب السلف أوقعهم في مخالفات عديدة، وإن أظهروا موافقتهم للسلف في اللفظ والعبارة (٤).

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١١/١٤٩).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥) البداية والنهاية لابن كثير (١١/١٧٠).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٥)، والأنساب للسمعاني (٥/١١٦)، ولب الباب للسيوطي (ص ٧٢).

(٤) ما ذكرته هنا مع إجماله إنما قصدت تعريف القارئ بهم، أما تحقيق أقوالهم في مسائل الاعتقاد، فله مواضع تناسبه. وينظر في التعريف بهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢٤٩ - ٢٥٢)، والفصل في الملل والنحل لابن حزم (٤/٢٠٨). ومن الكتب

قال الإمام ابن تيمية: "...كان الناس قبل أبي محمد ابن كلاب صنفين، فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها...."<sup>(١)</sup>. وقال: "والكلابية والأشعرية: خير من هؤلاء"<sup>(٢)</sup> في باب الصفات؛ فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة..، وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة<sup>(٣)</sup>. والكلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب الذي سلك الأشعري خطته. وأصحاب ابن كلاب كالচারث المحاسبي<sup>(٤)</sup>، وأبي العباس القلانسي<sup>(٥)</sup>

المعاصرة: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (١/٣٨١) ومواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات للدكتور محمد بن خليفة التميمي (ص ٨٨)، وأفردت عدة رسائل علمية عنهم؛ منها: آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. رسالة ماجستير. للأستاذة هدى بنت ناصر الشّاللي. من مطبوعات مكتبة الرشد: الرياض. ١٤٢٠ هـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٦).

(٢) يريد: النجارية والضرارية، كما يبينه سياق كلامه في المصدر المنقول منه.

(٣) أي قول الكلابية والأشعرية متقاربة مع أقوال النجارية والضرارية في باب الإيمان والقدر، وهي مقاربة لقول جهم كما في المصدر المشار إليه.

(٤) الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله. نعتة الذهبي بالزاهد العارف، شيخ الصوفية، وقد تكلم فيه الإمام أحمد لخوضه بعلم الكلام، كما سيأتي. انظر: تاريخ بغداد (٨/٢١١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/١١٠).

(٥) تأتي ترجمته (ص ٣١٢).

ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل" (١).

وتضمن كلام الإمام ابن تيمية الإشارة إلى بعض أعلامهم، ولعلي في هذا البحث المختصر أكتفي بترجمة أعلام الكلابية الذين وقعت الخصومة بينهم وبين الإمام ابن خزيمة، بعد الترجمة لإمام هذا المذهب.

### ١. ابن كلاب إمام المذهب:

هو عبدالله بن سعيد القطان أبو محمد، المعروف بابن كلاب (٢) البصري.

قال الدارقطني: "ابن كلاب المتكلم على مذهب المثبته" (٣).

وقال الذهبي: "رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه،... وكان يلقب كلاباً؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه بيانه وبلاغته" (٤)، وقال في تاريخه: "كان يرد على المعتزلة وربما وافقهم" (٥).

وقال: "قال شيخنا ابن تيمية: كان له فضل وعلم ودين، وكان ممن انتدب

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ١٠٣)

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ١١٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٢٩٩). وكناب بضم الكاف وتشديد اللام، قال السبكي: "مثل خُطَّاف لفظاً ومعنى".

(٣) المؤتلف والمختلف (٤ / ٦٤)، أي من مثبته الصفات، خلافاً لما عليه المعتزلة من الجهمية والمعتزلة، وسبقت الإشارة إلى أن إثباته لها هو في الجملة، وإلا فهو من نفات الصفات الفعلية، وسيأتي في كلام ابن تيمية شيء من التفصيل في هذا.

(٤) سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤)، وانظر طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١ / ٤٤٠).

(٥) تاريخ الإسلام (١٧ / ٤٢٨).

للرد على الجهمية. ومن قال عنه<sup>(١)</sup> إنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى على المسلمين كما يذكره طائفة.. فهذا كذب عليه،...

قال شيخنا: وهو أقرب إلى السنة من خصومه بكثير، فلما أظهروا القول بخلق القرآن، وقال أئمة السنة بل هو كلام الله غير مخلوق، فأحدث ابن كلاب القول بأنه كلام قائم بذات الرب، بلا قدرة ولا مشيئة. فهذا لم يكن يتصوره عاقل، ولا خطر ببال الجمهور، حتى أحدث القول به ابن كلاب. وقد صنف كتباً كثيرة في التوحيد والصفات.....<sup>(٢)</sup>.

ذكر له ابن النديم في الفهرست: "كتاب الصفات، وكتاب خلق الأفعال، وكتاب الرد على المعتزلة"<sup>(٣)</sup>، توفي في حدود الأربعين ومائتين<sup>(٤)</sup>.

## ٢. أبو علي الثقفي:

محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفي أبو علي النيسابوري، من ولد الحجاج بن يوسف الثقفي.

فقيه متصوف، ومن المشتغلين بعلم الكلام، وله مشاركة في باب رواية الحديث، فقد سمعه على كبر.

ولد بَقُهْسْتَان<sup>(٥)</sup> سنة أربع وأربعين ومائتين. تفقه على محمد بن نصر

(١) الذي يشيع هذا هم المعتزلة، وانظر: الفهرست لابن إسحاق النديم (ص ٢٥٥).

(٢) تاريخ الإسلام (١٧/٤٢٨).

(٣) الفهرست (ص ٢٥٥).

(٤) انظر: تاريخ الذهبي (١٧/٤٢٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/٢٩٠).

(٥) قال السمعاني في الأنساب (٤/٥٦٤): "بضم القاف والهاء وسكون السين المهملة وفتح التاء

المروزي<sup>(١)</sup>، ولقي في التصوف أبا حفص وحمدون القصار<sup>(٢)</sup>، سمع الحديث في كبره من جماعة من الحفاظ.

وقد ترجم له أبو عبد الرحمن السلمى<sup>(٣)</sup> في طبقات الصوفية، فقال: "...وكان إمامًا في أكثر علوم الشرع، مقدّمًا في كل فن منه. عطل أكثر علومه، واشتغل بعلم الصوفية.." <sup>(٤)</sup>.

قال ابن سريج: "ما جاءنا من خراسان أفقه منه"<sup>(٥)</sup>، وقال فيه تلميذه الصبغى: "ما عرفنا الجدل والنظر حتى ورد أبو علي الثقفي من العراق"<sup>(٦)</sup>.

المنقوطة من فوقها باثنتين وفي آخرها النون...، وهي ناحية بخراسان، بين هراة ونيسابور، فيما بين الجبال، وهي قوهستان، بمعنى مواضع من الجبل، فعرب فقيل: قوهستان. فتحها عبد الله بن عامر بن كرز، في سنة تسع وعشرين من الهجرة، في خلافة عثمان"، وانظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٤/٤١٦).

(١) محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، نعتة الذهبي بالإمام، شيخ الاسلام، الحفاظ... توفي سنة أربع وتسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٣/٣١٥) وسير أعلام النبلاء (١٤/٣٣)

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٣/١٩٢). وانظر: تاريخ الذهبي (٢٤/٢٣٩). وأبو حفص هو: عمرو بن سلم النيسابوري، أحد أعلام التصوف بنيسابور، توفي سنة أربع وستين ومائتين. وحمدون القصار هو ابن أحمد النيسابوري، توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين، ترجم لهما السلمى في طبقات الصوفية (ص١٠٣، ص ١٠٩) والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/٥١٣) (٥١/١٣)

(٣) تأتي ترجمته (ص ٣١٥).

(٤) طبقات الصوفية (١/١٠٢).

(٥) انظر: الأنساب للسمعاني (١/٥١٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٤/٢٣٩).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٨٢).

نعتة الذهبي في سير أعلام النبلاء بالإمام المحدث الفقيه العلامة الزاهد العابد، شيخ خراسان، وقال: "... ومع علمه وكماله خالف الإمام ابن خزيمة في مسائل منها: مسألة التوفيق والخذلان، ومسألة الإيمان، ومسألة اللفظ بالقرآن، فألزم البيت، ولم يخرج منه إلى أن مات، وأصابه في ذلك الجلوس محن" (١).

توفي في جمادى الأولى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، قال الحاكم: "شهدت جنازته فلا أذكر أني رأيت بنيسابور مثل ذلك الجمع" (٢).

### ٣. أبو بكر بن أبي عثمان النيسابوري:

محمد بن سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري، أبو بكر بن أبي عثمان النيسابوري. وصفه الحاكم بالفقيه الزاهد (٣)، ونعته الصفدي بـ "الحافظ الأديب الفقيه" (٤).

قال ابن حمدون عند ذكره أصحاب الإمام ابن خزيمة: "... و[أبو] بكر بن أبي عثمان، وهو آديهم، وأكثرهم جمعاً للعلوم، وأكثرهم رحلة، وشيخ المطوعة والمجاهدين" (٥).

وقد اشتدّ ذم الإمام ابن خزيمة له في هذه الخصومة، فقد جاء عنه أنه قال: "قد صح عندي أن هؤلاء... كذبة، قد كذبوا علي في حياتي، فمحرم على كل مقتبس علم أن يقبل منهم شيئاً يحكونه عني، وابن أبي عثمان أكذبهم عندي،

(١) سير أعلام النبلاء (١٥ / ٢٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الذهبي (٢٤ / ٢٣٨) وطبقات الشافعية للسبكي (٣ / ١٩٤).

(٣) انظر: تاريخ نيسابور (ص ٧١) الملخص.

(٤) الوافي بالوفيات (١ / ٣٣٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٧).

وأقولهم علي ما لم أقله" (١).

وقلّ من رأيتَه أفردَه بالترجمة، وإنما الذكر لوأده الزاهد أبي عثمان (٢)، ولولده الحافظ أبي سعيد صاحب التفسير الكبير وكتاب المستخرج على صحيح مسلم (٣).

ومن طريف ما ذكره ابنه أبو سعيد في انتماء والده للكلابية، ما رواه الحاكم في تاريخه، قال: "سمعت أبا سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان يقول: لما وقع بنيسابور من أمر الكلابية ما وقع، كان السراج (٤) يمتحن أولاد الناس فلا يحدث أولاد الكلابية، فأقامني في المجلس مرة فقال: قل: أبرأ إلى الله من الكلابية، فقلت: إن قلت هذا لا يطعمني أبي الخبز، فضحك وقال: دعوا هذا" (٥). توفي أبو بكر بن أبي عثمان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة (٦).

#### ٤. أبو بكر أحمد بن إسحاق الصُّبغِي:

أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري أبو بكر الصُّبغِي (٧)، مولده سنة ثمان

(١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٩) وقد نفى عنهم الذهبي الكذب، وسيأتي الكلام في هذا.

(٢) سبقت ترجمته (ص ٢٩٢).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٩ / ٩٩)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١ / ٣٨٢).

(٤) محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي أبو العباس السراج النيسابوري، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٨٨): "الإمام الحافظ الثقة، شيخ الاسلام، محدث خراسان..". توفي سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ٢١٥).

(٦) انظر: الوافي بالوفيات (١ / ٣٣٧).

(٧) الصبغِي بكسر الصاد المهملة وبالباء الموحدة الساكنة وبالغين المعجمة، قال السمعي:

"هذه النسبة إلى الصبغ والصباغ المشهور، ويمكن عمل الألوان التي ينقش بها..."، انظر:

الإكمال لابن ماكولا (٥ / ٢٣٣)، والأنساب (٣ / ٥٢١)، وقد تحرفت نسبته في كثير من

وخمسين ومائتين.

قال أبو الفضل بن إبراهيم<sup>(١)</sup>: "كان يخلف ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة في الجامع وغيره".

وقال الحاكم: "بقي يفتي بنيسابور نيّفاً وخمسين سنة، ولم يؤخذ عليه في فتاويه مسألة وهم فيها"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو سعد السمعاني<sup>(٣)</sup>: "هو.. أحد العلماء المشهورين بالفضل والعلم الواسع من أهل نيسابور"<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: "هو أحد أئمة أصحابنا أصحاب الوجوه البارعين الجامعين بين الحديث والفقّه"<sup>(٥)</sup>.

نعته الذهبي في سير أعلام النبلاء بالإمام العلامة المفتي المحدث شيخ الاسلام، وقال: "جمع وصنف، وبرع في الفقّه، وتميز في علم الحديث"<sup>(٦)</sup>.

قال الحاكم: "ومن تصانيفه كتاب (الأسماء والصفات)، وكتاب (الإيمان)

=

المصادر إلى (الضبي) بالضاد المعجمة والعين المهملة.

(١) محمد بن إبراهيم بن الفضل الهاشمي النيسابوري المزكي، نعته الذهبي بالإمام، أحد أصحاب الحديث، مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٥٧٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٤٨٤).

(٣) عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/٧٥) ونعته بـ"الحافظ البارع العلامة... صاحب التصانيف"، توفي سنة اثنتين وستين وخمسمائة.

(٤) الأنساب للسمعاني (٣/٥٢١).

(٥) تهذيب الأسماء (١/٧٦٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٥/٤٨٣).

وكتاب (القدر) وكتاب (الخلفاء الأربعة) وكتاب (الرؤية) وكتاب (الأحكام) وكتاب (الامامة) (١).

توفي في شعبان سنة ثنتين وأربعين وثلاثمائة (٢).

٥. يحيى بن منصور (٣):

يحيى بن منصور بن يحيى بن عبد الملك النيسابوري أبو محمد قاضي نيسابور. قال الحاكم: "ولي القضاء بضع عشرة سنة... وكان محدث نيسابور في وقته، وحمد في القضاء، وكان يحضر مجلسه الحفاظ: أبو عبد الله بن الأخرم (٤)، وغيره" (٥).

قال ابن حمدون (٦) عند ذكره أصحاب ابن خزيمة: "...و[أبو] محمد يحيى بن منصور، وكان من أكابر البيوتات، وأعرفهم بمذهب ابن خزيمة وأصلحهم للقضاء" (٧).

مات في سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة (٨).

(١) سير أعلام النبلاء (١٥ / ٤٨٥).

(٢) انظر: تهذيب الأسماء للنووي (١ / ٧٦٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣ / ١١).

(٣) هو أحد أطراف النزاع الذي وقع بين الإمام ابن خزيمة ومخالفه ممن ينصر قول الكلابية، كما سيأتي، أما مقدار ما يتبنى من أقوال الكلابية، ومدى موافقته لهم، أو انتسابه إليهم، فالمصادر لا تسعفنا بما يفصح عن هذا، ومن مصادر ترجمته هذه: تاريخ نيسابور (ص ١١٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦ / ٢٨)، وتاريخه (٢٦ / ٦٦).

(٤) محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني أبو عبد الله النيسابوري، نعتة الذهبي بالإمام الحافظ المتقن الحجة، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٤٦٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٨) بتصرف

(٦) تأتي ترجمته (ص ٣٠٥).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٧).

(٨) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦ / ٦٦).

## المطلب الثالث

## موجز الأحداث التاريخية للفتنة التي وقعت بنيسابور بين

## الإمام ابن خزيمة وبعض أعلام الكلائية فيها

كانت مدينة نيسابور من منابر العلم ومراكز رواية الحديث، فيها أساطين المحدثين وأعلامهم، كأبي عبد الله البوشنجي<sup>(١)</sup>، وأبي العباس السراج<sup>(٢)</sup>، وأبي حامد ابن الشرقي<sup>(٣)</sup>، وأبي العباس الماسرجسي<sup>(٤)</sup>، كما كان فيها غيرهم ممن شارك في العلوم الأخرى، ومنهم من سلك غير سبيل أهل السنة في الاعتقاد كالأعتزال أو مذهب الكلائية، ومع جهود الإمام ابن خزيمة وغيره من أعلام أهل السنة في نشر السنة، وترسيخ اعتقاد سلف الأمة من الصحابة والتابعين، إلا أن هذا لم يمنع من انتشار المذاهب الكلامية بين بعض المنتسبين إلى السنة والأثر، المشتغلين بعلم الفقه والحديث، حتى آل الأمر إلى تأثير بعض تلامذة الإمام ابن خزيمة وأصحابه بها، دون علم منه، إلى أن وقعت تلك الأحداث في المحنة التي

(١) محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي البوشنجي، ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٥٨١)، فوصفه بأنه "الإمام، العلامة الحافظ ذو الفنون شيخ الاسلام... شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور"، توفي سنة تسعين ومائتين.

(٢) سبقت ترجمته (ص ٣٠١).

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري أبو حامد ابن الشرقي. قال الإمام ابن خزيمة: "حياة أبي حامد تحجز بين الناس، وبين الكذب على رسول الله ﷺ"، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٥/٣٧).

(٤) أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى الماسرجسي أبو العباس، ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/٤٠٥) وقال في الثناء عليه: "الإمام المحدث العالم الثقة... مات في صفر سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة.

بلي بها هذا الإمام، بما روجه هؤلاء الآخذون عنه مما لم يقله، وقد ذكر بعض هذه الأحداث أعيان الكلابية، وأبرزهم أبو بكر الصَّبْغِي، وهو أحد أطراف هذه الواقعة، فهو وإن كان من تلامذة الإمام ابن خزيمة، إلا أنه تأثر بغيره من شيوخه الكلابية، ولذا سأسوق ما ذكروه مما يعيننا على فهم بعض ما وقع، وإن كانت تلك الأخبار سبقت مساق الدفاع عن الكلابية والانتصار لهم، وانتقاد الإمام ابن خزيمة وتخطئته! لكن ما نقله إلينا غيرهم من أحداث عاصروها، أو نقلوها عن عاصرها، لا يعين على فهم بعض ما حدث في هذه الفتنة. وسأورد في هذا الفصل ما تيسر لي جمعه، مركزاً على السرد التاريخي لوقائعها، مرجئاً الكلام على ما تضمنته من مباحث عقدية، إلى حين عرض جهود الإمام ابن خزيمة.

قال أبو عبد الله الحاكم: "حدثني أبو بكر محمد بن حمدون<sup>(١)</sup>..، قال: لما بلغ أبو بكر بن خزيمة من السن والرئاسة والتفرد بهما ما بلغ، كان له أصحاب صاروا في حياته أنجم الدنيا، مثل أبي علي محمد بن عبد الوهاب الثقفي، وهو أول من حمل علوم الشافعي ودقائق ابن سُرَيْج إلى خراسان، ومثل أبي بكر أحمد بن إسحاق -يعني الصَّبْغِي- خليفة ابن خزيمة في الفتوى، وأحسن الجماعة تصنيفاً، وأحسنهم سياسة في مجالس السلاطين، وأبي بكر بن أبي

(١) هو: محمد بن أحمد بن حمدون النيسابوري الفراء أبو بكر الصوفي. ترجم له أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية (ص ٣٧٦)، فقال: "محمد بن أحمد بن حمدون الفراء أبو بكر، فهو من كبار مشايخ نيسابور، صحب أبا علي الثقفي وعبد الله بن منازل، وصحب أيضاً أبا بكر الشبلي وأبا بكر بن طاهر وغيرهم من المشايخ، وكان أوجد المشايخ في طريقته. مات سنة سبعين وثلاثمائة وأسد الحديث". وانظر: تاريخ الذهبي (٢٦/٥٢٥)، وبه يتبين أنه من أصحاب أبي علي الثقفي، وهذا يوضح ما نراه من ميل واضح للكلابية وتفخيم أمرهم، والله أعلم.

عثمان، وهو آدبهم، وأكثرهم جمعاً للعلوم، وأكثرهم رحلة، وشيخ المطوعة والمجاهدين، وأبي محمد يحيى بن منصور، وكان من أكابر البيوتات، وأعرفهم بمذهب ابن خزيمة وأصلحهم للقضاء.

فلما ورد منصور بن يحيى الطوسي<sup>(١)</sup> نيسابور، وكان يكثر الاختلاف إلى ابن خزيمة للسمع منه، وهو معتزلي، وعين ما عين من الأربعة الذين سميناهم؛ حسدهم! واجتمع مع أبي عبدالرحمن الواعظ القدري<sup>(٢)</sup> بباب معمر في أمورهم غير مرة فقالا: هذا إمام لا يسرع في الكلام، وينهى أصحابه عن التنازع في الكلام وتعليمه، وقد نبغ له أصحاب يخالفونه، وهو لا يدري، فإنهم على مذهب الكلابية، فاستحکم طمعهما في إيقاع الوحشة بين هؤلاء الأئمة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبد الله الحاكم: "سمعت الإمام أبا بكر أحمد بن إسحاق<sup>(٤)</sup> يقول: كان من قضاء الله تعالى أن الحاكم أبا سعيد<sup>(٥)</sup> لما توفي أظهر ابن خزيمة الشماتة بوفاة...، فحدثني أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم قال: لما انصرفنا من الضيافة

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) لم أتبين من هو.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٧٧ - ٣٧٨). وما نقله ابن حمدون عن منصور الطوسي وصاحبه القدري لم يسنده إلى سماع موثوق أو طريق متصل!

(٤) هو الصبغي، وقد رأيت غير واحد - منهم الحافظ البلقيني رَحِمَهُ اللهُ - توهم أن أبا بكر بن إسحاق شيخ أبي عبدالله الحاكم هو ابن خزيمة. انظر البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (٧/١٨٥، ٦٥) (٨/١٥٥). والحاكم لم يدرك ابن خزيمة.

(٥) عبد الرحمن بن الحسين بن خالد النيسابوري أبو سعيد الحنفي، نعتة الذهبي بـ"القاضي العلامة، شيخ أهل الرأي، بخراسان،..."، وقال: "مات في سنة تسع وثلاثمائة بنيسابور". سير أعلام النبلاء (١٤/٢٨٤).

اجتمعنا عند بعض أهل العلم، وجرى ذكر كلام الله: أقديم هو لم يزل، أو نثبت عند إخباره تعالى أنه متكلم به؟ فوقع بيننا في ذلك خوض، قال جماعة منا: كلام الباري قديم لم يزل. وقال جماعة: كلامه قديم غير أنه لا يثبت إلا بإخباره وبكلامه....

قال: فجمع ابن خزيمة أصحابه وقال: ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام؟ ولم يزداهم على هذا ذلك اليوم...<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم: "وحدثني عبد الله بن إسحاق الأنماطي المتكلم<sup>(٢)</sup> قال: لم يزل الطوسي بأبي بكر بن خزيمة حتى جراه على أصحابه، وكان أبو بكر بن إسحاق وأبو بكر بن أبي عثمان يردان على أبي بكر ما يمليه، ويحضران مجلس أبي علي الثقفي، فيقرؤون ذلك على الملا، حتى استحكمت الوحشة"<sup>(٣)</sup>.

قال الصَّبْغِي: "لما وقع من أمرنا ما وقع ووجد بعض المخالفين الفرصة في تقرير مذهبهم بحضرتنا، انتصب أبو عمرو الحيري للتوسط فيما بين الجماعة، وقرر لأبي بكر بن خزيمة اعترافنا له بالتقدم، وبين له غرض المخالفين في فساد

(١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٨ - ٣٧٩).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الرمجاوي الأنماطي، ترجم له السمعي في الأنساب (٣ / ٨٩)، ومما قال: "... كان من العباد، ومن قدماء أصحاب أبي علي الثقفي، ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ.. سمع إبراهيم بن إسحاق الأنماطي وأقرانه مثل أبي بكر بن خزيمة، وتوفي في رجب من سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة..."، وبه يعرف أنه من أصحاب الثقفي، فإذا ضم هذا إلى وصف الحاكم له بـ(المتكلم)، تبين ما في سياقه من ميل للكلابية، حتى وصل به الأمر أن يعد كلام الإمام ابن خزيمة في تلامذته وأصحابه (جراً)،

ولا يرى في كلام هؤلاء التلاميذ في شيخهم ورداهم عليه ما يستوجب التقيح!

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٧ - ٣٧٨).

الحال، إلى أن وافقه على أن نجتمع عنده، فدخلت أنا، وأبو علي، وأبو بكر بن أبي عثمان، قال أبو علي الثقفي للإمام: ما الذي أنكرت من مذاهبنا أيها الإمام حتى نرجع عنه؟ قال: ميلكم إلى مذهب الكلابية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد وعلى أصحابه مثل الحارث المحاسبي وغيره، حتى طال الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا الباب.

فقلت: قد جمعت أنا أصول مذاهبنا في طبق فأخرجت إليه الطبق فقلت: تأمل ما جمعته بخطي، وبيتته في هذه المسائل، فإن كان فيها شيء تكرهه فبين لنا وجهه، فذكر أنه تأمله ولم ينكر منه شيئاً، وذكر لشيخه الخط وفيه: إن الله بجميع صفات ذاته واحد، لم يزل، ولا يزال، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق، وكل شيء أضيف إلى الله بائن عنه دونه مخلوق<sup>(١)</sup>.

قال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقرئ<sup>(٢)</sup>، "سمعت ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: شيء منه مخلوق، أو يقول: إن القرآن محدث، فهو جهمي، ومن نظر في كتبي، بان له أن الكلابية لعنهم الله كذبة فيما يحكون عني بما هو خلاف أصلي وديانتي<sup>(٣)</sup>، قد عرف أهل الشرق

(١) جمعت كلام الصبغي من غير مصدر. انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨١) ومجموع الفتاوى (٦/ ١٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٨٠)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٢١١).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن حمدويه، أبو سعيد النيسابوري المقرئ المؤذن. قال الذهبي: "...كان خيراً مجتهداً من أولاد المحدثين"، توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. انظر:

تلخيص تاريخ نيسابور (ص ٩٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦/ ٤٢٠).

(٣) يستفاد من هذا أن كلاماً نقل عن الإمام ابن خزيمة في تلك الفتنة لم يقله، وهو ما دعاه إلى أن يرمي تلامذته الكلابية بالكذب، وفي بعض ما نقله الإمام ابن تيمية لوقائع هذه الخصومة ما

والغرب أنه لم يصنف أحد في التوحيد والقدر وأصول العلم مثل تصنيفي، [فالحاكي عني خلاف ما في كتبي المصنفة التي حملت إلى الآفاق شرقاً وغرباً كذبة فسقة]<sup>(١)</sup>، وقد صح عندي أن هؤلاء الثقفي، والصبغي، ويحيى بن منصور كذبة، قد كذبوا علي في حياتي<sup>(٢)</sup>، فمحرم على كل مقتبس علم أن يقبل منهم شيئاً

يفيد أنهم رموه بقول جهم، وأنه يقول أن القرآن محدث؛ أي مخلوق. انظر درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٥).

(١) ما بين المعكوفتين زدته من كتاب الاستقامة لابن تيمية (١/ ١٠٩)، وقد نقله من طريق الحاكم عن عبد الرحمن المقرئ.

(٢) دافع الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن هؤلاء الأعلام، بقوله: "ما هؤلاء بكذبة، بل أئمة أثبات، وإنما الشيخ تكلم على حسب ما نقل له عنهم، فقبح الله من ينقل البهتان، ومن يمشي بالنميمة"، فجعل الحمل فيه على الناقل الذي وصفه بأنه يمشي بالنميمة وينقل البهتان، ولا يبعد ما قال، لكون الثقفي والصبغي ويحيى بن منصور من العلماء المشار إليهم في زمانهم، ومن الحفاظ المعروفين بالصدق في الرواية، إلا أن نفي تعمد الكذب عنهم، لا يفي التوسع في تقويلهم الإمام ما لم يقله، خاصة في مواطن التشاحن والخلاف، فقد يتوسع الناقل - نصرة لقوله - في نسبة القول بما يظهر له من لازم كلام مخالفه، أو بما يفهمه - هو وحده! - من كلامه، ولذا فكلام الحافظ الذهبي مقابل بعبارة الإمام ابن خزيمة "قد صح عندي"، والله أعلم بالحقائق، لكن من نظر إلى هذه الرواية الكلابية التي ينقلها الحافظ الحاكم وتلميذه البيهقي يرى مصداق توسع الكلابية في نقل ما يوافق هواهم، علماً أنه قد رماههم غير الإمام ابن خزيمة بهذا النهج، ففي رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢٠٢) ذكر من جملة فضائح الكلابية، ما عبر عنه بقوله: "ومنها ما ارتكبه أهل الوقت منهم... أن كل من (يخالفهم) نسبه إلى سب العلماء لينفروا قلوب العوام عنه وقرفوه بأقويل لا يقول بها ولا يعتقدونها بهتاً منهم وكذباً..."، ويقول أيضاً في (ص ٢٣١): "الكذب على المذاهب قد انتشر، فالواجب على كل مسلم يحب الخلاص أن لا يركن إلى كل أحد ولا يعتمد على كل كتاب ولا يسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة...".

يحكونه عني، وابن أبي عثمان أكذبهم عندي، وأقولهم علي ما لم أقله" (١).  
 وجاء عنه أيضًا فيما نقله الحافظ الحسين بن علي النيسابوري، قال:  
 "سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: دخل إلي جماعة من الكلابية،  
 وسماهم بأسمائهم، قال: فقلت لهم: إن كان كما تزعمون أن الله لم يكن خالقًا  
 حتى خلق الخلق، فأنتم تزعمون أن الله ليس بالآخر، والله يقول هو الأول  
 والآخر، وأنه ليس بمالك يوم الدين؛ لأن يوم الدين يوم القيامة. فبهتوا ورجعوا".  
 وهذا يظهر أن حوارات الإمام ابن خزيمة مع الكلابية كانت في مجالس عدة،  
 وفي أوقات متفرقة، حتى برزت تلك الخصومة الكبيرة في آخر حياته، حين تبين له  
 أن عدة من تلامذته والآخذين عنه قد تأثروا بهذا المذهب وبلّوا بهذا الأمر.

وجاء فيما نقله الإمام ابن تيمية لأحداث ما جرى - نقلًا عن أبي عبد الله  
 الحاكم - قال: سمعت أبا محمد الأنماطي (٢) العبد الصالح يقول: "لما  
 استحكمت تلك الوقعة وصار لا يجتمع عشرة في البلد إلا وقع بينهم تشاجر فيه،  
 وصار أكثر العوام يتضاربون فيه؛ خرج أبو عمرو الحيري (٣) إلى الري والأمير  
 الشهيد (٤) بها حتى ينجز كتبًا إلى خليفته (٥): كتاب! إلى أبي بكر بن إسحاق بأن

- 
- (١) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٧٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٣/٤٢٥).  
 (٢) هو عبد الله بن محمد بن إسحاق الرمجارى، سبقت ترجمته (ص ٣٠٧).  
 (٣) هو الحافظ الإمام الرحال أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري أبو عمرو الحيري، توفي سنة  
 سبع عشرة وثلاثمائة، انظر تذكرة الحفاظ (٣/٧٩٨).  
 (٤) هو الأمير أحمد بن إسماعيل بن أحمد الساماني، توفي سنة إحدى وثلاثمائة. انظر: الكامل في  
 التاريخ (٣/٣٩٣)، لكن أحداث هذه الفتنة كانت قبيل وفاة الإمام ابن خزيمة، وبعد سنة تسع  
 وثلاثمائة كما سيأتي، والأمير حينذاك ابنه نصر الساماني الملقب بالسعيد، فالله أعلم بالصواب.  
 (٥) الخليفة آنذاك هو المقتدر بالله جعفر بن المعتضد بالله العباسي. انظر: البداية والنهاية لابن

ينفي من البلد الأربعة الذين خالفوا أبا بكر. ثم ذكر أنهم عقدوا لهم مجلساً<sup>(١)</sup>. ونقل الحاكم "... أنه كتب إلى جماعة من العلماء تلك المسائل، وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر إلى السلطان، وأن أمير نيسابور أمر أن يمثل أمر أبي بكر فيهم من النفي والضرب والحبس، وأن عبد الله بن حمشاد<sup>(٢)</sup> قال: طوبى لهم إن كان ما يقال عنهم مكذوباً عليهم، وأن عبد الله بن حمشاد من غد ذلك اليوم قال: رأيت البارحة في المنام كأن أحمد بن السري الزاهد المروزي لكمني برجله ثم قال: كأنك في شك من أمور هؤلاء الكلايين؟ قال: ثم نظر إلى محمد بن إسحاق<sup>(٣)</sup> فقال: ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ. وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]"<sup>(٤)</sup>.

وبه يتبين أن أكثر العلماء كانوا على موافقة الإمام ابن خزيمة فيما ذهب إليه وقرره، بخلاف ما عليه الكلايين، ولذا فما ذكره أبو الحسن علي بن أحمد البوشنجي<sup>(٥)</sup>،

كثير (١١٨/١١).

(١) مجموع الفتاوى (١٧٧/٦)، والنص قلق لم يتبين لي وجه التصحيف فيه.

(٢) هو عبد الله بن حمشاد النيسابوري أبو عبد الرحمن المطوعي، توفي سنة عشرين وثلاثمائة، ترجم له الذهبي في تاريخه (٦٠٧/٢٣)، وقد تحرف اسمه في درء التعارض إلى (عبد الله بن حماد)، وانظر: الملخص من تاريخ نيسابور (ص ٦٧).

(٣) هو الإمام ابن خزيمة.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨١/٢)، ومجموع الفتاوى (١٧٦/٦).

(٥) علي بن أحمد البوشنجي أبو الحسن الزاهد، ترجم له الحاكم فقال: "الصوفي الزاهد الورع العالم السخي الموجود... ورد نيسابور أول ما ورد لها... فلم يشتغل إلا بأصحاب المعاملات... خرج فلقي شيوخ التصوف بالعراقين والشام... استوطن نيسابور... فبنى له دار التصوف... توفي بنيسابور سنة سبع وأربعين وثلاثمائة". انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢١٤/٤١).

من قوله: "دخلت على عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي<sup>(١)</sup> بالري، فأخبرته بما جرى بنيسابور بين أبي بكر بن خزيمة وبين أصحابه، فقال: ما لأبي بكر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبه أن لا نتكلم فيما لم نتعلمه.

قال: فخرجت من عنده حتى دخلت على أبي العباس القلانسي<sup>(٢)</sup> فقال: كان بعض القدرية من المتكلمين وقع إلى محمد بن إسحاق، فوقع لكلامه عنده قبول. ثم خرجت إلى بغداد فلم أدع بها فقيهاً ولا متكلماً إلا عرضت عليه تلك المسائل، فما منهم أحد إلا وهو يتابع أبا العباس القلانسي على مقالته، ويغتم لأبي بكر محمد بن إسحاق فيما أظهره"<sup>(٣)</sup>.

إنما هو وفق الرؤية والرواية الكلاسيكية، فإن أبا الحسن البوشنجي<sup>(٤)</sup> وأبا

(١) عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، نعتة الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٤) بالإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام، توفي سبع وعشرين وثلاثمائة.

(٢) أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي من معاصري الأشعري، قال ابن عساكر: "...اعتقاده موافق لاعتقاد [أبي الحسن الأشعري] في الإثبات"، وقد عده السبكي في طبقات الشافعية من الأشاعرة، لموافقته له في المذهب، فكلاهما في الإجمال على مذهب ابن كلاب، قال أبو نصر السجزي في رسالته في الحرف والصوت (ص ٢٢٢): "...بلي أهل السنة.. يقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم، وهم أبو محمد بن كلاب وأبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري..."، وانظر: تبين كذب المفتري (ص ٣٩٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٣٠٠).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٢٣).

(٤) ساق الحاكم في تاريخه ما يبين أن أبا الحسن هذا كان موافقاً للثقفي في هذه الخصومة، وأنه كتب على باب حانوت أبي علي الثقفي: القول ما قاله أبو علي، وأنه لما رآه بعض مؤيدي الإمام ابن خزيمة ببغداد تعلقوا به حتى ساقوه إلى الوزير، وذكروا له أنه على مذهب من كفرهم الإمام، لكن الوزير أمر بتخليته، وعلل أن الخصومة بنيسابور لا ببغداد. انظر

العباس القلانسي كلاهما على هذا المذهب.

ولذا فإن قول أبي بكر البيهقي رَحِمَهُ اللهُ: "...وقد رجع محمد بن إسحاق إلى طريقة السلف وتلهف على ما قال" خلاف الثابت عنه<sup>(١)</sup>، فلم يزل الإمام ابن خزيمة على طريقة السلف فيما ذهب إليه وقرره، والذي وافقه عليه أعيان الأئمة في عصره<sup>(٢)</sup> - كما سيأتي -، والذي تاب ورجع عما ذهب إليه هم مخالفوه من الكلابية، كما ذكره غير واحد، فقد "ذكر أبو إسماعيل الأنصاري في كتاب ذم الكلام، قال: سمعت أبا نصر بن أبي سعيد الرداد<sup>(٣)</sup>، سمعت إبراهيم بن إسماعيل الخلال<sup>(٤)</sup> يقول: إني ذهبت بكتاب ابن خزيمة في الصَّبغي والثقفى إلى

=

الأحداث فيما نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٤/٤١)

(١) أما تلك القصة التي ذكرها البيهقي في كتابه الأسماء والصفات (٢١/٢) من طريق أبي الفضل البطيني حاجب الإمام فيما ذكر، فإنها مع أنها لا تفيد رجوعاً له عن مسائل الخلاف له مع الكلابية، وأن غاية ما تدل عليه نفور الإمام ابن خزيمة من علم كلام، وعدم معرفته له = ليس إسنادها بالقائم، فإن راويها البطيني لا يعرف، والله أعلم.

(٢) كما أن تسمية الحافظ البيهقي غفر الله له قول الكلابية طريقة السلف، خلاف الواقع، وإنما أتى رَحِمَهُ اللهُ من تأثره بهم ومتابعته لمذهبه، وانظر كتاب البيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد بن عطية الغامدي.

(٣) كذا في المطبوع، والذي يظهر لي أنه: أبو نصر محمد بن أبي سعيد أحمد بن سعيد الولي النيسابوري، ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، وقال السمعاني في الأنساب (٦١٥/٥): (... من أهل نيسابور. ذكره الحاكم أبو عبد الله في التاريخ وقال: أبو نصر بن أبي سعيد الولي كتب معنا الكثير، وقرأ القرآن بأحرف، ثم كتب للقضاة سنين، وتوفي في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة...". وانظر الملخص من تاريخ نيسابور (ص ١٠٠).

(٤) إسماعيل بن أحمد بن محمد التاجر الجرجاني، نعتة الحاكم بأحد الجوالين في طلب الحديث والوراقين والمفيدةين، توفي سنة أربع وستين وثلاثمائة. انظر: تاريخ دمشق لابن

أمير المؤمنين، فكتب بصلبهما، فقال ابن خزيمة: لا، قد علم رسول الله ﷺ النفاق من أقوام فلم يصلبهم. قال أبو إسماعيل: سمعت إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني يقول: استتيب الصبغي والثقفي على قبر ابن خزيمة<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم: "سمعت أبا سعيد بن أبي بكر يقول: لما وقع من أمر الكلابية ما وقع بنيسابور، كان أبو العباس السراج، يمتحن أولاد الناس، فلا يحدث أولاد الكلابية..."<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام ابن تيمية: "...ومن الموافقين لابن خزيمة: أبو حامد الشاركي<sup>(٣)</sup>، وأبو سعيد الزاهد<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن عمار<sup>(٥)</sup>، وأبو عثمان النيسابوري الملقب بشيخ الإسلام<sup>(٦)</sup>..."<sup>(٧)</sup>.

عساكر (٨/٣٥٩).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٢)، ولم أقف عليه في القسم المطبوع من كتاب ذم الكلام للهروي.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٩٥)

(٣) أحمد بن محمد بن شارك الهروي أبو حامد الشاركي، العلامة الحافظ المفسر، مفتي هراة وشيخها، توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/٢٧٣).

(٤) لعله: محمد بن عبد الله بن حمدون، أبو سعيد النيسابوري الزاهد، ترجم له ابن نقطة في التقييد

(ص ٧٤). أو: محمد بن عبد الله بن إبراهيم أبو سعيد الزاهد، انظر: تاريخ الذهبي (٢٥/٣٥٩).

(٥) هو يحيى بن عمار بن يحيى الشيباني أبو زكريا السجستاني، ترجم له الذهبي في سير أعلام

النبلاء (١٧/٤٨١)، ونعته: ب"الامام المحدث الواعظ، شيخ سجستان...". توفي سنة اثنتين

وعشرين وأربعمائة. وانظر: تاريخ الإسلام له (٢٩/٩٧)

(٦) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري، الصابوني أبو عثمان، ترجم له الذهبي في

سير أعلام النبلاء (١٨/٤٠) فوصفه ب"الامام العلامة القدوة المفسر المذكر المحدث شيخ

الإسلام"، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة.

(٧) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٣).

وذكر الإمام ابن تيمية - قبل ذلك - أن من الموافقين لابن خزيمة أيضًا:  
 "...الحاكم أبو عبدالله<sup>(١)</sup>، وأبو عبد الرحمن السلمي<sup>(٢)</sup>... وأبو عبد الله بن  
 منده<sup>(٣)</sup>، وأبو نصر السجزي<sup>(٤)</sup>، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري<sup>(٥)</sup>، وأبو  
 القاسم سعد بن علي الزنجاني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم...<sup>(٧)</sup>."

قلت: كأبي عمرو أحمد بن محمد الحيري، وأبي العباس السراج، وإبراهيم

(١) هو الحافظ "محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري" صاحب المستدرک  
 على الصحيحين، ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/١٦٣)، ونعته بـ"الإمام الحافظ  
 الناقد العلامة شيخ المحدثين.. صاحب التصانيف..."، توفي سنة ثلاث وأربعمائة.

(٢) هو الحافظ محمد بن الحسين الأزدي السلمي النيسابوري، ترجم له الذهبي في سير أعلام  
 النبلاء (١٧/٢٤٧)، ونعته بـ"الإمام الحافظ المحدث، شيخ خراسان وكبير الصوفية...  
 صاحب التصانيف". توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.

(٣) هو الحافظ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده، ترجم له الذهبي في سير أعلام  
 النبلاء (١٧/٢٨)، ووصفه بـ"الإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام...". توفي سنة اثنتي  
 عشرة وأربعمائة.

(٤) هو الحافظ عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني، ترجم له الذهبي في سير أعلام  
 النبلاء (١٧/٦٥٤) ووصفه بـ"الإمام العالم الحافظ الموجود شيخ السنة... شيخ الحرم...".  
 توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة.

(٥) هو الحافظ عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي من ذرية أبي أيوب الأنصاري، ترجم  
 له الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/١١٨٣). توفي سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

(٦) هو الحافظ سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين الزنجاني، ترجم له الذهبي في سير  
 أعلام النبلاء (١٨/٣٨٥)، ووصفه بـ"الإمام، العلامة الحافظ القدوة العابد شيخ الحرم...".  
 توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

(٧) درء تعارض العقل والنقل (٢/٩).

بن إسماعيل الخلامي<sup>(١)</sup>، وأبي عمرو أحمد بن محمد بن عمر السمسار<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: "أما أبو ذر الهروي<sup>(٣)</sup> وأبو بكر البيهقي<sup>(٤)</sup> وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب".

وقال: "أكثر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلابية"<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم في أخبارهم ما يدل على ذلك.

(٢) أحمد بن محمد بن عمر النيسابوري، قال فيه الحاكم: "كان من المتعصبين لأهل السنة الباذلين للمال والجاه، وكان [أبوه] مجاب الدعوة". انظر: الملخص من تاريخ نيسابور (ص ٦٣)، وخبر أبي عمرو في إنكاره على الكلابية ورد في تاريخ دمشق (٢١٤/٤١)، وجاء فيه تكفير ابن خزيمة لهم.

(٣) عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير أبو ذر الهروي، نعتة الذهبي بـ"الحافظ الامام الموجود، العلامة، شيخ الحرم،... راوي الصحيح"، توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة أو خمس. سير أعلام النبلاء (١٧/٥٥٤). وقد أبان غير واحد تأثر أبي ذر بالكلابية وأخذه عنهم، قال الإمام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (١/٢٨٣): "...قدم إلى بغداد من هراة، فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم، فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم كأبي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين...، وهو ممن يرجح طريقة الصُّبْغِي والثقفِي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث....".

(٤) أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي الخراساني، نعتة الذهبي بـ"الحافظ العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الاسلام"، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٦٣)، وهو من أعلام متقدمي الأشعرية الكلابية، انظر: كتاب (البيهقي وموقفه من الإلهيات)، د. أحمد الغامدي.

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٢)

## المبحث الأول

### جهود الإمام ابن خزيمة العلمية

#### المطلب الأول

#### إنكار الإمام ابن خزيمة على الكلابية ومن تأثر بهم

#### الخوض في علم الكلام، والتحذير منه

من المقرر عند أهل السنة النهي عن علم الكلام<sup>(١)</sup>، وعن الخوض في العقائد من جهته؛ لما يوقع صاحبه في مخالفة الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين.

(١) علم الكلام الذي جاء ذمه في كلام السلف هو: هو الكلام في الله وصفاته بما هو نتاج العقول المخالف للكتاب والسنة، قال الإمام مالك: "...أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان"، وقال الإمام أحمد: "لا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود"، وقال أبو القاسم التيمي: "...أما الكلام في أمر الدين وما يرجع إلى الاعتقاد من طريق المعقول فلم ينقل عن أحد منهم، بل عدوه من البدع والمحدثات، وزجروا عنه غاية الزجر ونهوا عنه..."، وقال الإمام ابن تيمية: "مرادهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة..."، وقال أيضًا: "مرادهم بالكلام هو كلام الجهمية الذي نفوا به الصفات..."، وبه يتبين أن تسمية أهل البدعة له بالتوحيد أو أصول الدين هو من التمويه والتلبيس، وهذا الوصف يشترك فيه كل الطوائف الذين نهجوا هذا المسلك من المعطلة والصفاتية، كالجهمية والمعتزلة والكلابية والأشعرية، حيث جعلوا عقولهم حكمًا على ما جاء في الكتاب والسنة، فعملوا صفات الرب، وحرّفوا دلالات الكتاب والسنة.

ولذا قال أبو يوسف رَحْمَةُ اللَّهِ: "العلم بالكلام جهل، والجهل بالكلام هو العلم" (١). وقال: "من طلب الدين بالكلام تزندق" (٢).

وقال الإمام مالك بن أنس: "ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون" (٣).

وقال الإمام الشافعي: "ما تردّى أحد بالكلام فأفلح" (٤). وقال أيضاً: "حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام" (٥).

قال يونس ابن عبد الأعلى: أتيت الشافعي - رحمة الله عليه - بعد ما كلمه حفص الفرد (٦) فقال: "... لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء والله ما توهمته قط، ولأن يبتلى المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خير له من أن يبتلى بالكلام" (٧).

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/٦٦٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/٦١).

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (١/٥٣)، ووكيع في أخبار القضاة (٣/٢٥٨).

(٣) رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (رقم ٨٦٠).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص ١٣٧)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/٢٢٤).

(٥) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١١٦)، وابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ٨٠).

(٦) حفص الفرد، ترجم له ابن النديم في الفهرست (ص ٢٥٥)، فقال: "... يكنى أبا عمرو، وكان من أهل مصر قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه..."، عدّه الشهرستاني في الملل والنحل (١/٢٠) في المعتزلة المتوسطين.

(٧) رواه ابن بطة الإبانة الكبرى رقم (٦٦١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١١١).

وقال الإمام أحمد: "لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا يرى أحد نظراً في الكلام إلا في قلبه دغل" (١).

وعلى هذا سار الإمام ابن خزيمة في ذم الكلام وأهله، ولذا يقول رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مقدمة كتابه التوحيد: "... وأنا كاره الاشتغال بتصنيف ما يشوبه شيء من جنس الكلام" (٢).

ولما اطلع على ما بُلي به بعض أصحابه وتلامذته من الخوض بعلم الكلام، وتأثرهم بمذهب ابن كلاب، اشتد نكيره عليهم، وحذرهم من الخوض فيه.

قال أبو عبد الله الحاكم: "... حدثني أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم قال: لما انصرفنا من الضيافة اجتمعنا عند بعض أهل العلم، وجرى ذكر كلام الله: أقدم هو لم يزل، أو ثبت عند إخباره تعالى أنه متكلم به؟ فوقع بيننا في ذلك خوض، قال جماعة منا: كلام الباري قديم لم يزل. وقال جماعة: كلامه قديم غير أنه لا يثبت إلا بإخباره وبكلامه....

قال: فجمع ابن خزيمة أصحابه وقال: ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام؟ ولم يزدكم على هذا ذلك اليوم... (٣).

وقال محمد بن الحسين السلمي: "رأيت بخط أبي عمرو بن مطر يقول: سئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات، فقال: "بدعة ابتدعوها ولم

(١) انظر: تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة (ص ٤١)، ودرء تعارض العقل والنقل (١٤٧/٧).

(٢) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (٩/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٧٧ - ٣٧٨).

يكن أئمة المسلمين وأرباب المذاهب وأئمة الدين - مثل: مالك وسفيان والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى وابن المبارك ومحمد بن يحيى وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف - يتكلمون في ذلك وينهون عن الخوض فيه، ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة، إياك والخوض فيه والنظر في كتبهم بحال" (١).

فهذا هو موقف الإمام ابن خزيمة من علم الكلام، وتحذيره من الخوض فيه، وبه يتبين أن تلك القصص التي يرويها بعض الكلابية في خوض هذا الإمام بعلم الكلام، ونقد معاصريه من أئمة أهل الحديث له، لا يُلتفت إليها؛ لفقدها شروط الثبوت، فصاحبها إما مجهول لا يعرف، وإما كلابي ينصر بدعته.

## المطلب الثاني

### الكشف عن فساد قولهم والرد العلمي عليهم

ومن الجهود التي بذلها الإمام ابن خزيمة في تحذيره من بدع الكلابية مناقشاته العلمية لأقوالهم وبيان بطلان شبههم.

ولمّا كان مبحث الصفات الاختيارية - وبالأخص مسألة الكلام - هو أبرز المسائل التي خالف فيها الكلابية أهل السنة والجماعة (٢)، وهي المسألة التي

(١) الاستقامة لابن تيمية (١/١٠٨).

(٢) قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢/٩٨): "...سائر المسائل ليس لابن كلاب والأشعري بها اختصاص، بل ما قاله غيره، إما من أهل السنة والحديث وإما من غيرهم، بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام، وتبعه عليه الأشعري، فإنه لم يسبق ابن كلاب إلى ذلك أحد، ولا وافقه عليه أحد من رؤوس الطوائف، وأصله في ذلك هي مسألة الصفات

كانت مثار الاختلاف بين الإمام ابن خزيمة ومن عاصره من الكلابية = تناولها الإمام بالبيان والتفصيل؛ إزالةً لموارد الاشتباه والإجمال، وبياناً لدلالة الكتاب والسنة. وبيان ذلك على ما يلي:

### (١) بيان مخالفة قولهم لمذهب سلف الأمة:

من المقرر عند سلف الأمة وأئمتها الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسول ﷺ، من غير تعطيل ولا تمثيل، سواء في ذلك صفات ذاته أو صفات فعله<sup>(١)</sup>، وأن الواجب في نصوص الصفات إمرارها كما جاءت من غير تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف.

قال أبو داود الطيالسي: "كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدّون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث لا يقولون كيف، وإذا سُئلوا أجابوا بالأثر...، وهو قولنا"<sup>(٢)</sup>. وقال الوليد بن مسلم: "سألت سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث فقالوا: نُمرّها كما جاءت"<sup>(٣)</sup>، قال الإمام الشافعي: "آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على

=

الاختيارية، ونحوها من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته تعالى: هل تقوم بذاته أم لا؟".

(١) تناولت بيان الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل في بحث لي في الصفات الاختيارية عند الكلابية، ومما قيل في الفرق بينهما: أن صفات الذات هي نعوت الكمال الملازمة لها، وصفات الفعل متعلقة بمشيئة الله. وانظر فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى (١٦٠/٣).

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي (٣/٣).

(٣) رواه الخلال في السنة (رقم ٣١٣)، والدارقطني في الصفات (رقم ٦٨).

مراد رسول الله " (١).

أما الكلابية فقد أقرّوا بصفات الذات، ونازعوا في صفات الفعل (٢)، وما جاءت النصوص به: فمنه ما عدوه من صفات الذات (٣)، ونفوا تعلقه بالمشيئة! كالكلام (٤) والغضب والرضا والفرح الاستواء والنزول (٥)، ومنه ما جعلوه من باب النسب والإضافات التي شاركوا فيها المعطلة (٦).

ولنخصّ حديثنا في صفة الكلام التي وقع فيها النزاع بين الإمام ابن خزيمة ومن خالفه من الكلابية:

قال أبو الوليد حسان بن محمد الفقيه: "سمعت ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله تعالى، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر، يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل، ولا يدفن في مقابر المسلمين".

وقال في كتاب التوحيد: "باب من الأدلة التي تدل على أن القرآن كلام الله

(١) انظر: لمعة الاعتقاد لابن قدامة (ص ١٠). وكلام السلف تضمن تفويض الكيفية، لا تفويض المبتدعة المتضمن التعطيل والتجهيل. وانظر: كتاب مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد للدكتور أحمد القاضي.

(٢) انظر آراء الكلابية العقدية، للأستاذة هدى الشلالي، (ص ١٢٥).

(٣) انظر مقالات الإسلاميين (ص ٥١٧، ٥٨٢، ٥٤٦).

(٤) قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن كلاب في سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٥): "... وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة. وهذا ما سبق إليه أبداً، قاله في معارضة من يقول بخلق القرآن".

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٤١٠)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٧).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٢٩).

الخالق وقوله غير مخلوق، لا كما زعمت الكفرة من الجهمية المعطلة<sup>(١)</sup>.

وكلام الإمام ابن خزيمة هذا، وإن كان المراد به الرد على المعطلة الذين ينفون عن الرب صفة الكلام، ويقولون إن كلام الله مخلوق، كما هو صريح كلامه، فهو يتناول أيضًا كل من اعتقد أن القرآن الذي أنزله الله على رسوله محمد ﷺ - المفتتح بسورة الفاتحة المختتم بسورة الناس - مخلوق<sup>(٢)</sup>، وهو حقيقة اعتقاد ابن كلاب ومن تبعه<sup>(٣)</sup>، فهم وإن اعتقدوا أن الله متصف بصفة الكلام، وأن كلامه صفة قائمة بذاته، وأنه لم يزل متكلمًا، إلا أن القرآن - المنزل على رسوله محمد ﷺ - عندهم هو حكاية أو عبارة عن كلامه، لا أنه هو كلام الله على الحقيقة، فيقصرون الصفة على الكلام النفسي!<sup>(٤)</sup>، والمُعبر به

(١) كتاب التوحيد (١/٤٠٤).

(٢) انظر المناظرة في القرآن لابن قدامة، حيث يقول في أولها (ص ١٧): "...موضع الخلاف أننا نعتقد أن القرآن كلام الله، وهو هذه المائة والأربع عشرة سورة، وأولها سورة الفاتحة وآخرها المعوذات...، وعندهم أن هذه السور والآيات ليست بقرآن، وإنما هي عبارة عنه وحكاية، وأنها مخلوقة، وأن القرآن معنى في نفس البارئ...".

(٣) انظر الرسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٨١ - ٨٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/٨٦)، ولذا يقول الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (١/٤٠٠) موضحًا الفرق بين القولين: "قال أصحاب الحديث وأهل السنة: إن القرآن المكتوب الموجود في المصاحف، والمحفوظ الموجود في القلوب، وهو حقيقة كلام الله عزَّوجلَّ، بخلاف ما زعم قوم أنه عبارة عن حقيقة الكلام القائم بذات الله عزَّوجلَّ ودلالة عليه، والذي هو في المصاحف محدث وحروف مخلوقة. ومذهب علماء السنة وفقهائهم أنه الذي تكلم الله به، وسمعه جبريل من الله، وأدى جبريل إلى النبي ﷺ...".

(٤) هذا ما يقرره الأشعرية الكلايين، ففي الإنصاف للباقلاني (ص ١٠٧) يقول: "...الكلام الحقيقي هو المعنى القائم بالنفس دون غيره، وإنما الغير دليل عليه بحكم التواضع

عندهم مخلوق<sup>(١)</sup>، فعاد اعتقادهم في القرآن إلى قول النفاة، وهذا ما صرح به المتأخرون من أتباعهم<sup>(٢)</sup>.

ولذا جاء في كلام الإمام ابن خزيمة في كتابه التوحيد ردًا على مثل هذه الأقوال المنحرفة عند كلامه على تكليم الله لموسى: "...فبين الله... بعض ما كلم الله به موسى مما لا يجوز أن يكون من ألفاظ ملك مقرب ولا ملك غير مقرب، غير جائز أن يخاطب ملك مقرب موسى فيقول: إني أنا الله رب العالمين، أو يقول: إني أنا ربك فاخلع نعليك...". ويقول أيضًا: "...ذكر البيان أن الله جل وعلا كلم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من وراء حجاب، من غير أن يكون بين الله تبارك وتعالى وبين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ رسول يبلغه كلام ربه...".<sup>(٣)</sup>

على أن المنقول من كلام ابن كلاب في صفة الكلام ظاهر المخالفة في بعضه لكلام السلف واعتقادهم، فقد جاء في مقالات الإسلاميين: "قال عبد الله بن

---

والاصطلاح، ويجوز أن يسمى كلامًا؛ إذ هو دليل على الكلام، لأنه نفس الكلام الحقيقي"، ويقول أبو المعالي الجويني في الأرشاد (ص ١١٧): "... فإن معنى قولهم: (هذه العبارات كلام الله) أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها خلق الله،... والكلام الذي يقضي أهل الحق بقدمه، هو الكلام القائم بالنفس...". وانظر أيضًا: المواقف للإيجي (ص ٢٩٤).

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٥٨٤)، والإنصاف للباقلاني (ص ٩٧)، وسير أعلام النبلاء (٥١١/١١).

(٢) انظر: شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري (ص ٧٢)، ورسالة التوحيد لمحمد عبده (ص ٢٤)، ومذكرة التوحيد لطلاب المعاهد الأزهرية قسم (الإلهيات) تأليف حسن متولي (٩٣/١).

(٣) كتاب التوحيد (٣٤٦/١).

كلاب: إن الله سبحانه لم يزل متكلمًا، وإن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به، وإنه قديم بكلامه،... وإن الكلام ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير، وإنه معنى واحد بالله عزَّجَلَّ... " (١).

ففيه للحرف والصوت وما بعده، نفي لحقيقة الكلام المعروف في لغة العرب، وسيأتي ذكر إنكار الإمام ابن خزيمة للوازم قول الكلابية.

"قال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقرئ: سمعت ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله، ووحيه، وتنزيله، غير مخلوق، ومن قال: إن شيئًا من وحيه وتنزيله مخلوق، أو يقول: إن أفعاله تعالى مخلوقة، أو يقول: إن القرآن محدث (٢)، فهو جهمي".

وقال: "من نظر في كتبي بان له أن الكلابية كذبة فيما يحكون عني... " (٣).

فتضمن كلام الإمام ابن خزيمة إنكاره على من وصف القرآن بأنه مخلوق، ويدخل في هذا الرد على ابن كلاب ومن وافقه، وقد سبق بيان أن حقيقة قول ابن كلاب ومن وافقه أن القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ مخلوق؛ لأنه حكاية عن كلامه القديم القائم بذات الرب. فالكلابية وإن كانوا لا يصرحون بوصفه بالخلق

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (ص ٥٨٤).

(٢) أي مخلوق بائن عنه، وهذا الاصطلاح كان مشتهراً عندهم، لذا أنكر من أنكر من السلف إطلاقه على القرآن، كما أنكره الإمام أحمد على داود الظاهري، ذكر هذا ابن تيمية [مجموع الفتاوى (٥/٥٣٢)]، ونبه في موضع آخر (٦/١٦١) أن منهم من يطلق الحدث ويريد أنه تكلم بعد أن لم يكن متكلمًا، قال: "وهذا قول... ممن يقول إنه تحله الحوادث بعد أن لم تكن تحله، وقول من قال: إنه محدث، يحتمل هذا القول، وإنكار أحمد يتوجه إليه".

(٣) طبقات الشافعيين لابن كثير (ص ٢٢١)، وقد سبق نقل تمام قوله.

فإنه حقيقة قولهم.

لكن قد يفهم من سياق كلام ابن خزيمة أن المخالفين له من الكلابية لا يقولون بهذا؛ لأنهم هم من رمى الإمام بقول جهم، ولذا وصفهم بالكذب، وقد جاء في نسخة الكتاب التي عرضت على الإمام ابن خزيمة وتضمنت اعتقادهم: "... من زعم أن الله تعالى جل ذكره لم يتكلم إلا مرة ولا يتكلم إلا ما تكلم به ثم انقضى كلامه كفر بالله،....."

وكان فيما كتب: القرآن كلام الله تعالى وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه خلقاً ولا مخلوقاً، ولا فعلاً ولا مفعولاً، ولا محدثاً ولا حدثاً ولا أحدثاً".

وهذا الاعتقاد قبله الإمام ابن خزيمة، على ما حكاه الصُّبغِي، والحقيقة أن الكلابية المخالفين للإمام ابن خزيمة لم يتعرضوا فيها لمواطن الخلاف، فمن المتفق عليه بينهم أن الله متصف بصفة الكلام، وأن صفات الله قائمة بذاته. وموطن النزاع: هو في أن الله يتكلم بمشيئته، وأن القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ كلام الله حقيقة، لا أنه دليل أو عبارة عن كلام الله. ولم تتعرض لهما تلك النسخة. لكن وقف ابن خزيمة على بعض ما في كلامهم مما يتضمن إنكارهم أنه بمشيئته، ولذا اشتد نكيره عليهم، ولعل هذا من أبرز ما أشار إليه الهروي في حكايته عن هذا النزاع حين قال: "فطار لتلك الفتنة ذاك الإمام أبو بكر؛ فلم يزل يصيح بتسويهاها ويصنف في ردها؛ كأنه منذر جيش، حتى دوّن في الدفاتر وتمكن في السرائر، ولقن في الكتاتيب ونقش في المحاريب: أن الله متكلم، إن شاء تكلم، وإن شاء سكت"<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ١٧٨).

وقال الإمام ابن تيمية - إتماماً لكلام سابق - : "...بقي هذا الأصل يدور بين الناس حتى وقع بين أبي بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة وبعض أصحابه بسبب ذلك؛ فإنه بلغه أنهم وافقوا ابن كلاب، فنهاهم وعابهم وطعن على مذهب ابن كلاب بما كان مشهوراً عند أئمة الحديث والسنة...، فإن أتباع ابن كلاب... عندهم لا يجوز أن يقوم به أمر يتعلق بمشيئته وقدرته: لا فعل ولا غير فعل، فقالوا: إن الله لا يتكلم بصوت؛ وإنما كلامه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر. إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً..."<sup>(١)</sup>.

والمقصود في المبحث بيان جهود هذا الإمام في الدفاع عن مذهب أهل السنة ضد انحرافات المتكلمين الكلابية، أما التفصيل في حقيقة قول الكلابية وردود الإمام ابن خزيمة عليهم، فله موضع آخر<sup>(٢)</sup>.

## ٢) بيان بطلان قولهم وذكر لوازمه الباطلة:

قال الإمام ابن خزيمة: "زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سنيننا هذه<sup>(٣)</sup>: أن الله لا يكرر الكلام، فلا هم يفهمون كتاب الله؛ إن الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم وأنه أمر الملائكة بالسجود له؛ فكرر هذا الذكر في غير موضع، وكرر ذكر كلامه لموسى مرة بعد أخرى، وكرر ذكر عيسى ابن مريم في مواضع، وحمد نفسه في مواضع، فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ

(١) مجموع الفتاوى (٥٢٢/٦) باختصار.

(٢) تناولت هذا في بحث لي بعنوان (الصفات الاختيارية عند الكلابية...).

(٣) المراد بهم أتباع عبد الله بن كلاب، كما سبق بيانه في أحداث خصومة الإمام مع الكلابية.

يَجْعَلُ لَهُ عِوَجًا ﴿ [الكهف: ١]، و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ الآية [الأنعام: ١]، و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ١]، وكرر زيادة على ثلاثين مرة: ﴿ فَبِأَيِّ آيَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٦]، ولم أتوهم أن مسلماً يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين، وهذا مقالة من زعم أن كلام الله مخلوق، ويتوهم أنه لا يجوز أن يقول: خلق الله شيئاً واحداً مرتين" (١).

وما ذكره الإمام ابن خزيمة لم أطلع على قائل به، فيما أن يكون من صرح بهذا من جهلة الكلابية (٢)، أو رآه الإمام لازم قول هؤلاء، حيث نفوا أن يكون لله كلاماً قائماً به متعلقاً بمشيئته.

ولذا أظهر علماء الكلابية المخاصمون للإمام ابن خزيمة انتفاءهم من هذا القول، أعني: القول بأن الله لا يكرر كلامه، دون أن يشيروا إلى أن كلامه متعلق بمشيئته واختياره، على ما سبق بيانه.

وقد جاء نظير هذا الخبر - وتضمن أن ما ذكر ابن خزيمة صرح به بعض الكلابية - ما نقله تلميذه حسين الحافظ (٣)، قال: "سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: دخل إلي جماعة من الكلابية، وسماهم بأسمائهم، قال: فقلت

(١) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٧١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨٠)، وسير أعلام النبلاء (٣٨٠/ ١٤).

(٢) الكلابية لا يمتنعون التكرار في القرآن الذي هو عندهم دليل على كلام الله النفسي!، ولذا ما استدل به الإمام من الآيات القرآنية لا تعارض حقيقة مذهبهم، ولذا أشار الإمام ابن خزيمة إلى لازم هذا القول بقوله: "...وهذا مقالة من زعم أن كلام الله مخلوق...".

(٣) الحسين بن علي بن محمد التميمي، أبو أحمد النيسابوري، قال الذهبي في ترجمته: "الامام الحافظ الانبل القدوة...، توفي سنة خمس وسبعين وثلاث مئة"، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٠٧).

لهم: إن كان كما تزعمون أن الله لم يكن خالقاً حتى خلق الخلق، فأنتم تزعمون أن الله ليس بالآخر، والله يقول: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وأنه ليس بمالك يوم الدين؛ لأن يوم الدين يوم القيامة. فبهتوا ورجعوا...<sup>(١)</sup>.

والمعنى في كلام هؤلاء: أن من الصفات الله ما هو حادث، اتصف الله به بعد أن لم يكن متصفاً به، كالخلق؛ لأن المخلوقات حادثه بعد أن لم تكن، فعلى قولهم إن الله لم يكن خالقاً حتى خلق الخلق. ولذا أبان لهم الإمام أن لازم قولهم أن الله ليس بمالك يوم الدين؛ لأن يوم القيامة لم يقع بعد.

والمعروف أن أئمة الكلابية ينفون الحدوث بجميع معانيه عن صفات الله، كما جاء في النسخة التي قدمها الصَّبْغِي للإمام ابن خزيمة، وتبرأ من هذا القول: "وكان فيما كتب: القرآن كلام الله تعالى وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه خلقاً ولا مخلوقاً، ولا فعلاً ولا مفعولاً، ولا محدثاً ولا حدثاً ولا أحداثاً"، والذي يظهر كما سبق أن الإمام ابن خزيمة تبين له أن لازم قول هؤلاء أن الله لا يتكلم بمشيئته، ولذا جاء عنه فيما نقله أبو سعيد المقرئ، قال: "سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: الذي أقول به: ... من قال: إن القرآن أو شيئاً منه وعن وحيه وتنزيله مخلوق، أو يقول: إن الله لا يتكلم بعد ما كان تكلم به في الأزل...؛ فهو عندي جهمي".

ومما يدخل في بيان الإمام ابن خزيمة انحراف مذهب هؤلاء الكلابية، قوله في كتاب التوحيد: "...ومن عقل عن الله خطابه علم أن الله سبحانه لما أعلم عباده المؤمنين أنه يكون الشيء بقوله: (كن)؛ أن القول الذي هو (كن) غير المكون بـ(كن) المقول له: (كن)، وعقل عن الله أن قوله: (كن) لو كان خلقاً على ما

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٢/١٤٠).

زعمت الجهمية المفترية على الله كان الله إنما يخلق الخلق ويكونه بخلق لو كان قوله: (كن) خلقاً...<sup>(١)</sup>.

فهو وإن قصد به الرد على الجهمية المعطلة، فقد تضمن الرد على الكلاية الذين ينفون الحرف عن كلام ربنا سبحانه، ف(كن) المكونة من حرفي الكاف والنون، ليست هي عندهم من كلام ربنا، بل هي دليل وعبرة عن كلامه القديم! ولذا يقول الإمام أبو نصر السجزي رَحِمَهُ اللهُ: "...وأظهر مما ذكرنا وبين خزي مخالفنا فيه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، و(كن) حرفان، ولا يخلو الأمر من أحد وجهين: إما أن يكون المراد بقوله: (كن) التكوين، كما قالت المعتزلة، أو يكون المراد به ظاهره، وأن الله تعالى إذا أراد إنجاز شيء قال له: (كن) على الحقيقة: فيكون،.... فإن ثبت على أنه [على] ظاهره فهو حرفان وانتقض مذهبه، وإن قال: إنه ليس بحرف ألبته صار بمعنى التكوين ولم يبق بينه وبين المعتزلة فرق"<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث

#### تأليف الكتب في الرد عليهم

من المناهج المتبعة عند أهل العلم في ردهم للباطل وإنكارهم له، التصنيف وكتابة المؤلفات التي تبين الحق بدليله، وتنفر من الباطل ببيان ضعفه وذكر لوازمه القبيحة، وقد قال الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري<sup>(٣)</sup>: "الذب عن السنة

(١) كتاب التوحيد (١/ ٣٩٢).

(٢) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٥٦).

(٣) يحيى بن يحيى بن بكر المنقري أبو زكريا النيسابوري، نعتة الذهبي في سير أعلام النبلاء

أفضل من الجهاد"<sup>(١)</sup>، وقال أبو محمد ابن حزم: "لا غيظ أغيظ على... المبطلين من هتك أقوالهم بالحجة الصادقة"<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما سار عليه الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ، فمع إنكاره على الكلائية في المجالس التي جمعتها بهم، أَلَفَ جملة من المؤلفات في الرد عليهم، لم يصلنا منها شيء، وقد ذكر أبو إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ في معرض ثنائه على جهود الإمام ابن خزيمة في رده على الكلائية وتحذيره من بدعتهم في مسألة الكلام: "... فطار لتلك الفتنة ذلك الإمام أبو بكر، فلم يزل يصيح بتشويهها ويصنف في ردها، كأنه منذر جيش، حتى دَوَّنَ في الدفاتر وتمكن في السرائر، ولقن في الكتابات ونقش في المحاريب، أن الله متكلم.. فجزى الله ذلك الإمام وأولئك نفر الغر عن نصره دينه وتوقير نبيه خيراً".

وذكر أبو عبد الله الحاكم فيما نقله من أحداث تلك الفتنة، أن ابن خزيمة جمع أصحابه وقال: "ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام؟...، وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه وأنه صنف في الرد عليهم"<sup>(٣)</sup>.

ونقل الحاكم - كما سبق - قول الإمام ابن خزيمة: "قد عرف أهل الشرق والغرب أنه لم يصنف أحد في التوحيد والقدر وأصول العلم مثل تصنيفي، [فالحاكي عني خلاف ما في كتبي المصنفة التي حملت إلى الآفاق شرقاً وغرباً

(١٠/٥١٢): شيخ الاسلام، وعالم خراسان، الحافظ، توفي سنة ست وعشرين ومائتين.

(١) مجموع الفتاوى (٤ / ١٣)

(٢) الإحكام لابن حزم (١ / ٢٨)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ٧٩).

كذبة فسقة]....<sup>(١)</sup>.

ومن جهوده البارزة في التصنيف في الرد على أهل البدع - عمومًا - كتابه التوحيد وإثبات الصفات، فقد ذكر في مقدمته سبب تأليفه لكتابه فقال: "...وكنت أحسب أن ما يجري بيني وبين المناظرين من أهل الأهواء في جنس الكلام في مجالسنا، ويظهر لأصحابي الذين يحضرون المجالس والمناظرة، من إظهار حقنا على باطل مخالفينا = كافٍ عن تصنيف الكتب على صحة مذهبنا وبطلان مذاهب القوم، وغنية عن الإكثار في ذلك فلما حدث<sup>(٢)</sup> في أمرنا ما حدث مما كان الله قد قضاه وقدر كونه مما لا محيص لأحد ولا موئل عما قضى الله كونه في اللوح المحفوظ قد سطره من حتم قضائه، فمنعنا عن الظهور ونشر العلم وتعليم

(١) المصدر السابق، وانظر كتاب الاستقامة لابن تيمية (١/١٠٩).

(٢) ما أشار إليه الإمام ابن خزيمة قد يريد أحداث أصحابه الكلامية، وقد يريد غيرها، خاصة أن له مع أهل الرأي منازعات آلت به إلى تلك الوليمة التي أقامها في آخر حياته، وقد جاء في أول كتاب التوحيد أيضًا، قوله (ص ١٠): "كنت أسمع من بعض أحداث طلاب العلم والحديث ممن لعله كان يحضر بعض مجالس أهل الزيغ والضلالة من المعطلة والقدرية المعتزلة ما تخوفت أن يميل بعضهم عن الحق والصواب من القول إلى البهت والضلال في هذين الجنسين من العلم، فاحتسبت في تصنيف كتاب يجمع هذين الجنسين من العلم، بإثبات القول بالقضاء السابق والمقادير النافذة قبل حدوث كسب العباد، والإيمان بجميع صفات الرحمن الخالق جلا وعلا"، وهذا قد يؤخذ منه أن المقصود بالكتاب هم الجهمية معطلة الصفات ونفاة القدر، وقد يقال: إن هذا من الأسباب، والكتاب ألف لهذه الأسباب جميعًا، وهو التحذير من بدعة الجهمية والمعتزلة والكلامية، وقد تناول في كتابه ما يستفاد منه الرد على هؤلاء جميعًا. ولعل مما يدل على هذا ويؤكد موقف أئمة الأشعرية الكلامية من كتاب التوحيد، وتشنيعهم عليه، لما يرون فيه من إظهار مخالفة مذهبهم لمذهب السلف الذي قرره الإمام ابن خزيمة في كتابه، والله أعلم.

مقتبس العلم ما كان الله قد أودعنا من هذه الصناعة...<sup>(١)</sup>.

وقد حوى كتابه هذا كلامه في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة بأفصح العبارات، وأوجز البيان، قال رَحِمَهُ اللهُ في أوله: "فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه، نقر بذلك بألستنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه.. خالقنا [بأحد] من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز أن يكون عدماً كما قاله المبطلون؛ لأن ما لا صفة له عدم، تعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله وعلى لسان نبيه"<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً عند كلامه على حديث النزول: "باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي في نزول الرب جل وعلا إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقر بلسانه مصدق بقلبه مستيقن بما في هذه الأخبار، من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا [كيفية] نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله - جل وعلا - لم يترك ولا نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية؛ إذ النبي لم يصف لنا كيفية النزول..."<sup>(٣)</sup>.

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (٩/١).

(٢) كتاب التوحيد (٢٦/١) بتصرف يسير.

(٣) كتاب التوحيد (٢٨٩/١).

وكلامه في كتابه هذا، وإن كان في أكثره ردًا لمذهب المعطلة من الجهمية والمعتزلة، إلا أنه تناول غيرهم، فانظر قوله فيه: "وزعم من كان يضاهي بعض مذهبه مذهب الجهمية في بعض عمره لما لم يقبله أهل الآثار، فترك أصل مذهبه عصبية، زعم أن خبر ابن مسعود الذي ذكرناه إنما ذكر اليهودي أن الله يمسك السموات على أصبع... الحديث بتمامه...، وقد كثر تعجبي من إنكاره ودفعه هذا الخبر..."<sup>(١)</sup>.

والمقصود - في هذا البحث - كما سبق وبينت إنما هو إبراز جهود الإمام ابن خزيمة، لا تفصيل القول في المباحث العقديّة.



(١) كتاب التوحيد (١/١٩٩).

## المبحث الثاني

### جهود الإمام ابن خزيمة العملية في الرد على الكلابية والتحذير من دعائهم

#### المطلب الأول

#### جهود ابن خزيمة في التحذير من دعاة الكلابية

مما هو مقرر من مناهج أهل السنة في التعامل مع البدعة والمبتدعة، هو التحذير من دعائهم، والتنفير من مقالاتهم أو الركون إليهم ومصاحبتهم، فإن المرض يعدي، والشر قد يعم ويتنقل.

قال أبو قلابة<sup>(١)</sup>: "لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم"<sup>(٢)</sup>.

وقال الفضيل بن عياض: "أدرت خيار الناس، كلهم أصحاب سنة، وينهون عن أصحاب البدع"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن المبارك: "إياك أن تجلس مع صاحب بدعة"<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبد الله الملائي<sup>(٥)</sup>: "لا تجالسوا أصحاب الأهواء؛ فإنهم يمرضون

(١) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، من أعيان التابعين، توفي سنة سبع ومائة. انظر: تهذيب الكمال (١٤/٥٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٦٨).

(٢) رواه الأجرى في الشريعة رقم (١١٤، ٢٠٤٤)، والبيهقي في الاعتقاد (ص ٢٣٨).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٢٦٧).

(٤) رواه ابن بطة في كتاب الإبانة (ق ١/رقم ٤٥٢)، وأبو نعيم في الحلية (٨/١٦٨).

(٥) عمرو بن قيس الملائي أبو عبد الله الكوفي، أثنى عليه الثوري، مات بسجستان. انظر: تهذيب

## القلوب" (١).

فمن عُرف بمقالة سوء استحق مسلك التنفير عنه، والتحذير من بدعته، حتى ولو كانت له في أبواب أخرى من العلم والعمل والعبادة ما يذكر له أو يثنى عليه به، فليس في هذا حيف ولا ظلم، فلسنا في موطن محاكمته، أو تقويم أعماله، إنما الهدف الأساس هو التنفير من بدعته، وسوء مسلكه.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: "...أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة... بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين..." (٢).

وقال: "والداعي إلى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين،... ولو قُدِّرَ أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أمر الله به ورسوله" (٣).

وقال أيضًا: "ولهذا كان السلف يعدون كل من خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء ويذمّونهم بذلك، ويأمرون بألا يغتر بهم، ولو أظهروا ما أظهره من العلم والكلام والحجاج، أو العبادة والأحوال" (٤).

وهذا ما قام به الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ، إذ حذر من رؤوس الكلابية ممن

الكمال (٢٢/٢٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/٢٥٠).

(١) رواه ابن بطة في كتاب الإبانة (١/رقم ٣٧٢، ٦٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/٤١٤).

(٤) الاستقامة (١/٢٥٤).

عاصره أو سبقه، ابتداء بإمام المذهب ابن كلاب وصاحبه الحارث المحاسبي، ولذا أنكر على أصحابه - ممن تأثر بعلم الكلام وخاض فيه - سلوكهم مسلك ابن كلاب، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: "...نقل الحاكم في تاريخه عن ابن خزيمة أنه كان يعيب مذهب الكلايين..."<sup>(١)</sup>.

وقد سبق أنه لما قال له أبو علي الثقفي: ما الذي أنكرت من مذاهبنا أيها الإمام حتى نرجع عنه؟ قال: "ميلكم إلى مذهب الكلايين، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد وعلى أصحابه مثل الحارث المحاسبي وغيره".

فابن كلاب رأس هذا المذهب، والمحاسبي من دعائه، ولذا حذرهم منهما تبعاً للإمام أحمد. ولما سلك معاصرو أصحابه هذا المسلك في وقته حذر منهم أيضاً، وقد سبق ذكر كتاب الإمام أبي بكر بن خزيمة للخليفة في وقته - الذي أوصله إبراهيم الخلال - في الصَّبْغِي والثَّقْفِي، إذ كان هؤلاء من دعاة هذه الفتنة، ومن المدافعين عن مذهب ابن كلاب، المنتصرين لقوله، ولذا جرى عليهما ما ذكره الإمام أبو عثمان الصابوني من استتابتهما بعد وفاة الإمام ابن خزيمة.

وجاء من كلام الإمام ابن خزيمة - تحذيراً من هؤلاء - قوله: "... صح عندي أن هؤلاء - الثَّقْفِي، والصَّبْغِي، ويحيى بن منصور - كذبة، قد كذبوا عليّ في حياتي" فمحرم على كل مقتبس علم أن يقبل منهم شيئاً يحكونه عني، وابن أبي عثمان أكذبهم عندي، وأقولهم علي ما لم أقله".

وهذا الصنيع في تسمية هؤلاء وذم مسلكهم، القصد منه - والله أعلم -

(١) لسان الميزان (٣/ ٢٩٠).

التحذير منهم بعد إصرارهم على المخالفة، بل وتشنيعهم على الإمام ابن خزيمة بما لم يقله.

ولذا وصف ابن تيمية الإمام ابن خزيمة بقوله: "... وأبو بكر الإمام شديد على الكلابية"<sup>(١)</sup>.

والحاصل أن جهاد الإمام ابن خزيمة في التحذير من البدع، والإنكار على أهلها، قد عرف له وشهر به، وأثنى العلماء بعده على جهده وجهاده، كما قال الحافظ أبو إسماعيل الهروي - وقد سبق - "... فطار لتلك الفتنة ذاك الإمام أبو بكر، فلم يزل يصيح بتشويهها ويصنف في ردها؛ كأنه منذر جيش...".

## المطلب الثاني

### كتابته إلى العلماء بشأن بدعتهم

سبق فيما نقله الحاكم أن الإمام ابن خزيمة كتب إلى جماعة من العلماء تلك المسائل، وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر إلى السلطان.

قال أبو الحسن أبا الحسن البوشنجي: "... فلما كان بعد أشهر ورد أبو عمرو أحمد بن محمد بن عمر السمسار بغداد - وأنا بها - بكتب من محمد بن إسحاق إلى جماعة من العلماء في أمر تلك المسائل..."<sup>(٢)</sup>.

وقال الحاكم: "... كتب إلى جماعة من العلماء تلك المسائل، وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر إلى السلطان، وأن أمير نيسابور أمر أن يمثل أمر أبي

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ١٦٩).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١ / ٢١٤).

بكر فيهم من النفي والضرب والحبس...".

ولشهرة هؤلاء المخالفين بالعلم استعظم بعضهم صدورهم منهم، قال الحاكم: "سمعت أبا علي محمد بن إسحاق الأبيوردي<sup>(١)</sup> يقول: حضرت قرية فلانة... عبد الله بن حمشاد من بني فلان، وحضرها جماعة من أعيان البلد، وكان قد حضرها إسحاق بن أبي الفرد<sup>(٢)</sup> والي نيسابور؛ فأقرأنا كتاب حمويه بن علي<sup>(٣)</sup> إليه بأن يمثل فيهم أمر أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة من النفي والضرب والحبس. قال: فقام عبد الله بن حمشاد من ذلك المجلس فقال: طوباهم إن كان ما يقال مكذوباً عليهم.

قال أبو علي ثم قال لي عبد الله بن حمشاد من غد ذلك اليوم: إني رأيت البارحة في المنام كأن أحمد بن السري الزاهد المروزي لكمني برجله ثم قال: كأنك في شك من أمور هؤلاء الكلايين؟ قال: ثم نظر إلى محمد بن إسحاق فقال: ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَوَحْدٌ وَلِيَذَّكَّرُوا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

ومع أن أكثر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلايين - كما قاله الإمام ابن تيمية - حاول بعض الكلايين ومن تأثر بهم أن يستعطفوا من استطاعوا من علماء ذلك الوقت، بذكر الأحداث التي وقعت بطريقتهم وسردهم! وكان الإمام ابن خزيمة خاض في علم الكلام، وهو لا يحسنه، فوقع ما

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) لم أقف على ترجمة له، وأحسب أن الاسم محرف.

(٣) حمويه هذا أحد حكام خراسان، وقد جاء ذكره في الكامل في التاريخ لابن الأثير في مواضع؛ منها: (٣/ ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٦)، وفيه ما يشير إلى أنه أحد قادة الملك إسماعيل بن أحمد أحد ملوك السامانية ثم لابنه الأمير السعيد نصر.

وقع فيه، وحاشاه، فقد كان الإمام ابن خزيمة من أشد الناس تجنباً لعلم الكلام والخوض فيه، وقد نهى عنه أصحابه، فكيف له بعد هذا أن يخوض فيه؟ لكنه نصر ما دل عليه الكتاب والسنة وما نقل عن سلف الأمة وأئمتها مما يخالف ما ذهب إليه أولئك الكلائية، كما سبق بيانه.

### المطلب الثالث

#### إظهار الإنكار عند العامة تحذيراً من البدع

ومن جهود الإمام ابن خزيمة في التحذير من البدع إنكاره على المخالفين، وإظهار ذلك عند العامة بما يحفظهم من هذه الانحرافات، فقد ذكر غير واحد خبر الإمام في ضيافته الكبيرة التي أقامها بعد وفاة أحد المخالفين، وذلك قبل وفاة هذا الإمام بستتين، وما حملة على هذا - والله أعلم - إلا تحذيراً العامة من الأخذ بأقوال هذا المخالف أو التأثير به.

قال أبو عبد الله الحاكم في تاريخه: "سمعت الإمام أبا بكر أحمد بن إسحاق<sup>(١)</sup> يقول: كان من قضاء الله تعالى أن الحاكم أبا سعيد<sup>(٢)</sup> لما توفي أظهر ابن خزيمة الشماتة بوفاته، هو وجماعة من أصحابه جهلاً منهم، فسألوه أن يتخذ

(١) هو الصبغي.

(٢) سبقت ترجمته، وقد أشار الذهبي إلى الخلاف بينهما في سير أعلام النبلاء (١٤/٢٨٤)، فقال: "... وكان بينه وبين ابن خزيمة واقع! [كذا]، بحيث إن أبا بكر صنع تلك المأدبة التي ما سمع لشيخ بمثلها، وشهدها ألوف من التجار والفقهاء إثر وفاة هذا القاضي. رحم الله الجميع".

وأبو سعيد هذا لم أقف على ما يدل أنه من الكلائية، لكن صنيع ابن خزيمة يدل على شدة إنكاره عليه، وإظهار هذا الإنكار لدى العامة، نصحاً وتحذيراً لهم.

ضيافة، وكان لابن خزيمة بساتين نزهة. قال: فأكرهت أنا من بين الجماعة على الخروج في الجملة إليها<sup>(١)</sup>.

وحدثني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي: أن الضيافة كانت في جمادى الأولى سنة تسع وثلاث مئة، وكانت لم يعهد مثلها، عملها ابن خزيمة، فأحضر جملة من الأغنام والحملان، وأعدال السكر، والفرش، والآلات، والطباخين، ثم إنه تقدم إلى جماعة المحدثين من الشيوخ والشباب، فاجتمعوا بجنزروذ<sup>(٢)</sup> وركبوا منها، وتقدمهم أبو بكر يخترق الأسواق سوقاً سوقاً، يسألهم أن يجيبوه، ويقول لهم: سألت من يرجع إلى الفتوة والمحبة لي أن يلزم جماعتنا اليوم.

فكانوا يجيئون فوجاً فوجاً، حتى لم يبق كبير أحد في البلد - يعني نيسابور - والطباخون يطبخون، وجماعة من الخبازين يخبزون، حتى حمل أيضاً جميع ما وجدوا في البلد من الخبز والشواء على الجمال والبغال والحمير، والإمام رَحِمَهُ اللهُ قائم يجري أمور الضيافة على أحسن ما يكون، حتى شهد من حضر أنه لم يشهد مثلها<sup>(٣)</sup>.

(١) لم يبين لنا الصبغي سبب كراهته للحضور، أهو من جهة موافقته للحاكم أبي سعيد على آرائه، أم لسبب آخر؟ وعليه لا يمكننا تقويم هذه الكراهة مع هذا الإجمال، لكن مما لا نتردد فيه أن هذا الجهد الذي عمله الإمام ابن خزيمة، وكان آنذاك قد شاب في الإسلام، وصار رأساً في الأمة، ومن المقدمين في العلم والإيمان، ما كان يفعل ما فعله نزوة شاب، أو حماس مخالف، وحاشاه، وعليه فعمل هذا الإمام وجهده هو من حسناته عندنا، نصرة لعقيدة أهل السنة وحفظاً لعقائد العوام، خلافاً لمسلك الصبغي غفر الله له، وقبيح عبارته حين عد هذا من الإمام جهلاً!

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان (١٧١ / ٢): "جنزروذ بالفتح ثم السكون وفتح الزاي وضم الراء وسكون الواو وذال معجمة قرية من قرى نيسابور.."، وانظر: الأنساب للسمعاني (١٠٠ / ٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٧).

## المطلب الرابع

### تبليغ الولاية عن بدعهم ليكفهوم عن نشرها

إقامة الدين وحراسة العقيدة من أعظم مهمات الولاية، وقد جاء في الحديث: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته...»<sup>(١)</sup>.

قال الماوردي: "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"<sup>(٢)</sup>.

وقال: "والذي يلزمه من الأمور العامة... أشياء؛ أحدها: حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود؛ ليكون الدين محروسًا من خلل والأمة ممنوعة من زلل"<sup>(٣)</sup>.

ولذا كان علماء المسلمين يرفعون أمر دعاة الباطل إلى ولاية أمور المسلمين وحكامهم، وبهذا كفي المسلمون شرورًا كثيرة، فبه خمدت نار الجهمية في عهد الأمويين<sup>(٤)</sup>، وبسببه كسرت شوكة المعتزلة في أيام المتوكل<sup>(٥)</sup>، ولقد أثنى العلماء

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (٨٩٣، ٢٤٠٩، ٢٥٥٤)، ومسلم في الصحيح برقم (١٨٢٩)

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الأحكام السلطانية (ص ٥).

(٣) الأحكام السلطانية (ص ١٦).

(٤) ففي وقتهم نكل خالد القسري بالجعد، ونكل سلم بن أحوز بالجهم بن صفوان. انظر: البداية والنهاية (٣٨٢/٩).

(٥) انظر: البداية والنهاية (٣٤٨/١٠).

على الأمير خالد بن عبد الله القسري<sup>(١)</sup> بتنكيهه بالمبتدعة في وقته كالجعد بن درهم والمغيرة بن سعيد الرافضي وبيان بن سمعان<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية في كتابه: "...فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراً مبيئاً"<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما قام به الإمام ابن خزيمة مع أهل الابتداع، وقد سطر لنا بعض العلماء جهود هذا الإمام في فتنة الكلايين وسعيه في منعهم نشر مقالاتهم الفاسدة في الاعتقاد؛ نصحاً للأمة وحفظاً لمعتقدات العوام.

فذكر أبو إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب ذم الكلام - فيما نقله ابن تيمية عنه<sup>(٤)</sup> - أنه قال: "سمعت أبا نصر بن أبي سعيد الرداد<sup>(٥)</sup>: سمعت إبراهيم بن إسماعيل الخلال يقول: إني ذهبت بكتاب ابن خزيمة في الصبغي والثقفي إلى أمير المؤمنين..."<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٥) وأخباره مع هؤلاء المبتدعة.

(٢) الجعد بن درهم هو شيخ جهم بن صفوان، وعنه أخذ عقائده الفاسدة، وأما المغيرة بن سعيد فقد ادعى النبوة، واشتغل بالشعوذة والسحر، مع شهرته بالرفض، وأما بيان فادعى ألوهية علي، وانظر تراجمهم في: لسان الميزان (٢/ ٦٩، ١٠٥) (٦/ ٧٥).

(٣) السياسة الشرعية (ص ٣٧).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٧).

(٥) كذا في المطبوع، وقد سبق أن الأظهر أنه محمد بن أحمد بن سعيد أبو نصر بن أبي سعيد الوالي النيسابوري.

(٦) وتمة هذا الكلام في الدرء (١/ ٢٧٧): "... فكتب بصلبهما! فقال ابن خزيمة: لا، قد علم رسول الله ﷺ النفاق من أقوام فلم يصلبهم" وقد سبق ذكره.

ولعل من آثار سعي الإمام ابن خزيمة في حث الولاة على منع الكلابية من نشر بدعهم ونتائجهم أن أمروا بإظهار التوبة والكف عن الكلام، فقد قال أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: "استتيب الصّبغي والثقفي على قبر ابن خزيمة"<sup>(١)</sup>.

ونقل الذهبي في ترجمته لأبي علي الثقفي أنه "ألزم البيت، ولم يخرج منه إلى أن مات، وأصابه في ذلك محن"<sup>(٢)</sup>.

وهذا أيضًا ما سار عليه أصحاب الإمام ابن خزيمة وموافقوه في حق هؤلاء المنحرفين، فجاء فيما نقله الحاكم من أحداث هذه الفتنة: "...وأنه بعد ذلك قدم من نيسابور أبو عمرو النجار<sup>(٣)</sup> فكتب...<sup>(٤)</sup> إلى جماعة من العلماء في تلك المسائل وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر بن خزيمة إلى السلطان. قال الحاكم: سمعت أبا علي محمد بن إسحاق الأبيوردي يقول: حضرت قرية فلانة... وحضرها جماعة من أعيان البلد، وكان قد حضرها إسحاق بن أبي الفرد والي نيسابور؛ فأقرأنا كتاب حمويه بن علي إليه بأن يمثل فيهم أمر أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة من النفي والضرب والحبس..."<sup>(٥)</sup>.

"وذكر الحاكم: سمعت أبا محمد الأنماطي العبد الصالح يقول: "لما

(١) المصدر السابق.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/٢٨٢)، وإلزامه البيت إما من جهة الوالي، وإما من شدة إنكار العامة عليه، وقد كان الإمام ابن خزيمة مقدمًا في بلده، متفقًا على إمامته.

(٣) لم أتبين ترجمته.

(٤) في المطبوع من الفتاوى "...فكتب لأبي بكر محمد بن إسحاق إلى جماعة...!".

(٥) مجموع الفتاوى (٦/١٧٦).

استحكمت تلك الواقعة وصار لا يجتمع عشرة في البلد إلا وقع بينهم تشاجر فيه، وصار أكثر العوام يتضاربون فيه؛ خرج أبو عمرو الحيري إلى الري والأمير الشهيد بها حتى ينجز كتبًا إلى خليفته...<sup>(١)</sup> بأن ينفي من البلد الأربعة الذين خالفوا أبا بكر. ثم ذكر أنهم عقدوا لهم مجلسًا<sup>(٢)</sup>.



(١) في المطبوع من الفتاوى (..ينجز كتبًا إلى خليفته كتاب! إلى أبي بكر بن إسحاق بأن ينفي...!).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٧٧).

## الخاتمة

بعد هذا العرض لجهود الإمام ابن خزيمة في دفاعه عن العقيدة السلفية، والتحذير من آراء الكلابية الكلامية، التي أشاع أصحابها بأنها متوافقة مع قول سلف الأمة، يتبين لنا مجموعة أمور:

١ - أن ضرر المخالف المصرح بمخالفته، قد يكون أهون من الملبس الذي يزعم الموافقة، ويطن المخالفة، ولهذا نأى الناس عن مذهب الجهمية والمعتزلة، لصريح مخالفتهم لأئمة الأثر، في حين ولج أعلام من علماء الحديث والفقهاء في علم الكلام وتأثروا بمذهب الكلابية حين ظهوروا بمظهر المدافعين عن عقيدة السلف!

٢ - إن أبرز مسائل الخلاف بين أهل السنة والأثر وبين الكلابية هي مسألة الصفات الاختيارية، لذا يوصي الباحث بأهمية إثراء هذا المبحث.

٣ - تأثر الكلابية بمذهب المعطلة، فمع إثباتهم الصفات الذاتية، ونفي الخلق عن كلام الباري، جرهم هذا التأثير لموافقتهم لهم في الأصول إلى نفي الصفات الفعلية، واعتقاد أن القرآن الكريم المنزل على نبينا محمد ﷺ هو دليل على كلام الباري لا أنه كلام الباري حقيقة!

٤ - تنوع جهود الإمام ابن خزيمة في دفاعه عن عقيدة السلف، لذا يوصي الباحث بالدعوة إلى كشف الجوانب الأخرى في شخصية هذا الإمام.

٥ - أهمية صلة العلماء الثقات بالولاية لحفظ عقيدة الأمة.

## المصادر والمراجع

- آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- آراء الكلايين العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. رسالة ماجستير. للأستاذة هدى الشلالى، مكتبة الرشد - الرياض. ١٤٢٠ هـ.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة العكبري الحنبلي، الناشر: دار الراجحة - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨، تحقيق: د. عثمان عبدالله آدم الأثيوبي وآخرين.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية.
- الاستقامة لابن تيمية، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٣، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة: الأولى.

- الإكمال لابن ماكولا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنساب للسمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٩٩٨م.
- الإنصاف للباقلاني، تقديم زاهد الكوثري. مؤسسة الخانجي ١٣٨٢ هـ.
- البداية والنهاية لابن كثير، الناشر مكتبة المعارف، بيروت.
- تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٩٩٥م.
- تاريخ نيسابور للحاكم (الملخص) - تلخيص أحمد بن محمد النيسابوري، الناشر: كتابخانه ابن سينا - طهران.
- تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة، تحقيق: عبد الرحمن دمشقية، الناشر: دار عالم المکتب - الرياض الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد للحافظ أبي بكر ابن نقطة الحنبلي، تحقيق: كمال الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- تهذيب الأسماء للنووي، الناشر: دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٩٩٦ م.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عزو جل لابن خزيمة، تحقيق: د. عبد العزيز الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الخامسة، ١٩٩٤ م.
- الجامع الصحيح للإمام البخاري - الناشر: طوق النجاة.
- الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي وصاحبه، الناشر: دار الراية، الرياض، سنة النشر ١٤١٩ هـ.
- حلية الأولياء لأبي نعيم الاصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ.
- درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٩ هـ.
- ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ١٤١٨ هـ.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق: محمد باكريم با عبدالله، الناشر: دار الراية - الرياض، سنة ١٤١٤ هـ.

- السنّة لأبي بكر الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراجية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: بشار عواد وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٥ هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة، الرياض، سنة النشر ١٤٠٢ هـ.
- الصفات للدارقطني، تحقيق: د. علي الفقيهي، الناشر: الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣ هـ، الطبعة: الثانية.
- طبقات الشافعيين لابن كثير، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، وصاحبه، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.
- الفصل في الملل والنحل لابن حزم، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

- لسان الميزان لابن حجر، الناشر: دائرة المعارف النظامية - الهند - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- المؤلف والمختلف للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الناشر دار الإفتاء المملكة العربية السعودية.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- معرفة علوم الحديث للحاكم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- مقالات الإسلاميين للأشعري، تصحيح هلوت ريتز، دار احياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
- منهاج السنة لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٦هـ.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.



## فهرس الموضوعات

٢٨٥ .....	ملخص البحث
٢٨٦ .....	المقدمة
٢٨٧ .....	أهداف البحث
٢٨٨ .....	أهمية البحث وأسباب اختياره
٢٨٨ .....	الدراسات السابقة
٢٨٩ .....	منهج البحث
٢٨٩ .....	إجراءات البحث
٢٩٠ .....	خطة البحث
٢٩٢ .....	التمهيد
	المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام ابن خزيمة، وذكر ثناء
٢٩٢ .....	العلماء عليه
	المطلب الثاني: التعريف بالكلائية، وذكر بعض أعلامها في زمن
٢٩٥ .....	الإمام ابن خزيمة
	المطلب الثالث: موجز الأحداث التاريخية للفتنة التي وقعت
٣٠٤ .....	بنيسابور بين الإمام ابن خزيمة وبعض أعلام الكلائية فيها
٣١٧ .....	المبحث الأول: جهود الإمام ابن خزيمة العلمية
	المطلب الأول: إنكار الإمام ابن خزيمة على الكلائية ومن تأثر بهم
٣١٧ .....	الخوض في علم الكلام، والتحذير منه
٣٢٠ .....	المطلب الثاني: الكشف عن فساد قولهم والرد العلمي عليهم

- المطلب الثالث: تأليف الكتب في الرد عليهم ..... ٣٣٠
- المبحث الثاني: جهود الإمام ابن خزيمة العملية في الرد على الكلابية
- والتحذير من دعواتهم ..... ٣٣٥
- المطلب الأول: جهود ابن خزيمة في التحذير من دعاة الكلابية ..... ٣٣٥
- المطلب الثاني: كتابته إلى العلماء بشأن بدعتهم ..... ٣٣٨
- المطلب الثالث: إظهار الإنكار عند العامة تحذيراً من البدع ..... ٣٤٠
- المطلب الرابع: تبليغ الولاية عن بدعهم ليكفوهم عن نشرها ..... ٣٤٢
- الخاتمة ..... ٣٤٦
- المصادر والمراجع ..... ٣٤٧
- فهرس الموضوعات ..... ٣٥٢





# اللفظ الإلهي عند المعتزلة عرض ونقد

د. عصام السيد محمود عبد الرحيم

أكاديمي مصري، أستاذ مشارك قسم الدراسات  
الإسلامية كلية الآداب جامعة بيشت



## ملخص البحث

تناول البحث اللفظ الإلهي عند المعتزلة عرضاً ونقداً، فقد رأى المعتزلة - بناء على قولهم بالعدل الإلهي - وجوب اللفظ على الله عزَّجَلَّ، وهو فعل كل ما يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، وقد بنى المعتزلة قولهم باللفظ على عدة مقدمات، وهي القول بالتحسين والتقيح العقلي، وإثبات الغرض في فعله تعالى، والتكليف السابق، وحرية الإرادة الإنسانية. وبناءً على هذه المقدمات قال المعتزلة بوجوب أشياء على الله عزَّجَلَّ ومنها اللفظ، وقد استدلت المعتزلة على قولهم باللفظ بأدلة سمعية وعقلية، إلا أن أصل الوجوب عندهم هو الدليل العقلي، وقد أكد القاضي عبد الجبار أن الأدلة السمعية تدل على وجود اللفظ لا وجوبه، ورأى أن الوجوب مستمد من العقل.

ووافق الأشاعرة المعتزلة في أصل وجود اللفظ من الله عزَّجَلَّ، إلا أنهم خالفوا المعتزلة في القول بوجوب اللفظ، إذ أنكر الأشاعرة وجوب شيء على الله عزَّجَلَّ، وذلك بناء على مذهبهم في الحسن والقبح والثواب والعقاب، إذ رأوا أن هذه أشياء مستمدة من الشرع ولا مجال للعقل فيها.

كما تعرض البحث لذكر مذهب ابن تيمية في اللفظ، فقد اتخذ مذهباً وسطاً بين المعتزلة والأشاعرة جمع فيه بين القولين، وأضاف إليهم أموراً دقيقة لم يتنبه إليها الفريقان.

د. عصام السيد محمود عبد الرحيم

essmn111@yahoo.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد؛ فالمعتزلة إحدى الفرق الإسلامية التي غلت في الاعتماد على العقل، فعدوه أصلاً مقدّماً على النقل، يأتي النقل تابعاً له، وكاشفاً لما دل عليه، وقد وضعوا لأنفسهم أصولاً خمسة، انحرفوا بها عن مذهب أهل السنة والجماعة، وتميزوا بها عن غيرهم من الفرق الإسلامية، ومن أهم هذه الأصول التي بنوا عليها مذهبهم: الأصل الثاني؛ وهو العدل، لذا سُمّوا به، وفضلوه على غيره من الأسماء، فكانوا يسمّون العدلية وأهل التوحيد والعدل.

وقد حاول المعتزلة من خلال قولهم بالعدل تنزيه الفعل الإلهي عن كل معاني الظلم، ومن ثم تحدثوا في الحسن والقبح، وفي تعليل أفعاله تعالى بالأغراض، وبيان ما يجب فعله على الله عزّ وجلّ، وما يجوز وما يمتنع. ورأوا أنّ أفعاله عزّ وجلّ كلها حسنة، وأنّه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، ولا يفعل إلا لحكمة تعود على العباد بالنفع والمصلحة.

وانطلاقاً من القول بالعدل أوجب المعتزلة بعض الأشياء على الله عزّ وجلّ، رأوا أنها من مقتضيات عدله تعالى، ومن هذه المسائل المهمة التي أوجبها المعتزلة على الله عزّ وجلّ: اللطف الإلهي.

وفي هذا البحث عرضت مفهوم اللطف عند المعتزلة وأصل القول به من خلال

بيان المقدمات التي بنى عليها المعتزلة قولهم باللفظ، كما عرضت الأدلة التي استدلوها بها على وجوب اللفظ ومظاهره عندهم، ثم بينت موقف الأشاعرة من ذلك، ثم بينت موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من اللفظ عند المتكلمين معبراً في ذلك عن مذهب أهل السنة والجماعة، حيث وقف موقفاً وسطاً بين مذهبي المعتزلة والأشاعرة، معتمداً في ذلك على المنقول الصحيح والمعقول الصريح.

### ❁ أسباب اختيار الموضوع:

- ١ - تعلقه بالأصل الثاني من أصول المعتزلة، وهو العدل.
- ٢ - تعلقه بقضية الحسن والقبح والوجوب على الله عزَّجَلَّ.
- ٣ - محاولة رصد نقاط الاتفاق والخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في موضوع اللفظ.
- ٤ - بيان موقف ابن تيمية من اللفظ عند المعتزلة والأشاعرة.

### ❁ تساؤلات الدراسة:

- ١ - ما مفهوم اللفظ وحكمه عند المعتزلة؟
- ٢ - ما الأدلة التي استدلوها بها المعتزلة على مذهبهم في اللفظ؟
- ٣ - ما موقف الأشاعرة من مسألة اللفظ؟
- ٤ - ما موقف ابن تيمية من اللفظ عند المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة.

### ❁ أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث عرض مفهوم اللفظ عند المعتزلة، وبيان حكمه، والأدلة العقلية والسمعية التي استدلوها بها، وله أهداف فرعية تتمثل في:

- ١ - بيان مذهب الأشاعرة في مسألة اللطف.
- ٢ - بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في مسألة اللطف.
- ٣ - بيان موقف ابن تيمية من مسألة اللطف.

#### ❁ منهج البحث:

- انتهج البحث منهجاً يجمع بين التحليل والنقد والمقارنة من خلال الآتي:
- ١ - عرض مذهب المعتزلة في اللطف من خلال بيان مفهوم اللطف وحكمه والأدلة التي استدلوها بها عليه.
  - ٢ - عرض مذهب الأشاعرة في اللطف وما ارتبط به من مسائل، وردهم على المعتزلة.
  - ٣ - عرض مذهب ابن تيمية في مسألة اللطف وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين المعتزلة والأشاعرة.
  - ٤ - نقد مذهب المعتزلة في اللطف من خلال مذهب الأشاعرة، ثم من خلال مذهب أهل السنة والجماعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

#### ❁ خطة البحث:

- اقتضت طبيعة الموضوع ومنهج الدراسة تقسيمه إلى تمهيد ومبحثين:
- في التمهيد: عرضت مفهوم اللطف لغةً واصطلاحاً.
- المبحث الأول: مذهب المعتزلة في اللطف، وفيه ستة مطالب:
- المطلب الأول: مفهوم اللطف وأوصافه عند المعتزلة.
- المطلب الثاني: حكم اللطف عند المعتزلة.

- المطلب الثالث: وقت وجوب اللفظ وشروطه.
- المطلب الرابع: أصل القول باللفظ عند المعتزلة.
- المطلب الخامس: أدلة المعتزلة على مذهبهم في اللفظ.
- المطلب السادس: مظاهر اللفظ الإلهي عند المعتزلة.
- المبحث الثاني:** نقد مذهب المعتزلة في اللفظ، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: موقف الأشاعرة من مذهب المعتزلة في اللفظ.
- المطلب الثاني: رد الأشاعرة على مذهب المعتزلة في اللفظ.
- المطلب الثالث: موقف ابن تيمية من اللفظ الإلهي عند المتكلمين.

#### ❁ الدراسات السابقة:

لم أفق على من أفرد الموضوع ببحث سوى بحث للدكتور عبد الغني الغريب طه راجح، وهو بحثٌ مختصرٌ في تسع ورقات بعنوان: قضية اللفظ بين المعتزلة والأشاعرة، وموقف المعاصرين منها، عرض فيه بإيجاز شديد موقف الأشاعرة والمعتزلة من المسألة، ثم عرض رأي الدكتور عبد الفضيل القوصي من المعاصرين في قرابة نصف صفحة، ولم يفصل القول في المسألة، ولم يتعرض لمذهب أهل السنة والجماعة فيها.



## تهديد

## تعريف اللطف لغة واصطلاحاً

## ❁ اللطف لغة:

يدور معنى اللطف في اللغة حول الدقة والرفق والبر. قال الزجاج: "أصل اللطف في الكلام: خفاء المسلك ودقة المذهب، واستعماله في الكلام على وجهين؛ يقال: فلان لطيف إذا وصف بصغر الجرم، وفلان لطيف إذا وصف بآته محتال متوصل إلى أغراضه في خفاء مسلك، وفلان لطيف في علمه؛ يراد به أنه دقيق الفطنة حسن الاستخراج له، فهذا الذي يستعمل منه، وهو في وصف الله يفيد أنه المحسن إلى عباده في خفاء وستر من حيث لا يعلمون"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأثير في تفسيره: "اللطف هو الذي اجتمع له الرفق في الفعل والعلم بدقائق المصالح وإيصالها إلى من قدرها له من خلقه. يقال: لطف به وله - بالفتح - يلطف لطفاً إذا رفق به. فأما لطف - بالضم - يلطف فمعناه صغر ودق. وفي حديث الإفك: «ولا أرى منه اللطف الذي كنت أعرفه»<sup>(٢)</sup>؛ أي الرفق والبر، ويروى بفتح اللام والطاء، لغة فيه. واللطف واللطف: البر والتكرمة والتحفي"<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق الزجاج، ص ٤٤.

(٢) حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه، (٣/ ١٧٣)، ومسلم في صحيحه، (٤/ ٢١٢٩) (٢٧٧٠).

(٣) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، (٩/ ٣١٦). وانظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (٤/ ١٤٢٦ - ١٤٢٧). كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (٧/ ٤٢٩)، تهذيب اللغة، الأزهرى الهروي، (١٣/ ٢٣٥).

فتبين مما سبق أنَّ اللَّطْفَ لغَةٌ يقع على معنيين:

الأول: من لَطَفَ بِهِ وَلَهُ، بِالْفَتْحِ، ويكون متعدياً، مأخوذ من الرفق والبر والتكرمة، وإيصال الإحسان، ومنه وصف الله تعالى باللطيف، بمعنى الإحسان إلى عباده والرفق والبر بهم بفعل ما فيه صلاحهم ونفعهم، ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩].

الثاني: من لَطَفَ - بِالضَّمِّ - يَلُطِفُ، ويكون لازماً، والمراد الصغر والدقة، وقد يكون مادياً فيراد به صغر الجرم، وقد يكون معنوياً فيراد به خفاء المسلك، ودقة المذهب، وحسن الاستخراج له.

#### ✽ اللفظ اصطلاحاً:

يرى القاضي عبد الجبار<sup>(١)</sup> أنَّ "اللفظ في اللغة والتعارف ما يدعو إلى الفعل، فيقال في الوالد: إنه يلفظ لولده في التعلم والتأدب إذا قوى دواعيه بما عنده يتعلم، أو يكون أقرب عنده إلى أن يتعلم، على حسب ظنه وتقديره"<sup>(٢)</sup>، ومن ثم عرّف القاضي اللفظ عند المعتزلة بناء على هذا الأصل اللغوي بأنّه "ما

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الجبائي، قاضي قضاة الري وشيخ المعتزلة في عصره، ذكره ابن المرتضى في أول الطبقة الحادية عشرة من المعتزلة، وقال: إنه توفي سنة خمس عشرة أو ست عشر وأربع مائة، وله مؤلفات كثيرة، تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة ولا يطلقون هذا اللقب على سواه. انظر: طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، (ص ١١٢)، الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون للحاكم الجشمي البيهقي، ص ٤٦٥، الكامل لابن الأثير (٩ / ١٣٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد (٣ / ٢٠١، ٢٠٢).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، (٩ / ١٣).

يدعو إلى الطاعة على وجه يقع اختيارها عنده، أو يكون أولى أن يقع عنده<sup>(١)</sup>، وسيأتي تفصيل القول في ذلك.

أما اللطف عند الأشاعرة فقد قال الأمدي<sup>(٢)</sup>: "وأكثر أئمتنا: إلى أن اللطف شيء مخصوص، وهو خلق القدرة على فعل الصلاح من الإيمان والطاعة"<sup>(٣)</sup>. وهذا التعريف للطف عند الأشاعرة مبني على مذهبهم الذي جمعوا فيه بين القول بخلق الله لأفعال العباد وبين الكسب<sup>(٤)</sup>.

وقد وافق الأشاعرة أهل السنة في القول بخلق الله لأفعال العباد، لكنهم حاولوا التوفيق بين القدرية النفاة القائلين بخلق العباد لأفعالهم، والقدرية الغلاة القائلين بالجبر، فقالوا بالكسب، ومعناه عندهم أن الله تعالى يخلق أفعال العباد عند إرادتهم لها بقدرة قديمة عقيب القدرة الحادثة الحاصلة من العبد، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد حصولاً تحت قدرته<sup>(٥)</sup>. وهذا القول بالكسب مما تفرد به الأشاعرة وأنكره عليهم السلف والمعتزلة؛ لأنه

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٩/١٣).

(٢) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الحنبلي ثم الشافعي المتكلم العلامة صاحب التصانيف العقلية، لقب بسيف الدين، له نحو عشرين مصنفاً؛ منها: الإحكام في أصول الأحكام، أبحار الأفكار، وغاية المرام في علم الكلام، ولد سنة (٥٥١ هـ = ١١٥٦ م)، وتوفي سنة (٦٣١ هـ = ١٢٣٣ م). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، (٨/ ٣٠٦)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، (٣/ ٢٩٣).

(٣) انظر: أبحار الأفكار في أصول الدين، الأمدي، (٢/ ٢٠٦). وانظر: شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، (١/ ٣٦٩)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، ص ٣٠٠.

(٤) انظر: التمهيد، أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، ص ٣٠٣، الإرشاد، الجويني ص ٢٥٥.

(٥) انظر مقالات الإسلاميين، الأشعري ص ٥٣٩، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص ٣٩.

إذ لم يكن للقدرة الحادثة تأثير في الفعل فالإنسان مجبر لا محالة<sup>(١)</sup>.

أما أهل السنة والجماعة فلا يختلف معنى اللطف عندهم عن معناه اللغوي الظاهر؛ إذ الأصل عندهم أن الألفاظ تحمل على ظاهرها ما لم يدل الدليل على خلاف ذلك، ومن ثم لم أجد لهم تعريفاً اصطلاحياً للطف كما فعل المعتزلة والأشاعرة، وإنما اقتصروا في تعريفهم لما ورد من اللطف في الكتاب والسنة على المعنى اللغوي، وهو الفرق والبر والإحسان.

### ❖ اسم الله (اللطيف):

ومن أسماء الله تعالى اللطيف، وقد ورد في سبع آيات من القرآن، اقترن في خمس آيات منها باسمه سبحانه (الخبير)، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩]، كما ورد في السنة، ففي صحيح مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَتُخْبِرَنِي أَوْ لَيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: واسمه اللطيف يتضمن علمه بالأشياء الدقيقة

(١) وقد نص الأشاعرة أن القدرة الحادثة لا أثر لها في الفعل وأن التأثير للقدرة القديمة ذكر ذلك الجويني في الإرشاد (ص ٢٠٨) والتفتازاني في شرح المقاصد (٤/ ٢٦٣) وخلص التفتازاني من بحثه للمسألة إلى "أن الإنسان مضطر في صورة مختار"، وقال الرازي في محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٩٩ بعد أن أورد الإشكالات على نظرية الكسب: "وعند هذا التحقيق يظهر أن الكسب اسم بلا مسمى".

(٢) صحيح مسلم (٢/ ٦٦٩).

وإيصاله الرحمة بالطرق الخفية<sup>(١)</sup>.

وقد نظم ذلك في نونيته فقال:

وهو اللطيف بعبده ولعبده      واللُّطْفُ في أوصافه نوعان

إدراك أسرار الأمور بخبرة      واللفظ عند مواقع الإحسان

فأشار رَحْمَةُ اللَّهِ إلى أَنَّ اللطف في حق الله تعالى نوعان:

الأول: الخبير الذي أحاط علمه بالأسرار والبواطن والخبايا والخفايا  
ومكونات الصدور ومغيبات الأمور، وما لطف ودقَّ من كل شيء.

النوع الثاني: لطفه بعبده فيجري عليه من أصناف المحن التي يكرهها وتشق  
عليه، وهي عين صلاحه والطريق إلى سعادته، كما امتحن الأنبياء بأذى قومهم  
وبالجهاد في سبيله، وكما ذكر الله عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ وكيف ترقّت به الأحوال ولطف  
الله به وله بما قدره عليه من تلك الأحوال التي حصل له في عاقبتها حسن العُقبى  
في الدنيا والآخرة، وكما يمتحن أوليائه بما يكرهونه ليُنيلهم ما يُحبون<sup>(٢)</sup>.

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل، ابن القيم / ١ / ٣٤.

(٢) شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، ص  
١١٧. وانظر أيضًا: تفسير أسماء الله الحسنى، عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي، ص ٢٢٥  
وما بعدها.

## المبحث الأول

### مذهب المعتزلة في اللفظ

#### المطلب الأول

#### مفهوم اللفظ وأوصافه عند المعتزلة

✽ تعريف اللفظ عند المعتزلة:

عرف القاضي عبد الجبار اللفظ عند المعتزلة بأنه " ما يدعو إلى الطاعة على وجه يقع اختيارها عنده، أو يكون أولى أن يقع عنده"<sup>(١)</sup>. أو "هو كل حادث جنس يختار عنده ما تناوله التكليف من واجب أو ندب أو يكون المكلف عنده إلى اختياره أقرب"<sup>(٢)</sup>.

فاللفظ بهذا المعنى ما يكون مقرَّبًا للمكلف من الطاعة، بحيث يكون أقرب إلى أن يختارها عنده، فإن عدل عن اختيار الطاعة فليسوء تدبير منه<sup>(٣)</sup>، كما يكون مُبْعَدًا له في الامتناع من القبيح في أن لا يفعله<sup>(٤)</sup>.

ولا دخل للفظ في التمكين من الفعل؛ إذ المعقول من اللفظ ما يكون المكلف عنده أقرب، لا ما يجب عنده أن يكون فاعلاً لا محالة، ولذلك

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٩/١٣).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١١/١٣) وانظر شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ٥١٩، العقائد العضدية (٢/١٨٩).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٢/١٣).

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٥/١٣).

يستعملون هذه اللفظة في الرفق والمعونة وغير ذلك مما يأمر المكلف به<sup>(١)</sup>.

فتبين مما سبق أنّ اللطف عند المعتزلة فعل يفعله الله عزَّجَلَّ للمكلف قبل وقوع التكليف منه، يدعوه إلى فعل الطاعة وترك المعصية، دون أن يجبره على التكليف أو يمكنه منه.

### ✽ أوصاف اللطف:

يصف المعتزلة اللطف بناءً على هذا التعريف السابق بعدة أوصاف؛ منها:

**الأول:** أنه توفيق وعصمة، فما يدعو إلى فعل الطاعة يسمونه توفيقاً، وما يدعو إلى ترك القبيح يسمونه عصمة. قال القاضي عبد الجبار: "إذا وافقت الطاعة اللطف في الحدوث يفعلها العبد لأجله، ويختارها لمكانه، يوصف بأنه توفيق، فكذلك متى امتنع من القبيح لمكانه وصف بأنه عصمة"<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أنه صلاح ومصلحة واستصلاح وأصلح، وقد بين ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: "لما كان اللطف ينفع من جهة الدين من حيث يختار عنده ما يستحق به الثواب، قيل فيه: إنه صلاح ومصلحة، وقد يقيد فيقال: صلاح في الدين، ومصلحة فيه؛ ليتبين اختصاصه بالدين والتكليف، وأما وصفه بأنه استصلاح فإنه يفيد أن غيره قصد بفعله صلاحه؛ أي فعل الصلاح به، ولا يفيد أنّ المكلف قد صلح بذلك، ولهذا لا نصفه تعالى بأنه يصلح الكافر والفاسق، ونصفه تعالى بأنه استصلحهما؛

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/١٣).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/١٥). وانظر شرح الأصول

الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٥١٩.

لأن الأول يفيد ثبوت الصلاح منهما وفيهما، والثاني لا يفيد ذلك" (١).

فتبين من ذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ قد أراد بلطفه بعباده - فيما يرى المعتزلة - صلاح العبد واستصلاحه، دون أن يجبره على الصلاح أو يُلجئه إليه، ومن ثم ترك له حرية الاختيار بين ما فيه صلاحه أو غير ذلك؛ ليرتب على هذا الاختيار الحر الثواب والعقاب.

وقد اتفق المعتزلة على وجوب رعاية الصلاح في فعله تعالى، وأما الأصحح فهم مختلفون فيه، فمنهم من أوجبه، ومنهم من نفاه، بناء على أن ما من صلاح إلا وفوقه ما هو أصح منه، ومنهم من قال بوجوب رعاية الأصح في الدين دون الدنيا، والذي استقرت عليه مذاهب البغداديين أنه يجب على الله تعالى فعل الأصح لعباده في دينهم ودنياهم، ولا يجوز في حكمته تبقية وجه ممكن في الصلاح العاجل والآجل، بل عليه فعل أقصى ما يقدر عليه في استصلاح عباده، وإذا خلق الذين علم أنه سيكلفهم فيجب إكمال عقولهم وإقذارهم وإزاحة عليلهم، وكل ما ينال العبد في الحال والمآل فهو عند هؤلاء الأصح لهم، وأما البصريون فقد أنكروا معظم ذلك مع موافقتهم البغداديين على إثبات واجبات على الله تعالى، ومما اتفق الفريقان على وجوبه الثواب على مشاق التكليف والأعواض على الآلام غير المستحقة، وأجمعوا على أن الرب تعالى إذا خلق عبداً وكلفه وجب في حكمته أن يلطف به. والذي ينتحله البصريون أن الله تعالى متفضل بإكمال العقل ابتداءً، ولا يتحتم عليه إثبات أسباب التكليف، فإذا كلف

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٢١ / ١٣).

عبداً فيجب بعد تكليفه تمكينه وإقداره والطف به بأقصى الصلاح<sup>(١)</sup>.

**الثالث:** أنه إزاحة العلة: فقد رأى المعتزلة أنّ المكلف لكي يصل إلى الغرض المقصود من التكليف لا بد من إزاحة العلة فيه، وذلك يتم بأمرين: بالتمكين والطف؛ لذلك وصفوا كلياً منهما بإزاحة العلة، وهو ما يبينه القاضي عبد الجبار بقوله: "وكذلك إذا كان لا يختار ما يكلف من الواجب والامتناع من القبيح، ولا تقوى دواعيه إليه إلا عند أمر يفعله تعالى، فالواجب أن يقال: إنه تعالى يزيح علة فيه؛ لأن إزاحة العلة إنما يستعمل في التمكين للحاجة إلى ذلك، والحاجة إلى الألفاظ كالحاجة إلى التمكين، فالواجب أن يقال ذلك فيها"<sup>(٢)</sup>.

وجدير بالذكر أن هذا المعنى الذي عرّف به المعتزلة اللطف لا خلاف في وجوده، وأن الله عزّ وجلّ خلق الإنسان في أبداع صورة، وجعل في نفسه من الآيات والإحكام ما يدل على أن له خالقاً خلقه، وأن هذا الإبداع والإتيان في الخلق لا يمكن أن يكون عبثاً ولا سدى، ثم فطره على معرفة الحق والإيمان به، وركب فيه من العقل ما يميز به بين الحق والباطل، ثم أرسل رسله، وأنزل كتبه تدعو الناس إلى عبادته، وتبين ما يحبه الله عزّ وجلّ ويرضاه مما يبغضه ويكرهه، مبشرين من أطاعهم، ومنذرين من عصاهم، وأيدهم بالمعجزات التي تدل على صدقهم، ثم بينوا للناس

(١) انظر الإرشاد، الجويني (ص: ٢٨٧، ٢٨٨)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٤)، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، أبو الحسين الخياط ص ٦٥، مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، (١ / ٣١٤)، شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، (٤ / ٣٣٠).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٩)، وانظر: المنهاج في أصول الدين، الزمخشري، ص ٤٠.

الطريق المؤدي إلى النجاة والطريق المؤدي إلى الهلاك، وجعل لهم من الحرية والاختيار ما يتمكنون بها من الفعل والترك، ليرتب على ذلك الثواب والعقاب.

فلا نزاع في وجود هذه المعاني، وأنها مقتضى علم الله عَزَّوَجَلَّ ورحمته وعدله وحكمته سبحانه وتعالى، وأنها من آثار ما اتصف به من الأسماء الحسنی والصفات العليا، وإنما النزاع في تسمية هذا باللفظ، فهو اصطلاح خاص بهم لا يجري على أصله اللغوي، وكذلك فيما بنوه على ذلك من القول بالوجوب على الله عَزَّوَجَلَّ، ومنه وجوب فعل الصلاح عليه سبحانه، فالله تعالى أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وأنه تعالى يفعل بحكمة بخلقه ما في صلاحهم في دينهم ودنياهم؛ لكن لا على سبيل الوجوب عليه، ولا على سبيل الإلزام لهم، وخلق لهم ما لا صلاح لهم فيه، دون محبة منه ورضا ابتلاء منه لهم، لحكمة أرادها سبحانه، قال الأسفراييني في التبصير ردًّا على قول المعتزلة بوجوب الصلاح: "إن الوجوب على الله تعالى محال، وكل عاقل يعلم أن الكافر لا صلاح له في كفره ولا ما يحل به من تبعات فعله، فعلى هذا يجب أن يكون حجة الله منقطعة حتى لا يكون له على عبده حجة" (١).

## المطلب الثاني

### حكم اللفظ عند المعتزلة

يرى المعتزلة أن اللفظ واجب على الله عَزَّوَجَلَّ، وقد نقل القاضي عبد الجبار الاتفاق على ذلك حيث قال: "إنه يجب عليه تعالى أن يفعل بالمكلف الألفاظ، وهو الذي يذهب إليه أهل العدل، حتى منعوا من أن يكون خلاف هذا

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، ص ٧٢.

القول قولاً لأحد مشايخهم" (١)

وقد عرف القاضي عبد الجبار الواجب بأنه: "هو ما إذا لم يفعله القادر عليه، استحقّ الذم من بعض الوجوه، أو هو ما للإخلال به مدخل في استحقاق الذم، أو هو ما للإخلال به تأثير في استحقاق الذم"، ثم قال القاضي: "وهذان الحدان كالأول في الصحة إلا أنهما أوجز وأقصر، ولهذا لا يرد عليهما من الأسئلة ما يرد على الأول" (٢).

ويقول القاضي في موضع آخر من كتابه المغني مبيّناً حد الواجب: "ثبت أن كل فعل علم من حاله أنه جل وعز لو لم يفعله لاستحقّ الذم يجب وصفه بأنه واجب، كالثواب والألطف وتمكين المكلف إلى ما شاكله" (٣).

ومن تعريف القاضي عبد الجبار للواجب يتبين لنا أن الوجوب عند المعتزلة يختلف عن الوجوب عند الفقهاء الذي هو طلب الفعل على وجه الإلزام، أما المعتزلة فقد جعلوا الوجوب متفرعاً عن قضية الحُسن والقبح؛ إذ رأوا أن الفعل إذا حُسن وصار ملائماً لكمال فاعله فإنه يجب عليه فعله، ولا يحسن تركه؛ لأن ترك الحُسن يستلزم الذم، والله منزّه عن ذلك.

وقد بنى المعتزلة القول بوجوب اللطف على التكليف، فرأوا أن الله عزَّجَلَّ كلَّف العباد تعريضاً للثواب، وبسبب ذلك وجب عليه فعل اللطف بهم، ولو لم

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٤/١٣).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٣٩، ٤١.

(٣) المغني، القاضي عبد الجبار (٦/٤٦)، وانظر المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري،

يكلفهم سبحانه وتعالى لما وجب عليه فعل اللطف بهم. ومن ثم فإن اللطف مقتضى من مقتضيات التكليف<sup>(١)</sup>. لذا فقد رأى المعتزلة أنه يجب على الله عزَّوَجَلَّ فعل كل ما يعين المكلفَ على التكليف من الأسباب والدواعي، ويجعله أقرب إلى فعل الطاعة وترك المعصية.

وعلى الرغم من أن القاضي نقل عن المعتزلة الاتفاق على إيجاب اللطف على الله بالتفصيل الذي ذكره آنفاً، فإن الأشعري ذكر في مقالات الإسلاميين أن من المعتزلة من خالف في إيجاب اللطف، وذكر أقوالهم على النحو التالي:

١ - بشر بن المعتمر<sup>(٢)</sup>، وذكر عنه قوله بأنَّ عند الله سبحانه لطفٌ لو فعله بمن يعلم أنه لا يؤمن لآمن، وليس يجب على الله سبحانه فعل ذلك، ولو فعل الله سبحانه ذلك اللطف فأمنوا عنده لكانوا يستحقون من الثواب على الإيمان الذي يفعلونه عند وجوده ما يستحقونه لو فعلوه مع عدمه، وليس على الله سبحانه أن يفعل بعباده أصلح الأشياء، بل ذلك محال؛ لأنه لا غاية ولا نهاية لما يقدر عليه من الصلاح، وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أصلح لهم في دينهم، وأن يزيح عنهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلفهم، وما تيسر عليهم مع وجود العمل بما أمرهم به، وقد فعل ذلك بهم وقطع منهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨.

(٢) هو أبو سهل بن المعتمر الهلالي (ت ٢١٠ هـ / ٨٢٥ م) شيخ معتزلة بغداد، ومؤسس فرع الاعتزال فيها، ذكره ابن المرتضى في الطبقة السادسة من علمائهم، وتلمذ على يديه كثير من رجال المعتزلة، منهم أبو موسى المردار، وثمامة بن الأشرس، وأحمد بن دؤاد. انظر طبقات المعتزلة، لابن المرتضى ص ٢٦٥، المعتزلة في بغداد، أحمد شوقي العمري ص ١٥٠.

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، (١/ ٣١٣).

وهذا القول من بشر بن المعتمر يدل على أنه لا يخالف في أصل وجوب اللطف على الله عَزَّوَجَلَّ، وهو توفر الأسباب والدواعي التي تعين المكلف على التكليف، يدل على ذلك قوله: "وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أصلح لهم في دينهم، وأن يزيح عنهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلفهم، وما تيسر عليهم مع وجود العمل بما أمرهم به، وقد فعل ذلك بهم وقطع منهم"، لكن هل في مقدور الله لطف زائد على هذا القدر الواجب بحيث لو فعله بمن علم أنه لا يؤمن لآمن؟ فالإجابة عند بشر وأتباعه: نعم؛ علة ذلك أنه لا حد لمقدور الله عَزَّوَجَلَّ، ولكنه لم يفعل هذا اللطف بعباده، إنما فعل ما هو أصلح في دينهم، وأزاح عنهم علة التكليف فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلفهم، وهو اللطف الواجب، لذلك يقول القاضي عبد الجبار: "ومن يقول بأن عند الله لطفًا لو فعله بالكافر لآمن فلائن عنده أن ذلك ليس بواجب"<sup>(١)</sup>.

النكته الثانية في قول بشر هي أنه إذا وجد هذا اللطف الزائد على الواجب من الله عَزَّوَجَلَّ فآمن العبد هل يستحق الثواب؟ رأى بشر ومن تبعه أن الإجابة بالإيجاب، أما مقدار هذا الثواب فهو نفس الثواب الذي يستحقه إذا آمن قبل وجود هذا اللطف الزائد على الواجب. وقد حكى أبو الحسين الخياط<sup>(٢)</sup> في كتابه

(١) فضل الاعتزال، القاضي عبد الجبار، ص ٣٤٩

(٢) هو أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، من معتزلة بغداد، له عدة كتب في الرد على ابن الروندي، وصل إلينا منها: الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، لم يعرف تاريخ مولده، وقد ذكره أحمد بن يحيى المرتضى في الطبقة الثامنة من المعتزلة، ويظهر أنها تشتمل على من مات من المعتزلة في النصف الأخير من القرن الثالث أو في أول القرن الرابع. انظر: مقدمة المحقق لكتاب الانتصار والرد على ابن الروندي، ص ١٨.

(الانتصار) مناظرة المعتزلة لبشر في ذلك ورجوعه إلى قول جمهور المعتزلة<sup>(١)</sup>، ونقل ذلك أيضًا عنه القاضي عبد الجبار في (المغني)<sup>(٢)</sup>(٣).

٢ - جعفر بن حرب<sup>(٤)</sup>: ونقل عنه الأشعري قوله: إن عند الله تعالى لطفًا لو أتى به الكافرون لآمنوا - اختيارًا - إيمانًا لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقونه مع عدم اللطف إذا آمنوا، والأصلح ما فعل الله بهم؛ لأن الله لا يعرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها، وأفضل الثواب وأكثره<sup>(٥)</sup>.

وهذا القول من جعفر بن حرب قريب من قول بشر بن المعتمر في إثبات لطف زائد عند الله عزَّجَلَّ لو آتاه الكافرين لآمنوا اختيارًا، لكنه لا يجب عليه فعل هذا اللطف الزائد، وأن ما فعله بعباده هو الأصلح، وهو في هذا يتفق مع مذهب بشر بن المعتمر، إلا أن الخلاف بينه وبين ابن المعتمر في أنه لو وجد هذا اللطف وآمن العباد هل يستحقون عليه الثواب؟ الإجابة عنده بالإيجاب. أما مقدار هذا الثواب فيرى جعفر بن حرب أنهم لا يستحقون من الثواب مع وجود هذا اللطف الزائد لو آمنوا مثل ما يستحقونه مع عدم وجود هذا اللطف، ولكن قد يُعترض

(١) الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، أبو الحسين الخياط ص ٦٥.

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٤).

(٣) الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، أبو الحسين الخياط، ص ٦٥.

(٤) هو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني، أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلاف بالبصرة، من كبار معتزلة بغداد، له تصانيف في علم الكلام، توفي سنة ٢٣٦هـ، وهو في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، انظر طبقات المعتزلة، ابن المرتضى ص ٧٣. الفرق بين الفرق، البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ص ١٦٧، ميزان الاعتدال (١ / ٤٠٥)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٤٣ / ٨).

(٥) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (١ / ٣١٣).

على قول جعفر السابق بـ "أن الأصلح ما فعل الله بهم؛ لأن الله لا يعرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها"، فقد يستقيم هذا القول في حق المؤمنين، أما في حق من علم أنه يكفر فأبي صلاح له في كفره وخلوده في النار، وقد سبق ذكر ذلك من كلام الأسفراييني.

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري رجوع جعفر بن حرب عن هذا القول إلى قول أكثر أصحابه<sup>(١)</sup>. وذكر ذلك أيضًا القاضي عبد الجبار في المغني<sup>(٢)</sup>.

٣- أبو علي الجبائي<sup>(٣)</sup>: ونقل أبو الحسن الأشعري عنه قوله: لا لطف الله سبحانه يوصف بالقدرة على أن يفعله بمن علم أنه لا يؤمن فيؤمن عنده، وقد فعل الله بعباده ما هو أصلح لهم في دينهم، ولو كان في معلومه شيء يؤمنون عنده أو يصلحون به ثم لم يفعله بهم لكان مريدًا لفسادهم، غير أنه يقدر أن يفعل بالعباد ما لو فعله بهم ازدادوا طاعة فيزيدهم ثوابًا، وليس فعل ذلك واجبًا عليه، ولا إذا تركه كان عابثًا في الاستدعاء لهم إلى الإيمان<sup>(٤)</sup>.

وقول الجبائي هذا يتفق مع قول أكثر المعتزلة في وجوب اللطف على الله

(١) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (١ / ٣١٣)

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٥).

(٣) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٢٣٥هـ - ٣٠٣هـ) لقب الجبائي نسبة إلى جَبِّي - بالضم ثم التشديد والقصر على غير قياس - بلد من عمل خوزستان، وابنه أبو هاشم عبد السلام كان كأبيه في علم الكلام وفضل على أبيه بعلم الأدب فكان إمامًا في العربية. معجم البلدان، ياقوت الحموي، (٢ / ٩٧)، ابن خلكان، وفيات الأعيان، (٣ / ١٨٣) ابن المرتضى طبقات المعتزلة ص ٨١، مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي ص ٢٨٠.

(٤) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (١ / ٣١٤).

عَزَّجَلَّ، وأن الله فعل بعباده ما هو أصلح لهم في دينهم، إلا انه يخالفهم في إثبات قدر زائد يمكن أن يزدادوا به طاعة، وليس واجباً على الله عَزَّجَلَّ، وقد خالف بشر بن المعتمر وجعفر بن حرب في أن الله عَزَّجَلَّ لا يوصف بالقدرة على أن يفعل بمن علم أنه يؤمن ما يؤمن عنده. وعلّة ذلك فيما يرى أنه لو كان في معلومه شيء يؤمنون عنده أو يصلحون به ثم لم يفعل بهم لكان مريداً لفسادهم<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي الجبائي يتعارض مع قدرة الله عَزَّجَلَّ المطلقة، فالله سبحانه وتعالى لا يعجزه شيء وهو سبحانه على كل شيء قدير، ولا يخلق شيئاً إلا لحكمة منه، فمشيئته مطلقة تتعلق بكل موجود، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، غير أنه سبحانه قد يريد الشيء لذاته فيكون محبوباً له مرضياً عنده فيأمر به، وقد يريد الشيء لغيره فلا يكون محبوباً له ولا مرضياً عنده ولا مأموراً به، لكنه أوجدها لحكم عظيمة قد يعلم العباد بعضها وقد يستأثر الله بعلمها، غير أن عدم العلم ليس علماً بالعدم، فليس عدم العلم بالحكمة علماً بعدم الحكمة.

٤ - ضرار بن عمرو<sup>(٢)</sup>، وأتباعه يسمون الضرارية، وكتب الفرق تعددهم من المعتزلة، إلا أن القاضي عبد الجبار ذكر أن خلافه في اللفظ غير معتبر؛ لأنه يعد من المجبرة، وليس من المعتزلة، والخلاف في اللفظ إنما يكون بين القائلين بأن العبد يفعل ويوجد، فيختلفون فيما عنده يختار الفعل، ولولاه كان لا يختاره، وإن صح الفعل منه في الحالين، وذلك لا يستمر مع القول بأن ذلك الفعل واقع من

(١) السابق نفس الموضوع.

(٢) هو ضرار بن عمرو الغطفاني الكوفي، وإليه تنسب الضرارية. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢١٣ - ٢١٤، الملل والنحل للشهرستاني، (١ / ٩٠ - ٩١)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٨ / ٥٣١).

قبل الله سبحانه؛ لأنه عند ذلك لا يتعلق إيجاده به، فكيف يلفظ له في فعله<sup>(١)</sup>.

نخلص من هذا العرض لأقوال المعتزلة في اللطف إلى تأييد ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار من اتفاق المعتزلة على وجوب اللطف على الله عزَّجَلَّ<sup>(٢)</sup>، وذكر القاضي أن الخلاف بين المعتزلة في باب اللطف يعود إلى علة المذهب دون نفس المذهب؛ لأنهم يجعلون علة وجوب اللطف أنه أصلح، وعندنا علة وجوبه أنه لطف فيما كلفه العبد، فلذلك نقصر الإيجاب عليه دون نفس التكليف وما شاكلة<sup>(٣)</sup>.

تبين لنا من العرض السابق أن أصل وجوب اللطف متفقٌ عليه بين المعتزلة، أما ما زاد على هذا الأصل الواجب فقد وقع الخلاف فيه من ناحيتين:

**الأولى:** هل يقع في مقدور الله عزَّجَلَّ؟

**الثانية:** هل يجب على الله فعله؟

فذهب بعضهم إلى أنه لا يقع في مقدور الله عزَّجَلَّ، وقال آخرون إنه يقع في مقدور الله عزَّجَلَّ لكن لا يجب عليه فعله سبحانه، على النحو الذي سبق بيانه.

(١) ونقل عنهم ذلك الجويني في الإرشاد عند ذكر الخلاف بين البصريين والبغداديين من المعتزلة فقال: "وأجمعوا على أن الرب تعالى إذا خلق عبداً وكلفه وجب في حكمته أن يلفظ به". انظر الإرشاد، الجويني (ص: ٢٨٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٥/١٣)، وانظر أيضاً له: شرح الأصول الخمسة ص ٥١٩.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٧/١٣)، وانظر أيضاً الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، د. علي عبد الفتاح المغربي، ص ٢٢٣.

### ✽ مسألة: اعتراضات على القول بوجوب اللطف وجواب المعتزلة عنها:

حَرَصَ المعتزلة على الإجابة عما يرد على قولهم بوجوب اللطف من

اعتراضات، ومنها:

**الأول:** أن الله قد خلق في الإنسان الشهوة، وهي الباعثة على كل الشرور والمعاصي، فكيف يتفق ذلك مع القول باللطف؟<sup>(١)</sup>، وجواب ذلك عندهم أن الأمر في التكليف موقوف على الشهوة، فمتى زالت الشهوة أصلاً زال التكليف إذا لم يحصل ما يقوم مقامها، وقد كان الاعتراض يصح لو كانت الشهوة ملجئة الإنسان إلى الرذيلة، أما وأن وجودها لازم لارتباطها بالتكليف، ومن ثم استحقاق الثواب، لذا يعظم الأجر إذا قويت الشهوة وقوي معها الامتناع، فنحن نجل عفة الشاب عن الشيخ؛ ذلك أن في قوة الامتناع مع شدة الإغراء ارتفاع الدرجات وعلو الهمم<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** خلق إبليس الذي كان سبباً في غواية الخلق وبقائه، مع إمانة

(١) انظر: أباكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الأمدي، (٤/ ٣٥١).

(٢) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/ ٩٨). في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية، المعتزلة د. أحمد محمود صبحي، وقال ابن تيمية: "إن الله خلق فينا الشّهوات واللذات لنستعين بها على كمال مصالحنا فخلق فينا شهوة الأكل واللذة به فإن ذلك في نفسه نعمة وبه يحصل بقاء جسمنا في الدنيا وكذلك شهوة النكاح واللذة به هو في نفسه وربه يحصل بقاء النسل فإذا استعين بهذه القوى على ما أمرنا كان ذلك سعادة لنا في الدنيا والآخرة وكنا من الذين أنعم الله عليهم نعمة مطلقة، وإن استعملنا الشّهوات فيما حظره علينا بأكل الخبائث في نفسها أو كسبها كالمظالم أو بالإسراف فيها أو تعدينا أزواجنا أو ما ملكت أيماننا كنا ظالمين معتدين غير شاكرين لنعمته". الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، (١/ ٣٤٢).

الرسول<sup>(١)</sup>. وجواب المعتزلة على ذلك أن خلق إبليس يترتب عليه زيادة المشقة للخلق في فعل الأمر، وترك النهي، والامتناع من القبيح الذي دعا إليه إبليس، مما يستحق عليه المكلف من الثواب أكثر مما يستحق عليه إذا وقع بدون دعواه<sup>(٢)</sup>. وقد سئل أبو علي الجبائي عن وجه الحكمة في إماتة الرسل وإبقاء إبليس فقال: "إن الذي لا يُستغنى عنه هو الله وحده، وأما الأنبياء فقد يغني الله عنهم بألطافه، وأما إبليس فلو علم في إماتته مصلحة لفعل، ولو علم في بقاءه مفسدة لما بقي، ولكن كان يفسد مع موته من فسد في حياته<sup>(٣)</sup>."

وقوله: "أما الأنبياء فقد يغني الله عنهم بألطافه"، فهذا بناء على مذهب الفلاسفة ومن تبعهم من المعتزلة في جواز الاستغناء بالعقل عن النبوة، وهو باطل، فإن العقل وإن تمكن من إدراك الحسن والقبح إجمالاً فإنه لا يستطيع أن يدرك تفاصيل ما جاء به الشرع، وإن من أعظم مظاهر رحمة الله عزَّجَلَّ بعباده إرسال الرسل وبلوغ رسالتهم إلى المدعوين، وقد علق الله عزَّجَلَّ على ذلك

(١) انظر: التمهيد لقواعد التوحيد، أبو المعين النسفي، ص ٣٤٣.

(٢) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/٩٨، ٩٩). في علم الكلام، د. أحمد محمود صبحي، ص ١٤٥.

(٣) طبقات المعتزلة، ابن المرتضى، ص ٨٤. وعن الحكمة من خلق إبليس وجنوده انظر: شفاء العليل لابن القيم، (١/ ١٨٤ وما بعدها) ومما قال هناك: "فإن قيل: فأبي خير في إبليس وفي وجود الكفر، قيل في خلق إبليس من الحكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله، كما سنبه على بعضه، فالله سبحانه لم يخلقه عبثاً ولا قصد بخلقه إضرار عباده وهلاكهم، فكم لله في خلقه من حكمة باهرة وحجة قاهرة وآية ظاهرة ونعمة سابغة، وهو وإن كان للأديان والإيمان كالسموم للأبدان، ففي إيجاد السموم من المصالح والحكم ما هو خير من تفويتها...".

التكليف وما ترتب عليه من المدح والذم في العاجل والثواب والعقاب في الآجل، قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقال سبحانه: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥] فهذه الآيات صريحة في أن الحجة إنما تقوم بإرسال الرسل، وسيأتي مزيد بسط لذلك.

### المطلب الثالث

#### وقت وجوب اللفظ وشروطه

✽ أولاً: وقت اللفظ:

ذهب المعتزلة كما سبق إلى وجوب اللفظ على الله عَزَّجَلَّ، ومن ثم يأتي السؤال عن الوقت الذي يجب فيه اللفظ على الله تعالى، أهو قبل التكليف أم بعده؟ أم يكون اللفظ مقارناً للتكليف؟

يبين القاضي عبد الجبار ذلك بقوله: "اعلم أن شيوخنا المتقدمين كانوا يطلقون القول بوجوب الألفاظ، ولا وجه لذلك، بل يجب أن يقسم الكلام ويفصل، فنقول: إن اللفظ إما أن يكون متقدماً للتكليف، أو مقارناً له، أو متأخراً عنه، ولا رابع. فإن كان متقدماً فلا شك في أنه لا يجب؛ لأنه إذا كان لا يجب إلا لتضمنه إزاحة علة المكلف، ولا تكليف هناك حتى يجب هذا اللفظ لمكانه، وأيضاً فإنه إذا جرى مجرى التمكين ومعلوم أن التمكين قبل التكليف لا يجب وكذلك اللفظ، وإذا كان مقارناً له فلا شبهة أيضاً في أنه لا يجب؛ لأن أصل التكليف إذا كان لا يجب بل القديم تعالى متفضل به مبتدأ، فلائنه لا يجب ما هو

تابع له أولى، فصح أن مراد المشايخ بذلك الإطلاق ما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

فقسم القاضي اللطف باعتبار وقته في هذه الفقرة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان متقدماً على التكليف، وهذا لا يجب على الله تعالى؛ لأنه إنما كان لإزاحة علة التكليف، وإذا كان متقدماً فلا تكليف حتى يحتاج إلى إزاحة علته باللطف.

الثاني: ما يكون مقارناً للتكليف، وهذا أيضاً لا يجب على الله تعالى؛ لأنه يجري مجرى التمكين، وهو غير واجب على الله عزَّوَجَلَّ.

الثالث: ما يكون متأخراً عن التكليف، وهذا هو اللطف الواجب.

واختلف المعتزلة في الوقت الذي يتقدم فيه اللطف على ما هو لطف فيه، وقد بين ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: "لا يختلف شيوخنا رَجَهُمُ اللهُ في أنه لا بد من تقدمه وقتاً واحداً، وهذا لا بد فيه من شروط:

منها: أن يكون آخر جزء من اللطف يتقدم أول جزء مما هو لطف فيه وقتاً واحداً.

ومنها: أن يكون المعلوم من حال المكلف أنه لا يحتاج في معرفة اللطف على الوجه الذي عليه يكون لطفاً إلى زمان؛ فأما إن احتاج إلى ذلك، فلا بد من أن يتقدم القدر الذي يمكنه أن يعرف حاله فيه، وإن زاد على وقت واحد. ومنها: أن يزيد بذلك الوقت الواحد ما يحل محله من الأوقات اليسيرة التي تجري عند المكلف مجرى الوقت الواحد.. وهذا القدر لا يجوز أن يكون بين الشيخين

(١) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار ص ٥٢٠ - ٥٢١.

رَحْمَهُمَا اللَّهُ فِيهِ خِلَافٌ، وَإِنَّمَا اِخْتَلَفَا فِي تَقْدِمِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ، وَعِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ يَجُوزُ مَا لَمْ يَبْلُغْ تَقْدِمَةَ الْقَدْرِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ مَعْتَدُ بِهِ، أَوْ يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمَسْهُورِ عَنْهُ"<sup>(١)</sup>.

فتبين مما سبق أن اللفظ يكون متأخراً عن التكليف ومتقدماً على الفعل الذي هو لطف فيه وقتاً واحداً، وهذا مما اتفق عليه المعتزلة، غير أنه وقع الخلاف في تقدمه أكثر من جزء واحد، فأنكره أبو علي وجوزه أبو هاشم، ومن خلال المناقشة التي ذكرها القاضي عبد الجبار بين الشيخين في هذه المسألة خلص إلى أنه إذا كان لتقدمه بأكثر من وقت غرض وجب القول بالجواز، وإن لم يحصل بتقدمه أكثر من وقت مزية فلا يحسن منه تعالى إلا المتقدم بوقت واحد. يقول القاضي عبد الجبار مبيناً هذا المعنى: "وبعد فيجب أن يجوز تقدمه بأوقات إذا حصل غرض آخر، بأن يكون نفعاً لبعض العباد في الدنيا، وأن لا يجوز ذلك إلا إذ كانت الحال واحدة، وهذا هو الذي ينكره من يخالف في هذا الباب، فيجب أن يجوز أن يكون المتقدم بأوقات يختص بأن يكون لطفاً دون المتقدم بوقت واحد، فتحصل له مزية توجب تقدمه؛ لأن ذلك غير ممتنع في الألفاظ..، فإذا جاز منه تعالى أن يقدم التمكين أوقاتاً كما يقدمه وقتاً واحداً فيجب أن يجوز في اللطف مثله، فإذا لم يحصل لتقدمه بأوقات مزية لم يحسن منه تعالى إلا المتقدم بوقت واحد؛ لأن كل حادث من فعله تعالى يحصل به الغرض إذا أحدثه في حال، ومتى أحدثه في حال أخرى تأخر الغرض ولم يحسن منه تعالى أن يحدثه، ولذلك نقول في كل ما حل هذا المحل: إنه لا بد من معنى زائد فيه إذا تقدم، كالتكليف

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٨٢).

والأدلة وبعثة الأنبياء إلى ما شاكله"<sup>(١)</sup>، وهذا الذي ذكره القاضي عبد الجبار متسق مع مذهب أصحابه في وجوب الغرض في فعله تعالى، فإن كان لتأخر اللطف أوقاتاً غرضٌ يعود بالنفع على المكلف وجب القول به، وإن لم يكن له غرض فلا يحسن من الله تعالى فعله.

### ❁ ثانياً: شروط اللطف:

ذهب المعتزلة إلى وجوب اللطف على الله عَزَّجَلَّ على النحو الذي بيناه آنفاً، فالله هو اللطيف بعباده، واشتراطوا في مثل هذا الفعل حتى يكون لطفًا شرطًا خاصة؛ منها ما يتعلق بوقته، ومنها ما يتعلق بعلم المكلف به (أي اللطف)، ومنها ما يرجع إلى الحسن والقبح إلى غير ذلك، فلا يكون الفعل منه تعالى لطفًا واجبًا إلا إذا توفرت فيه شروط ذكرها القاضي عبد الجبار، وهي كالتالي:

- ١- أن يكون متأخرًا عن التكليف الذي هو لطف فيه، فلا يسمى فعله تعالى قبل التكليف لطفًا؛ لأنه لم يجب بعد، وكذلك ما يفعله تعالى مع تكليف الفعل.
- ٢- أن يكون الفعل الذي هو لطف معلومًا لمن هو لطف له قبل إيجاده الفعل، أو أن يكون ممكنًا من أن يعلمه، وإنما يؤتى في أن لا يعلمه من سوء اختياره.
- ٣- أن يكون بينه وبين الفعل الذي هو لطف فيه تعلق ومناسبة، حتى يكون لطفًا فيه أولى من أن يكون لطفًا في غيره.
- ٤- أن لا يكون إلا حسنًا؛ لأنه إذا كان لا بد من أن يفعله تعالى فإنه يجب أن تنتفي عنه صفة القبح التي لا تثبت في أفعاله تعالى.

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٨٥).

- ٥- أن يكون متميزاً من وجوه التمكين؛ فلا يكون له مدخل في التمكن به مما هو لطف فيه، وإنما يكون له حظ الدواعي إلى إثارة على غيره.
- ٦- أن يقدم حال الفعل بوقت واحد يتضح كونه داعياً إليه، فأما تقدمه بأوقات كثيرة فقد وقع فيه خلاف.
- ٧- أن لا يكون مضمناً أو مستقبلاً لحال الفعل، بل يجب أن يكون حاصلًا أو في حكم الحاصل قبل حال وجوده<sup>(١)</sup>.

### المطلب الرابع

#### أصل القول باللفظ عند المعتزلة

سبق بيان مفهوم اللفظ عند المعتزلة، وأنهم ذهبوا إلى القول بوجوده على الله تعالى، وقد بنى المعتزلة قولهم بوجود اللفظ على مقدمات يجدر بنا أن نقف عندها إجمالاً قبل أن نعرض للأدلة السمعية والعقلية التي استدلوها بها على وجوب اللفظ، وهذه المقدمات تتمثل في أربع مقدمات: التحسين والتقييح العقلي، وإثبات الأغراض في أفعاله تعالى، ووقوع التكليف، وحرية الإرادة الإنسانية.

#### ❖ أولاً: التحسين والتقييح العقلي:

الحسن والقبح قضية معرفية اهتم فيها المتكلمون بالبحث في معنى الحسن والقبح<sup>(٢)</sup>، وطريق معرفته أهو شرعي أم عقلي؟ وهل تنطبق معايير الحسن

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/ ٢٨-٢٩).

(٢) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين الرازي، تقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٢٠٣، شرح المقاصد، الفتازاني، (٤/ ٢٨٢)، أباكار

والقبح على الله تعالى فيقاس الغائب على الشاهد فيها؟ أم أن أفعاله تعالى خارجة عن هذه المعايير؟

يطلق المتكلمون الحسن والقبح على ثلاثة معان:

المعنى الأول: ملاءمة الطبع ومنافرته، وليس المراد بالطبع المزاج، بل الطبيعة الإنسانية المائلة لجلب المنافع ودفع المضار - كما قال البناني المالكي - وقد يعبر عنه بالمصلحة والمفسدة، وذلك كحسن الحلو وقبح المر، وحسن الفرح وقبح الحزن.

المعنى الثاني: صفة الكمال والنقص، وذلك كحسن العلم وقبح الجهل، وحسن الجود والكرم والشجاعة وقبح البخل والجبن.

وهذان المعنيان عقليان بالاتفاق بين أهل السنة والمعتزلة والأشاعرة، لا يتوقف العلم بهما على ورود الشرع<sup>(١)</sup>.

المعنى الثالث: ما يوجب المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً، وهذا مبني على ثبوت أو عدم ثبوت صفة ذاتية في الشيء تجعله حسناً أو قبيحاً، ومن ثم تعلق المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، وهذا الذي وقع فيه الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة والأشاعرة.

فعند المعتزلة: المدح والذم وما يترتب عليه من الثواب والعقاب عقلي وصفاً وحكماً.

الأفكار، الأمدي، (٣/١١٧). حاشية البناني على جمع الجوامع (١/٥٧).

(١) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي، (١/١٤٠).

اتفق المعتزلة على أن الحسن والقبح ثابتان للأفعال، إما لذواتها، أو لصفة من صفاتها، أو بالنظر إلى الأمور الاعتبارية، وليس لأمر الله به أو نهيه عنه، ومن ثم فالعقل هو المدرك لحسن الأشياء وقبحها، ولا يتوقف العقل في إدراكه لهذا الأمر على ورود الشرع، بل على العكس من ذلك؛ فإنَّ الشرع يأتي موافقاً للعقل في إدراكه، فإذا ورد الشرع ببيان حسن شيء أو قبحه فإن دوره إنما هو دور الكاشف عن جهة الحسن والقبح<sup>(١)</sup>.

يقول القاضي عبد الجبار مبيناً هذا المعنى: "إن وجوب الشيء سمعاً ينبئ عن وجه حسنه.. وكذلك قبح الشيء من جهة السمع يقتضي العلم بوجه قبحه، ولهذه الجملة يصح ما نقوله من أن السمع نفسه لا يوجب، ولا يكون وجهاً لوجوبه، وإنما يكشف عن حال ما ورد فيه"<sup>(٢)</sup>.

ويوضح القاضي عبد الجبار في تصنيفه للأدلة أن "أولها العقل؛ لأنه يميز بين الحسن والقبح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع"<sup>(٣)</sup>.

ورأى المعتزلة أن ذات الفاعل لا دخل لها في تحسين أو تقبيح، بل الفعل يقبح متى وقع على وجه يقتضي قبحه، سواء وقع من الله تعالى أم من العبد؛ لأنَّ العلة في إيجابها للحكم لا تختلف بحسب اختلاف الفاعلين، يقول القاضي عبد الجبار: "فيجب متى وقع على ذلك الوجه أن يكون قبيحاً، سواء وقع من الله تعالى

(١) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزرکشي، (١/ ١٤٠)، البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ١١١ - ١١٤)، في علم الكلام، د. أحمد محمود صبحي، ص ١٤٥.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/ ٥٨)، وانظر منه أيضا (٦/ ٦٤).

(٣) فضل الاعتزال، القاضي عبد الجبار، ص ١٣٩.

أو من العباد؛ لأنَّ الحال فيه كالحال في الحركة وإيجابها كون الجسم متحركاً، فكما لا يختلف ذلك بحسب اختلاف الفاعلين لما كانت علة، كذلك في مسألتنا<sup>(١)</sup>.

ويؤكد القاضي عبد الجبار في موضع آخر أنه لا فرق بين أن يقع الفعل من الخالق أو من المخلوق في الحكم بحسنه أو قبحه، فيقول: "إنَّ القبيح إنَّما يقبح لوقوعه على وجه، فمتى وقع على ذلك الوجه وجب قبحه، سواء وقع من الله عَزَّجَلَّ أو من الواحد منا"<sup>(٢)</sup>. ويؤكد في موضع آخر المعنى نفسه عند حديثه عن الحسن والقبح فيقول: "وأفعال القديم تعالى في ذلك حكم فعلنا"<sup>(٣)</sup>، وهو ما قرره أبو الحسين البصري<sup>(٤)</sup> بقوله: "أمَّا الحسن فهو فعلٌ إذا فعله القادر عليه لم يستحق الذم على وجه، وأمَّا القبيح فهو فعل له تأثير في استحقاق الذم"<sup>(٥)</sup>.

وبناء على القول بالحسن والقبح الذاتيين ووجوب فعل كل ما هو حسن، ووجوب ترك ما هو قبيح، والمساواة بين الخالق والمخلوق في ذلك أوجب المعتزلة على الله عَزَّجَلَّ فعل الحسن وترك القبيح؛ لأنهم إنما اشترطوا لتحقيق وجوب الحسن كمال العلم بحسنه والقدرة عليه، وللامتناع عن القبيح كمال

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٣١٠.

(٢) المغنى في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١١/٦٤).

(٣) المغنى في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٦/٦٠).

(٤) هو محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ولد بالبصرة ونشأ بها، درس ببغداد، أخذ عن القاضي عبد الجبار، من مصنفاته كتاب المعتمد في أصول الفقه، تصفح الأدلة، غرر الأدلة وغير ذلك، توفي سنة ٤٣٦ هـ ذكره ابن المرتضى في الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة، طبقات المعتزلة، ابن المرتضى، ص ١١٨، ١١٩، شذرات الذهب (٣/٢٥٩).

(٥) المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، (١/٨، ٩).

العلم بقبحه والاستغناء عنه، وكل هذا متحقق في الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وذهب الأشاعرة إلى أن الحسن والقبح بمعنى كون الشيء مستحقاً للمدح والذم والثواب والعقاب، شرعياً وصفاً وحكماً، فالحسن والقبح من متعلقات الأمر والنهي، فما أمر به فهو حسن، وما نهى عنه فهو قبيح، ومن ثم فاستحقاق الثواب والعقاب لا يكون إلا بعد ورود الشرع، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني.

وعند أهل السنة الحسن والقبح عقلياً وصفاً، شرعياً حكماً، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن مذهب عامة أهل السنة والجماعة كون الفعل مستحقاً للمدح أو الذم عقلياً، غير أن ترتب الثواب والعقاب على الفعل أو الترك شرعي.

وذكرنا أن المعنى الثاني يعود للمعنى الأول، فما كان صفة كمال فهو ملائم للطبع، وما كان صفة نقص فهو منافر للطبع، وما كان صفة كمال فهو محبوب فيستحق صاحبه المدح، كمن اتصف بوصف العلم والكرم والشجاعة فهو ممدوح، ومن اتصف بصفة نقص من الجهل والبخل والجبن فهو مكروه مذموم، والله عَزَّوَجَلَّ يحب الكامل من الأفعال والأقوال ويأمر بها، ويبغض القبيح من الأقوال والأفعال وينهى عنها، وعلى هذا المعنى يكون المدح والذم عقلياً.

بقي ترتب الثواب والعقاب على الفعل والترك، فمن فعل الحسن فهو مستحق للمدح وللثواب، ومن فعل القبيح فهو مستحق للذم والعقاب، غير أنه يتخلف عنه العقاب لا لعدم وقوع سببه، ولكن لانتفاء شرطه وهو ورود الخبر

(١) انظر: المغني، القاضي عبد الجبار (١١ / ٣)، الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٦٦.

بعدم وقوع العذاب إلا بعد قيام الحجة الرسالية.

وقد فصل ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ هذا المذهب في كتابيه مفتاح دار السعادة<sup>(١)</sup> ومدارج السالكين<sup>(٢)</sup>، وكذا ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ورجحه الزركشي في البحر المحيط.

قال ابن القيم: "فَأَمَّا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ فترتبه على النُّقْصَانِ وَالْكَمَالِ واستلزامه له عقلي، كترتب المسببات على أسبابها، فمدح العقلاء لمؤثر الكمال والمتصف به وذمهم لمؤثر النقص والمتصف به = أمر عقلي فطري وإنكاره يزاحم المكابرة، وأما العقاب فقد قررنا أن ترتبه على فعل القبيح مشروط بالسَّمْعِ، وأنه إنَّما انتفى عند انتفاء السَّمْعِ انتفاء المشروط لانتفاء شرطه، لا انتفاء سببه، فإن سببه قائم ومقتضيه موجود، إلا أنه لم يتم لتوقف على شرطه، وعلى هذا فكونه متعلقاً للثواب والعقاب والمدح والذم عقلي، وإن كان وقوع العقاب موقوفاً على شرط وهو ورود السَّمْعِ"<sup>(٣)</sup>.

وقال الزركشي بعد ذكر المذاهب في الحسن والقبح: "وبهذا التحرير يخرج لنا في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن حسن الأشياء وقبحها والثواب والعقاب عليها شرعيان وهو قول الأشعرية، والثاني عقليان وهو قول المعتزلة، والثالث أن حسنها وقبحها ثابت بالعقل والثواب والعقاب يتوقف على الشرع فنسميه قبل الشرع حسناً وقبيحاً، ولا يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع وهو الذي ذكره أسعد

(١) انظر مدارج السالكين الجزء الثاني كله من طبعة الحلبي في الحكمة والتحسين والتقييح.

(٢) انظر مدارج السالكين (١/ ٢٣٠ - ٢٤٤).

(٣) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/ ٤١٣) وسيأتي تفصيل مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك.

بن عليّ الرّنجانيّ من أصحابنا وأبو الخطّاب من الحنابلة، وذكره الحنفيّة وحكوه عن أبي حنيفة نصّاً، وهو المنصور لقوّته من حيث النّظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التناقض، وإليه إشارات محقّقي متأخري الأصوليين والكلاميين، فليتنفّطن له، فهاهنا أمران أحدهما إدراك العقل حسن الأشياء وقبحها، والثاني أنّ ذلك كافٍ في الثّواب والعقاب وإن لم يرد شرع ولا تلازم بين الأمرين<sup>(١)</sup>.

وإذا كان إثبات صفة الحسن والقبح للأشياء وإمكان معرفتها بالعقل إجمالاً فإن تفاصيل ذلك تحتاج إلى الشرع، كما أنّ ترتب الثواب والعقاب لا يكون إلا بعد ورود الشرع، ومن ثمّ فما رتبته المعتزلة على ذلك من قياس الغائب على الشاهد في أفعال الله عزّ وجلّ باطل، فالله عزّ وجلّ يحبّ الكامل من الأفعال ويأمر به، ويبغض القبيح من الأفعال وينهى عنه، مع عدم التلازم بين المحبة والمشية على النحو الذي سبق بيانه، وهو سبحانه له من كمال العلم وكمال الحكمة وكمال القدرة ما يعجز المخلوق عن الإحاطة به، فكيف مع عجزه يحكم على الرب الحكيم العليم القادر بأنه يحسن منه كذا أو يجب عليه كذا، وأنه ما يحسن من المخلوق يحسن من الخالق وما يجب على المخلوق يجب على الخالق؟ هذا من التشبيه في الأفعال، والله عزّ وجلّ لا يشبهه أحد من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

#### ❖ ثانياً: إثبات الأغراض في أفعاله تعالى:

قرر المعتزلة أنّ الله عزّ وجلّ إنّما يفعل الحسن بداع يدعوه إلى فعله، هذا الداعي هو علمه بحسن الفعل، ولا يفعل القبيح لوجود صارف يصرفه تعالى عن

(١) البحر المحيط، الزركشي (١/ ١١٣).

فعله، ألا وهو علمه بقبحه وعلمه بغناه عنه<sup>(١)</sup>. ولتنزيه فعله تعالى عن القبيح أثبت المعتزلة الغرض في فعله تعالى، إذ إن فعله تعالى لو خلا عن غرض لكان عبثاً، والعبث قبيح يتنزه الله تعالى عنه.

والمراد بالغرض عند المعتزلة: "العلم بالأمر المنتظر، الذي له الفعل المقدم... فإذا كان للفعل ثمرة في المستقبل، صح أن يقال في فاعله: بأن غرضه في الفعل هو ذلك الأمر"<sup>(٢)</sup>

وقد قرر القاضي عبد الجبار هذا المعنى بقوله: "إنّ العالم بما يفعله متى لم يفعل الفعل بغرض يقتضي حسنه فيجب كونه عبثاً، والعبث قبيح، كما أن الظلم قبيح، وقد دللنا على أنه تعالى لا يفعل القبيح، فيجب خروج أفعاله تعالى عن كونها عبثاً، وفي ذلك إيجاب كونها حسنة على ما نقوله"<sup>(٣)</sup>.

والغرض الذي رأى المعتزلة أنه يقتضي حسن أفعاله تعالى إنما هو أن تكون أفعاله تعالى واقعة على جهة نفع الغير، إما نفعاً مباشراً وإما مؤدياً إلى نفع، ومن ثم فلا بد أن يكون تعالى يفعلها لنفع غيره على جهة الإحسان إليه وإلا كان عبثاً، وذلك يوجب كون جميع أفعاله إحساناً وتفضلاً<sup>(٤)</sup>.

وقد أوجز الشهرستاني مذهب المعتزلة في ذلك بقوله: "قالت المعتزلة: إنّ

(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ٦)، (١٧٧ / ٦).

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٤ / ٤٤، ٤٥).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١١ / ٦٤).

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، (٦ / ٣٤)، وانظر (٦ / ٤٨، ٤٩)

(١١ / ١١٦)، (١١ / ١٠١)، (١١ / ١٢٧، ١٢٨).

الحكيم لا يفعل فعلاً إلا لحكمة وغرض، والفعل من غير غرض سفه وعبث، والحكيم من يفعل أحد أمرين، إما أن ينتفع أو ينفع غيره، ولما تقدس الرب تعالى عن الانتفاع تعين أنه إنما يفعل لينفع غيره<sup>(١)</sup>.

وقد أثبت أهل السنة والجماعة الحكمة في أفعاله تعالى؛ لأنهم رأوا بحق أنه إذا تجرد الفعل من الحكمة يكون عبثاً، والله عَزَّجَلَّ منزّه عن ذلك، إلا أنهم يطلقون القول بالحكمة المشتقة من اسمه سبحانه الحكيم دون وصف الغرض، الذي لم يرد في كتاب ولا سنة، وقد خالف الأشاعرة في ذلك على تفصيل سنذكره إن شاء الله في المبحث التالي.

يقول ابن القيم: "إن الله سبحانه لم يخلق شيئاً عبثاً ولا سدى، وإن له الحكمة البالغة في كل ما قدره وقضاه من خير وشر وطاعة ومعصية، وحكمة باهرة تعجز العقول عن الإحاطة بكنهها، وتكل الألسن عن التعبير عنها"<sup>(٢)</sup>.

### ❁ ثالثاً: وقوع التكليف من الله عَزَّجَلَّ:

بنى المعتزلة الوجوب على الله عَزَّجَلَّ على التكليف، والتكليف كما عرفه أبو هاشم: "هو إرادة فعل ما على المكلف فيه كلفة ومشقة"<sup>(٣)</sup>، وقد قرر المعتزلة أن الواجب لم يثبت في فعله تعالى ابتداءً، بل هو مترتب على ما صدر منه سبحانه من التكليف الذي على أثره يجب على الله تعالى تمكين المكلف مما كلف به، واللفظ به، وإثابته إذا أطاع، وتعويضه إذا آلمه.

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد عبد الكريم الشهرستاني، ص ٣٩٧.

(٢) مدارج السالكين (١/ ٤٠٧).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٣/ ٢٩٣).

يقول القاضي عبد الجبار مبيّن هذا المعنى: "لأنه جل وعز لما علم أن درجة الثواب لعظمها ووقوعها موقع التعظيم لا يحسن أن يتدبّر به، كما لا يحسن أن يتدبّر بشكر من لا نعمة له وتعظيم من لا يستحق ذلك، ولما أراد تعويض كثير من عباده أرفع اللذات، كلفه وأمره ونهاه ليستحق الثواب إذا هو قبل ذلك وامثله" (١).

وإذا كان الله عزّوجلّ قد كلف الإنسان مع علمه تعالى بما في التكليف من المشقة، فإنه - وفقاً لمذهب المعتزلة في تعليل الأفعال بالأغراض - فإن الغرض الذي أراده الله عزّوجلّ من التكليف هو منفعة المكلف بتعريضه لنيل الثواب، الذي رأى المعتزلة أنه لا يحسن إلا مستحقاً (٢).

وإذا كان الله عزّوجلّ قد كلف الإنسان لمنفعته لتعريضه للثواب، وذلك بإلزامه ما فيه مشقة فقد رأى المعتزلة أنه يجب على الله تعالى أن يقوي دواعي المكلف إلى إيجاد الفعل على وجه لا ينافي التكليف (٣)؛ وذلك بأن يُلطف به فيفعل له ما من شأنه أن يقربه من الطاعة ويبعده من المعصية، وإن لم يفعل الله تعالى بالمكلف هذا اللطف كان عائداً بالنقض على غرضه من التكليف.

وقد بين القاضي عبد الجبار ذلك بقوله: "إنه تعالى إذا كلف المكلف، وكان غرضه بذلك تعريضه إلى درجة الثواب، وعلم سبحانه وتعالى أن في مقدوره ما لو فعله به لاختار عنده الواجب واجتنب القبيح فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل، وإلا عاد بالنقض على غرضه، وصار الحال فيه كالحال في أحدنا إذا أراد

(١) المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد، (١ / ٢٥٧)

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٣ / ٤١٠)، (١١ / ١٣٥).

(٣) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٣ / ٥٠١)

من بعض أصدقائه أن يجيبه إلى طعام اتخذه، وعلم من حاله أنه لا يجيبه إلى طعامه إذا بعث إليه أعزته من ولد أو غيره، فإنه يجب عليه أن يبعث حتى إذا لم يفعل عاد بالنقض على غرضه كذلك ها هنا" (١).

وقد بينا فيما سبق أن الله عَزَّوَجَلَّ كلف الإنسان بالأمر والنهي، وأرسل إليه الرسل وأنزل الكتب، مبشرين ومنذرين، إلا أن هذا من مقتضى عدله وحكمته سبحانه وتعالى، ولا يجب عليه شيء على النحو الذي سيأتي بيانه.

#### ❁ رابعاً: حرية الإرادة الإنسانية:

تعد حرية الإرادة الإنسانية من أهم القضايا التي عول عليها المعتزلة لإثبات التكليف، وبدونه يبطل التكليف، وما ترتب عليه من وجوب اللطف عليه سبحانه وتعالى، لذلك أنكر القاضي عبد الجبار أن يُعَدَّ إنكارُ ضرارٍ والمجبرة اللطفَ خلافاً في إثباته؛ لأنه إذا لم يكن العبد قائماً بالفعل فلا فائدة من وجود ما يدفعه إلى الفعل أو الترك. يقول القاضي عبد الجبار مبيِّناً هذا المعنى: "وإنما اللطف كالفرع على ما به يصح الفعل، فمتى علمنا العبد بالصفة التي معها يصح الفعل صح أن نتكلم فيما يدعوه إلى الفعل أو الترك، وذلك إنما يتم على مذهبنا من حيث ثبت بما قدمناه أن العبد قادر على الضدين ممكن من إيجادهما، وأن الفعل يقع منه بحسب اختياره ودواعيه، وأما على غير هذه الطريقة، فالكلام في ذلك محال" (٢).

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٥٢١.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (٧/١٣).

ويزيد القاضي هذا المعنى وضوحًا في موضع آخر فيقول: "إن المكلف لما احتاج مع التكليف إلى القيام بما كلف ليفوز بما عرض له، وإلى التحرز من ترك ما كلف؛ ليتخلص ويسلم من العقاب، واشتدت حاجته إلى ذلك، وعلم أن وصوله إلى هذا الغرض لا يتم مع شدة الحاجة إلا بأنواع التمكين = قيل في المكلف: إنه لا بد من أن يزيح علقته فيها لكي يمكنه الوصول إلى هذا الغرض"<sup>(١)</sup>.

بناء على هذه المقدمات من القول بالتحسين والتقيح العقلي، وما نتج عنه من تعليل أفعال الله تعالى بالأغراض، وإيجاب أمور على الله عزَّجَلَّ رأوا أنها حسنة في العقل، وأن الإخلال بها يستلزم النقص في حقه تعالى = أوجب المعتزلة على الله تعالى اللطف، والعوض عن الآلام، وإرسال الرسل، وتحقيق الوعد والوعد، وقد بينا فيما سبق أن الوجوب عند المعتزلة يختلف عن الوجوب عند الفقهاء، إذ يتفرع الوجوب عند المعتزلة من قضية الحسن والقبح، فقد رأوا أن الفعل إذا حسن وصار ملائمًا لكمال فاعله فإنه يجب عليه فعله ولا يحسن تركه؛ لأن ترك الحسن يستلزم الذم، والله منزّه عن ذلك. ومن ثم يتبين لنا عدم دقة من أنكر الوجوب العقلي عند المعتزلة<sup>(٢)</sup> محتجًا بأنه يستلزم أن يكون فوقه سبحانه مُوجِبٌ، فهذا لم يرده المعتزلة بقولهم بالوجوب على الله، وإنما هو مما فهمه من خالف المعتزلة باعتباره لازمًا لقولهم، وهو في الحقيقة مما لا يلزمهم عند من أدرك الفرق بين الوجوب العقلي الذي قرره المعتزلة وبين الوجوب الشرعي عند الفقهاء والأصوليين.

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/١٩).

(٢) كما فعل الأشاعرة وسيأتي بيان مذهبيهم.

## المطلب الخامس

### أدلة المعتزلة على مذهبهم في اللفظ

استدل المعتزلة على مذهبهم في اللفظ بأدلة عقلية وسمعية تؤكد - من وجهة نظرهم - صحة ما توصلوا إليه، وقد ذكرها القاضي عبد الجبار في عدة مواضع من كتبه، خاصة الجزء الثالث عشر من كتابه المغني، الذي خصصه للكلام عن قضية اللفظ، وهو ما نحاول إيجازه فيما يلي:

❁ أولاً: الأدلة العقلية على وجوب اللفظ: وهي الأصل في وجوب اللفظ، وهي:

**الدليل الأول:** إذا كان التمكين من الفعل واجباً، لا يتم الغرض من التكليف بدونه، بل يبطل التكليف بدونه، فكذلك الدواعي الزائدة على التمكين المؤثرة في الإيثار والاختيار بمنزلة التمكين، وقد بين القاضي عبد الجبار وجه هذا الدليل، وحاصله أن المكلف إذا أراد من المكلف ما كلفه لكي يعرضه للمنفعة فلا بد من أن يفعل به ما يتم الأمر الذي قصده، وذلك لا يحصل إلا بسائر وجوه التمكين، فلا بد من أن يكون تمكينه بها أجمع، وإلا كان ذلك ناقصاً للتكليف ومؤثراً في حكمة المكلف، فإذا كان ذلك صحيحاً صار خلق ما يعينه على الفعل ويدعو إلى الإقدام دون العدول يتضمنه التكليف من جهة الحكمة<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثاني:** إنَّ اللفظ لازم لإزاحة علة المكلف مع التكليف، يقول القاضي عبد الجبار مبيناً هذا المعنى: "إذا كان المكلف يحتاج إلى القيام بما

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣/١٨).

كلف به ليفوز بما عرض له، وإلى التحرز من ترك ما كلف ليتخلص ويسلم من العقاب، قيل في المكلف: لا بد أن يزيح عنه فيما لكي يمكنه الوصول إلى هذا الغرض<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث:** إن اللطف لازم لحصول الثواب والعقاب، ولذلك فهو حسن من الله تعالى، والمكلف - وهو الله تعالى - يلزمه أن يطف بالمكلف - وهو العبد - حتى يعرضه للمنفعة، وليحصل للمكلف قصده وغرضه. يقول القاضي عبد الجبار: "إن المكلف يلزمه للتكليف السابق أن يطف للمكلف، كما يلزمه أن يقدره ويمكنه"<sup>(٢)</sup>. والقاضي هنا يوافق شيخه أبا هاشم، فقد قال: "اعلم أن شيخنا أبا هاشم يقول: لو لم يطف تعالى لبعض المكلفين كان لا يحسن منه أن يعاقبه"<sup>(٣)</sup>.

**الدليل الرابع:** إن منع اللطف نقض لغرض المكلف الذي هو الإتيان بالفعل، ونقض الغرض قبيح، يقول القاضي عبد الجبار مبيِّناً ذلك: "فالذي يدل على صحة ما اخترناه من المذهب هو أنه تعالى إذا كلف المكلف، وكان غرضه بذلك تعريضه إلى درجة الثواب، وعلم أن في مقدوره ما لو فعل به لاختر عنده الواجب واجتنب القبيح فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل، وإلا عاد بالنقض على غرضه"<sup>(٤)</sup>. وضرب القاضي لذلك مثلاً: وهو "أن أحدنا إذا أراد من بعض

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٩/١٣) وانظر أيضًا (١٣/٤٩).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣/٣٨).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣/٧٤).

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢١)، وانظر أيضًا: المنهاج في أصول الدين للزمخشري ص:

أصدقائه أن يجيبه إلى طعام قد اتخذه، وعلم من حاله أنه لا يجيبه إلى طعامه إلا إذا بعث إليه بعض أعزته من ولد أو غيره، فإنه يجب عليه أن يبعث، حتى إذا لم يفعل عاد بالنقض على غرضه<sup>(١)</sup>.

ويشير القاضي هنا إلى لطفه تعالى في إرسال رسله، وما في ذلك من تقريبه عباده للطاعة ودرجات الثواب. وضرب مثلاً آخر فقال: "ألا ترى أن أحدنا إذا أحب من ولده التعليم فمكّنه بوجوه التمكين من ذلك بإيجاد مؤدب ومعلم وغير ذلك، أنه متى قوي في ظنه أنه متى رفق به يختار ما أراد منه، ومتى ترك ذلك مع سهولته عليه لا يختار ذلك، بل يختار الفساد، إن تركه الرفق به في أنه ناقض للغرض مؤثر في الحكمة بمنزلة تركه أن يمكن، فقد صارت الدواعي الزائدة على التمكين المؤثرة في الإيثار والاختيار بمنزلة التمكين"<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الخامس:** إن عدم اللطف فيه استفساد للعبد، فاللطف كالطريق إلى استجلاب المنفعة ودفع المضرة، فمنعه على العكس من ذلك، يقول القاضي عبد الجبار: "إن ما يدل على وجوب اللطف يتضمن الدلالة على قبح المفسدة، فإذا تضمنت المفسدة بوجودها الفساد، وبارتفاعها وقوع الإيمان والصلاح فالدلالة على قبحها تقوم مقام الدلالة على وجوب اللطف؛ لأن اللطف يحصل بارتفاعها فقط"<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢١)

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٨) وانظر: المنهاج في أصول الدين، الزمخشري، ص ٤١، ٤٢.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٧٠).

### ❁ ثانياً: الأدلة السمعية على اللطف عند المعتزلة:

استدل المعتزلة بأدلة سمعية كثيرة تؤيد وجود اللطف من الله عزَّجَلَّ بعباده، لا وجوبه؛ إذ الأصل في وجوب اللطف عند المعتزلة الدليل العقلي الذي سبق بيانه، وقد جاء الدليل الشرعي كاشفاً ومؤيداً لما دل عليه العقل، لذلك فقد بين القاضي عبد الجبار عند حديثه عن هذه الآيات أنها لا تدل على وجوب اللطف؛ فبعد ذكر القاضي للآيات التي رأى أنها تدل على اللطف، وذلك ضمن الفصل الذي عنوانه بقوله "في ذكر الدلالة من جهة السمع على ما نقوله في اللطف"، يقول: "فإن قال: أفتدلنا هذه الآية على وجوب اللطف؟ قيل له: لا تدل على ذلك، وإنما تدل على أنه قد فعله، ولا يجب فيما دل على أنه فعله أن يكون دالاً على وجوبه، مع علمنا أنه قد يفعل ما ليس بواجب كما يفعل الواجب"<sup>(١)</sup>. ومن هذه الأدلة التي ذكرها القاضي على وجود اللطف:

**الأول:** قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣] ووجه الاستدلال منها أن هذا الفضل والرحمة التي لولاها لاتبع المكلّف الشيطان هو اللطف<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (٣٣) ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ﴾ (٣٤) ﴿وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٣٥) [الزخرف: ٣٣-٣٥]؛ ووجه الاستدلال من هذه الآيات أن الله تعالى

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٩١).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٩٠ - ١٩٢).

لم يفعل ما ذكره؛ لكي لا يكون الناس أمة واحدة في الكفر، وهذا هو المفسدة التي لا يفعلها، ويفعل خلافها الذي هو اللطف<sup>(١)</sup>.

**الثالث:** قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧]؛ ووجه الاستدلال أنه تعالى يفعل من الرزق بقدر ما يصلحون عنده في معلومه، ولا ييسطه بسطاً يفسدون عنده؛ لعلمه بأحوالهم، وأنهم لا يصلحون إلا بهذه الطريقة<sup>(٢)</sup>.

**الرابع:** قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَلَكَّمْهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]؛ ووجه الاستدلال أنه تعالى قد بين أنه لو كان لهم لطف على وجه الاختيار لفعله، لكنه قد علم أنهم لا يؤمنون عند شيء البتة على هذا الحد إلا أن يشاء حملهم عليه وإلجاءهم إليه، ولا يقع لهم في هذا الإيمان لزوال التكليف عنده، ولخروجه من أن يقع على وجه يستحق به الثواب<sup>(٣)</sup>.

**الخامس:** قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأنعام: ٨-٩]؛ ووجه الاستدلال: أنه تعالى يدبر عبادته على أصلح الوجوه فيما كلفهم، لا على الوجه الذي يقترحه العبد عليه؛ لأنهم زعموا أنهم لا يؤمنون إلا بأن يشاهدوا نزول الملائكة عليه ﷺ، فبين تعالى أنه لو أنزله على خلقته لكان فيه

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٩٢).

(٢) السابق (١٣ / ١٩٢).

(٣) السابق (١٣ / ١٩٤، ١٩٥).

فساد، وأنه إذا أنزله على صفة الإنس فحالهم في أن يقبلوا كحالهم الآن، فلا وجه لإنزال الملك على الوجه الذي طلبوه، وفي ذلك تنبيه على أنهم لو آمنوا عند ذلك لكان يفعلته تعالى، وإلا لم يكن للكلام معنى<sup>(١)</sup>.

وهذه الآيات ومن قبلها الأدلة العقلية التي استدلت بها المعتزلة واضحة الدلالة في وجود ما عبر عنه المعتزلة باللفظ، فالله عَزَّوَجَلَّ رحيم بعباده، ويفعل بهم ما يصلحون عنده، ويوفر لهم من الأسباب والدواعي ما يعينهم على ذلك، وقد ترك لهم حرية الاختيار في الفعل والترك؛ ليرتب على هذا الاختيار الحر الثواب والعقاب، وهذا موطن اتفاق بين المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أهل السنة، ولا خلاف بينهم في ذلك، وإنما الخلاف في وجوب اللطف على الله عَزَّوَجَلَّ عقلاً، وفي بعض المقدمات التي بنوا عليها هذا الوجوب، وقياس الغائب على الشاهد في الأفعال وغيرها.

## المطلب السادس

### مظاهر اللطف الإلهي عند المعتزلة

يتبين لنا مما سبق ذكره من تعريف اللطف وحكمه أن مظاهر اللطف الإلهي بالعباد كثيرة لا تدخل تحت الحصر، فكل ما يكون العبد به أقرب للطاعة، وأبعد عن المعصية، فقد رأى المعتزلة أن الله عَزَّوَجَلَّ قد فعله بالمكلف، ونعرض في هذا المطلب بعض مظاهر اللطف الإلهي، بل أجلّها فيما يرى المعتزلة<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٣ / ١٩٦).

(٢) واستفدت في كتابة هذا المطلب بما ذكره د. علي عبد الفتاح المغربي في كتابه الفرق الكلامية

## ✽ الأول: العقل:

هو أول مقتضيات التكليف، وأهم مظاهر اللطف الإلهي، وإذا فقد الإنسان العقل زال عنه التكليف؛ إذ لا تكليف على غير العاقل ممن لم يبلغ درجة الرشد كالطفل أو الصبي، أو من فقد عقله كالمجنون، وعن طريق العقل يستطيع الإنسان النظر والاستدلال؛ ليصل إلى معرفة الله عَزَّوَجَلَّ، التي هي لطف في أداء الواجبات وترك المقبحات، وبه يستطيع الإنسان معرفة الحسن والقبح، واستحقاق الثواب والعقاب، ويفعل ما يستجلب به النفع ويندفع به الضرر<sup>(١)</sup>.

وقد بين ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: "فأما العقل فإن المكلف يحتاج إليه؛ لأن به يعلم الكثير مما كلف، نحو وجوب رد الوديعة وشكر المنعم، وقبح الظلم، وحسن الإحسان، ويتوصل به إلى العلم بسائر ما كلفه به عقلاً وسمعاً مما طريقه الاستدلال؛ لأنه لا يصح منه أن ينظر في الأدلة إلا وهو كامل العقل، وعالم بالأدلة على الوجه الذي تدل، ويحتاج إليه في أداء الأفعال أجمع؛ لأنه متى لم يكن عاقلاً لم يصح أن يؤديها على الوجه الذي يستحق به الثواب والعقاب"<sup>(٢)</sup>.

## ✽ الثاني: إرسال الرسل:

يعد إرسال الرسل مظهرًا من مظاهر اللطف عند المعتزلة، وعلّة ذلك

(٣٣٢ - ٣٣٦).

(١) انظر: الفرق الكلامية، د. علي عبد الفتاح المغربي ص ٢٣٢. في علم الكلام، د. أحمد

محمود صبحي، ص ١٦٤، شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص ٦٤ - ٦٨.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١١ / ٣٧٥).

عندهم أنه إذا كان الإعلام بالتكليف يكون عن طريق إرسال الرسل، وصح أنه يجب عليه تعالى أن يُلطف بالمكلف وأن يعرفه ما هو لطف له من أفعاله، ولا يتم هذا التعريف إلا بأمور، فالواجب أن يفعلها تعالى، ومن هذه الأمور التي رأى المعتزلة أنه لا يحصل التكليف إلا بها إرسال الرسل، فصار في الوجوب بمنزلة ما لا يتم الواجب إلا به<sup>(١)</sup>.

ويرى المعتزلة أن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا يتعلق بالشرعيات فلا بد أن يعرفنا إياها؛ لكيلا يكون مخللاً بما هو واجب عليه، ومن العدل ألا يخل بما هو واجب عليه<sup>(٢)</sup>.

ويفصل القاضي عبد الجبار وجه وجوب إرسال الرسل فيقول: "الأصل في هذا الباب أن نقول: إنه تقرر في عقل كل عاقل وجوب دفع الضرر عن النفس، وثبت أيضاً أن ما يدعو إلى الواجب ويصرف عن القبيح فإنه واجب لا محالة، وما يصرف عن الواجب ويدعو إلى القبيح فهو قبيح لا محالة؛ إذا صح هذا وكنا نجوز أن يكون في الأفعال ما إذا فعلناه كنا أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب المقبحات، وفيها ما إذا فعلناه كنا بالعكس من ذلك، ولم يكن في قوة العقل ما يعرف به ذلك، ويفصل بين ما هو مصلحة ولطف وبين ما لا يكون كذلك، فلا بد من أن يعرفنا الله تعالى حال هذه الأفعال؛ كي لا يكون عائداً بالنقض على غرضه بالتكليف، وإذا كان لا يمكن تعريفنا ذلك إلا بأن يبعث إلينا رسولاً مؤيداً بعلم معجز دال على صدقة فلا بد من أن يفعل ذلك، ولا يجوز له الإخلال به، ولهذا

(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٥ / ٢٢).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (ص ٥٦٣).

قال مشايخنا: إن البعثة متى حسنت ووجبت، على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محالة" (١).

فهذا القول من القاضي يدل على أن النبوة مظهر من مظهر اللطف التي يكون معها المكلف أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب المقبحات، ومن ثم وجبت على الله عَزَّوَجَلَّ. فإذا أرسل الله عَزَّوَجَلَّ رسولا إلى المكلفين فقد لطف بهم، فإن عصوا وكذبوا فقد أضروا بأنفسهم بعد إزاحة علتهم، ولا يجب عليه تعالى أن يفعل فيهم الصلاح إذا لم يفعلوه بأنفسهم، وهو ما بينه القاضي عبد الجبار بقوله: إن ذلك إنما يكون لطفاً متى وقع من المكلف على طريق الاختيار، فإذا أزاح الله علتة فيه، وعرفه ما له من النفع ودفع الضر فيه في باب الدين صار كأنه قد فعله به، لأنه لا يمكن في باب التكليف في إزاحة علتة أكثر من ذلك (٢).

### الثالث: الهداية والتوفيق:

يرى المعتزلة أن الله عَزَّوَجَلَّ قد هدى الناس أجمعين، بمعنى أن قواهم على الطاعة، وفعل بهم الأصلح، لكن الكافرين لم يهتدوا ولم ينتفعوا بما قواهم الله عليه، وأصلحهم فلم يصلحوا، وأما المؤمنون فقد انتفعوا بما قواهم الله عليه وأصلحوا بما أصلحهم. ومعنى هداية الله لهم هو ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الفوائد والألطف، وقال قوم من المعتزلة: إن معنى هداية الله للمؤمنين هو أن سماهم مهتدين، وحكم لهم بذلك، وقال آخرون: إن الهدى بمعنى البيان

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (ص ٥٦٤). وانظر المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٥/٤٤، ٦٣).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٥/٢٣).

والإرشاد، وبذا يكون الله قد هدى الخلق أجمعين؛ لأن البيان والإرشاد للكل، وهدايته للمؤمنين بأن يزيد لهم من الألفاظ وثوابهم في الدنيا والآخرة، وهذا قول الجبائي، أما النظم فيرى أنه يجوز أن يسمى إيمان المؤمنين وطاعتهم بالهدى، وبأنه هدى الله، فيقال: هذا هدى الله؛ أي دينه<sup>(١)</sup>.

أما معنى التوفيق والتسديد فقال قوم من المعتزلة: إنهما ثواب من الله تعالى يفعله مع إيمان العبد، وقال آخرون: هما الحكم من الله أن الإنسان موفق، وقال جعفر بن حرب: هما لطفان من ألفاف الله سبحانه لا يوجبان الطاعة في العبد ولا يضطرانه إليها، فإذا أتى الإنسان بالطاعة كان موفقاً ومسدداً<sup>(٢)</sup>.

وبعد؛ فهذه بعض مظاهر اللطف الإلهي التي ذكرها المعتزلة، ووجودها محل اتفاق بين المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أهل السنة، لم يخالف أحد منهم في وجودها، وإنما الخلاف كما سبق في القول بالوجوب على الله عز وجل، وفي بعض المقدمات التي بُني عليها هذا الوجوب، وما ترتب عليها.



(١) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (١/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٢) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (١/ ٣٢٥).

## المبحث الثاني

### نقد مذهب المعتزلة في اللفظ

#### المطلب الأول

#### موقف الأشاعرة من اللفظ عند المعتزلة

خالف الأشاعرة المعتزلة في وجوب اللفظ، وذلك بناء على مخالفتهم إياهم في المقدمات التي بنوا عليها مذهبهم فيه، فقد ذهب الأشاعرة إلى القول بأن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعاً<sup>(١)</sup>، وأن الحسن ما ورد في الشرع الثناء على فاعله، والقبح ما ورد في الشرع ذم فاعله<sup>(٢)</sup>، وليس في الأشياء في ذاتها ما يدل على حسنها أو قبحها قبل ورود الشرع. كما أنهم ذهبوا إلى أن معايير الحسن والقبح لا تنطبق على الله عزَّجَلَّ، فلا يمكن قياس الغائب على الشاهد<sup>(٣)</sup>، ونفوا كذلك وجود الغرض في فعله تعالى<sup>(٤)</sup>، وبنوا على تلك المقدمات عدم وقوع القبح في أفعاله تعالى، وعدم وجوب شيء عليه لا اللفظ ولا غيره؛ لأن الحسن والقبح والوجوب لا يكونان إلا بالشرع<sup>(٥)</sup>،

(١) شرح المواقف، الشريف علي بن محمد الجرجاني، (٨ / ٢٠٢).

(٢) انظر: نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص: ٣٦٢)، الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلائي البصري، ص ٤٦، شرح المواقف، الجرجاني (٨ / ٢٠١).

(٣) انظر: شرح المقاصد، التفتازاني (٤ / ٣٢٣). وانظر شرح المواقف، الجرجاني (٨ / ٢١٧).

(٤) انظر: نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٩٠).

(٥) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، (٤ / ٢٩٤).

وردّوا على الأدلة التي استدلت بها المعتزلة على ذلك، وهو ما نبينه في النقاط التالية:

✽ أولاً: نفي التحسين والتقبيح العقلي التكليفي والوجوب على الله عزّ وجلّ:

رأى الأشاعرة أنّه ليس في الأشياء في ذاتها ما يدل على الحسن والقبح، وإنما الحسن ما مدحه الشرع وأمر به، والقبيح ما ذمه الشرع ونهى عنه، وأن استحقاق الفاعل في حكم الله تعالى المدح أو الذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، لا يكون إلا بمجرد الشرع، بمعنى أنّ العقل لا يحكم بأن الفعل حسن أو قبيح، بل ما ورد الأمر به فهو حسن، وما ورد النهي عنه فقبيح، من غير أن يكون للعقل جهة محسنة أو مقبحة في ذاته، ولو أمر الله بما نهى عنه صار حسناً وبالعكس، ومن ثم فالأمر والنهي عند الأشاعرة من موجبات الحسن والقبح، بمعنى أنّ الفعل أمر به فحسن ونهى عنه فقبح، وعند المعتزلة من مقتضياته بمعنى أنه حسن فأمر به، أو قبح فنهي عنه<sup>(١)</sup>

✽ ثانياً: نفي الوجوب على الله عزّ وجلّ:

إذا كان الحسن والقبح الذي ينبنى عليه المدح والذم شرعياً ولا دخل للعقل فيه، فقد ذهب الأشاعرة إلى أنه لا يجب على الله شيء؛ إذ الوجوب وعدمه وما انبنى عليه من الحسن والقبح إنما يتأتى في حق من هو خاضع للأمر والنهي.

(١) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني (٤/ ٢٨٢، ٢٨٤). وانظر الإنصاف للباقلاني ص ٤٦، أفكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الأمدي، (٢/ ١٢١).

يقول الباقلاني مقررًا هذا المعنى: "وجميع قواعد الشرع تدل على أن الحسن ما حسَّنه الشرع وجوزه وسوغه، والقبيح ما قبحه الشرع وحرمه ومنع منه، فإذا ثبت هذا وتقرر؛ جاء منه أن الباري سبحانه وتعالى ليس فوقه أمر أمره، ولا ناه ناهه، حتى تتصف أفعاله تارة بالحسن لموافقة الأمر، ولا بالقبح لمخالفة الأمر، بل هو المالك على الحقيقة يتصرف في ملكه كيف يشاء، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون"<sup>(١)</sup>.

ويرى الشهرستاني أنه إذا وقع التنازع بالنفي والإثبات في أمر معقول قبل ورود الشرع فلا يجب على الله تعالى أن يمدح ويذم ويثيب ويعاقب على ذلك الفعل، وذلك غيب عنا، فبم يعرف أنه يرضى عن أحدهما ويثيبه على فعله؟ ويسخط على الثاني ويعاقبه على فعله؟ ولم يخبر عنه مخبر صادق، ولا دل على رضاه وسخطه فعل ولا أخبر عن محكومته ومعلومه مخبر، ولا أمكن أن تقاس أفعاله على أفعال العباد<sup>(٢)</sup>.

كما يرى الشهرستاني أن الوجوب في حق الله تعالى غير معقول على الإطلاق، والاستحقاق للعبد على الرب مستحيل حمله، فإنه "ما من وقت من الأوقات إلا ويتقلب العبد في نعم كثيرة من نعم الله تعالى ابتداءً بأجزل المواهب وأفضل العطايا، من حسن الصورة، وكمال الخلقة، وقوم البنية، وإعداد الآلة، وإتمام الأدلة، وتعديل القناة، وما أمتعته به من أرواح الحياة وفضله به من حياة

(١) الإنصاف، الباقلاني ص ٤٧، وانظر أبقار الأفكار، الأمدي، (٢/ ١٢٣). وهذا الذي أنكره الباقلاني وغيره من الأشاعرة على المعتزلة ليس في محله؛ لأن المعتزلة لا يوجبون على الله عَزَّجَلَّ إيجاب من يكون مكلفًا مسئولًا.

(٢) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٧١).

الأرواح، وما كرمه به من قبول العلم وآدابه وهدايته إلى معرفته التي هي أسنى جوائزهِ وحباياه، ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فلا ابتداء للإنعام واجب عليه فعلاً، ولا إذا قابل نعمة بشكر يسير كان الثواب واجباً عليه؛ لأنه يعد مقصراً في أداء شكر ما أنعم عليه، فكيف يستحق نعمة أخرى، فمن هذا الوجه لا يثبت قط استحقاق العبد، ولا يتحقق قط وجوبه على الرب.

ثم إن سلم تسليم جدل أنه يستحسن من حيث العادة الشكر على النعم، فكذلك يستحسن من حيث العادة أن يتقابل العوضان، ويتمثل الأمران قدراً وزماناً، ولا يتصور أن يقع التقابل والتماثل بين أكثر كثير النعم وبين أقل قليلها، ولا يتحقق التعاوض بين سرمدي الوجود دوماً، وبين ما لا يثبت له وجود إلا لحظة أو خطرة أو لفظة، كما يقتضي العقل إيجاب شيء في مقابل شيء مكافأة وجزاء كذلك يقتضي اعتبار قدر الشيء في مقابلة قدر، وبالالتفاق لم يعتبر القدر فيجب أن لا يعتبر الأصل، فإن كنا نستفيد الوجوب من العقل ونعتبر العقل بالعادة فهذا هو قضية العقل والعادة صدقاً، فكيف يثبت مثله استحقاق العبد وجوباً على الله تعالى؟

وأما الوجوب على العبد والاستحقاق لله تعالى فليس من قضايا العقل والعادة أيضاً، فإنه إذا لم يتضرر بمعصية ولا ينتفع بطاعة، ولم تتوقف قدرته في الإيجاد على فعل واحد وحال يصدر من الغير فيستعين به، بل كما أنعم ابتداء قدر على الإنعام دوماً، كيف يوجب على العبد عبادة شاقة في الحال لارتقاب ثواب في ثاني الحال، أليس لو رمى إليه زمام الاختيار حتى يفعل ما يشاء جرياً على نسق طبيعته المائلة إلى لذيد الشهوات، ثم أجزل في العطاء من غير حساب

كان ذلك أروح للعبد وما كان قبيحاً عند العقلاء؟" (١).

ويتساءل الأمدي في (أبكار الأفكار) إذا كان ما يفعله العبد من الطاعات واجباً عليه شكر الله تعالى على ما أولاه من مننه، وأسبغ عليه من جزيل نعمه، فكيف يستحق الثواب على ما أداه من الواجبات؟ والجزاء على ما حتم عليه من العبادات، وكيف السبيل إلى الجمع بين القول بوجوب الطاعة على العبد شكراً، والثواب على البارى جزاء، وذلك من جهة أن الشكر لا يجب إلا بعد سابقة خدمة وطاعة متبرع بها، لا على ما وقع بطريق الوجوب في مقابلة النعم السابقة. وقوله تعالى: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢]، وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَىٰ﴾ [النجم: ٣١]، فليس المراد به التعليل؛ وإنما المراد به تعريف الحال في المآل (٢).

### ❁ ثالثاً: نفي الغرض في أفعاله تعالى:

يرى الأشاعرة أن الله عزَّجَل خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع، لا لعلة حاملة له على الفعل، سواء قدرت تلك العلة نافعة له أو غير نافعة؛ إذ ليس يقبل النفع والضرر، أو قدرت تلك العلة نافعة للخلق؛ إذ ليس يبعثه على الفعل باعث، فلا غرض له في أفعاله ولا حامل، بل علة كل شيء صنعه ولا علة لصنعه (٣).

يقول إمام الحرمين الجويني مبيناً هذا المعنى: "من أصولنا أن أفعال القديم

(١) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٧٤ - ٣٧٦).

(٢) أبكار الأفكار، الأمدي (٢/ ١٦٠).

(٣) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٩٠)، وانظر أبكار الأفكار، الأمدي (٢/ ١٥١).

سبحانه وتعالى لا تعلق بأغراض، ويبطل فيها أن يقال: إنما خلق الخلق، وأبدع العالم، لنفع أو دفع ضرر، سواء قدرا مضافين إلى ذاته تعالى الله عنهما أو ربطا بالخلق" (١).

والأشاعرة مع نفيهم الغرض في فعله تعالى فقد ردوا معنى الحكمة في حقه تعالى إلى العلم خلاف ما عليه ظاهر اللفظ وما ذهب إليه أهل السنة والجماعة (٢).

ومفهوم الحكمة عندهم وقوع الفعل على حسب العلم، سواء كان فيه مصلحة وغرض أو لم يكن، بل فعله وصنعه على هيئة يحصل منها نظام الموجودات بأسرها من غير أن يكون له حامل من خارج وغرض وداع من الغير، والحكيم من فعل فعلاً على مقتضى حكمه، والحسن والإحكام في الفعل من آثار العلم، وأما الغير إذا فعل فعلاً مستحسنًا من عنده من غير إذن المالك فليس من الحكمة وجوب المجازاة على ذلك الفعل، خصوصًا والمالك لم يتنفع بذلك المستحسن ولا اكتسب زينة وجمالاً، والحال عنده إن فعل وإن لم يفعل على وتيرة واحدة (٣).

ومن ثم عارض الأشاعرة ما ذهب إليه المعتزلة من وجود الغرض في أفعاله

(١) الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، ص ٦١٩.

(٢) قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١٧٨/٢) "فإياك أن تظن بظنك الفاسد أن شيئاً من أفضيته وأقداره عار عن الحكمة البالغة، بل جميع أفضيته تعالى وأقداره واقعة على أتم وجوه الحكمة والصواب، ولكن العقول الضعيفة محجوبة بضعفها عن إدراكها".

(٣) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٧٢، ٣٧٣)، شرح المواقف، الجرجاني، (١/ ٢٢٤).

تعالى وما عدوه من غرض من خلق الإنسان، وهو تعريضه للثواب بالتكليف، وما بنوه على ذلك من وجوب فعل الصلاح عليه تعالى، وخلافهم في الأصلح كما سبق بيان ذلك، لا ينكر الأشاعرة أن أفعال الله تعالى اشتملت على خير وتوجهت إلى صلاح وأنه لم يخلق الخلق لأجل الفساد، وإنما أنكروا أن يكون الحامل له على الفعل ما كان صلاحاً يرتقبه وخيراً يتوقعه، بل لا حامل له، وفرق بين لزوم الخير والصلاح لأوضاع الأفعال وبين حمل الخير والصلاح على وضع الفعل<sup>(١)</sup>.

أما الغرض الذي عدّه المعتزلة سبباً لوجوب التكليف، الذي بنوا عليه قولهم بالوجوب على الله عَزَّوَجَلَّ، وهو التعرض للثواب الذي لا يحسن بدون الاستحقاق الحاصل بالمشاق = فقد رأى الأشاعرة أنه لا يصلح أن يكون سبباً، فقد يكون المترتب فضلاً من الله تعالى، لا أثراً لما ترتب عليه، وكيف يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة وتصديق فيمن آمن فمات<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن ذلك فقد رأى الأشاعرة أن الغرض الذي عيّنه المعتزلة لم يحصل في الأكثر؛ لأنه معلق على اختيار المكلف، والغرض إذا كان معلقاً على اختيار الغير لم يصف عن شوائب الخلاف، فلا يحصل على الإطلاق، ثم لو خلقهم ولم يكلفهم لا عقلاً ولا سمعاً، وفوض الأمر إليهم ليفعلوا ما أرادوا؛ لا يتضرر بذلك ولا يلحقه نقص، فما السر من تخصيص بني آدم بالتكليف، ولم ينتفع به، ولم يتضرر بضده، فضلاً عن أن يوجب على الله عَزَّوَجَلَّ الإعانة على التكليف ثم

(١) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٩٣).

(٢) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني (٤ / ٣٠٣).

الإثابة على الفعل بعد حصوله. يقول الشهرستاني: "أو لا يعد من غاية اللؤم وركاكة الهمة أن يهدي فقير هدية حقيرة إلى ملك كبير سجيته البذل والعطايا من غير سؤال، وعرض هدية لنيل ثواب، ثم يوجب عليه العوض ويقول التذاذي بما يقابل هديتي أكثر من عطايك التي لا تحصى"<sup>(١)</sup>.

وبناء على مذهب الأشاعرة في التحسين والتقييح ونفي الغرض في أفعاله تعالى ذهبوا إلى أن أفعال الله سبحانه كلها حسنة يستحق عليها المدح والثناء، وقد ورد الشرع بالثناء عليه في أفعاله فكانت حسنة لكونها متعلق المدح والثناء عند الله، ولا يتصور استحقاق الذم عقلاً على فعل أو ترك منه سبحانه؛ فإنه المالك على الإطلاق<sup>(٢)</sup>. يقول أبو الحسن الأشعري مقررًا هذا المعنى: "والدليل على أن كل ما فعله فله فعله، أنه المالك القاهر الذي ليس بمملوك، ولا فوقه مبيح، ولا أمر، ولا زاجر، ولا حاضر، ولا من رسم له الرسوم، وحد له الحدود، فإذا كان هذا هكذا لم يقبح منه شيء؛ إذ كان الشيء إنما يقبح منا لأننا تجاوزنا ما حد ورسم لنا، وأتينا ما لم نملك إتيانه، فلم يكن الباري مملوكًا ولا تحت أمر لم يقبح منه شيء"<sup>(٣)</sup>.

وبناء على مذهب الأشاعرة في نفي التحسين والتقييح العقلي، ونفي الغرض في فعله تعالى، أنكر الأشاعرة وجوب شيء على الله عزَّجَلَّ، ومنه عدم وجوب اللطف عليه سبحانه وتعالى.

(١) نهاية الأقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص ٣٩٧)

(٢) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، (٤ / ٢٩٦)

(٣) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، ص ١١٧.

## المطلب الثاني

### رد الأشاعرة على مذهب المعتزلة في اللفظ

لا ينكر الأشاعرة أصل وجود اللفظ من الله عزَّجَلَّ بعباده، وإنما الخلاف بينهم وبين المعتزلة في أمرين:

**الأول:** القول بوجوب اللفظ؛ فقد نفى الأشاعرة وجوب شيء على الله تعالى بناء على نفيهم التحسين والتقيح العقلي، وعدهم الحسن والقبح والوجوب أمورًا متلقاة من الشرع لا دخل للعقل فيها، وقد سبق ذكر مذهبهم في المطلب السابق.

**الثاني:** القول بأنه ليس عند الله لطف لو فعله بمن كفر لآمن، فقد ذهبوا بناء على آيات المشيئة في القرآن إلى إثبات المشيئة الإلهية المطلقة وتعلقها بكل مقدور.

وقد أجاد الأمدي في تحرير محل النزاع عند تناوله معنى اللفظ وحكمه، وبعد ذكره الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في تعريف اللفظ قال: "وبالجملة فحاصل هذا الخلاف آيل إلى الاصطلاح اللفظي، والأمر فيه قريب بعد فهم المعنى، وإنما الذي يجب الاعتناء بإبطاله، القول بوجوب اللفظ على الله تعالى، وأنه ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله لآمنت الكفرة"<sup>(١)</sup>.

ونحاول تفصيل ذلك في النقاط التالية:

(١) أبكار الأفكار، الأمدي (٢/ ٢٠٦).

✽ أولاً: الأدلة التي استدلت بها الأشاعرة على عدم وجوب اللطف:

**الأول:** أنه إذا وجب اللطف لما بقي كافر ولا فاسق، وقد ذكر هذا الدليل التفتازاني في شرح المقاصد فقال: "إنه لو وجب اللطف لما بقي كافر ولا فاسق؛ لأن من الألفاظ ما هو محصل، ومن قواعدهم أن أقصى اللطف واجب، فلا يندفع ما ذكرنا بما قيل إن الكافر أو الفاسق لا يخلو عن لطف، فلذا أجيب: بأن اللطف يتفاوت بالنسبة إلى المكلفين، وليس كل ما هو لطف في إيمان زيد، لطف في إيمان عمرو، فليس في معلوم الله تعالى ما هو لطف في حق الكل؛ حتى يحصل إيمانهم، وردَّ بالنصوص الدالة على أن انتفاء إيمان الكل مبني على انتفاء مشيئة الله، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] إلى غير ذلك مما لا يحصى، سيما في أواخر سورة الأنعام، وحملها على مشيئة القسر والإلجاء اجترأ، والتمسك بقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ٣٩] مراعاة لا يدل على أن تعليق الأمور بمشيئة الله كذب، بل على أن قول الكفرة: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] عناد منهم وتكذيب لله، وتسوية بين مشيئته ورضاه وأمره على ما قالوا حين فعلوا فاحشة: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]"<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** إنه لو وجب اللطف لما أخبر الله بسعادة البعض، وشقاوة البعض، بحيث لا يطبع البتة؛ لأن ذلك إقناط وإغراء على المعصية وهو قبيح، ولو في حق

(١) شرح المقاصد، التفتازاني (٤ / ٣٢٣).

من علم الله أنه لا يجدي عليه اللطف<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنه لو وجب لكان في كل عصر نبي، وفي كل بلد معصوم يأمر بالمعروف، ويدعو إلى الحق، وعلى وجه الأرض خليفة ينصف المظلوم وينتصف من الظالم إلى غير ذلك من الألفاظ<sup>(٢)</sup>.

الرابع: قول المعتزلة: إن الحكيم إذا كان أمراً بطاعة محباً لها مريداً لفعلها، فلا يجوز أن يمنع المأمور مما يصل به إلى الطاعة أو يقربه إليها، يرد عليه من وجوه؛ الأول: أن هذا استدلال بالشاهد على الغائب من غير إثبات التسوية بينهما، وحتى لو سلم أن الشاهد كذلك فلم ينبغي أن يكون الأمر كذلك في الغائب، وبأي معنى تجمعون بينهما؟ الثاني: على أي حكيم يجب ما ذكرتم من بذل جميع ما في مقدوره لمن دعاه إلى طاعته وطلب رجوعه عن معصيته؟ أعلى حكيم محتاج إلى طاعة المطيع ورجوع العدو عن العداوة؟ أم على حكيم مستغن عن إطاعة غيره إياه، عزيز في ذاته، قوي في سلطانه؟ إن قلت بالأسفل فهو مسلم، ولكن لا وجه لتعديته إلى الغائب، وإن قلت بالآخر فهو ممنوع<sup>(٣)</sup>.

❖ ثانياً: إثبات القدرة المطلقة لله عَزَّجَلَّ، ووجود لطف لو فعله بمن علم أنه يموت كافراً لآمن:

أثبت الأشاعرة القدرة المطلقة لله عَزَّجَلَّ، "وإن في قدرته تعالى لطفاً لو لطف

(١) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي، (٢/ ٧٤٥).

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني (٤/ ٣٢٣). وانظر شرح المواقف للإيجي، الجرجاني (٨/ ٢١٧).

(٣) شرح المقاصد، التفتازاني (٤/ ٣٢٣). وانظر شرح المواقف، الجرجاني (٨/ ٢١٧).

به لسائر من يعلم أنه يموت كافرًا لآمن" (١). وقد استدلت الأشاعرة على ذلك بأدلة عقلية وسمعية، منها:

**أولاً:** ما أخبر الله به أنه يقدر على ما لو فعله بهم لضلوا وكفروا، فيجب أن يكون قادرًا على ما لو فعله بهم لآمنوا واهتدوا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، وقال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرِّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فلما كان الله تعالى قادرًا على أن يفعل بالخلق ما لو فعله بهم كفروا كان قادرًا أن يفعل بهم ما لو فعله بهم لآمنوا (٢).

**ثانيًا:** أن الله عَزَّوَجَلَّ قادر على أن يقدرهم على الإيمان، كما صح أن يقدر أمثالهم وكما صح أن يقدرهم على ضده من الكفر والضلال، فلو فعل فيهم القدرة على الإيمان لوجد إيمانهم لا محالة (٣).

**ثالثًا:** الآيات الدالة على عدم الهدى لعدم المشيئة من مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨] (٤)، فإن قال قائل: فإذا لم يفعل بالكفار ما يؤمنون عنده فقد بخل عليهم، قيل له: إن البخل أن لا يفعل الفاعل ما يجب عليه فعله، فأما ما كان تفضلاً فللمتفضل أن يتفضل به وله وأن لا يتفضل به، وما كان تفضلاً

(١) التمهيد، أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، ص ٣٣٨.

(٢) اللمع، أبو الحسن الأشعري، ص ١١٥، التمهيد، الباقلاني، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٣) التمهيد، أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، ص ٣٣٨.

(٤) أبحاث الأفكار في أصول الدين، الأمدي (٢/ ٢٠٦).

لم يلحق البخل في أن لا يفعله الفاعل<sup>(١)</sup>.

بهذه الأدلة رد الأشاعرة على مذهب المعتزلة في وجوب اللطف على الله عزَّجَلَّ، كما ردوا على قول من قال منهم: إنه ليس عند الله لطف لو فعله بمن كفر لآمن، وقد أكد الأشاعرة أن اللطف تفضل من الله عزَّجَلَّ، وأنه سبحانه له القدرة المطلقة، ولو شاء لآمن من في الأرض جميعاً كما ثبت ذلك في غير آية من القرآن الكريم.

### المطلب الثالث

#### موقف ابن تيمية من اللطف

وافق ابن تيمية<sup>(٢)</sup> الأشاعرة والمعتزلة في أصل وجود اللطف من الله عزَّجَلَّ بعباده، فهو سبحانه اللطيف الخبير كما ورد ذلك في آيات القرآن الكريم، وقد بين ابن تيمية أن الله عزَّجَلَّ قد أحسن لجميع العباد في التكليف بالإقذار والتمكين وإزاحة العلل، وبارسال الرسل وما جاءوا به من البيان والإنذار، يشترك في ذلك كل مؤمن وكافر، إلا أن الله عزَّجَلَّ قد اختص عباده المؤمنين بالتوفيق للإيمان، وهي نعمة ثانية غير النعمة العامة المشتركة.

(١) اللمع، أبو الحسن الأشعري، ص ١١٥، ١١٦.

(٢) هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، والحراي نسبة إلى موطنه، والحنبلي نسبة إلى مذهبه الفقهي، ولد سنة ٦٦١هـ، وتوفي سجيناً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ، وقد ترك مؤلفات كثيرة في شتى العلوم الشرعية، ومن مؤلفاته منهاج السنة النبوية، ودرء تعارض العقل والنقل، والرد على المنطقيين، انظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، ابن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي، (٧/ ١١ - ٢٠).

يقول ابن تيمية مبيناً هذا المعنى: "وهو سبحانه محسن متفضل إلى من أمرهم ونهاهم بقدر زائد لا يقدر عليه، ولا يفعله غيره، وهو أن جعلهم مؤمنين مسلمين مطيعين، وهذا لا يقدر عليه غيره من الأمرين الناهين، وهو في ذلك محسن إليهم منعم عليهم نعمة ثانية، غير نعمته بالإرسال والبيان والإنذار، فهذه نعمة يختصون بها غير النعمة المشتركة. وأما الكفار فلم ينعم عليهم بمثل ما أنعم به على المؤمنين، ومن لم ينعم ويحسن بمثل ذلك، لم يكن قد أساء وظلم مع الإقدار والتمكين وإزاحة العلل، إذا كان له في ترك ذلك حكمة بالغة، لو فعل بهم مثلما فعل بالأولين بطلت تلك الحكمة التي هي أعظم من طاعتهم، وحصلت مفسدة أعظم من مفسدة معصيتهم. فمن وجه ليس ذلك بواجب عليه لهم، ومن وجه له في ذلك حكمة بالغة لا تجتمع هي ومساواتهم بأولئك، فتقتضي الحكمة ترجيح خير الخيرين، بتفويت أدناهما، ودفع شر الشرين بالتزام أدناهما"<sup>(١)</sup>.

وإذا كان ابن تيمية قد وافق المعتزلة والأشاعرة في أصل وجود ما أسموه باللطف، فإن الخلاف بينه وبين المعتزلة في مسألة اللطف ينحصر كما انحصر عند الأشاعرة - وسبق بيانه من كلام الأمدي - في أمرين:

الأول: القول بالوجوب العقلي على الله عزَّجَلَّ.

الثاني: القول بأنه ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله بمن كفر لآمن.

ويتفرع عن هذين الأمرين مسألة الحسن والقبح، وقياس الغائب على الشاهد، والحكم والتعليل، وهو ما سنبينه في النقاط التالية:

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (٨ / ٤٧٥).

✽ أولاً: مذاهب الناس في التحسين والتقبيح عند ابن تيمية:

سبق بيان أن المتكلمين يطلقون الحسن والقبح على ثلاثة معانٍ:

الأول: ما كان ملائماً أو منافياً للطبع.

الثاني: صفة الكمال والنقص.

الثالث: كون الشيء مستحقاً للمدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً.

وقد تناول ابن تيمية هذه الأنواع الثلاثة في كتبه وذكر ما سبق تقريره من أن الحسن والقبح بالمعنى الأول والثاني محل اتفاق، وأن الثاني منهما يعود إلى الأول، بل إن النوع الثالث أيضاً يعود إلى الأول، فعادت المسألة جميعها عنده إلى الملائمة والمنافرة.

يقول ابن تيمية مقررًا هذا المعنى: "والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائماً للإنسان وبعضها منافياً له إذا قيل: هذا حسن وهذا قبيح، فهذا الحسن والقبح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء.

وتنازعا في الحسن والقبح بمعنى كون الفعل سبباً للذم والعقاب؛ هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع، وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول وليس هذا خارجاً عنه، فليس في الوجود حسن إلا بمعنى الملائم. ولا قبيح إلا بمعنى المنافي، والمدح والثواب ملائم والذم والعقاب منافي، فهذا نوع من الملائم والمنافي<sup>(١)</sup>.

ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثًا للحسن والقبح وادعى الاتفاق عليه: وهو

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨ / ٣٠٩).

كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص، وهذا القسم لم يذكره عامّة المتقدّمين المتكلّمين في هذه المسألة؛ ولكن ذكره بعض المتأخّرين كالرّازي، وأخذه عن الفلاسفة. والتّحقيق أنّ هذا القسم لا يخالف الأوّل؛ فإنّ الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللّذة أو الألم، فالنّفس تلتدّ بما هو كمال لها وتتألّم بالنّقص، فيعود الكمال والنّقص إلى الملائم والمنافي<sup>(١)</sup>.

بذلك يتبين لنا أن ابن تيمية رحمه رد المعنى الثاني والثالث من معاني الحسن والقبح التي ذكرها المتكلمون إلى القسم الأوّل.

وقال الزركشي عند ذكره للنوع الثاني من أنواع الحسن والقبح وهو كونه سبباً للمدح والذم والثواب والعقاب: "ومن المحقّقين من ردّ هذا القسم إلى الأوّل، وقال: إنّ في الحقيقة راجع إلى الألم واللّذة؛ ولهذا سلّم الرّازي في آخر عمره ما ذكره في كتابه (نهاية العقول): أنّ الحسن والقبح العقليّين ثابتان في أفعال العباد"<sup>(٢)</sup>.

ويلخص ابن تيمية مذاهب الناس فيما تنازعوا فيه من التحسين والتّقبيح فيقول: "فالنّاس في مسألة التّحسين والتّقبيح على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط.

الطرف الواحد: قول من يقول بالحسن والقبح ويجعل ذلك صفات ذاتيةً للفعل لازمةً له، ولا يجعل الشّرع إلّا كاشفاً عن تلك الصّفات لا سبباً لشيء من الصّفات، فهذا قول المعتزلة، وهو ضعيف.

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨ / ٣١٠).

(٢) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي (١ / ١٤١).

وأما الطرف الآخر في مسألة التحسين والتقيح فهو قول من يقول: إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ولا على صفات هي علل للأحكام، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر لمحض الإرادة لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر. هو أيضًا قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة ولإجماع السلف والفقهاء مع مخالفته أيضًا للمعقول الصريح<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر المذهب الوسط الذي عليه أهل السنة والجماعة فقال: "والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن؛ لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد؛ هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلما أسلما وتلاه للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادّعوا أن

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨ / ٤٣٢، ٤٣٣)

جميع الشريعة من قسم الامتحان وأنّ الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، وأمّا الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

من ثم فإن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يرى أن الحسن والقبح قد يستفاد من العقل كما يستفاد من أمر الشارع، مع التأكيد أن الشارع لا يأمر إلا بما هو حسن ولا ينهى إلا عما هو قبيح، فيقول: "إن الحسن والقبح قد يكونان صفة لأفعالنا، وقد يدرك بعض ذلك بالعقل، وإن فسر ذلك بالنافع والضار، والمكمل والمنقص، فإن أحكام الشارع فيما يأمر به، وينهى عنه، تارة تكون كاشفة للصفات الفعلية ومؤكدة لها، وتارة تكون مبيّنة للفعل صفات لم تكن له قبل ذلك، وأن الفعل تارة يكون حسنه من جهة نفسه، وتارة من جهة الأمر به، وتارة من الجهتين جميعاً. ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به، وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها"<sup>(٢)</sup>.

وفي موضع آخر يبين شيخ الإسلام ابن تيمية أن المدح والذم عقلي إلا أن العقاب لا يستحق إلا بالشرع كما سبق بيانه من تقرير ابن القيم، فمن فعل القبيح قبل ورود الشرع فهو مستحق للذم والعقاب، إلا أنه يتخلف العقاب عن فاعل القبيح قبل ورود الشرع، لا لانتفاء سببه ولكن لانتفاء الشرط وهو بلوغ الحجة

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨ / ٤٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١١ / ٣٥٤).

الرسالية. يقول ابن تيمية مبينا هذا المعنى: "وإن كان قد فعل هذا وترك هذا قبل الرسالة فبالرسالة يستحق العقاب على ترك هذا وفعل هذا، وإلا فكونه كان فاعلاً للسيئات المذمومة وتاركاً للحسنات التي يذم تاركها. فإن قيل: إذا لم يكن معاقباً عليها فلا معنى لقبحها. قيل بل فيه معنيان:

أحدهما: أنه سبب للعقاب لكن هو متوقف على الشرط وهو الحجّة، قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣] فلولا إنقاذه لسقطوا، ومن كان واقفاً على شفير فهلك فهلاكه موقوف على سقوطه بخلاف ما إذا بان، وبعد عن ذلك فقد بعد عن الهلاك، فأصحابها كانوا قريبين إلى الهلاك والعذاب.

الثاني: أنهم مذمومون منقوصون معييون، فدرجتهم منخفضة بذلك ولا بدّ، ولو قدر أنهم لم يعذبوا لا يستحقّون ما يستحقّه السليم من ذلك من كرامته أيضاً وثوابه، فهذه عقوبة بحرمان خير وهي أحد نوعي العقوبة<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ابن تيمية أن أهل السنة يثبتون الحسن والقبح العقلي لكن على غير الوجه الذي يثبته المعتزلة ودون ما رتبوه عليه من أحكام، فيقول: "وأكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف كمن يقول به من الطوائف الأربعة وغيرهم يثبتون القدر والصفات ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلة أهل السنة، ويقولون مع هذا بإثبات الحسن والقبح العقليين، بل هؤلاء ذكروا أن نفي ذلك هو من البدع التي حدثت

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١١ / ٦٨٥، ٦٨٦).

في الإسلام في زمن أبي الحسن الأشعري لما ناظر المعتزلة في القدر بطريق الجهم بن صفوان ونحوه من أئمة الجبر، فاحتاج إلى هذا النفي، قالوا وإلا فنفي الحسن والقبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف في تعليل الأحكام، وبيان حكمة الله في خلقه وأمره، وبيان ما فيما أمر الله به من الحسن الذي يعلم بالعقل، وما في مناهيه من القبح المعلوم بالعقل = ينافي قول النفاة، والنفاة ليس لهم حجة في النفي أصلاً<sup>(١)</sup>.

❁ ثانياً: الأدلة التي استدلت بها ابن تيمية على إثبات الحسن والقبح الذاتي في الأفعال:

استدل ابن تيمية بكثير من آيات القرآن على إثبات الحسن والقبح الذاتيين، والرد على الأشاعرة، فيقول: "والقرآن دل على ثبوت حسن وقبح قد يعلم بالعقول، ويعلم أن هذا الفعل محمود ومذموم، ودل على أنه لا يعذب أحدًا إلا بعد إرسال رسول، والله سبحانه أعلم"<sup>(٢)</sup>، ومن هذه الأدلة التي استدلت بها.

**الأول:** أن القرآن الكريم سمى المخالفين للرسول ظالمين وطاغين ومفترين قبل إرسال الرسل إليهم، مما يدل على أن هذا الوصف لازم لهم قبل إرسال الرسالة. يقول ابن تيمية: "وقد فرّق الله بين ما قبل الرسالة وما بعدها في أسماء وأحكام وجمع بينهما في أسماء وأحكام وذلك، حجة على الطائفتين؛ على من قال: إنّ الأفعال ليس فيها حسن وقبيح، ومن قال: إنّهم يستحقّون العذاب على القولين. أمّا الأوّل فإنّه سمّاهم ظالمين وطاغين ومفسدين؛ لقوله: ﴿أَذْهَبَ إِلَى

(١) الرد على المنطقيين، ابن تيمية (ص ٤٢٠، ٤٢١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٨/ ٤٩٤).

فَرَعُونَ إِنَّهُ طَغَى ﴿ [طه: ٢٤]، وقوله: ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ \* قَوْمَ فَرَعُونَ إِلَّا يَنْقُوتُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠-١١]، وقوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص: ٤]، فأخبر أنه ظالم وطاغ ومفسد هو وقومه، وهذه أسماء ذم الأفعال، والذم إنما يكون في الأفعال السيئة القبيحة، فدل ذلك على أن الأفعال تكون قبيحة مذمومة قبل مجيء الرسول إليهم، لا يستحقون العذاب إلا بعد إتيان الرسول إليهم؛ لقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥]، وكذلك أخبر عن هود أنه قال لقومه: ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَّ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴾ [هود: ٥٠]، فجعلهم مفتريين قبل أن يحكم بحكم يخالفونه؛ لكونهم جعلوا مع الله إلهاً آخر، فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة؛ فإنه يشرك بربه ويعدل به، ويجعل معه آلهة أخرى ويجعل له أنداداً قبل الرسول، ويثبت أن هذه الأسماء مقدّم عليها، وكذلك اسم الجهل والجاهلية، يقال: جاهليةً وجاهلاً قبل مجيء الرسول، وأما التعذيب فلا<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** أن الله عَزَّجَلَّ أمر الناس أن يتوبوا إليه ويستغفروه مما وقعوا فيه من شرك وسيئات قبل مجيء الرسول إليهم، ولو لم تكن سيئات في نفسها لما كان لطلب التوبة منهم قبل إرسال الرسل معنى. يقول ابن تيمية مبيناً ذلك: "أمر الله الناس أن يتوبوا ويستغفروا ممّا فعلوه، فلو كان كالمباح المستوي الطرفين والمعفو عنه وكفعل الصبيان والمجانين ما أمر بالاستغفار والتوبة، فعلم أنه كان من السيئات القبيحة، لكن الله لا يعاقب إلا بعد إقامة الحجّة، وهذا كقوله تعالى:

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٩/٢٠).

﴿الرَّكِنَبُ أَحْكَمَتْ أَيْنَهُ، ثُمَّ فَضِلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ \* أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُرْمَةٌ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ \* وَإِنْ أَسْتَعْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُبَوُّوا إِلَيْهِ يُمْنَعَكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود: ١-٣]، وقوله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُواهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦]، وقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ \* قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ \* أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا \* يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ١ - ٤]، فدل على أنها كانت ذنوبًا قبل إنذاره إياهم. وقال عن هود: ﴿وَالِي عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ، إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ \* يَقَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ \* وَيَقَوْمِ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُبَوُّوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٠-٥٢]، فأخبر في أول خطابه أنهم مفترون بأكثر الذي كانوا عليه، كما قال لهم في الآية الأخرى:

﴿أَتَجِدِ لُونِي فِي سَمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١]. وكذلك قال صالح:

﴿يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُواهُ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ إِنْ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]. وكذلك قال لوط لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]. فدل على أنها كانت فاحشة عندهم قبل أن ينهاهم، بخلاف قول من يقول: ما كانت فاحشة ولا قبيحة ولا سيئة حتى نهاهم عنها؛ ولهذا قال لهم: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، وهذا خطاب لمن يعرفون قبح ما يفعلون ولكن أنذرهم بالعذاب. وكذلك قول شعيب: ﴿أَوْفُوا بِالْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]، بين أن ما فعلوه كان بخسًا لهم أشياءهم وأنهم كانوا عاثين في الأرض

مفسدين قبل أن ينهاهم، وهكذا" (١).

الثالث: مما استدل به ابن تيمية على إثبات الحسن والقبح الذاتي للأشياء قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ووجه الاستدلال فيما يرى ابن تيمية أن الآية تدل على أن الفعل في نفسه معروف ومنكر، والمطعم طيب وخبيث، ولو كان لا صفة للأعيان والأفعال إلا بتعلق الأمر والنهي؛ لكان التقدير: يأمرهم بما يأمرهم وينهاهم عما ينهاهم، ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم، والله منزّه عن مثل هذا الكلام" (٢).

وقد خلص ابن تيمية من مجموع هذه الآيات وغيرها أن الحسن والقبح ذاتي في الأشياء قبل ورود الشرع، وصاحبه مستحق للمدح والذم، غير أن وقوع العقاب، لا يكون إلا بعد بعثة الرسل.

### ❁ ثالثاً: نفي ثبوت الثواب والعقاب قبل ورود الشرع:

قرر ابن تيمية أن العقل يدرك إجمالاً حسن الأفعال وقبحها بما اشتملت عليه هذه الأفعال من حسن وقبح ذاتي، وأن فاعل القبيح مستحق للذم والعقاب قبل ورود الشرع، إلا أنه يتخلف عنه العقاب لا لعدم وجود سببه ولكن لانتفاء شرطه وهو بلوغ الرسالة، فإن العذاب لا يكون إلا بعد إقامة الحجّة عليهم بإرسال الرسل، وقد وافق في ذلك مذهب الأشاعرة في أن العقاب لا يكون إلا بعد

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١١/٦٨٠ - ٦٨٤). وانظر أيضاً مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، (١/٢٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٨/٤٣٣)، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/١٧٩).

ورود الشرع، وقد استدل على ذلك بعدد من الآيات التي استدلّ بها الأشاعرة أيضًا في نفي حصول العقاب قبل ورود الشرع، يقول ابن تيمية: "فإن الكتاب والسنة قد دلّ على أنّ الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغت جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجّة الرسالية<sup>(١)</sup>."

ويقول في موضع آخر مبينًا المعنى نفسه: "إن أعدل الأقوال: أن الأفعال مشتملة على أوصاف تقتضي حسنها ووجوبها، وتقتضي قبحها وتحريمها، وأن ذلك قد يعلم بالعقل، لكن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد بلوغ الرسالة، وهذا أصح الأقوال، وعليه يدل الكتاب والسنة، فإن الله أخبر عن أعمال الكفار بما يقتضي أنها سيئة قبيحة مذمومة، قبل مجيء الرسول إليهم، وأخبر أنه لا يعذبهم إلا بعد إرسال رسول إليهم<sup>(٢)</sup>."

وقد استدل ابن تيمية على ذلك بعشرات الآيات من القرآن، يقول مبينًا تلك الأدلة: "قد دلت النصوص على أنّ الله لا يعذب إلا من أرسل إليه رسولًا تقوم به الحجّة عليه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٣-١٥]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى عن أهل النار: ﴿كُلَّمَا أَلْفَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨-٩]... وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا يَلْقَوْنَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٢/٤٩٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٨/٤٩٣).

مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلَهَا ظَلِمُونَ ﴿ [القصص: ٥٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْلَا أَن نُّصِيبَهُمْ مُّصِيبَةً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴿ [القصص: ٤٧]، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تَقُومُ بِالْقُرْآنِ عَلَىٰ مَنْ بَلَغَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا نُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴿ [الأنعام: ١٩]، فَمَنْ بَلَغَهُ بَعْضُ الْقُرْآنِ دُونَ بَعْضٍ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِمَا بَلَغَهُ دُونَ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ، فَإِذَا اشْتَبَهَ مَعْنَىٰ بَعْضِ الْآيَاتِ وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ وَجَبَ رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِذَا اجْتَهَدَ النَّاسُ فِي فَهْمِ مَا أَرَادَهُ الرَّسُولُ ﷺ فَالْمُصِيبُ لَهُ أَجْرَانِ وَالْمُخْطِئُ لَهُ أَجْرٌ" (١).

ويقول أيضًا: "تدل الأدلة الصحيحة وكتب الله تدل على ذم الصّالِّ والجاحد ومقتته، مع أنّه لا يعاقب إلا بعد إنذاره...، فإنّ المقتضي لعذابهم قائم، ولكن شرط العذاب هو بلوغ الرّسالة، ولهذا قال: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴿ [النساء: ١٦٥]، وفي الصّحيحين عن النّبي ﷺ أنّه قال: «ما أحد أحبّ إليه العذر من الله؛ من أجل ذلك أرسل الرّسل وأنزل الكتب»، والنّصوص الدّالة على أنّ الله لا يعذب إلا بعد الرّسالة كثيرة تردّ على من قال من أهل التّحسين والتّقيح: إنّ الخلق يعدّون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم" (٢).

#### ❖ رابعاً: بطلان قياس الغائب على الشاهد في الأفعال:

يرى ابن تيمية أنّ مما أخطأ فيه المعتزلة في باب الحسن والقبح "قياس الرّبّ على خلقه، فقيل: ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، (٢/ ٤٩٤ - ٤٩٦).

(٢) السابق (٢/ ٣٠٥). والحديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه (ح ٧٤١٦)

(٩/ ١٢٣)، ومسلم في صحيحه (ح ١٤٩٩) (٢/ ١١٣٦).

المخلوق قبح من الخالق" (١).

فكما لا يجوز تشبيه صفات الخالق بصفات المخلوق لا يجوز مشابهة أفعال الخالق بأفعال المخلوق، فالمعتزلة فيما يرى شيخ الإسلام: "مشبهة الأفعال، يشبهون الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الأفعال، وهذا قول باطل، كما أنّ تمثيل الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الصفات باطل...، وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين، فإنّ من رأى من المخلوقين عبيده يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادر على منعهم، ولو لم يمنعهم لكان ذلك قبيحاً منه وكان مذموماً على ذلك، والرّبّ تعالى لا يقبح ذلك منه لما له في ذلك من الحكمة البالغة والنّعمة السّابغة، هذا على قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يثبتون الحكمة في خلق الله وأمره، ومن قال: إنّ الله لا يخلق شيئاً بحكمة ولا يأمر بشيء بحكمة؛ فإنّه لا يثبت إلّا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، كما هو أصل ابن كلاب ومن تابعه وهو أصل قولي القدرية والجهمية.

ويقولون: إنّ الله يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله وينهى عن عبادته وحده، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش وينهى عن البرّ والتقوى، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط، وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم، بل إذا قال: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فحقيقة ذلك عندهم أنّه يأمرهم بما يأمرهم وبيناهم عمّا ينهاهم، ويحلّ لهم ما يحلّ لهم

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٣١).

ويحرّم عليهم ما يحرم عليهم، بل الأمر والنهي والتحليل والتّحريم ليس في نفس الأمر عندهم، لا معروف ولا منكر ولا طيب ولا خبيث" (١).

### ✽ خامساً: نفي الوجوب على الله عقلاً وإثباته شرعاً:

وافق ابن تيمية الأشاعرة في نفي الوجوب على الله عزّوجلّ، إذا الوجوب عنده لا يكون إلا بالشرع، ومن ثم فقد خالف ابن تيمية المعتزلة في قولهم بالإيجاب على الله عزّوجلّ، وفي قياسهم الله على خلقه في باب الحسن والقبح. يقول: "وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتّحريم بالقياس على خلقه فهذا قول القدرية (٢)، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربّه ومليكه، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب قال: إنه كتب على نفسه الرحمة وحرم الظلم على نفسه، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح، ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٣١).

(٢) لفظ القدرية من الألفاظ التي أطلقها خصوم المعتزلة من الأشاعرة وغيرهم عليهم، وذلك لنفيهم خلق الله لأفعال العباد، ونفيهم تقدير الله لمعاصي العباد، وقد أطلق عليهم ابن تيمية هذا اللفظ في كثير من المواضع من كتبه، خاصة درء تعارض العقل والنقل، كما سماهم به الشهرستاني في الملل والنحل، أما المعتزلة فقد اتصلوا من هذا اللقب وسماوا به خصومهم. انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (١ / ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٧٢، ٨١)، الملل والنحل، الشهرستاني، (١ / ٤٣)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار ص ١٦٧.

أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهل في ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما من به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه ليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وفي موضع آخر يستدل ابن تيمية على أن الله أوجب على نفسه حقاً للعباد فهو تفضل منه سبحانه، فيقول: "ونظير ما ذكره من كتابته على نفسه كما تقدم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك. قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقه عليهم ألا يعذبهم»<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله في غير حديث: «كان حقاً على الله أن يفعل به كذا». فهذا الحق الذي عليه هو أحقه على نفسه بقوله<sup>(٣)</sup>.

ومما استدل به ابن تيمية على ذلك أيضاً ما أقسم الله عز وجل أنه واقع أو أنه كتبه على نفسه العلية سبحانه وتعالى يقول مبيناً هذا المعنى: "ونظير تحريمه على نفسه وإيجابه على نفسه، ما أخبر به من قسمه ليفعلن، وكلمته السابقة، كقوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ [طه: ١٢٩]، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿لِيُهْلِكَ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]، ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ بَاطِنًا فِيهَا نَضْرِبُ لِيَهُنَّ أَنْهَارٌ مِنْ تَحْتِهَا يَجْرِي

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، (٢/ ٣١٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١/ ٨٥).

من تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴿ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ فَلَنْسَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ٤٦]، ونحو ذلك من صيغ القسم المتضمنة معنى الإيجاب<sup>(١)</sup>.

فتبين لنا من النص السابق أن ابن تيمية لا ينكر الوجوب على الله عَزَّجَلَّ ولا يقول به على الإطلاق، وإنما قَسَمَ الوجوب على الله إلى قسمين:

**الأول:** ما أوجبه العباد على الله عَزَّجَلَّ بمقتضى العقل، وهو ما ذهبت إليه المعتزلة، وذكر أن هذا ممتنع، لا يجب على الله شيء بهذا المعنى.

**الثاني:** ما أوجبه سبحانه وتعالى على نفسه، وحرمه على نفسه، وهذا واقع ثبتت به نصوص من الكتاب والسنة، من مثل قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله في الحديث الإلهي الصحيح: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا»<sup>(٢)</sup>؛ إلى غير ذلك من آيات أوجب الله عَزَّجَلَّ فيها على نفسه أشياء وعبر عنها بكلمته الدالة على الوجوب، أو كتب ربكم، أو أقسم على كذا كما سبق بيان ذلك.

أما قول المعتزلة بأن الله لا يفعل القبيح ولا يخل بما عليه من واجب، فيرى ابن تيمية أن هذا مما اتفق عليه المسلمون، فإن أفعاله كله حسنة بمقتضى حكمته سبحانه وتعالى، وما أوجبه على نفسه فهو واقع لا محالة، غير أن ابن تيمية ينكر ما أوجبه المعتزلة على الله عَزَّجَلَّ بعقولهم، وقياسهم في ذلك الخالق على

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١/ ٨٥)، وانظر مفتاح دار السعادة، ابن القيم، "فصل مسألة الإيجاب في حق الله" (٥ - ٧).

(٢) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (١/ ٣١٨)، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ح ٢٥٧٧) (٤/ ١٩٩٤)، والبخاري في الأدب المفرد، (ح ٤٩٠) (ص ٤٩٠).

المخلوق. يقول: "ليس في طوائف المسلمين من يقول: إن الله تعالى يفعل قبيحاً أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر، يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعةً بقياسه على خلقه، فهم مشبهة الأفعال، وأما المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة، فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى، ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى، ولا ما قبح منّا قبح من الله، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا، وليس لأحد منّا أن يوجب على الله تعالى شيئاً ولا يحرم عليه شيئاً" (١).

أما ما من الله عز وجل على عباده به من أنواع اللطف فيرى ابن تيمية أنه تفضل منه سبحانه، ولا يوجب العباد عليه سبحانه شيئاً. يقول مبيناً هذا المعنى: "وهو سبحانه مع غناه عن العالمين، خلقهم وأرسل إليهم رسولاً يبين لهم ما يسعدهم، وما يشقيهم، ثم إنه هدى عباده المؤمنين لما اختلقوا فيه من الحق بإذنه، فمن عليهم بالإيمان والعمل الصالح، فخلقه بفضله، وإرساله الرسل بفضله، وهدايته لهم بفضله، وجميع ما ينالون به الخيرات من قواهم، وغير قواهم هي بفضله...؛ لأن الخلق لا يوجبون على الله شيئاً، أو يحرمون عليه شيئاً، بل هم أعجز من ذلك، وأقل من ذلك، وكل نعمة منه فضل، وكل نعمة منه عدل" (٢).

(١) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (١/ ٤٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٨/ ٧٢، ٧٣).

ويقول في موضع آخر مؤكداً المعنى نفسه: "أهل السنة يقولون: هو محسن إلى العبد متفضل عليه، بأن أرسل إليه الرسول ﷺ، وأن جعل له السمع والبصر الفؤاد الذي يعقل به، وأن هداه للإيمان، وأن أماته عليه، فكل هذا إحسان منه إلى المؤمن وتفضل عليه، وإن كان هو قد كتب على نفسه الرحمة، وكان حقاً عليه نصر المؤمن، وحق العباد عليه إذا وحدوه ألا يعذبهم، فذاك حق أوجبه بنفسه، بكلماته التامات وبما تستحقه نفسه المقدسة من حقائق الأسماء والصفات، لا أن شيئاً من المخلوقات أوجب عليه شيئاً، أو حرم عليه شيئاً" (١)

فبناء على ما سبق يرى ابن تيمية أن كل ما من الله تعالى به على عباده من أنواع اللطف فهو تفضل منه سبحانه لا من قبيل الوجوب، فإن الإنسان يوجب على من هو مثله أو أدنى منه رتبة، أما أن يوجب على الله عزَّجَلَّ فلا.

#### سادساً: إثبات القدرة المطلقة لله عزَّجَلَّ:

خالف ابن تيمية أبا علي الجبائي والنظام وغيرهما من المعتزلة ممن قال "إنه ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله بمن كفر لآمن"، مؤكداً قدرة الله عزَّجَلَّ على كل شيء، وأنه لو شاء الإيمان ممن كفر لأصلحه ووفقه للإيمان. يقول مبيِّناً هذا المعنى: "إنَّ الله وفَّق المؤمنين لطاعته ولطف بهم ونظر لهم وأصلحهم وهداهم، وأضلَّ الكافرين ولم يهدهم ولم يلفظ بهم بالإيمان كما زعم أهل الزيغ والطَّغيان، ولو لطف بهم وأصلحهم كانوا صالحين، ولو هداهم كانوا مهتدين كما قال تبارك وتعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وأنَّ الله يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (٧/ ٤٦٠).

بهم حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم وأنه خذلهم وطبع على قلوبهم" (١).

وقد قرر ابن تيمية في غير موضع من كتبه التفرقة بين القدرة والمشية، مؤكداً أن ما شاء الله كونه فهو كائن، وما لم يشأ كونه فهو غير كائن؛ لعدم مشيئته له لا لعدم قدرته عليه، فمشية الله النافذة، وقدرته الشاملة يجتمعان فيما كان، وما سيكون، ويفترقان فيما لم يكن، ولا هو كائن، فما شاء الله كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ كونه فإنه لا يكون؛ لعدم مشيئته له، لا لعدم قدرته عليه. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ فعدم اقتتالهم ليس لعدم قدرة الله، ولكن لعدم مشيئته ذلك، يقول ابن تيمية مقررًا هذا المعنى: "والرب تعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو يخبر في غير موضع أنه لو شاء لفعل أمورًا لم يفعلها، كما قال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فبين أنه لو شاء ذلك لكان قادرًا عليه، لكنه لا يفعله لأنه لم يشأ؛ إذ كان عدم مشيئته أرجح في الحكمة مع كونه قادرًا عليه لو شاء" (٢).

ويقول في موضع آخر: "وقد ذكر في غير موضع من القرآن ما لا يكون أنه لو شاء...، وأمثال هذه الآيات تبين أنه لو شاء أن يفعل أمورًا لم تكن لفعلها؛ وهذا

(١) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٦/ ٦٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٦/ ٤٥٩). وانظر منهاج السنة، ابن تيمية (٢/ ٢٩٠)،

(٣/ ٢٧١).

يدل على أنه قادر على ما علم أنه لا يكون؛ فإنه لو لا قدرته عليه لكان إذا شاء لا يفعله؛ فإنه لا يمكن فعله إلا بالقدرة عليه، فلما أخبر وهو الصادق في خبره أنه لو شاء لفعله، علم أنه قادر عليه، وإن علم سبحانه أنه لا يكون؛ وعلم أيضا أن خلاف المعلوم قد يكون مقدورًا، وإذا قيل هو ممتنع فهو من باب الممتنع لعدم مشيئة الرب له، لا لكونه ممتنعًا في نفسه، ولا لكونه معجزًا عنه<sup>(١)</sup>.

تبين من العرض السابق أن ابن تيمية قد وقف موقفًا وسطًا بين المعتزلة والأشاعرة في مسألة اللطف، وافق فيه الأشاعرة في أشياء والمعتزلة في أشياء، حيث وافق المعتزلة في إثبات التحسين والتقيح العقلي من حيث الإجمال وإن اختلف معهم في التفاصيل، وخالفهم في إثبات وقوع العقاب بناء على هذا التحسين العقلي. كما وافق الأشاعرة في أن وقوع العقاب شرعي، ولا يجب على الله شيء بمقتضى العقل، وإن خالفهم في نفي التحسين والتقيح العقلي.

كما قرر ابن تيمية وجوب بعض الأشياء على الله عزَّوجلَّ، لكن مصدر هذا الوجوب الشرع، فقد ثبت في نصوص الكتاب والسنة أن الله عزَّوجلَّ أوجب على نفسه أشياء، فينبغي أن يقتصر على ما وردت به النصوص في ذلك.



(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٨ / ٥٠٠).

## الخاتمة ونتائج البحث

تناول البحث اللطف الإلهي عند المعتزلة، حيث رأى المعتزلة بناء على قولهم بالعدل الإلهي وجوب اللطف على الله عَزَّوَجَلَّ، وهو فعل كل ما يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، وقد بنى المعتزلة قولهم باللطف على عدة مقدمات، وهي القول بالتحسين والتقييح العقلي، وإثبات الغرض في فعله تعالى، والتكليف السابق، وحرية الإرادة الإنسانية، وبناءً على هذه المقدمات قال المعتزلة بوجوب أشياء على الله عَزَّوَجَلَّ ومنها اللطف، وقد استدل المعتزلة على قولهم باللطف بأدلة سمعية وعقلية، إلا أن أصل الوجوب عندهم هو الدليل العقلي، إذ أكد القاضي عبد الجبار أن الأدلة السمعية تدل على وجود اللطف لا وجوبه، ورأى أن الوجوب مستمد من العقل.

وقد وافق الأشاعرة المعتزلة في أصل وجود اللطف من الله عَزَّوَجَلَّ، إلا أنهم خالفوا المعتزلة في القول بوجوب اللطف، إذ أنكروا الأشاعرة وجوب شيء على الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك بناءً على مذهبهم في الحسن والقبح والثواب والعقاب، حيث رأوا أن هذه أشياء مستمدة من الشرع ولا مجال للعقل فيها.

كما تعرض البحث لذكر مذهب ابن تيمية في اللطف حيث اتخذ مذهباً وسطاً بين المعتزلة والأشاعرة جمع فيه بين القولين وأضاف إليهم أموراً دقيقة لم يتنبه إليها الفريقان، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج:

١- اتفق المعتزلة على وجوب اللطف على الله عَزَّوَجَلَّ عقلاً، وهو فعل كل ما يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، واختلفوا فيما زاد على ذلك.

٢- بنى المعتزلة قولهم بوجوب اللطف على التحسين والتقييح العقلي

وإثبات الغرض في فعله تعالى، وقياس الغائب على الشاهد.

٣- خالف الأشاعرة المعتزلة في أصل القول بالوجوب على الله عزَّوَجَلَّ، وذهبوا إلى أن الوجوب والثواب والعقاب والمدح والذم والحسن والقبح أمور متلقاة من الشرع.

٤- أثبت الأشاعرة وجود اللفظ من الله عزَّوَجَلَّ بعباده لا وجوبه.

٥- رأى ابن تيمية أن الحسن والقبح عقلي وصفًا يعود إلى معنى الملائم والمنافر، وشرعي حكمًا فلا يترتب الثواب والعقاب على الفعل إلا بعد ورود الشرع.

٦- بين ابن تيمية أن أساس الخطأ عند المعتزلة في مسألة اللفظ قياس الغائب على الشاهد.

٧- خالف ابن تيمية المعتزلة في القول بالوجوب على الله عقلاً، فلا يجب على الله شيء إلا ما أوجبه سبحانه وتعالى على نفسه شرعاً.

٨- بين ابن تيمية أنه لا يجب على الله سبحانه وتعالى شيء إلا ما أوجبه على نفسه سبحانه وتعالى تفضُّلاً.



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الأمدي، تحقيق د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٣- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، تحقيق د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٤- اقتضاء الصراط المستقيم، لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، تحقيق ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥- الانتصار والرد على ابن الرواندي، تحقيق د. نبرج، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٣، ١٩٩٣م.
- ٦- الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني البصري، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- ٩- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٠- تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي، تحقيق كلود سلامة، طبعة المعهد العلمي الفرنسي للدارسات العربية، دمشق، ١٩٩٠م.
- ١١- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الأسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣- تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- ١٤- التمهيد لقواعد التوحيد، أبو المعين النسفي، دراسة وتحقيق حبيب الله حسن أحمد، تقديم محمد ربيع الجوهرى، دار الطباعة الحديثة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥- التمهيد، أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، عني بتصحيحه ونشره رتشر د يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م.

١٦- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: علي بن حسن بن ناصر الألمعي وغيره، دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٨- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

١٩- الرد على المنطقيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٠- سير أعلام النبلاء، الذهبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٢١- الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، تحقيق د. علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م.

٢٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٣- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٤- شرح العيون، الطبقتان ١١، ١٢ منه، الحاكم الجشمي البيهقي، ضمن مجموعة بعنوان فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر.

٢٥- شرح المقاصد، التفتازاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، تقديم موسى شرف، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٦- شرح المواقف لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي، الشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه محمود علي الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٧- شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار لعلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٩- صحيح البخاري = الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- ٣٠- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى العدل إلى رسول الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣١- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٣٢- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٣- طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سوسنة ديفلد - فلزر، بيروت - لبنان، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- ٣٤- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٥- الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، د. علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٦- الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.
- ٣٧- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار، تحقيق فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر.
- ٣٨- في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية، المعتزلة د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية، ط ٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٣٩- الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم ابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٤٠- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ.
- ٤١- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، صححه وقدم له وعلق عليه د. حمود غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.
- ٤٢- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ٤٣- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين الرازي، تقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون ذكر الطبعة أو سنة الطبع.
- ٤٤- المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ٤٥- مدارج السالكين، محمد ابن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- ٤٦- مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، أبريل ١٩٩٧م.

٤٧- المطالب العالية من العلم الإلهي، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ضبطه وخرج آياته، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٨- المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، د. أحمد شوقي العمرجي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤٩- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، اعتنى بتهديبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون محمد بكر، وحسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٤٨٣هـ-١٩٦٤م.

٥٠- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٥١- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، راجعه د. إبراهيم مدكور، حققه د. أبو العلاء عفيف، إشراف د. طه حسين، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٥٢- مفتاح دار السعادة، ابن القيم، تحقيق علي بن حسن الحلبي، راجعة بكر أبو زيد، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-١٩٩٦م.

٥٣- مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٥٤- الملل والنحل، محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

- ٥٥- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٨٦م.
- ٥٦- المنهاج في أصول الدين، الزمخشري، تحقيق سابين شميده، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٥٧- المنية والأمل، القاضي عبد الجبار الهمداني، جمعه أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق د. عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م.
- ٥٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- ٥٩- نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد عبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٦٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



## فهرس الموضوعات

٣٥٧	ملخص البحث
٣٥٨	المقدمة
٣٥٩	أسباب اختيار الموضوع
٣٥٩	تساؤلات الدراسة
٣٦٠	منهج البحث
٣٦٠	خطة البحث
٣٦١	الدراسات السابقة
٣٦٢	تمهيد: تعريف اللطف لغة واصطلاحاً
٣٦٢	اللطف لغة
٣٦٣	اللطف اصطلاحاً
٣٦٧	المبحث الأول: مذهب المعتزلة في اللطف
٣٦٧	المطلب الأول: مفهوم اللطف وأوصافه عند المعتزلة
٣٦٧	تعريف اللطف عند المعتزلة
٣٦٨	أوصاف اللطف
٣٧١	المطلب الثاني: حكم اللطف عند المعتزلة
٣٨١	المطلب الثالث: وقت وجوب اللطف وشروطه
٣٨١	أولاً: وقت اللطف
٣٨٤	ثانياً: شروط اللطف
٣٨٥	المطلب الرابع: أصل القول باللطف عند المعتزلة

- أولاً: التحسين والتقييح العقلي ..... ٣٨٥
- ثانياً: إثبات الأغراض في أفعاله تعالى ..... ٣٩١
- ثالثاً: وقوع التكليف من الله عَزَّوَجَلَّ ..... ٣٩٣
- رابعاً: حرية الإرادة الإنسانية ..... ٣٩٥
- المطلب الخامس: أدلة المعتزلة على مذهبهم في اللطف ..... ٣٩٧
- أولاً: الأدلة العقلية على وجوب اللطف ..... ٣٩٧
- ثانياً: الأدلة السمعية على اللطف عند المعتزلة ..... ٤٠٠
- المطلب السادس مظاهر اللطف الإلهي عند المعتزلة ..... ٤٠٢
- الأول: العقل ..... ٤٠٣
- الثاني: إرسال الرسل ..... ٤٠٣
- الثالث: الهداية والتوفيق ..... ٤٠٥
- المبحث الثاني: نقد مذهب المعتزلة في اللطف** ..... ٤٠٧
- المطلب الأول: موقف الأشاعرة من اللطف عند المعتزلة ..... ٤٠٧
- أولاً: نفي التحسين والتقييح العقلي التكليفي والوجوب على الله عَزَّوَجَلَّ ..... ٤٠٨
- ثانياً: نفي الوجوب على الله عَزَّوَجَلَّ ..... ٤٠٨
- ثالثاً: نفي الغرض في أفعاله تعالى ..... ٤١١
- المطلب الثاني: رد الأشاعرة على مذهب المعتزلة في اللطف ..... ٤١٥
- أولاً: الأدلة التي استدلت بها الأشاعرة على عدم وجوب اللطف ... ٤١٦
- ثانياً: إثبات القدرة المطلقة لله عَزَّوَجَلَّ، ووجود لطف لو فعله بمن  
علم أنه يموت كافراً لآمن ..... ٤١٧
- المطلب الثالث: موقف ابن تيمية من اللطف ..... ٤١٩
- أولاً: مذاهب الناس في التحسين والتقييح عند ابن تيمية ..... ٤٢١

٤٢٦	.....	الذاتي في الأفعال
٤٢٩	.....	ثالثاً: نفي ثبوت الثواب والعقاب قبل ورود الشرع
٤٣١	.....	رابعاً: بطلان قياس الغائب على الشاهد في الأفعال
٤٣٣	.....	خامساً: نفي الوجوب على الله عقلاً وإثباته شرعاً
٤٣٧	.....	سادساً: إثبات القدرة المطلقة لله عزَّوَجَلَّ
٤٤٠	.....	الخاتمة ونتائج البحث
٤٤٢	.....	فهرس المصادر والمراجع
٤٥٠	.....	فهرس الموضوعات



**التكف في الحكم على  
نصوص أهل الكتاب  
عرض ومناقشة**

**د. أحمد محمد فلاح النمرات**

أكاديمي أردني، أستاذ مساعد،  
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين،  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



## ملخص البحث

تناول علماء الاسلام أسفار أهل الكتاب بالبحث والنقد قديماً وحديثاً، إلا أنه يلاحظ تكلف بعض الباحثين المعاصرين في حكمهم على تلك الأسفار. يعرض البحث هذا الخطأ المنهجي؛ نصيحةً للباحثين، وسعيًا للوصول إلى منهج نقدي إسلامي خالٍ من مُشكلة التكلف.

وجاء البحث في مقدّمة وتمهيدٍ ومبحثين وخاتمة، وسارَ الباحثُ فيه وفق المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

تضمّن المبحثُ الأوّل تعريف التكلف ونوعيه وموقف القرآن الكريم منه، وعوامل التكلف عند الباحثين، وتناول المبحث الثاني عرض نماذج من تكلفات الباحثين ونقدها في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية وما قرره علماء الاسلام.

ومن هذه التكاليف الاستشهاد على نبوة نبينا محمد ﷺ بأوصاف وردت في سفر نشيد الإنشاد، ومثل حمل النص على غير المراد، ما أدى إلى نقد نبوؤة جبال فاران الواردة في التوراة وردها، ومثل نقد الأمر الإلهي بقتل عبدة العجل الوارد في التوراة والذي صدقه القرآن الكريم، وغيرها من التكاليف التي عرضها الباحث وناقشها. وانتهى الباحث إلى خطورة تكلف الباحثين في الحكم على أسفار أهل الكتاب؛ حيث أدى إلى إحقاق الباطل، وإبطال الحق، والتقول على الله بغير علم، ومصادمة القرآن الكريم والسنة الصحيحة. وأظهر البحث أنّ العامل النفسي عند بعض الباحثين، أو الردّ على الخصم بالمثل، وعدم الرجوع إلى الكتاب والسنة، هي عوامل الوقوع في التكلف.

د. أحمد محمد فلاح النمرات

ahmednimrat2013@gmail.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين الذي أمر بالتيسير فقال جل شأنه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ونهى عن التكلف فقال سبحانه: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أجاب ربه تعالى فلم يتكلف، ونهى المسلمين عن التكلف، اللهم صلّ وسلم عليه وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار، ومن تبعهم بإحسان.

وبعد؛ فقد سارت سنة الناس وما زالت تسير على الانتصار لدينهم وعقائدهم بطرق شتى، ومن هذه الطرق نقد النصوص المقدسة عند غيرهم، ومحاولة إثبات أخطاء فيها لإبطالها وتشكيك أصحابها فيها. وقصد بعضهم إلى إثبات معتقده من خلال نصوص الآخر. وقد كتب كثير من علماء وأتباع الأديان مؤلفاتٍ لهذه الغايات.

إنّ من يدقق النظر في بعض هذه المؤلفات يجد تكلفاً واضحاً تجشّمه كاتبوها؛ وهم يحاولون إنزال نصوص دينية مقدسة عند غيرهم لإثبات صحة ما يعتقدونه هم، ومثال ذلك ما تكلفه بعض الكتاب المسلمين في إثبات نبوة سيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من سفر نشيد الإنشاد الذي أجمع علماء كثر - من المسلمين ومن أهل الكتاب - وناقدون قديماً وحديثاً على أنه سفرٌ غزلي بعيدٌ عن الوحي والدين كما هو مفصّلٌ في البحث، فإنزال بعض الباحثين نصوص هذا السفر على نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تكلفٌ ما كان ينبغي القول به، والواجب الاكتفاء بنصوص واضحة تدل على النبي الخاتم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أسفار أهل الكتاب الأخرى.

ويجد المدقق النظر فرقاً بين الأعلام من الناقدین المسلمين القدامى الذين

كتبوا في الأديان فأبدعوا أمثال: ابن حزم والشهرستاني والقرافي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم، رحمهم الله جميعاً، وبين المعاصرين الذين بذلوا جهداً طيباً، لكنه لم يخل من تكلفات واضحة عند بعضهم.

ومن خلال قراءتي كتب العديد من هؤلاء المعاصرين وقفت على نماذج عدة من هذه التكلفات، فرغبت في التقرب إلى ربي جلّ في علاه طاعةً له سبحانه ولنبيه ﷺ الذي قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «الله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(١)</sup>، فكان هذا البحث نصحاً للباحثين المسلمين وإظهاراً للحق من خلال التنبيه على نماذج من هذه التكلفات ونقدها وتصويبها بالبرهان، في بحث مختصر يؤدي الفائدة المرجوة إن شاء الله، وقد سميتها: «التكلف في الحكم على نصوص أهل الكتاب: عرض ومناقشة» في محاولةٍ للتنبيه إلى ثغرةٍ في المنهج النقدي عند بعض الناقدين المسلمين المعاصرين، ومحاولةٍ للوصول إلى منهج بعيد عن الخطأ. سائلاً المولى تبارك وتعالى التيسير والقبول، إنه سميع قريب مجيب.

### ❁ أهمية البحث:

في الوقت الذي تتركز فيه دراسات الباحثين المسلمين على دعوة أهل الكتاب بنقد عقائدهم الفاسدة، ونقد نصوصهم التي يقدسونها ويعدونها وحياً إلهياً؛ إضافة إلى نقد شبهاتهم وردّ مطاعنهم، وهذه أمور جليلة = فإنّ هذه

(١) انظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، كتاب الإيمان، باب الدين النصيحة، باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة» بدون رقم لأنّ البخاري رَحِمَهُ اللهُ جعل الحديث عنواناً للباب ولم يورده ضمن الأحاديث، ٢١ / ١، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، كتاب الإيمان، باب بيان أنّ الدين النصيحة، ٧٤ / ١، رقم الحديث (٩٥).

الدراسة تختلف بتركيزها على مشكلة التكلف عند بعض الناقدّين المسلمين، ولها أهمية تكمن في هذه الأمور:

- جِدّة الموضوع، حيث يعرض مشكلة منهجية نقدية محددة لم تعرض من قبل.

- يعدّ البحث أحد محاور المنهج المنصف الذي ينقد خطأ علمياً عند بعض الناقدّين.

- محاولة الوصول إلى منهج بحثي ونقدي إسلامي يخلو من العيوب والنقدي ما أمكن.

#### ❁ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- إبراز مشكلة تكلف بعض الناقدّين المسلمين في التعامل مع النصّ الديني عند أهل الكتاب.

- الوقوف على أسباب مشكلة التكلف عند بعض الناقدّين، والوقوف على خطورة التكلف وآثاره.

- عرض نماذج من تكلفات الناقدّين المسلمين ودراستها وتحليلها ونقدها بإنصاف.

#### ❁ الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة في الموضوع، ولعله جديد في بابهِ في حدود علمي وسؤال الزملاء المهتمين بدراسة الأديان.

### ✽ منهج البحث:

- سرت في هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.
- اجتهدت في عرض مشكلة تكلف الناقد في فهم نصوص أهل الكتاب والحكم عليها.
- أوردت نماذج من هذه التكاليف، ثم تناولت كل نموذج بالتحليل وبيان الخطأ ونقده.
- بالنسبة إلى ميزان النقد فقد كان في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية وما قرره علماء الإسلام. ورجعت إلى معظم كتب التفسير، وبعض ما قرره علماء أهل الكتاب أحياناً مما وافق الصواب.
- شرحت الكلمات الغريبة بالاعتماد على معاجم اللغة العربية، ومعاجم الكتاب المقدس عند أهل الكتاب.
- بالنسبة إلى توثيق النصوص الدينية عند أهل الكتاب فقد اخترتها من نسخة صادرة عن إصدار كنسية «الأنبا تكلا هيمانوت» بالإسكندرية، نظراً لتوفرها بصيغة (word)، وقد قارنتها بالنسخة اليسوعية الصادرة عن دار المشرق في بيروت عام ١٩٩٤م.
- بالنسبة إلى الأعلام فقد اكتفيت بذكر عام الوفاة.

### ✽ خطة البحث:

- جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:
- مقدمة: وفيها أهمية البحث وأهدافه ومنهجه وخطته.
- تمهيد.

المبحث الأول: التكلف وما يتعلق به، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التكلف.

المطلب الثاني: نوعا التكلف.

المطلب الثالث: موقف القرآن الكريم من التكلف.

المطلب الرابع: عوامل التكلف عند الباحثين في الأديان.

المبحث الثاني: نماذج من التكلف عند الباحثين المسلمين، وفيه ثلاثة

مطالب:

المطلب الأول: التكلف في حمل النص على ظاهره غير المراد.

المطلب الثاني: التكلف في تفسير نصوص سفر نشيد الإنشاد لإثبات نبوة

نبينا محمد ﷺ.

المطلب الثالث: التكلف في ردّ نصوص أهل الكتاب ونقدها، وفيه

نموذجان:

النموذج الأول: نقد الأمر الإلهي بقتل عبدة العجل الوارد في سفر

الخروج.

النموذج الثاني: قصر العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على الختان

فقط.

المطلب الرابع: خطورة التكلف وأثره السيئ.

الخاتمة، وفيها نتائج البحث.

المراجع.

الفهرس.

## تهديد

إنَّ الحمد لله أحمده وأستعينه وأستهديه وأستغفره وأنوب إليه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر بالعدل فقال جلَّ شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢] فالحمد لله على ما شرع وعلم وبيّن، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، أعظم من حكم فعدل، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد؛ فما زالت مؤلفات علماء الإسلام تتوالى منذ صدر الحركة العلمية الإسلامية بين إثبات لصحة دين الإسلام ونبي الإسلام صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من جهة، وبين المؤلفات النقدية لأهل الكتاب، إثباتاً للتحريف في أسفارهم وإبطالاً لعقائدهم من جهة أخرى. وما زالت هذه الجهود مستمرة، ولكن من اللازم - حتى يؤتي النقد ثماره - أن يكون صحيحاً مستنداً للبرهان من النقل والعقل، وأن يغلف النقد باطناً بالإخلاص في دعوة أهل الكتاب، وأن يغلف ظاهراً بالوضوح والبرهان وآداب البحث العلمي وأخلاقياته، ومنها البعد عن التكلف، وإنّ الباحثين المسلمين أولى بهذا الخلق من غيرهم، بل ترك التكلف لازم في حق الباحثين المسلمين عند دعوتهم أهل الكتاب حتى لو تكلف علماء أهل الكتاب في تأويل النصوص، فإنّ طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ أولى من مجاراتهم في تكلفهم. وإنّ الاعتدال والبعد عن التكلف من أهم أخلاقيات البحث العلمي، وخاصة عند البحوث النقدية المتعلقة بأسفار أهل الكتاب.

ومن خلال اهتمامي بالدراسات النقدية الموجهة لأسفار أهل الكتاب، فقد لاحظت تكلفاً واضحاً عند بعض الباحثين والناقدين المسلمين، سواء في تقديمهم

أسفار أهل الكتاب، أو في إثباتهم نبوة سيدنا محمد ﷺ؛ الأمر الذي دعاني لكتابة هذه الصفحات وعرض نماذج لهذه التكلفات، مبيّناً وجه التكلف، ونقده، وتصويبه بالحق والبرهان؛ للتنبيه على هذه الثغرة ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها.

إنّ تناول مشكلة التكلف عند بعض الناقدين المسلمين وتخطئة بعضهم في نقده نصوصاً لأهل الكتاب ليس من باب كشف الخطأ بحد ذاته، وإنما هو أمر تعبدي أمرنا الله تعالى به بقوله جل شأنه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُورًا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، فتخطئة باحث أو ناقد مسلم في اجتهاده، وتصويب نصٍ من نصوص أهل الكتاب بالدليل هو عبادة لله تعالى، ونصيحة يقدمها الباحث عسى أن تنفع القارئ والسامع لها.

وقبل عرض التكلفات يحسن ابتداءً الكلام بتعريف التكلف، وذكره في القرآن الكريم، ونوعيه، وعوامله.



## المبحث الاول

### التكلف وما يتعلق به

وفيه أربعة مطالب:

#### المطلب الأول

#### تعريف التكلف

قال الراغب الأصفهاني (ت: ٤٢٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «التكلف: اسم لما يُفعل بمشقة، أو تصنع، أو تشيع»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «كَلَّفَهُ الشَّيْءَ تَكْلِيفًا؛ إِذَا أَمَرَهُ بِمَا يُشَقُّ عَلَيْهِ. وَتَكَلَّفَتِ الشَّيْءَ إِذَا تَجَشَّمَتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَعَلَى خِلَافِ عَادَتِكَ. وَالْمَتَكَلَّفُ: الْمَتَعَرِّضُ لِمَا لَا يَعْنِيهِ. وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «نَهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ»<sup>(٢)</sup> أَرَادَ كَثْرَةَ السُّؤَالِ وَالْبَحْثِ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْغَامِضَةِ الَّتِي لَا يَجِبُ الْبَحْثُ عَنْهَا، وَالْأَخْذُ بِظَاهِرِ الشَّرِيعَةِ وَقَبُولِ مَا أَتَتْ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن منظور(ت: ٧١١هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «الْمَتَكَلَّفُ: الْوَقَّاعُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ.

(١) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ص ٧٢١، تحقيق صفوان داوودي، ط ٤، دار القلم، دمشق، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يُكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ٩/٩٥، رقم (٧٢٩٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير، ج ٤/١٩٦ - ١٩٧، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

والمُتكلّف: العرّيض لما لا يعنيه»<sup>(١)</sup>.

وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) رَحْمَةُ اللَّهِ فَقَالَ: «القول والعمل بلا علم، وطلب ما لا يدرك»<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### موقف القرآن الكريم من التكلف

رفع الله تعالى الكلفة عن المؤمنين فقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ أي فلا يضيّق عليها ولا يُجهدّها<sup>(٣)</sup>، ولا يحملها فوق طاقتها<sup>(٤)</sup>، وقال سبحانه في موضع آخر: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وهذا كله من تيسير الله تعالى ورفع الحرج عن هذه الامة، يقول سبحانه: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦] وأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يبين للناس أنه ليس من المتكلفين فقال سبحانه: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]. قال الرازي (ت: ٦٠٦هـ) رَحْمَةُ اللَّهِ: «المراد أن هذا الذي أدعوكم إليه دين ليس يحتاج في معرفة صحته إلى التكاليف الكثيرة، بل هو دين

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ج ٩، ص ٣٠٧، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

(٢) مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد السلام بن تيمية، ١٣٨/٤، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية،

١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

(٣) تفسير الطبري، ٦/١٢٩.

(٤) تفسير البغوي، ١/٤٠٢.

يشهد صريح العقل بصحته»<sup>(١)</sup>.

وجاء في التفسير الحديث: «وفي الأمر الرباني للنبي ﷺ بالإعلان بأنه ليس من المتكلفين تلقينٌ تأديبي رفيع للمسلمين بأن لا يتصفوا بما ليس لهم علم، وبأن لا يكونوا فضوليين فيما ليس فيه مصلحة وفائدة»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نجد أن الله تعالى نهى في كتابه العزيز عن التكلف، وهو أمر عام في القول والعمل والبحث والسلوك، فمن ترك التكلف لوجه الله تعالى كان عبداً طائعاً له سبحانه، ومخالفاً هوى نفسه، ومن تعمد التكلف فقد خالف أمر ربّه جل شأنه، وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

### المطلب الثالث

#### نوعا التكلف

ذكر أهل العلم أنّ التكلف على نوعين: مذموم ومحمود، وبين الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ ذلك فقال: «.. التكلف على ضربين: محمود، وهو ما يتحرّاه الإنسان ليتوصل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلاً عليه ويصير كلفاً به ومحبباً له، وبهذا النظر يستعمل التكليف في تكلف العبادات. الثاني: مذموم،....، وإياه عنى بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وقوله

(١) تفسير مفاتيح الغيب، محمد بن عمر الرازي، ٢٦/٤١٦، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٢) التفسير الحديث، محمد عزت دروزة، ٢/٣٥٩.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنا وأتقياء أمتي برآء من التكلف»<sup>(١)</sup>(٢).

قلت: من التكلف المذموم التكلف في البحث العلمي، وهو ما يدفع الباحث لتحميل نصٍ من النصوص ما لا يحتمل، فيحمّل النصّ شيئاً ليس فيه، أو يكون المعنى الذي قصده بعيداً جداً، أو يُعرض الباحث عن المعنى القوي الظاهر ويتحرى معنىً ضعيفاً فيجعله هو المراد، أو يبنى مسألة ما على نصوص بعيدة عن المراد.

ومن مظاهر التكلف التي ذكرها العلماء قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ثم إن أكثر المتعمقين في العلم من المتأخرين يقترن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدین، وهو القول والعمل بلا علم وطلب ما لا يدرك. وأصحاب محمد ﷺ كانوا - مع أنهم أكمل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً - أقلّ الناس تكلفاً، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات ما هو من أعظم الفضول المبتدعة والآراء المخترعة لم يكن لهم في ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده في الدين»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقل السخاوي عن النووي أنّ الحديث ليس بثابت. انظر: المقاصد الحسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، ١/١٧١، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ص ٧٢١ - ٧٢٢ بتصرف يسير.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد السلام بن تيمية، ٤/١٣٨.

يلاحظ أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يذم المتكلفين الذين حشوا مؤلفاتهم بنظريات وآراء باطلة دون اتباع لسلف صالح من هذه الأمة، وإنما تأثراً بمن ساء قصدهم في الدين، ولعله أراد بهم الفلاسفة أو الباطنية، والله أعلم.

ومنها ما أشار إليه ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ في قوله: «... وقد نهينا عن التكلف، ولا شك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف»<sup>(١)</sup>.

إنّ التكلف المذموم موجود في الكتب قديماً وحديثاً، وكثيراً ما كان يصرّح علماؤنا في تعليقاتهم على كلام غيرهم بأنّ هذا رأي فيه تكلف وهو بعيد. وإنّ تحميل النصوص ما لا تحتمل مخالف للأمانة العلمية، وبتر النصوص وأخذ عبارة واحدة دون مراعاة ما قبلها أو ما بعدها هو تجنُّ على النص، وكذلك لي أعناق النصوص وتطويعها لتوافق رأي الباحث كلها من مظاهر التكلف في البحث العلمي ومخالفة لأخلاقياته.

ومعاني التكلف السابقة الذكر جميعاً هي قصدي من هذا البحث<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال قراءتي كتب الناقلين المسلمين والنصارى وقفت على نماذج من هذا التكلف عند بعضهم، وقد رأيت أنّ هناك عوامل تدفع الباحث في مقارنة الأديان للوقوع في التكلف يحسن الوقوف عليها.

(١) انظر: فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر، ٤/١٢٧.

(٢) تظهر هذه المعاني بوضوح من خلال نماذج التكلف في البحث.

## المطلب الرابع

## عوامل تكلف الباحثين في علم مقارنة الأديان

## \* أولاً - العامل النفسي:

يُعد العامل النفسي الدافع الأول للتكلف عند بعض الباحثين في الأديان؛ ذلك أنّ رغبة داخلية جامحة عند الباحث قد تدفعه للإفراط في التماس تأييد الحق عند الديانات المنحرفة، علماً بأنه يُكفرهم فلا يؤمن بدينهم ولا بكتبهم المقدسة، فالباحث المسلم يجزم أنّ التحريف قد خالط أسفار اليهود فلا قداسة لها، ثم تجده يستشهد لإثبات نبوة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بنصوص من تلك الأسفار التي جزم علماء الإسلام وبعض علماء أهل الكتاب ببشريتها، كسفر نشيد الإنشاد المنسوب إلى سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ زوراً وبهتاناً<sup>(١)</sup>. وبالرغم من هذا تجد بعض الباحثين المسلمين المعاصرين<sup>(٢)</sup> تكلفوا في إثبات نبوة نبينا محمد من خلال إنزال بعض ما ورد في هذا السفر على صفات نبينا ﷺ، وكذلك فعل بعض علماء النصارى، أقصد أنهم تكلفوا، بل تكلفوا جداً وهم يحاولون تطويع نصوص هذا السفر ليثبتوا قدسيته المزعومة، وذلك انتصاراً لاعتقادهم الفاسد في علاقة المحبة بين الله تعالى وبنى إسرائيل من جهة أو محبة المسيح للكنيسة<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه حقيقة ثابتة ويعترف بها علماء أهل الكتاب أنفسهم كما هو مفصل ص (٢٠ و ٢١) من هذا البحث.

(٢) انظر: إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والانجيل، حفيظ اسليماني، ص ١٢٤، ط ١، دار الحكمة، القاهرة.

(٣) انظر مثلاً: التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، د. بروس بارتون وآخرون، ص ١٣٦٤، شركة

إنَّ ما يدفع كلاً من المسلم والنصراني في المثالين السابقين هو أمر نفسي دفع صاحبه للتكلف من أجل إثبات صحة معتقده وإقامة الحجة على الخصم في الوقت ذاته، مع الفرق بين كون الباحث المسلم يريد إثبات حق لكن بطريق غير صحيح، والنصراني الذي يريد إثبات باطل بطريق باطل، فالمسلم غني عن هذا الطريق؛ لأنَّ ما عنده من النور والبرهان النقلي والعقلي والأخلاقي لإثبات نبوة نبينا محمد ﷺ أجلى وأسطع من أن يجعله يضطر لإثبات هذا المقصد الجليل بطريقة فاسدة وباطلة. وهكذا يلاحظ دور العامل النفسي، وكيف أنه يدفع بعض الباحثين للوقوع في إشكالية التكلف.

### ❖ ثانياً - الرد على الخصم بالمثل:

ما دام أنَّ هناك من يتكلف في فهم النصوص من أجل إثبات معتقده والتشكيك في معتقد الخصم، فمن الطبيعي أن يجد هذا المتكلف متكلفاً من الطرف الآخر ليعامله بالمثل، وهكذا تجد التكلف في الرد والرد الآخر، حتى لو علم كلُّ منهما بأنَّ تفسيره نصًّا ما مجاني للصواب، فإنه يغالب نفسه ويتجنى على النص لغاية الانتصار لنفسه ومعتقده ولو بالباطل.

وقد رأيت التكلف في تفسير علماء أهل الكتاب لأسفارهم واضحاً، وكذلك تكلفهم في تفسير آيات القرآن الكريم، في محاولة يائسة وباطلة لإنزال ما يريدون إثباته من عقائد باطلة، ودعوى أنها موجودة في القرآن الكريم، ولعلَّ أبرز مثال

---

ماستر ميديا، القاهرة، مصر. ودليل العهد القديم، د. ملاك محارب، ص ٩٧، الناشر أبناء الأنبارويس، بدون طبعة وتاريخ.

على هذا التكلف دعوى وجود عقيدة التثليث في القرآن الكريم. وقد حاول النصراني حبيب سعد في كتابه (أديان العالم) إثبات صحة معتقده الفاسد في التثليث بآيات قرآنية؛ حيث يقول تحت عنوان: عقيدة الثالوث في الإسلام: «ومع كل تشديد المسلم على عقيدة التوحيد، فلا تعجب إن قلت لك إن عقيدة الثالوث موجودة في القرآن كما هي في الكتاب المقدس..<sup>(١)</sup>» إلى آخر هذا التخرص والإفك الذي حاول الكاتب الاستدلال عليه زورًا وبهتانًا من خلال التكلف الواضح في فهم آيات أخرى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِنَا﴾ [الأنبياء: ١٦] حيث زعم أن ضمير الجمع في كلمة (خلقنا) يفيد التثليث<sup>(٢)</sup>، علمًا بأنه للتعظيم، وهو مستخدم بكثرة في القرآن الكريم.

إن ما زعمه هذه الكاتب لا يعدو كونه تكلفًا واضحًا، وهو يحاول إثبات معتقده من خلال القرآن الكريم الذي جاء وصرح بوضوح عدة مرات بكفر النصراني القائلين بالتثليث، يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، فهذه آيات واضحة جدًا تؤكد كفر النصراني القائلين بالتثليث، لكن لغاية الرد بالمثل على الخصم، عمي عنه الكاتب تعمدًا، وأغفل ذكر الآيات السابقة وغيرها، ليعمد إلى إثبات

(١) انظر: أديان العالم، حبيب سعد، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، دار التأليف والنشر للكنيسة الأسقفية، القاهرة، بدون بيان طبعة وتاريخ.

(٢) انظر: أديان العالم، حبيب سعد، ص ٢٨٥.

معتقده الفاسد بدافع الرد بالمثل على علماء الإسلام الذي أثبتوا وجود التوحيد في أسفار أهل الكتاب وفي كلام المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

### ❁ ثالثاً - عدم مراعاة لغة النصوص الدينية:

أعني بهذا السبب أن تكلف بعض الناقدین يرجع أحياناً إلى عدم مراعاة لغة الكتب المقدسة عند أصحابها؛ فلغة التوراة وأسلوبها تختلف عن لغة القرآن الكريم، فينبغي على الناقد أن يتوخى الحذر قبل النقد؛ لأنه ربما يحمله فهمه الخاطيء لكلمة ما على نقدها وهي صحيحة، في حين أن المشكلة في سوء فهمه هو لا في الكلمة أو النص، فنجد أنه ينقد ويتكلف في الاعتراض على بعض الكلمات أو النصوص لهذا السبب. ومثال هذا التكلف حمل كلمة «جاء الرب من سيناء» - الواردة في التوراة - على المعجىء الحقيقي وردها بدعوى أنها تقتضي التجسيد، علماً أنه إشارة قوية إلى نزول الوحي الإلهي كما هو مفصل في المبحث الآتي.

فهذه أبرز العوامل التي تدفع الباحث إلى الوقوع في التكلف.



## المبحث الثاني

## نماذج من تكلف الباحثين

وفيه أربعة مطالب:

## المطلب الأول

## تكلف في حمل الكلام على ظاهره غير المراد

تكلفَ الباجي (ت: ٧١٤هـ) رَحْمَةُ اللَّهِ، في تفسير النص الآتي الذي ورد في التوراة: «جاءَ الرَّبُّ من سَيْنَاءَ، وأشرق لهم من سَعِير<sup>(١)</sup>، وتلاًلاً من جبل فاران»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> [ثنائية:

(١) سَعِير ويقال ساعير، وهي مبعث عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم، ١/ ٩٠، مكتبة الخانجي، القاهرة. وسَعِير: كثير الشعر، وهو اسم أمير منح اسمه للمقاطعة التي سكنها، وقيل: جبل في أرض يهوذا. انظر: قاموس الكتاب المقدس، ترجمة وتأليف د. جورج بوست، ١/ ص ٥٥٨، مادة (سَعِير)، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٨٩٤م. وقال ياقوت الحموي: ساعير: في التوراة اسم لجبال فلسطين، وهو من حدود الروم وهو قرية من الناصرة بين طبرية وعكا، انظر: معجم البلدان، ٣/ ١٧١. وفي الموسوعة الفلسطينية، سَعِير: بلدة عربية تقع على مسافة (٨) كم إلى الشمال الشرقي من مدينة الخليل و (٣) كم شرقي حلحول الواقعة على طريق الخليل - القدس. انظر: الموسوعة الفلسطينية، حرف السين، نسخة الكترونية.

(٢) فاران هي مكة أو جبال مكة. انظر: صفة جزيرة العرب، ابن الحائك، ص ١٧٠، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم محمد البشاري، ص ١١، ومعجم البلدان، ياقوت الحموي، ٣/ ١٧١. قلت: معلوم أنّ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ نزل أول مرة على نبينا محمد ﷺ في غار ثور في أحد جبال مكة المكرمة. وبالرغم من إنكار اليهود والنصارى هذه الحقيقة إلا أنّ علماءهم المهتمين أكدوا أنّ فاران هي مكة، انظر مثلاً: الدين والدولة في إثبات نبوة محمد ﷺ، علي بن ربن الطبري، ص ١٣٨ - ١٣٩، تحقيق عادل نويهض، ط ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٣٩هـ - ١٩٧٣م.

(٣) في النسخة اليسوعية: «أقبل الربّ من سيناء، وأشرق لهم من سَعِير، وسطع من جبل فاران»

٣٣: ١: ٢] قال الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ: «قوله: جاء الله من طور سيناء يقتضي التجسيد<sup>(١)</sup>، لأنَّ المجيء من المكان إنما يصح من الأجساد، والله مُنزَهٌ من التجسيد...»<sup>(٢)</sup>.

### ❖ وجه التكلف، والرد:

تكلَّف الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ في طعنه بهذا النص واضحٌ جدًّا؛ فقد اتفق أكثر علماء الإسلام على أنه بشارة واضحة بنبينا محمد ﷺ، ويلاحظ بأنَّ الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ حمل النص على ظاهره غير المراد، فحمل مجيء الله تعالى على الحقيقة وهذا الاعتراض فيه تكلف واضح لا ينبغي قوله؛ لأنَّ ظاهر النص غير مراد بل هو فاسد عند المسلمين وعند أهل الكتاب، ولم أقف على أحد قال به قبل الباجي أو بعده.

ومن أبرز العلماء الذين ذكروا هذه النبوءة الشهرستاني (ت: ٥٤٨) رَحْمَةُ اللَّهِ

ص ٤١١.

(١) التجسيد أو التجسيم من الألفاظ المجملة في حق الله تعالى والتي لم يرد بها نص في الكتاب والسنة فيُتوقف فيها حتى يستفصل من المتكلم عن مراده فيها: فإن كان معنىً لائقًا بالله تعالى فيجوز حكايته بالمعنى مع التوقف في اللفظ، وأما إن كان المعنى يتضمن نقصًا في حق الله تعالى فإنه يمنع من القول به. ومما يلزم في نسبة الجسد أو الجسم لله تعالى التوقف في اللفظ كونه لم يرد في الشرع، ثم التفصيل في ذلك. وقد تكلم العلماء في هذه المسألة، فقال الشيخ محمد بن عثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ: «إن أردتم بالجسم جسمًا مكونًا من لحم وعظم وأجزاء يفتقر بعضها إلى بعض أو يحتاج إلى مقومات خارجية، فهذا ممتنع بالنسبة إلى الله الغني الحميد، وإن أردتم بالجسم ما كان قائمًا بنفسه موصوفًا بالصفات اللائقة به فهذا حق ثابت لله عَزَّوَجَلَّ، ولا يلزم عليه شيء من اللوازم الباطلة» انظر: تقريب التدمرية، ص ٩٦، طبعة ١٤٣٣هـ. مدار الوطن للنشر.

(٢) كتابُ علي التوراة (أو الرد على التوراة) علي بن محمد الباجي، ص ١٩٥، تحقيق السيد يوسف أحمد، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الذي أجاد في توجيهها فقال: «وقد ورد في التوراة أن الله تعالى جاء من طور سيناء، وظهر بساعير، وأعلن بفاران، وساعير جبال بيت المقدس، التي كانت مظهر عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفاران جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى ﷺ. ولما كانت الأسرار الإلهية، والأنوار الربانية في الوحي، والتنزيل، والمناجاة، والتأويل، على مراتب ثلاث: مبدأ، ووسط، وكمال؛ والمجيء أشبه بالمبدأ، والظهور أشبه بالوسط، والإعلان أشبه بالكمال؛ عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل بالمجيء من طور سيناء، وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير، وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران، وفي هذه الكلمات إثبات نبوة المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، والمصطفى محمد ﷺ<sup>(١)</sup>».

وبمثل كلام الشهرستاني قال علماء الإسلام مثل ابن حزم (ت: ٤٥٨هـ) في كتابه «الفصل»<sup>(٢)</sup>، والجعفري (ت: ٦٦٨هـ) في كتابه «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل»<sup>(٣)</sup>، والقرطبي (ت: ٦٧١هـ) في كتابه «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام»<sup>(٤)</sup>، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»<sup>(٥)</sup>، والهندي (ت: ١٣٠٨هـ) في «إظهار

(١) الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥، تصحيح وتعليق أحمد فهمي محمد، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١/ ٩٠.

(٣) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، صالح بن الحسن الجعفري، ٢/ ٦٥٤ - ٦٥٥، تحقيق محمود قدح، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٤) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام، محمد بن أحمد القرطبي، ١/ ٢٦٤، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار التراث، القاهرة.

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/ ١٩٩ وما بعدها، أحمد بن عبد الحلیم بن

الحق»<sup>(١)</sup>، وغيرهم، رحمهم الله جميعاً.

قلت: ولم يعترض أحد من العلماء السابقين ولا غيرهم من علماء الإسلام على نبوءة التوراة السابقة، ولم يحملوا النصّ على التجسد أو المجيء الظاهري نظراً لما في ذلك من تكلف، ولما يترتب عليه من إفساد وطعن بنص البشارة الإلهية، وما تتضمنه من إقامة الحجة على أهل الكتاب وإثبات نبوءة سيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ بل إنَّ الجعفري رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «وقول التوراة في خاتمتها: (أقبل الله من سيناء، وتجلى من ساعير، وظهر من جبال فاران) وهذه شهادة صريحة من التوراة وواضحة بنبوءة محمد ﷺ ورسالته؛ إذ معنى هذا النص: (جاء الرب) المراد به: ظهور ملاك الربّ على نبيه وتلقينه كلام الله. ثم قال: وبعد معرفة معاني الألفاظ يكون معنى النص: إنَّ الله تعالى ناجى موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأوحى إليه بسيناء، وأرسل عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأوحى إليه بساعير وهي من أرض الجبل المقدس، وبعث محمداً ﷺ رسولاً معلناً بكلمة لا إله إلا الله مستعلنًا بها من مكة الواقعة بين جبال فاران كجبل أبي قبيس وحراء وغيرهما من جبال مكة المحيطة بها، وفي بعض الترجمات: واستعلن من جبال فاران ومعه ألوف الأظهار، وهل غير محمد ﷺ أرسل في مكة، ثم دخلها ومعه عشرة آلاف مؤمن بشريعة متميزة سمحاء»<sup>(٢)؟!</sup> وقال رَحِمَهُ اللهُ عَنْ هَذِهِ النُّبُوءَةِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وهذه معاني كلها

تيمية، تحقيق علي بن حسن وآخرين، ط ٢، دار العاصمة، السعودية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.  
(١) إظهار الحق، ٤/ ١١٣٤، رحمت الله الهندي، تحقيق د. محمد الملكاوي، ط ٢، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، صالح بن الحسين الجعفري، ١/ ١٨٨.

معقولة، يؤمن بها اللبيب ولا يجريها على الظاهر إلا المرئب»<sup>(١)</sup>.

وللأمانة العلمية فقد وقفت على قول للمهتدي علي بن ربن الطبري رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٤٧ هـ تقريباً) الذي حمل المجيء على الحقيقة لكنه نسبه للنبي وليس لله تعالى، وقد قال الطبري المهتدي بهذا القول عن علم بلغة التوراة والإنجيل؛ إذ كان نصرانياً ثم هداه الله تعالى فأسلم، ولذلك حمل كلمة الربّ بمعنى السيد وهو النبي نفسه فقال: «فاران هي البلدة التي سكنها إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولذلك قدم الله ذكرها في التوراة في قوله: «فكان يتعلم الرمي في برية فاران»<sup>(٢)</sup>، وقد علم الناس كلهم أنّ إسماعيل سكن مكة، فولده وأعقابه فيها وفيما حولها يعرفون مأوى جدهم ولا يجهلون بلده ووطنه، وقد طلع الربّ من فاران فإن لم يكن كما ذكرنا، فليوجدوا لنا ربّاً ظهر من جبل فاران ولن يفعلوا. فأما اسم الربّ هاهنا فإنه يقع على النبي ﷺ، وهي كلمة مستعملة من العرب والعجم في الله عَزَّجَلَّ وفي عباده، كقولك: ربّ البيت<sup>(٣)</sup>» فالطبري المهتدي رَحِمَهُ اللهُ أورد العبارة وبين أنّ الربّ هنا بمعنى السيد، والمقصود هنا النبي محمد ﷺ، ومثله خبير بألفاظ التوراة ومعانيها رحمه الله تعالى، وقد ورد في القرآن الكريم ما يوافق ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسَأَلَهُ مَا بَأَلُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠] أي: ارجع إلى سيدك<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ٤٥٩/١.

(٢) نص التوراة هو: «وَكَانَ يَنْمُو رَامِي قَوْسٍ. ٢١ وَسَكَنَ فِي بَرِيَّةِ فَارَانَ» [تثنية: ٢١: ٢١].

(٣) الدين والدولة في إثبات نبوة محمد ﷺ، علي بن سهل بن ربن الطبري، تحقيق عادل نويهض، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) انظر: تفسير الطبري، ١٦/١٣٣.

ويلاحظ الفرق بين كلام الطبري المهتدي الذي أكد نبوءة التوراة ونسب كلمة «الله» أو «الرب» للنبي فتكون بمعنى السيد، ولا شك أن النبي سيد قومه، وبين الباجي الذي حمل مجيء الرب على الحقيقة في الدنيا.

وتكلف الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ هذا يؤكد ما تقدم بيانه<sup>(١)</sup> أن عدم مراعاة لغة النصوص الدينية هو أحد عوامل الوقوع في التكلف.

ومما يردّ به أيضاً على رأي الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ أن يقال: إنّ المجيء قد يتعلق بالأجساد وبغير الأجساد، فيصح إطلاقه على رب العالمين، لأنه تعالى أثبت هذه الفعل لذاته، فيجب الإيمان والتسليم بذلك، لقوله جلّ شأنه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فصفة المجيء ثابتة لرب العالمين كما حكى ذلك أكثر علماء الإسلام<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر - والله أعلم - أن سبب تكلف الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ في فهم النص هو التأويل الخاطيء لفعل المجيء؛ حيث إنّ هذا الفهم دفعه إلى أن يرد نصاً أجمع علماء الإسلام على الأخذ به والاحتجاج به في باب البشارات بنبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والرد على اليهود والنصارى.

وجملة القول إنّ الصواب في النص السابق هو مجيء أمر الله تعالى أو وحيه

(١) يراجع المطلب الرابع من المبحث الأول.

(٢) انظر مثلاً: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّجَلَّ من التوحيد، ٣٤٣/١، تحقيق رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. والعقيدة الواسطية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، ص ٦٦، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، ط ٢، أضواء السلف - الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

بالنبوة؛ فمجيؤه من سيناء يراد به وحيه لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإشراقه من ساعير يراد به وحيه لعيسى المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، واستعلانه من فاران التي هي مكة بإجماع علماء الإسلام إنما هو وحيه إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

## المطلب الثاني

### التكلف في إنزال نصوص سفر نشيد الإنشاد

#### على نبينا محمد ﷺ

وقفتُ على كتاب لأحد الباحثين المسلمين المعاصرين وهو يلوي أعناق نصوص نشيد الإنشاد ويجهتد في إسقاطها على نبينا محمد ﷺ، علمًا بأن أوصاف النبي ﷺ يمكن أن تؤخذ من مواضع أخرى واضحة من أسفار أهل الكتاب، وتنطبق على أخلاقه العظيمة ﷺ من غير هذا السفر.

والباحث حفيظ اسليماني<sup>(١)</sup> في أطروحته العلمية الموسومة بـ«إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والإنجيل» يؤكد هو وأستاذه المشرف على أطروحته د. محمد البنعادي<sup>(٢)</sup> أن سفر نشيد الإنشاد يتحدث عن نبينا محمد ﷺ، وأخذ يستشهد الباحث على دعواه هذه، وقال في نهاية كلامه: «.. من خلال ما سبق يتضح أن سفر نشيد الإنشاد يتحدث عن سيدنا محمد ﷺ، ولخطورة ذلك على أهل الكتاب تم نسج السفر على منوال الغزل لإبعاد النص عن أصله المقصود<sup>(٣)</sup>».

(١) في أطروحته العلمية الموسومة بـ«إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والإنجيل»، ط ١، دار الحكمة، القاهرة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(٢) إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والإنجيل، حفيظ اسليماني، ص ١٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

## \* تعقيب:

لقد اجتهد الباحث حفيظ اسليماني في أطروحته بتناول ومعالجة النصوص التي تتضمن البشارات بنينا محمد ﷺ، عدا نصوص سفر نشيد الإنشاد التي يلاحظ وجود تكلف في إسقاط نصوص هذا السفر على نينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وتكلف مثله الباحث سامي عامري<sup>(١)</sup>؛ إذ أنزل عبارات هذا السفر على النبي محمد ﷺ وهو منها براء. وقبل بيان التكلف يحسن الإشارة إلى موقف علماء أهل الكتاب أنفسهم من هذا السفر.

من الآراء المشهورة عند أهل الكتاب حمل هذا السفر على التفسير الرمزي؛ بمعنى أنه يرمز إلى محبة الله لبني إسرائيل، أو محبة المسيح للكنيسة<sup>(٢)</sup>. وهذا التفسير بحد ذاته تكلف جلي وغير مقبول؛ فالنقد الذي وَجَّهَهُ علماء أهل الكتاب لهذا السفر أكبر من أن تقف بوجهه دعوى الرمزية وتكلفتها.

ومن ذلك النقد ما ورد في مقدمة سفر نشيد الإنشاد في النسخة اليسوعية للكتاب المقدس ما نصَّه: «إنَّ هذا الكتاب الصغير يشكل مسألة من أشد المسائل المتنازع عليها في نصوص الكتاب المقدس، فما معنى هذه القصيدة الغزلية (أو مجموعة القصائد الغزلية) في العهد القديم؟ فللكتاب طابع غرامي، ولا يتوقف إلا على الجمال الطبيعي، ولا يذكر الله ولا إنجاب الأولاد، فيه إشارات إلى جغرافية

(١) محمد ﷺ في الكتب المقدسة عند النصارى واليهود والهندوس والصابئة والبوذيين والمجوس، ص ٥٤ - ٦٢. نسخة إلكترونية، بدون تفاصيل.

(٢) انظر مثلاً: التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، د. بروس بارتون وآخرون، ص ١٣٦٤، شركة ماستر ميديا، القاهرة، مصر. ودليل العهد القديم، د. ملاك محارب، ص ٩٧، الناشر أبناء الأنبارويس، بدون طبعة وتاريخ.

فلسطين، لا بل فيه ذكريات أسطورية، ومع ذلك فلا نجد فيه أي مفتاح لتفسيره؛ من الذي ألفه؟ وفي أيّ تاريخ؟ ولماذا ألف؟..»، وبعد سطور خرج المحررون بنتيجة عن هذه القصائد قائلين: «من الواضح أنّ مؤلفها ليس سليمان»<sup>(١)</sup>.

وأما الناقدون من النصارى فقد صرحوا بأنّ هذا السفر ليس دينياً بل هو دنيوي شهواني، يقول الكاتب الأمريكي «ول ديورانت» (ت ١٩٨١ م) في كتابه الشهير (قصة الحضارة) معلقاً على سفر نشيد الإنشاد: «قد تكون هذه الكتابات الغرامية مجموعة من الأغاني البابلية الأصل، وقد تكون من وضع جماعة من شعراء الغزل العبرانيين...، ومهما يكن أصلها فإنّ وجودها في التوراة سرٌّ خفي، ولكنه سر ساحر جميل، ولسنا ندري كيف غفل أو تغافل رجال الدين عما في هذه الأغاني من عواطف شهوانية فأجازوا وضعها بين أقوال أشعياء والخطباء...»<sup>(٢)</sup>.

وأما الناقد (حنّا حنّا) فهو باحث معاصر يقول في كتابه (هفوات التوراة) عن سفر نشيد الإنشاد: «هذا السفر ليس له علاقة لا بالحكمة ولا بالدين، وإنما هو عبارة عن قصائد غزل وجنس...، الحقيقة أنّ نشيد الإنشاد جاء بكامله حنّاً وتشجيعاً إلى التلذذ بالجنس؛ إنه قصيدة جنسية بحتة»<sup>(٣)</sup>.

قلت: إذا كان المنصفون من أهل الكتاب لا يؤمنون بهذا السفر ولا بنسبته إلى سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، بل يقرون ويصرّحون بأنه قصائد غزل لا علاقة لها بالدين

(١) الكتاب المقدس، النسخة اليسوعية، ص ١٣٧٨. ط ٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤.

(٢) قصة الحضارة، ول ديورانت، الجزء الثاني من المجلد الأول، ص ٣٨٨، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣) هفوات التوراة، حنّا حنّا، ص ٧٩ - ٨١، ط ١، دار النايا، دمشق، ٢٠٠٧ م.

والحكمة، فالعجب من باحث مسلم يؤمن بها ويستشهد بها على نبوة سيدنا محمد ﷺ وفيها ما فيها من التردي الأخلاقي!!  
ويمكن الرد على هذا التكلف بما يأتي:

**أولاً:** أقول: هذا كلامٌ غزلي بل هو كلام شهواني لا يليق إقحام صفات نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيه لتنطبق عليه هذه الصفات، فهناك صفات غيرها أولى وأجدر، كالتي ذكرها الباحث نفسه وأوردها علماء الإسلام قديماً وحديثاً عن نبوءات أسفار أهل الكتاب المتعلقة بنبينا محمد ﷺ؛ لكن كلمات سفر نشيد الإنشاد لا تنطبق أبداً على نبينا محمد ولا على المسيح ولا على أحد من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم جميعاً. وما كلمات هذا السفر إلا شعر بين عاشق ومعشوقته، ما كان ينبغي أن تضافى عليه صفة القداسة، فأين هو من سفر الحكمة أو الزبور أو أشعيا أو غيره من الأسفار المقدسة عند أهل الكتاب التي يلحظ القارئ فيها بقايا من الوحي؟

ولا بد من إيراد بعض نصوص هذا السفر ليتبين القارئ المنصف؛ أي يمكن أن تتوافق هذه الصفات والأفعال على نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وأقواله أم لا؟ جاء في مقدمة السفر ما يأتي:

١ نَشِيدُ الْإِنْشَادِ الَّذِي لِسُلَيْمَانَ:

٢ لِيَقْبَلْنِي بِقُبُلَاتٍ فَمِهِ، لِأَنَّ حُبَّكَ أَطْيَبُ مِنَ الْخَمْرِ. ٣ لِرَائِحَةِ أَذْهَانِكَ الطَّيِّبَةِ.  
أَسْمُكَ دُهْنٌ مُهْرَاقٌ، لِذَلِكَ أَحَبَّتْكَ الْعَدَارَى. ٤ أَجْدُبْنِي وَرَاءَكَ فَنَجْرِي. أَذْخَلْنِي الْمَلِكُ إِلَى حِجَالِهِ<sup>(١)</sup>. نَبْتَهْجٌ وَنَفْرَحُ بِكَ. نَذْكُرُ حُبَّكَ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْرِ. بِالْحَقِّ

(١) الحجال: بيت العرس المزين بالثياب والأسرة والستائر. انظر: تفسير نشيد الأنشيد،

يُحِبُّونَ»<sup>(١)</sup> [نشيد الإنشاد: ١ : ١ - ٤].

كما يلاحظ القارئ فقد افتُتح السفر افتتاحًا شهوانيًا يتمثل بقبلات الفم، مشبهة القبلات بأنها أطيب من الخمر الذي جاء الإسلام ليحرمه قطعياً.

وورد أيضًا: «<sup>١٢</sup> مَا دَامَ الْمَلِكُ فِي مَجْلِسِهِ أَفَاحَ نَارِدِينِي <sup>(٢)</sup> رَائِحَتَهُ. <sup>١٣</sup> صُرَّةُ الْمُرِّ حَبِيبِي لِي. بَيْنَ ثُدَيَّيْ بَيْتٍ. <sup>١٤</sup> طَاقَةٌ فَاعِغِيَّةٍ <sup>(٣)</sup> حَبِيبِي لِي فِي كُرُومٍ <sup>(٤)</sup> عَيْنِ جَدِي <sup>(٥)</sup>. <sup>١٥</sup> هَا أَنْتِ جَمِيلَةٌ يَا حَبِيبَتِي، هَا أَنْتِ جَمِيلَةٌ. عَيْنَاكِ حَمَامَتَانِ. <sup>١٦</sup> هَا أَنْتِ جَمِيلٌ يَا حَبِيبِي وَحُلُوٌّ، وَسَرِيرُنَا أَخْضَرٌ»<sup>(٦)</sup>. [نشيد الإنشاد: ١ : ١٢ - ١٦]

أنطونيوس فكري، ص ٦ - ٧.

(١) في النسخة اليسوعية: «نشيد الاناشيد لسليمان. الحبيبة: ليقبلني بقبل فمه، فإن حبك أطيب من الخمر، أطيابك طيبة الرائحة، واسمك طيب مراق، فلذلك أحبتك العذاري، اجذني نحوك فنجري، قد أدخلني الملك أخاديره، نبتهج بك وفرح، ذاكرين حبك أكثر من الخمر، إنهم على صواب إذ يحبونك» ص ١٣٨١.

(٢) ناردين: طيب دهني يستخرج من ساق نبات ينبت في الهند. انظر: قاموس الكتاب المقدس ٤٠٤/٢.

(٣) في النسخة اليسوعية وردت: «حبيبي عنقود حناء»، انظر: ص ١٣٨٢. وطاقة تعني حزمة، وفاغية نبات الحناء وله زهر رائحته طيبة جدا. انظر: موسوعة تفسير العهد القديم، تفسير نشيد الإنشاد، ص ١١، نسخة الكترونية، إصدار كنسية السيدة العذراء بالفجالة.

(٤) كروم: جمع كرم وهو بستان العنب. انظر: قاموس الكتاب المقدس، ١٢٠/٢، وأيضا ٢٥٤ - ٢٥٦.

(٥) عين جدي: عين على الشاطئ الغربي من البحر الميت ينبت عندها النخل. انظر: النسخة اليسوعية ص: ١٣٨٢.

(٦) في اليسوعية: «بينما الملك في حاشيته، أفاح نارديني رائحته، حبيبي صرة مرّ لي، بين ثديي

فهل هذا الهديان بين مغرمين ينطبق على نبينا محمد ﷺ؟!

ورود أيضاً: «<sup>١</sup>صوت حبيبي. هودًا آتٍ طافراً على الجبال، قافراً على التلال. حبيبي هو شبيهه بالطبي أو بغفر الأيائل<sup>(١)</sup>. هودًا واقف وراء حائطنا، يتطلع من الكوى<sup>(٢)</sup>، يوضوئ<sup>(٣)</sup> من الشبايك<sup>(٤)</sup>». [نشيد الإنشاد: ٢: ٨ - ٩]، فهل نبينا محمد ﷺ شبيهه بالطبي؟ وهل كان من أخلاقه النظر وتتبع العورات من الكوى والنوافذ؟ حاشاه ﷺ من هذه الأفعال المشينة بل هو أعظم وأكرم وأنبأ من هذا كله.

**ثانياً:** لا يجوز فصل السفر عن أجزائه الأخرى، وهذا أمر مهم جداً؛ لأنه قصيدة متكاملة ومواقف ومشاعر متبادلة بين طرفين؛ وعليه فلا يجوز بتر الكلام بأخذ جزء منه وإهمال أجزاء أخرى. فكما أننا نحن المسلمين لا نرضى أن يأخذ يهودي أو نصراني جزءاً من آية في القرآن الكريم تاركاً ما قبلها وما بعدها ومتجاهلاً سبب نزولها، ثم يحكم بأنه استدل بها على التثليث، فهل من فعل ذلك نسلم له؟ أم لا بد

---

بيت، حبيبي عنقود حناء لي، في عيون كروم جدي، جميلة أنت يا خليلتي، جميلة أنت وعيناك حمامتان. جميل أنت يا حبيبي وعذب، وفراشنا ريان» ص ١٣٨٢.

(١) في النسخة اليسوعية وردت: «يشبه ظبية أو شادن أيلة» انظر ص ١٣٨٣. وفي لسان العرب: الإيل والأيل هو الوحش، والأنتى أيلة. انظر لسان العرب، مادة: أهل، ١١/ ٣٢ - ٣٣. وفي تفسير نشيد الإنشاد فسرت غفر الأيائل بصغار الأيائل حيث تشتهر بأنها سريعة. انظر: ص ١٨.

(٢) في النسخة اليسوعية وردت: «النوافذ». انظر ص ١٣٨٣.

(٣) في النسخة اليسوعية وردت: «ويترصّد» انظر ص ١٣٨٣.

(٤) في النسخة اليسوعية: «صوت حبيبي هودًا مقبل، وهو يطفر على الجبال ويقفز على التلال، حبيبي يشبه ظبياً أو شادن أيله، هودًا واقف وراء حائطنا، يتطلع من النوافذ، ويترصّد من الشبايك» ص ١٣٨٣.

أن نخطئه وننقده بأن لا يجوز بتر الكلام أو الاجتزاء منه، وأن القرآن الكريم وحدة واحدة مترابطة، يصدق بعضه بعضًا، وليس فيه أيّ اختلاف أو تناقض.

وهكذا فعلماء أهل الكتاب يؤكّدون هذا ويجعلونه من الأمور اللازمة في تفسير نصوصهم، فقد جاء في مقدمة تفسير الكتاب المقدس ضوابط معينة، يعيننا منها القاعدة التي تقول: «لا يجوز الأخذ بجزء من النص وترك باقيه حتى لا تكون الأحكام مبتورة»<sup>(١)</sup>.

وجاء في كتاب حلّ مشاكل الكتاب المقدس<sup>(٢)</sup>: «لا يُفسر قول منقطعًا عن سياق الكلام أو مضافًا له»<sup>(٣)</sup>.

ولذلك لا يصح بتر النصوص ولا أخذ ما يناسب الباحث وترك ما لا يناسبه، بل النصوص وحدة واحدة. وإنّ إثبات نبوة محمد ﷺ أوضح وأسطع من أن يلجأ باحث إلى انتزاعها من نصوص تضمنت ألفاظًا تصف العورات، أو يتكلف في أخذها من قصائد غزلية يشكك معظم علماء أهل الكتاب بصحتها. ولكنّ الباحث اسليماني وقع في هذا الخطأ؛ حيث قام باجتزاء بعض الكلمات من سفر نشيد الإنشاد مستدلًا بها على أنها توافق صفات نبينا محمد ﷺ، علمًا بأنه ترك نصوصًا أخرى وفقرات كاملة في السفر لم يتعرض لها، كما أنه في السطور التي استشهد بها أغفل عدة كلمات فلم يتعرض لها، وهذا كله من البتر والاجتزاء

(١) تفسير الكتاب المقدس، تفسير سفر التكوين، نجيب جرجس، ص ١٣.

(٢) انظر: حلّ مشاكل الكتاب المقدس، القس منسي يوحنا، ص ٢٣. ط ٢، مكتبة المحبة القبطية بالقاهرة. ١٩٤٠ م.

(٣) انظر: حلّ مشاكل الكتاب المقدس، ص ٢٣.

الذي لا يصح، وهو منهج لا يستقيم. وفيما يأتي أمثلة على تكلف وأخطاء الباحث غفر الله لنا وله:

أورد الباحث النصّ الآتي من سفر نشيد الإنشاد، قائلاً: إن فيه اسم محمد

ﷺ (١):

« ١٠ حَبِيبِي أَيْضٌ وَأَحْمَرٌ. مُعَلَّمٌ بَيْنَ رَبْوَةٍ. ١١ رَأْسُهُ ذَهَبٌ إِبْرِيْزٌ. قُصْصُهُ مُسْتَرَسِّلَةٌ حَالِكَةٌ كَالْغُرَابِ. ١٢ عَيْنَاهُ كَالْحَمَامِ عَلَى مَجَارِي الْمِيَاهِ، مَغْسُولَتَانِ بِاللَّبَنِ، جَالِسَتَانِ فِي وَقْبَيْهِمَا (٢). ١٣ خَدَاهُ كَخَمِيلَةِ الطَّيْبِ وَأَنْثَامٌ (٣) رِيَّاحِينَ ذَكِيَّةٍ. شَفْتَاهُ سُوسَنٌ تَقْطُرَانِ مَرًّا مَائِعًا. ١٤ يَدَاهُ حَلَقَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، مَرْصَعَتَانِ بِالزَّبْرِجَدِ. بَطْنُهُ عَاجٌ أَيْضٌ مُغَلَّفٌ بِالْيَاقُوتِ الْأَزْرَقِ. ١٥ سَاقَاهُ عَمُودَا رُحَامٍ، مُؤَسَّسَتَانِ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ مِنْ إِبْرِيْزٍ. طَلَعْتُهُ كَلْبَانًا. فَتَى كَالْأَرْزِ. ١٦ حَلَقُهُ حَلَاوَةٌ وَكُلُّهُ مُشْتَهِيَاتٌ. هَذَا حَبِيبِي، وَهَذَا خَلِيلِي، يَا بَنَاتِ أُورُشَلِيمَ (٤) (٥)» [نشيد الإنشاد: ٥ : ١٠ - ١٦].

(١) لعل الباحث يقصد وصف النبي محمد ﷺ وليس اسمه وهذا حسب رأيه، انظر كتابه: إثبات نبوة محمد من خلال التوراة والإنجيل، ص ١٢٤.

(٢) الوب: كل نقرة في الجسد كنقرة العين. انظر: تفسير نشيد الأنشيد، أنطونيوس فكري، ص ٤٥.

(٣) تلم: جمعها: أتلام؛ وهي الأخاديد الباقية بعد مرور المحراث بالأرض. انظر: قاموس الكتاب المقدس ١/ ٢٩٠.

(٤) اسم مدينة القدس عند اليهود.

(٥) في اليسوعية: «حبيبي أبيض أصهب، وعلم بين ألوف، رأسه ذهب خالص وإبريز، وخصائله كسعف النخل، حالكة كالغراب، عيناه كحمامتين على أنهار المياه، تغسلان باللبن الحليب وهما جاثمتان على الحوض، خداه كروضة أطياب وزهراء رياحين، وشفته سوسن تقطران مرًا سائلًا، يده حلقتان من ذهب، مرصعتان بالزبرجد، وبطنه كتلة عاج يُغشيه السفير، ساقاه

يحاول الباحث اسليماني إنزال الأوصاف في هذا النص على نبينا محمد ﷺ مستشهداً بما ورد من أوصافه الشريفة في صحيح البخاري ومسلم، فأورد حديث: «.. بل مثل الشمس والقمر مستدير»<sup>(١)</sup>، وكذلك لفظة (متألق) بالعبرية تعني: الطاهر الصافي، «ف نجد الوصف إذن متوافق بين النص التوراتي والحديث النبوي الخاص بسيد الخلق محمد ﷺ»، ثم يضيف نقلاً عن باحث آخر هو سامي عامري: «لا يمكن للنصارى أن يحاجونا بكلمة (متألق) للزعم أن المسيح هو المقصود بها»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا تكلف واضح من الباحث، غايته إثبات أن وصف أبيض الوارد في القصيدة ينطبق على نبينا محمد ﷺ.

ومن التكلف أيضاً قوله: إن كلمة (أحمر) الواردة في النص توافق الحديث الذي يصف النبي ﷺ بأنه أزهر اللون<sup>(٣)</sup>، وحديث أنه أبيض مشرب بحمرة<sup>(٤)</sup>، فهذا وصف يصدق على كثيرين.

- 
- عمودا رخام موضوعان على قاعدتين من إبريز، وطلعته كلبنان، هو مختار كالأرز، حلقه كله عذوبه، بل هو شهى بجملمته، هذا حبيبي وهذا خليلي يا بنات أورشليم» ص ١٣٨٨.
- (١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب شبيه ﷺ، ٤/ ١٨٢٣، رقم الحديث (٢٣٤٤).
- (٢) انظر: إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والإنجيل، ص ١٢٥.
- (٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة رسول الله ﷺ، ٤/ ١٨٧، رقم الحديث (٣٥٤٧)، وانظر: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبي ﷺ، ٤/ ١٨١٥، رقم الحديث (٢٣٣٠).
- (٤) أزهر اللون: أي أبيض مشرب بحمرة، انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، ٦/ ٥٦٩، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

ويورد الباحث اسليماني عبارة: «<sup>١٢</sup> عَيْنَاهُ كَالْحَمَامِ عَلَى مَجَارِي الْمِيَاهِ» [٥]:  
 [١٢] وينزلها على نبينا محمد ﷺ مستشهداً بوصفه الوارد في الحديث بأنه كان  
 أشكل العينين<sup>(١)</sup>، وهذا ليّ واضح لأعناق النصوص وتكلف جليّ. ويلاحظ أنّ  
 الباحث لا يكمل النص ولا يلتفت إلى آخر العبارة وهي: «على مجاري المياه»  
 فأين هذه المياه التي كان النبي ﷺ عندها، فلا نعلم في مكة مجاري للمياه أو أنهاراً  
 ولا في المدينة كذلك. وكيف أنّ رجلي نبينا محمد ﷺ مغسولتان باللبن؟ فهذا أمر  
 مشكل جدّاً، وهو مما أغفله الباحث أيضاً، ولم يتعرض إلى بيانه أو الإشارة إليه!

كما يلاحظ أنه أغفل التعليق على بعض العبارات في النص مثل: «شَفَتَاهُ  
 سُوسَنٌ تَقَطَّرَانِ مَرًّا مَائِعًا» [٥: ١٣] فهل هذا الوصف ينطبق على شفتي رسول  
 الله ﷺ؟ وهل كان ما يخرج منه مرّاً أو حلواً؟ لقد كان يخرج منه جوامع الكلم  
 والرحمة والحق والصدق، وحتى الوعيد للكفار؛ فهذا كله لا يجوز أن يوصف  
 بأنه مرٌّ كما في النص الذي سكت عنه الباحث ولم يُشر إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأتساءل أيضاً: ما هو الياقوت الأزرق الذي غُطي به بطن نبينا ﷺ في عبارة:  
 «بَطْنُهُ عَاجٌ أَبْيَضٌ مُغَلَّفٌ بِالْيَاقُوتِ الْأَزْرَقِ» [٥: ١٤] وهو مُشكل على الباحث،  
 وقد أغفلها أيضاً.

ثم يتكلف الباحث ويرى أنّ عبارة «حلقة حلاوة وكله مشتهيات» [٥: ١٦]

(١) في الحديث: «أشكَلُ العين» أي: طويل شقّ العين. انظر: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب  
 صفة فم رسول الله ﷺ، ٤/ ١٨٢٠، رقم الحديث (٢٣٣٩).

(٢) أورد العبارة في صفحة (١٢٦) من كتابه ولم يعلق عليها.

تنطبق على الحديث النبوي: «بعثت بجوامع الكلم»<sup>(١)</sup>، وأغفلت كلمة العبارة بكاملها وهي: «١٦ حَلَقُهُ حَلَاوَةٌ وَكُلُّهُ مُشْتَهَاتٌ. هَذَا حَبِيبِي، وَهَذَا خَلِيلِي، يَا بَنَاتِ أُورُشَلِيمَ» [١٦:٥].

أقول: إنها عاشقة تصف محبوبها من رأسه إلى قدميه إلى بنات مدينة (أورشليم) لا كما تكلف الباحث وظن أنه وصف لنا محمد ﷺ. وإن الاعتقاد بأن هذا من وحي الله وكلامه، هو تقوّل على الله تعالى، وهو أمر خطير جداً، فليُنَبِّه له!

**ثالثاً** - إذا كان علماء النصارى يتكلفون في إنزال هذه الأوصاف على عيسى المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup> فلا يجوز مجاراتهم والرد عليهم من خلال التسليم بأن هذا السفر من الوحي، ثم نتكلف وننزل هذه النصوص على نبينا محمد ﷺ؛ فإنّ الباطل لا يدفع بباطل وإنما يدفع الباطل بالحق. وقد سبقت الإشارة إلى أن الرد على الخصم بالمثل هو أحد عوامل تكلف الباحثين<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً**: أنّ هذه الأوصاف لا تنطبق على المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ ولا على أحد من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لأنهم أنبل وأكرم من هذه الأوصاف التي تليق بشاعر أو عاشق ييوح بمشاعره ويصف أعضاء محبوبته، فكما يجب أن لا يرضاها المسلم لنيبه ﷺ فكذلك يجب أن لا يرضاها مسلم لأحد من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لأنها إساءة

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: «نصرت بالرعب مسيرة شهر، ٤/٥٤، رقم الحديث (٢٩٧٧).

(٢) أورد الباحث اسليماني تفسيرات للنصارى يُنزلون هذه النصوص على المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر كتابه ص: ١٢٤ و ١٢٥.

(٣) يراجع المطلب الرابع من المبحث الأول.

إليهم، وهم معصومون عن هذه الأفعال والأقوال.

**خامساً:** الفرق الواضح بين الوصف النبوي الوارد في السنة المطهرة أسلوباً وألفاظاً، والوصف الوارد في سفر نشيد الإنشاد، ومن ذلك:

**أولاً -** وصف النبي كان بأدب وتعظيم وتوقير، فمن حيث الأسلوب كان أسلوب الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مؤدباً وحيياً، فقصدهم الوصف والبيان لا التغزل، لأن العظماء لا يُتغزل بجمالهم وإنما يُنبه الناس لصفاتهم وأخلاقهم؛ كي يهابوا صاحبها ويوقروه، إلا أن ما ورد في سفر الإنشاد هو غزل واضح لا للتوقير والتبجيل وإنما مشاعر فياضة بين عاشقين يصف كل منهما صاحبه بشكل فاضح.

**ثانياً -** أن وصف النبي ﷺ الوارد في السنة لا يصف إلا الظاهر منه كالوجه واستدارته، وملمس اليدين وغيرها من الأوصاف الظاهرة، في حين أن وصف نشيد الإنشاد يصف طعم الحلق وأشياء لم ترد في السنة مثل تغليف البطن بالياقوت الأزرق، وما يقطر من شفثيه، وغيرها من المشاعر العاطفية والغرامية، إضافة إلى أوصاف المرأة التي يستحيي الفاضل وصاحب الخلق أن يصرح بها.

**سادساً:** مما ينبغي التنبيه إليه أنه لا بدّ من قراءة القصيدة بأكملها وعدم الوقوف عند بعض النص وإغفال بعضه الآخر، فهذا بتر للكلام وهو مردود. وبناء عليه ينبغي الوقوف عند وصف العاشق لحبيبه بعد أن قامت هي بوصفه سابقاً، فلتأمل هذا النص ثم نحكم بإنصاف:

« ٣ شَفَتَاكِ كَسِلْكَةٍ مِنَ الْقِرْمِزِ<sup>(١)</sup>، وَفَمُكِ حُلُوٌّ. خَدُّكِ كَفِلْقَةِ رُمَانَةٍ تَحْتَ

(١) القِرْمِز: صبغ أرمني أحمر. انظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد، ٢٥٥/٥، باب القاف والزاي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تفاصيل.

نَقَابِكِ. ٤ عُنُقُكَ كَبْرَجِ دَاوُدَ الْمَبْنِيِّ لِلْأَسْلِحَةِ. أَلْفُ مِجَنٍّ عُلِقَ عَلَيْهِ، كُلُّهَا أَتْرَاسُ الْجَبَابِرَةِ. ٥ نُدْيَاكِ كَخَشْفَتِي (١) ظَبِيَّةٍ، تَوَأْمِينَ يَرَعِيَانِ بَيْنَ السَّوْسَنِ (٢) [٤ : ٣ - ٥].

### ❖ تعقيب:

هذه قصيدة غزلية مترابطة ولذلك لا يصح القول بأنها أوصاف لنبينا ﷺ ثم نُسجت على منوال غزلي كما ذكر الباحث، فالحق أنها قصيدة غزلية وشعور بين عاشقين يصعب فصلهما؛ ولذلك نجد صاحب الوصف - الذي يقال ظلماً إنه محمد - وفيّاً لمحبوبته فيبادلها تلك المشاعر ويقول بلا وجل:

«أَمَا أَجْمَلَ رَجُلِيكَ بِالنَّعْلَيْنِ يَا بِنْتَ الْكَرِيمِ! دَوَائِرُ فَخْدَيْكَ مِثْلَ الْحَلِيِّ، صَنْعَةَ يَدَيِ صَنَاعِ. ١ سُرَّتْكَ كَأْسٌ مُدَوَّرَةٌ، لَا يُعْوِزُهَا شَرَابٌ مَمْزُوجٌ. بَطْنُكَ صَبْرَةٌ حِنْطَةٌ مُسَيِّجَةٌ بِالسَّوْسَنِ. ٢ نُدْيَاكِ كَخَشْفَتَيْنِ، تَوَأْمِي ظَبِيَّةٍ (٣)».

(١) الخشف: الخشف: ولد الطيبي والأثنى خشفة. انظر: جمهرة اللغة، محمد بن الحسن الأزدي، تحقيق رمزي بعلبكي، ٦٠١/١، مادة (خشف)، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م. وقال ابن منظور: الخشف: الطيبي بعد أن يكون جدابة، وقيل: هو خشف أول ما يولد، وقيل: هو خشف أول مشيه، والجمع خشفة، والأثنى بالهاء. انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، مادة: خشف، ٧٠/٩.

(٢) في النسخة اليسوعية: «شفتاك كخيظ من القرمز، وكلامك عذب، خدائك كنصفي رمانه من وراء نقابك، عنقك كبرج داود المبني للسلاح، علق فيه ألف مجنّ، جميع تروس الأبطال، ثدياك كشاذني ظبية، توأمين يرعيان بين السوسن» ص ١٣٨٥.

(٣) في النسخة اليسوعية: «ما أجمل قدميك بالحذاء يا بنت الأمير! خاصرتاك المستديرتان كعقود صنعه يد حاذقة، سرتك كأس مُدَوَّرَةٌ، لا ينقص مزيجها، وبطنك كومة حنطة يسيجها السوسن، ثدياك كشاذني ظبية توأمين» ص ١٣٩٠.

فهل يجوز لمسلم أن يصدق بأن هذا الكلام يصدر عن نبينا محمد ﷺ؟

فالمحجوبة تتغنى بحبيبتها الذي هو (محمد) كما يرى الباحث<sup>(١)</sup> والمحجوب (محمد) يتغنى ويتغزل بمحبوبته؛ لأنَّ الحب والغرام متبادل فكيف يرضى مسلم بالله ربًّا وبمحمد نبيًّا أن تصدر عن نبيه هذه الكلمات وهو يصور أعضاء محبوبته: (العينان، الثديان، السرة، دوائر الفخذين...)؟ ما الفائدة التي تجنيها الأمة والمؤمنون من هذه الأوصاف، إلا تهيج الشهوات وتعكير صفاء النفس المؤمنة!!

كيف يرضى مسلم أن يشابه اليهود أو النصارى في سوء أدبهم مع الخالق جل جلاله؟! في كتاب (تأملات في سفر نشيد الإنشاد) يعلق الأنا يونس على جملة «لأنَّ حبك أطيّب من الخمر» فيقول: «في الترجمة السبعينية<sup>(٢)</sup> جاءت كلمة (ثديك) بدل كلمة (حبك) وكأنَّ المؤمنين يجدون في اللبَنِ الإلهي المنحدر من ثديي الله عذوبة وفعالية وقوة أكثر مما للخمر<sup>(٣)</sup>».

أقول: فإذا بلغ بعلماء النصارى من السّفه والكفر ما يجعلهم ينسبون الثديين لله العظيم - تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا - وأن يصف نخبة من علماء النصارى جنة سليمان بقولهم: «تشبيهه لعروسه بجنة مغلقة يمتدح سليمان

(١) حاش لله أن تكون أخلاق نبينا محمد ﷺ بمثل هذا، بل هو أكرم وأنبأ وأطهر وأكثر أدبًا من أن ينطق بهذا الوصف.

(٢) الترجمة السبعينية هي ترجمة العهد القديم من اللغة العبرية إلى اللغة اليونانية، انظر: دليل العهد القديم، د. ملاك محارب، ص ٢٨.

(٣) تأملات في سفر نشيد الإنشاد، الأنا يونس أسقف الغربية، ص ٣٠، ط١، مطبعة الأنبارويس، القاهرة، ١٩٨٩ م.

عذراويتها»<sup>(١)</sup>، فكيف يرضى باحث مسلم أن يشابه اليهود والنصارى بهذا النوع من الكفر!!

وجملة القول: أن لِيّ أعناق النصوص من خلال إنزال بعض الأوصاف الواردة في سفر نشيد الإنشاد هذا على نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والقول بأنها تنطبق عليه = هو عين التكلف، وهو دعوى باطلة، وتكلف لا ينبغي، بل يحرم مثل ذلك، فلا يجوز خلط الحق بالباطل، كما لا يجوز البتر واجتزاء الكلام، كما أنه مسيءٌ جداً لنبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأخلاقه الطاهرة النقية. كما ينبغي على الباحثين - في إثبات نبوته ﷺ في أسفار أهل الكتاب - الاكتفاء بالنصوص التي فيها شيءٌ من الوضوح والاستغناء عن نصوص يشكك فيها علماء اليهود والنصارى أنفسهم. والله تعالى أعلم وأحكم.

### المطلب الثالث

#### التكلف في ردّ نصوص أهل الكتاب ونقدها

بذل علماء الإسلام جهوداً كبيرة وألفوا مؤلفات نافعةً في نقد أسفار أهل الكتاب، وقد ركزوا على العديد من مظاهر التحريف كـبعض ما نسب إلى الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من الكفر والشرك والفواحش، وما زالت مثل هذه المؤلفات تتوالى<sup>(٢)</sup>، ولكنهم لم يتكلفوا في نقدهم، ولم يحكموا بخطأ نص ورد في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة ما يصدقه، إلا أن بعض الباحثين المعاصرين كانت لهم زلات

(١) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، ص ١٣٦٩، شركة ماستر ميديا، القاهرة. بدون طبعة وتاريخ.

(٢) للباحث رسالة دكتوراه في نقد العهد القديم.

في نقدهم، ولكنها زلات خطيرة.

لقد وقفت على حكم بعض الناقدین من إخواننا المسلمين على نصوص أهل الكتاب بأنها محرفة، وراح بعضهم يسخر من تلك النصوص علمًا بأنها صحيحة نظرًا لتصديق القرآن الكريم لها. وفيما يأتي نموذجان لهذا التكلف:

### ✽ النموذج الأول: نقد الأمر الإلهي بقتل عبدة العجل الوارد في

#### سفر الخروج:

لا بد من إيراد النص الوارد في سفر الخروج الذي هو موضع الكلام؛ حيث يتحدث النص عن موقف موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد أن رجع إلى قومه ووجدهم قد عبدوا العجل، وهو: «وقف موسى على باب المخيم، وقال: إِيَّيَّ مَنْ هُوَ لِلرَّبِّ، فاجتمع إليه جميع بني لاوي<sup>(١)</sup>، فقال لهم: كذا قال الربُّ إله إسرائيل، ليتقلد كلُّ واحد سيفه، واذهبوا وارجعوا من باب إلى باب في المخيم، وليقتل الواحد أخاه، والآخر صاحبه وقريبه، ففعل بنو لاوي كما أمر موسى، فسقط من الشعب في ذلك اليوم نحو ثلاثة آلاف رجل، وقال موسى لقد وقفتم اليوم أنفسكم للرَّبِّ، كلُّ واحد لقاء ابنه وأخيه، ليعطيكم اليوم بركة» [خروج: ٣٢: ٢٦ - ٢٩].

### ✽ تعليق الدكتور عبدالله التل:

في كتاب مشهور ومتداول بين الباحثين وهو كتاب (جذور البلاء)؛ لصاحبه الدكتور عبدالله التل (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول في أثناء كلامه على جذور القسوة والهمجية اليهودية: «.. وقبل التوغل في أرض فلسطين تمت مجزرة ابتغاء

(١) لاوي: ثالث أبناء يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر: قاموس الكتاب المقدس، مادة (لاوي)، ٢/ ٢٨٥.

مرضاة يهوه<sup>(١)</sup> الذي غضب على شعبه المحبّ للذهب، الساجد له من دون يهوه»، ثم أورد النصّ السابق الوارد في سفر الخروج، وعلّق عليه قائلاً: «وبعد أن استراحت نفس يهوه واستمتع برؤية شعبه يذبح بعضه بعضاً وجّه إرادته إلى الشعب المختار راسماً خطة المجازر الجديدة وحرب الإبادة<sup>(٢)</sup>».

### ❖ وجه التكلف:

يلاحظ بوضوح ما وقع فيه د. التل من خطأ وتكلف واضح في نقد هذا النص التوراتي، وزاد التكلف خطورة أنه سخر من الإله الذي أمر - حسب النص - بقتل عباد الوثن، علماً بأن هذه النصوص صحيحة بدليل تصديق القرآن الكريم لها وتقدير أهل التفسير لها، فقد ورد في القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّجِيمُ﴾ [البقرة: ٥٤]، فالآية الكريمة واضحة في أنّ الله تعالى هو من أمرهم بقتل أنفسهم. وقد روى علماء التفسير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسعيد بن جبیر (ت: ٩٥ هـ) ومجاهد (ت: ١٠٤ هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روايات عديدة تبين أنّ قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عمدوا إلى بعضهم بالقتل فكانت للمقتول شهادة وللحي توبة، حتى ورد في بعض الروايات أنّ عدد القتلى بلغ سبعين ألفاً<sup>(٣)</sup>. ومما ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «أمر موسى قومه عن أمر ربه

(١) يهوه: اسم الذات الإلهية، ويترجم غالباً الربّ. انظر: قاموس الكتاب المقدس، د. جورج بوست، مجلد ٢، مادة: يهوه، ص ٥٣٨، المطبعة الأمريكية، ١٩٠١ م، بيروت.

(٢) انظر: جذور البلاء، د. عبدالله التل، ص ٢٧، ١، ط ١، دار الإرشاد، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، بيروت.

(٣) انظر مثلاً: تفسير الطبري، ٧٢/٢ - ٧٩، وتفسير بحر العلوم للسمرقندي، ٣٤/١، وتفسير

عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَقْتُلُوا أَنْفُسَهُمْ، قال: فاحتبى الذين عكفوا على العجل فجلسوا، وقام الذين لم يعكفوا على العجل، وأخذوا الخناجر بأيديهم، وأصابتهم ظلمة شديدة، فجعل يقتل بعضهم بعضاً، فانجلت الظلمة عنهم وقد أجلوا عن سبعين ألف قتيل، كل من قُتل منهم كانت له شهادة، وكل من بقي كانت له توبة<sup>(١)</sup>.

وقال الطبري (ت: ٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾: «فإنه يعني بذلك: توبتكم بقتلكم أنفسكم وطاعتكم ربكم، خير لكم عند بارئكم، لأنكم تنجون بذلك من عقاب الله في الآخرة على ذنبكم، وتستوجبون به الثواب منه<sup>(٢)</sup>».

وبعد هذا البرهان لا ينبغي لمسلم أن يتكلف ويرد نصوصاً عند أهل الكتاب قد صدّقها ربنا تبارك وتعالى في القرآن العظيم، فمن فعل ذلك عن علم فهو كفر؛ لأنه تكذيب لله تعالى فيما ثبت من التوراة وفي القرآن العظيم، وعليه فتظهر هنا خطورة التكلف في ردّ أو نقد نصوص أهل الكتاب، فيجب أن لا يحكم المسلم عليها بتكذيب أو تصحيح إلا بعد الوقوف على برهان من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة.

ومن اللازم هنا - وقد تقدم سخريه د. التل - غفر الله لنا وله - من الإله

الماوردي، ١/١٢٢، وتفسير البغوي، ١/١١٨، وتفسير الكشاف، ١/١٤٠، وزاد المسير، ١، ٦٦ - ٦٧، وتفسير القرطبي، ١/١٠١ - ١٠٢، ومختصر تفسير ابن كثير، ١/٦٤. وأيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، ١/٥٦.

(١) انظر: تفسير الطبري، ٢/٧٣ - ٧٤.

(٢) انظر: تفسير الطبري، ٢/٧٩.

الذي أمر بقتل عبدة العجل - التأكيد على أنه لا يجوز لأحد الاستهزاء بالتوراة أو أسفار أهل الكتاب أو لعنها أو سبها؛ فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن رجل لعن اليهود ولعن دينهم وسب التوراة، فهل يجوز لمسلم أن يسبّ كتابهم أم لا؟ فأجاب: «الحمد لله، ليس لأحد أن يلعن التوراة؛ بل من أطلق لعن التوراة فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وإن كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله وأنه يجب الإيمان بها فهذا يقتل بشتمه لها؛ ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء<sup>(١)</sup>».

قلت: هذا ينطبق على من سبّ أو استهزأ بشيء من التوراة ورد تصديقه في القرآن الكريم. وهذا نموذج على ردّ الناقدين نصوصاً عند أهل الكتاب قد ثبت صحتها في القرآن العظيم، فالله الله في التأيي والرجوع للقرآن الكريم قبل إصدار حكم على أسفار أهل الكتاب.

### ✽ النموذج الثاني: التكلف في قصر العهد الإلهي مع إبراهيم

عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْخَتَانِ فَقَطْ:

وقفت على عدة تكلفات تتضمن آراء شاذة وكلها تتعلق ببني إسرائيل. ومن اللازم في البدء تقرير أمرين؛ الأول: أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد أنّ اليهود اليوم لا حق لهم في الأرض المقدسة ولا في المسجد الأقصى، لأنّ كفرهم واضح معلوم، والله تعالى إنما جعل وراثته الأرض للصالحين فقال جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرَاتِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

الثاني: أنّ عداة المسلمين لكفرة بني إسرائيل يجب أن لا يحملنا على عدم

(١) انظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، ٢٠٠/٣٥، جمع وتحقيق محمد عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية.

العدل أو على قلب الحقائق بإنكار شيءٍ ورد في القرآن الكريم أو إنكار شيءٍ اتفق عليه علماء الإسلام وغير الإسلام، أو مصادمة حقيقة تاريخية مستفيضة. وقد حثنا ربنا تبارك وتعالى على العدل مع الأعداء، يقول جلّ أمره: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوَّامِينَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

فالمسلم حريص على العدل مع الأعداء طاعة لله تعالى، وإن تخطئة باحث أو ناقد مسلم وتصحيح أمر في أسفار أهل الكتاب وإنصاف أعدائنا في مسألة ما، لا يعني بحال من الأحوال أن المنصف محب لليهود أو النصارى، فإن الواجب التبرؤ منهم ومن كفرهم، ولكن طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ أوجب وأولى من اتباع هوى النفس التي تبغض عدوها الديني والسياسي.

ومن عجيب ما وقفت عليه ما ذهب إليه الدكتور عبد العزيز الخياط (ت: ١٤٣٢ هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث أكد أن اليهود لم يقيموا دولة لا في القدس ولا فلسطين، وأن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن ساكنًا في القدس، وإنما كان يجيئها زيارة<sup>(١)</sup>. وهذا تكلف واضح، ومصادمة لحقيقة تاريخية مستفيضة عند علماء الإسلام وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر كتابه (اليهود وخرافاتهم حول أنبيائهم والقدس)، د. عبد العزيز الخياط، ١/ ٨٢، ط ٤، دار المتقدمة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ومن آرائه الشاذة وتكلفاته أيضًا نفيه أن يكون موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مدفونًا عند الكثيب الأحمر، زاعمًا أن هذا من الإسرائيليات. انظر كتابه السابق، ١/ ٧٩، علمًا بأنه هذا الخبر ورد في حديث نبوي صحيح، انظر مثلاً: صحيح البخاري، ٢/ ٩٠، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة ونحوها، رقم (١٣٣٩).

(٢) انظر مثلاً: تاريخ بيت المقدس، عبد الرحمن بن الجوزي، ص ٤٠، تحقيق محمد زينهم

ومما وقفت عليه أيضًا ما ورد في بحث علمي للدكتور أبي بكر عبد المقصود من رأي غريب، ملخصه أنّ العهد أو الوعد الذي قطعه الربّ مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الختان بنص التوراة التي بأيديهم<sup>(١)</sup>، دون التعرض للعهد بالأرض المقدسة. وقد نصّ الباحث على رأيه هذا في ملخص البحث وفي صفحة (٤٧٩) وفي الخاتمة، مع أنّ الباحث نفسه أورد عدة نصوص في التوراة تصرّح بأنّ العهد هو إعطاؤه الأرض كما في الصفحات (٤٧٥ - ٤٧٩) وتؤكد هذا العهد مع الأنبياء من بعده كما أورد الباحث ذلك في الصفحات (٤٧٩ - ٤٨٧). فيُلحظ أنّ الباحث أخذ نصًّا واحدًا وهو الذي ذكر فيه الختان، وأغفل بقية النصوص التي تذكر الأرض المقدسة!!

وجاء البحث في مائة وعشر صفحات (ص ٤٦١ - ٥٧٣) من المجلة، لكنّ الباحث لم يصرّح بأنّ الله كتب الأرض المقدسة لبني إسرائيل، ولم يورد الآية الكريمة التي صرحت بذلك، ولم يورد شيئًا من أقوال المفسرين عن هذه الأرض، كما أنه قصر العهد الإلهي لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على الختان فقط، وهو بذلك أخذ نصًّا واحدًا وترك نصوصًا عدة أوردها هو نفسه، فالله الله في الإنصاف.

لقد صرحت الآيات القرآنية بأنّ الله تعالى كتب الأرض المقدسة لبني إسرائيل، وأمرهم بأن يدخلوها على لسان موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، يقول جلّ شأنه:

عزب، مكتبة الثقافة الدينية، البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير، ٢/٣٥٦. تحقيق د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار هجر للطباعة.

(١) انظر بحث (النصوص التوراتية بالوعد الإلهي وأرض الميعاد ومحاولة تهويد القدس: عرض ونقد) للباحث د. أبي بكر عبد المقصود كامل، مجلة الدراسات العقديّة، ص ٤٧٩، وفي خاتمة البحث ص ٥٦٩، العدد ١٦، السنة الثامنة، ١٤٣٧هـ.

﴿ يَقَوْمٌ أَدْخَلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتُدُّوا عَلَيَّ آدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٢١]، إلا أن الباحث لم يوردها ولم يُشير إليها وهي في صلب بحثه!! وكان من اللازم إيراد الآية الكريمة، ثم بيان جبن بني إسرائيل ورفضهم دخول الأرض المقدسة.

لقد صرّح علماء الإسلام في تفسيرهم هذه الآية الكريمة بما وعد الله به إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وذريته بهذه الأرض المقدسة المطهرة. لقد رجعت إلى تفاسير أغلب علماء الإسلام فوجدتهم ينصون على مثل هذا<sup>(١)</sup>. ولم يكذب هؤلاء الأكابر الوعد الإلهي لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يقصروه على الختان كما فعل الباحث د. أبو بكر عبد المقصود. وكثير من علماء التفسير أوردوا أو أشاروا إلى ما في التوراة من حدود هذه الأرض.

يقول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن أورد الأقوال في تحديد الأرض المقدسة: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: هي الأرض المقدسة، كما قال نبي الله موسى ﷺ، لأنّ القول في ذلك بأنها أرض دون أرض، لا تُدرك حقيقة صحته إلا بالخبر، ولا خبر بذلك يجوز قطع الشهادة به. غير أنها لن تخرج من أن تكون من الأرض التي ما بين الفرات وعريش مصر، لإجماع جميع أهل التأويل والسير

(١) انظر مثلاً: تفسير الطبري، ١٠/١٦٧ - ١٧٠، وتفسير بحر العلوم، ص ٣٨١، وتفسير القشيري، ص ٤١٦، وتفسير البغوي ٢/٣٤، وتفسير الكشاف ١/٦٢٠، والمحرر الوجيز ٢/١٧٤، وزاد المسير ١/٥٣٢، ومفاتيح الغيب ١١/٣٣٢ و٣٣٣. وتفسير القرطبي ٦/١٢٥، وتفسير النسفي ١/٤٣٩، ونظم الدرر ٦/٧٤، والدر المنثور ٣/٤٧، وتفسير أبي السعود ٣/٢٣، وتفسير السعدي، ١/٢٢٧، وتفسير المنار ٦/٢٧٢، وزهرة التفاسير ٤/٢١١١. والتحرير والتنوير ٦/١٦٢، ومختصر ابن كثير ١/٥٠١.

والعلماء بالأخبار على ذلك»<sup>(١)</sup>.

المهمّ أنّ أهل التفسير اهتموا بإيراد أمرين عند كلامهم على كتابة الله الأرض المقدسة لبني إسرائيل؛ الأول: أنّ الله أعطى الوعد لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بالأرض المقدسة. والثاني: أنّ بني إسرائيل لم يحفظوا عهد الله تعالى ولم يستقيموا فجعل الله تعالى وراثته الأرض للصالحين، وهم أمة محمد ﷺ كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وللأمانة العلمية فقد نص الباحث على الأمر الثاني<sup>(٢)</sup>، لكنّ الإشكال في الأمر الأول الذي أنكره، وقصر الوعد الإلهي لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على الختان فقط.

أقول: إنّ موقف الباحث في نفي العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فيه تكلف يظهر من خلال الآتي:

**أولاً:** أنه قصر العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على الختان فقط، وهذا تكلف واضح ما كان ينبغي قوله، فإنه يشمل الختان كما يشمل الأرض المقدسة، علماً بأنه يحرم على أيّ مسلم تكذيب ما في أسفار اليهود إذا كان القرآن الكريم قد صدقه، وهذا ما ينطبق على العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وأنبياء بني إسرائيل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فإنهم مثلوا الإيمان والتوحيد فأكرمهم الله تعالى وأكرم بني إسرائيل حال إيمانهم وحال صبرهم كما كانوا في زمان داود وابنه سليمان عليهما السلام، حيث صارت لهم دولة منيعة وملكٌ عظيم في بيت المقدس وما حولها، يقول جل

(١) تفسير الطبري، ١٠/١٦٨.

(٢) انظر: بحث (النصوص التوراتية بالوعد الإلهي وأرض الميعاد ومحاولة تهويد القدس:

عرض ونقد) ص ٥١٧.

شأنه: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٥٤].

وعن المُلْك العظيم قال العلامة السعدي (ت: ١٣٧٦ هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ: «والمملك الذي أعطاه الله من أعطاه من أنبيائه كداود وسليمان»<sup>(١)</sup>. وقال الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣ هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ: «والملك: هو ما وعد الله به إبراهيم أن يعطيه ذريته وما أتى الله داود وسليمان وملوك إسرائيل»<sup>(٢)</sup>؛ وعليه فلا يصح قصر العهد الإلهي على الختان فقط.

ثانياً: أنه لم يورد الآية الكريمة: ﴿ يَنْقُورُوا أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٢١]، ومعنى كتب: أي كتبها الله لبني إسرائيل أو وهب أو أمر<sup>(٣)</sup>. وهذا من الملحوظات على منهج بعض الباحثين في تقديم نصوص أهل الكتاب، فإنه يجب أن تستحضر جميع آيات القرآن الكريم والسنة الصحيحة قبل الحكم على ما في أسفارهم، وإن الآية السابقة هي أكثر الآيات صراحة ووضوحاً في موضوعها، فعدم إيرادها وعدم الاستدلال بها هو خطأ جلي، لكونه يتعلق بإغفال آية قرآنية هي محور بحث الناقد الذي اعترض على نصوص أهل الكتاب التي فيها بعض التشابه مع آيات القرآن الكريم.

أقول: إن عدم إيراد الآية السابقة في بحث جاوز المائة صفحة واختص بمناقشة الوعد الإلهي بالأرض المقدسة خطأ واضح لا أدري كيف رضيه الباحث!

(١) تفسير السعدي، ص ١٨٢.

(٢) تفسير التحرير والتنوير، ٨٩/٥.

(٣) تفسير الطبري، ١٠/١٦٩.

إنه نموذج لتكلف بعض الناقدین في ردّ بعض النصوص الواردة في أسفار أهل الكتاب ونقدها دون تمحيص لما وافق القرآن الكريم وما خالفه.

إنه من الواجب الشرعي والخُلقي إيراد وإبراز ما ورد في القرآن الكريم في غير ما موضع وعدم إخفائه، وإلا تشبه من تعمد إخفائه ببني إسرائيل الذين كانوا يخفون بعض التوراة، فهذا واجب على الباحث إن كان منصفًا ومطيعًا لربه سبحانه في وجوب إنصاف العدو فيما أعطاه الله تعالى. ومن فعل هذا عن علم فهو تكلف مذموم ومعصية لله تعالى.

ولعلّ العامل النفسي له أثر في هذا الباحث، فعلى الإنسان توخّي الحذر، لأنّ هذا قد يكون خطوة من خطوات الشيطان لما هو أكبر وأخطر، والله تعالى أعلم وأحكم<sup>(١)</sup>.

## المطلب الرابع

### خطورة التكلف وأثره السيئ<sup>(٢)</sup>

بعدما تقدم من عرض نماذج لتكلف بعض الباحثين المسلمين في التعامل مع نصوص أهل الكتاب ونقدها؛ فإنه يمكن إجمال خطورة التكلف وأثره السيئ في الآتي:

(١) إنّ نقدي موقفَ الباحث لا يعني أبدًا التعاطف مع اليهود الحاليين، أو أنّ فلسطين حقهم، فهذا لا يقول به مسلم أبدًا، ولكنّ هذا ما رأيته صوابًا في ضوء القرآن الكريم، وكلام المفسرين، ونصحًا للباحثين، وهذه وجهة نظري، والله أعلم.

(٢) جعلت هذا المطلب في نهاية البحث وبعد الحديث عن النماذج السابقة؛ لأنّ خطورة التكلف وأثاره السيئة مستنبطة من عرض التكاليف ونقدها، فرأيت من المناسب وضعها هنا.

**أولاً:** أن التكلف المذموم يُعد مخالفة شرعية في الإسلام؛ لأنه مخالف لأمر ربنا تبارك وتعالى الذي نهى عن التكلف في قوله جلَّ شأنه: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، فلا يتكلف المسلم في عبادة ولا في رأي ولا في ردِّ على أهل الكتاب، فالمسلم لا يقول إلا عدلاً وحقاً، ولا يحكم إلا بالعدل. كما أنه مخالف لسنة رسول الله ﷺ، ولا شك أن نبينا محمداً ﷺ كان أبعد الناس عن التكلف، كيف لا وقد أمره ربه تبارك وتعالى بذلك كما تقدمت الآية الكريمة، بل وأمره ربه جل وعلا بالتصريح بذلك وتحذير الناس من هذا الخلق الذميمة، وهذا ما كان عليه أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. يقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نهينا عن التكلف»<sup>(١)</sup>؛ وعليه فالمتكلف تكلفاً مذموماً مخالف لأمر ربه تعالى ولسنة نبيه ﷺ.

**ثانياً:** أنه مخالفٌ لهدي السلف الصالح الذين كانوا بعيدين عن التكلف، وعلى رأسهم صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «..وأصحاب محمد ﷺ كانوا - مع أنهم أكمل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً - أقلَّ الناس تكلفاً يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات ما هو من أعظم الفضول المبتدعة والآراء المخترعة»<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً:** بما أن الشريعة الإسلامية جاءت بما هو محبوب للنفوس من أخلاق

(١) تقدم تخريجه ص ٧.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد السلام بن تيمية، ٤/ ١٣٨.

وخلال طيبة، فإنّ التكلف المذموم مكروهٌ من النفوس المعتدلة؛ ولذلك فإنّ التكلف والآراء الصادرة عن تكلف الباحثين لا تجدها إلا مكروهة ومرفوضة من أغلب الخلق حتى من غير المسلمين.

وإذا كان المسلم يكتب مخلصاً لله تعالى بنية تعليم الحق وإشاعة الفضائل بين الناس فلا ينبغي خلط هذا الخير بشر التكلف الذي لا يجد له قبولاً عند الخلق؛ وبناء عليه يمكن القول: إنّ التكلف عامل من عوامل الصد عن الإسلام والتنفير منه، وهذا أمر خطير فليُتنبه.

رابعاً: أنه لا ينبغي لباحث مسلم أن يدفعه عداؤه لليهود والنصارى إلى أن يتكلف في الحكم على أسفارهم؛ لأنّ هذا تشويه لأخلاق الإسلام، لأنّ الله تعالى نهى عن ذلك بقوله جل شأنه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ءَإِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨] وإنّ ترك التكلف والتحلي بالموضوعية والاعتدال وإنصاف الخصم من أخلاق الإسلام الكريمة التي يجب على المسلمين عموماً والباحثين خصوصاً الالتزام بها.

خامساً: أنّ التكلف له خطر كبير، فقد يحمل الباحث أحياناً على إحقاق الباطل أو إبطال الحق؛ فأما إحقاق الباطل فمثاله التكلف في ليّ أعناق نصوص سفر نشيد الإنشاد والتكلف في تطويع الأوصاف الواردة فيها لتتنطبق على نبينا محمد ﷺ، علماً بأنّ السّفر قد تعرض لنقد علماء أهل الكتاب أنفسهم كما تقدم<sup>(١)</sup>. وأما إبطال الحق؛ فمثاله ما تقدم من تكلف الباجي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي رَدِّهِ بِشَارَةَ التَّوْرَةِ بَعِيسَى وَمُحَمَّدَ صَلَّى

(١) يراجع المطلب الثاني من المبحث الثاني.

الله عليهما وسلم التي أجمع علماء الإسلام عليها، نظرًا لحمله الكلام على ظاهره غير المراد<sup>(١)</sup>، وما تقدم من نقد د. عبدالله التل رَحِمَهُ اللهُ الأَمْرَ الإلهي الذي ورد في التوراة والقاضي بقتل عبدة العجل وسخريته من ذلك، علمًا بتصديق القرآن الكريم هذا الأَمْرَ في قوله جَلَّ شأنه: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وهذا - أعني إحقاق الباطل وإبطال الحق - أمر خطير جدًّا.

**سادسًا:** أن الحكم بصحة نصّ في أسفار أهل الكتاب يعني الحكم بأنه وحي إلهي، وإذا صدر الحكم عن باحث بطريق التكلف فإنّ الحكم يكون خاطئًا؛ وعليه فتكمن الخطورة في التقوُّل على الله بغير حق ونسبة كلام البشر إلى الله تعالى، والعياذ بالله تعالى. كما أنّ الحكم بتخطئة وتكذيب نصّ صحيح في التوراة صدّقه القرآن الكريم هو أشدّ خطورة، لأنه تكذيب للقرآن والتوراة معًا، والعياذ بالله تعالى. ومن هنا يجب توخي الحذر قبل إصدار حكم على نصوص أهل الكتاب. والله تعالى أعلم وأحكم.



(١) يراجع المطلب الأول من المبحث الثاني.

## الخاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع في الوقوف على تعريف التكلف وعوامله، وعرض نماذج من تكلفات بعض الباحثين والناقدين المسلمين في تعاملهم مع نصوص أهل الكتاب ونقدها يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

**أولاً:** أنّ التكلف المذموم في البحث العلمي - وغيره - مخالفة شرعية، ومصادمة للقرآن الكريم ولسنة نبينا محمد ﷺ وأخلاق السلف الصالح. كما أنّ التكلف يشوه أخلاق الإسلام وينفر عنه.

**ثانياً:** أنّ العامل النفسي في الرغبة في إثبات صحة اعتقاد الباحث وتخطئة المخالف، والرد على الآخر بالمثل، وعدم مراعاة اختلاف لغة أسفار أهل الكتاب، وعدم الرجوع إلى القرآن الكريم، والحكم على النصوص من خلال أخذ بعضها وترك بعضها = هي أبرز العوامل التي تدفع الباحثين إلى الوقوع في التكلف.

**ثالثاً:** أنّ تكلف بعض الناقدين أدى إلى إنكار أمر مشتهر عند علماء الإسلام، وهذا كتكلف الباجي رَحِمَهُ اللهُ في نقد وردّ نبوءة التوراة ببعثة نبينا محمد ﷺ من جبال فاران (مكة المكرمة).

**رابعاً:** أنّ تكلف بعض الناقدين أدى إلى تصحيح الباطل، وهذا كتكلف الباحث حفيظ اسليماني وغيره لما حاولوا تطويع نصوص سفر نشيد الإنشاد لإثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، علماً بأن جميع علماء الإسلام وكثيراً من علماء أهل الكتاب قد طعنوا في هذا السفر الغزلي.

**خامساً:** أنّ تكلف بعض الناقدين أدى إلى تخطئة نص من التوراة قد صدقه

القرآن الكريم، وهذا كتكلف الناقد د. عبدالله التل الذي نقد وسخر من الإله الذي أمر بني إسرائيل بقتل عبدة العجل كما ورد في سفر الخروج [٣٢: ٢٦ - ٢٩] الذي صدقه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] وذكره معظم علماء التفسير.

**سادساً:** أن تكلف بعض الناقدین أدى إلى تجاهل حقيقة قرآنية ونعمة ربانية على بني إسرائيل وإن كانوا لم يحفظوها، وهي ما أعطاه الله تعالى إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وذريته في الأرض المقدسة (فلسطين وما حولها) وقصر العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على الختان فقط وتجاهل ما ورد من نصوص بالأرض نفسها.

**سابعاً:** أن التكلف له آثار سيئة وخطيرة، أهمها إحقاق الباطل وإبطال الحق، والتقول على الله بغير حق، ونسبة كلام البشر إلى الله تعالى، والطعن في الوحي الإلهي عند أهل الكتاب الذي صدقه القرآن الكريم.

#### ❁ توصيات البحث:

يوصي الباحث بالتوسع في دراسة عوامل التكلف عند الباحثين المسلمين، وتخصيص دراسة لبيان التكلف عند الباحثين من أهل الكتاب والرد عليها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يغفر الزلل، ويقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به، إنه جواد كريم، وصلِّ اللهم وبارك على نبيك محمد، وعلى إخوانه المرسلين، وآله المطهرين، وأصحابه المكرمين، وأتباعهم إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

## فهرس المراجع

- القرآن الكريم.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، محمد بن أحمد المقدسي البشاري، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م - ١٤١١هـ.
- إثبات نبوة محمد ﷺ من خلال التوراة والانجيل، حفيظ اسليماني، ط١، دار الحكمة، القاهرة.
- أديان العالم، حبيب سعد، دار التآليف والنشر للكنيسة الأسقفية، القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.
- إظهار الحق، رحمت الله الهندي، تحقيق د. محمد الملكاوي، ط٢، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق أحمد السقا، دار التراث، القاهرة.
- التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، د. بروس بارتون وآخرون، شركة ماستر ميديا، القاهرة، مصر.
- التفسير الحديث، دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣ هـ.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم، تحقيق علي بن حسن وآخرون، ط٢، دار العاصمة، السعودية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- الدين والدولة في إثبات نبوة محمد ﷺ، علي بن ربن الطبري، تحقيق عادل

- نويهض، ط ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٣٩هـ - ١٩٧٣م.
- العقيدة الواسطية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، ط ٢، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. الرياض. السعودية.
- العين، الخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تفاصيل.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكتاب المقدس، النسخة اليسوعية، ط ٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤.
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تعليق أحمد فهمي محمد، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النصوص التوراتية بالوعد الإلهي وأرض الميعاد ومحاولة تهويد القدس، عرض ونقد، بحث محكم للباحث د. أبو بكر عبد المقصود كامل، مجلة الدراسات العقديّة، العدد ١٦، السنة الثامنة، ١٤٣٧هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تأملات في سفر نشيد الإنشاد، الأنبا يوانس أسقف الغربية، ط ١، مطبعة الأنبارويس، القاهرة، ١٩٨٩م.
- تفسير أبي السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي،

- بيروت. بدون تفاصيل.
- تفسير البغوي، الحسين بن مسعود، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تفسير الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- تفسير السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أحمد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير الكشاف، محمود بن عمرو الزمخشري، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- تفسير الماوردي، علي بن محمد الماوردي، تحقيق السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير القرطبي، محمد بن أحمد، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. القاهرة.
- تفسير القشيري، عبد الكريم بن هوازن، تحقيق إبراهيم بسيوني، ط ٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر.
- تفسير المحرر الوجيز، عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، بيروت.

- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق محمد بديوي، ط ١، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- تفسير بحر العلوم للسمرقندي، نصر بن محمد السمرقندي، من موقع المكتبة الشاملة، بدون تفاصيل.
- تفسير زاد المسير، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ.
- تفسير زهرة التفاسير، محمد بن أحمد المعروف بأبي زهرة، دار الفكر العربي، موقع المكتبة الشاملة، بدون تفاصيل.
- تفسير مفاتيح الغيب، محمد بن عمر الرازي، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- تفسير نظم الدرر، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تفاصيل.
- تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، صالح بن الحسن الجعفري، تحقيق محمود قدح، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- جذور البلاء، د. عبدالله التل، ط ١، دار الإرشاد، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، بيروت.
- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن الأزدي، تحقيق رمزي بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- حلّ مشاكل الكتاب المقدس، القس منسي يوحنا. ط ٢، مكتبة المحبة

القبطية بالقاهرة. ١٩٤٠م.

- دليل العهد القديم، د. ملاك محارب، الناشر أبناء الأنبا رويس، بدون تفاصيل.

- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق محمد بن زهير الناصر، ط ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- صفة جزيرة العرب، الحسن بن أحمد الهمداني المعروف بابن الحائك، طبعة بريل، ليدن، ١٨٨٤م.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- قاموس الكتاب المقدس، تأليف وترجمة د. جورج بوست، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٨٩٤م.

- قصة الحضارة، ول ديورانت، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- كتابُ على التوراة أو الرد على التوراة، علي بن محمد الباجي، تحقيق السيد يوسف أحمد، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

- محمد ﷺ في الكتب المقدسة عند النصارى واليهود والهندوس والصابئة

- والبوذيين والمجوس، سامي عامري. نسخة الكترونية، بدون تفاصيل.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد السلام بن تيمية، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق واختصار محمد علي الصابوني، ط٧، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبدالله الحموي، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، ط٤، دار القلم، دمشق، ١٤٣٠هـ.
- موسوعة تفسير العهد القديم، تفسير نشيد الإنشاد، نسخة الكترونية، إصدار كنيسة السيدة العذراء بالفجالة.
- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّجَلَّ من التوحيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الرياض، السعودية.
- هفوات التوراة، حنَّا حنَّا، ص ٧٩-٨١، ط ١، دار الناي، دمشق، ٢٠٠٧م.



## فهرس الموضوعات

- ٤٥٥ ..... ملخص البحث.
- ٤٥٦ ..... مقدمة
- ٤٥٧ ..... أهمية البحث
- ٤٥٨ ..... أهداف البحث
- ٤٥٨ ..... الدراسات السابقة
- ٤٥٩ ..... منهج البحث
- ٤٥٩ ..... خطة البحث
- ٤٦١ ..... تمهيد
- ٤٦٣ ..... المبحث الأول: التكلف وما يتعلق به
- ٤٦٣ ..... المطلب الأول: تعريف التكلف
- ٤٦٤ ..... المطلب الثاني: موقف القرآن الكريم من التكلف
- ٤٦٥ ..... المطلب الثالث: نوعا التكلف
- ٤٦٨ ..... المطلب الرابع: عوامل تكلف الباحثين في علم مقارنة الأديان
- ٤٧١ ..... المبحث الثاني: نماذج من تكلف الباحثين
- ٤٧٢ ..... المطلب الأول: تكلف في حمل الكلام على ظاهره غير المراد
- المطلب الثاني: التكلف في إنزال نصوص سفر نشيد الإنشاد على
- ٤٧٨ ..... نبينا محمد ﷺ
- ٤٩٢ ..... المطلب الثالث: التكلف في ردّ نصوص أهل الكتاب ونقدها

النموذج الأول: نقد الأمر الإلهي بقتل عبدة العجل الوارد في سفر	
الخروج .....	٤٩٣
النموذج الثاني: التكلف في قصر العهد الإلهي مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ	
على الختان فقط .....	٤٩٦
المطلب الرابع: خطورة التكلف وأثره السيِّئ .....	٥٠٢
الخاتمة .....	٥٠٦
توصيات البحث .....	٥٠٧
فهرس المراجع .....	٥٠٨
فهرس الموضوعات .....	٥١٤

